قضايا إسرائيلية

فصلية تصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

السنة الثانية والعشرون
العدد التاسع والثمانون / ربيع 2023
No. 89

مدير التحرير:
رائـــــف زريـــــق

محرران مشاركان:
هنـــيدة غـــانـــم
ولـيـــــد حبـــاس

الهيئة الاستشارية:
إيمان نحاس
مرام مصاروة
مهند مصطفى
ميخائيل كريني
نبيل الصالح

المراسلات: «مدار» - فلسطين - رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون

ص.ب: 1959 رام الله
02-2966201
02-2966205
www.madarcenter.org
Madar@madarcenter.org
Markaz.madar
Madarcenter01
Madar_center
Markaz.madar
Madarcenter1
Soundcloud.com/madarcenter

الاشتراكات السنوية: 20 دولاراً للأفراد - 30 دولاراً للمؤسسات (تشمل نفقات البريد)
الاخـراج والطباعـة: مؤسسة الأيام - رام الله - فلسطين

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو المركز.

الغلاف : حسني رضوان

مقدمة العدد

يركز العدد ٨٩ (ربيع ٢٠٢٣) من *مجلة قضايا إسرائيلية* على العلاقة المعقدة ومتعددة الأوجه بين لبنان وإسرائيل، ابتداء من حرب ١٩٨٢ وحتى اتفاقيات الغاز الأخيرة الموقعة عام ٢٠٢٢. انخرط البلدان على مدى العقود الأربعة الماضية، في أزمات متعددة، تخللتها حروب قاسية وتوغلات عسكرية وتوترات سياسية. على الرغم من عقود من الصراع والعداء، كانت هناك أيضًا لحظات من التفاوض غير المباشر، يتضح هذا بشكل خاص في اتفاقيات الغاز الأخيرة.

لقد تركت العلاقة بلبنان بصمة مهمة، لا يمكن التنكر لها، على طبيعة العقيدة العسكرية الإسرائيلية، مفهوم الأمن القومي، وإمكانيات وحدود مدّ النفوذ الإسرائيلي إقليميًا. لا يمكن الإلمام بالعلاقات بين البلدين في عدد واحد من مجلة قضايا، سيما أنه مضى أكثر من أربعة عقود على حصار بيروت (في العام ١٩٨٢)، وإجلاء المقاومة الفلسطينية. خلال هذه الفترة، صدر العديد من الدراسات والكتب التي تعالج تبعات هذه الحرب باعتبارها محطة تأسيسية، ليس فقط على علاقة إسرائيل بلبنان، وإنما على علاقة إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية. ولأن التغييرات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة خلال العقد والنيف الأخيرين، خصوصًا في ما يتعلق بالأزمة السورية، تجعل من غير المقبول نقاش العلاقة الإسرائيلية-اللبنانية بمعزل عن كل ما يسمى «الجبهة الإسرائيلية الشمالية»، فإن هذه العدد من مجلة قضايا يجب أن يُقرأ باعتباره مساهمة في سبر غور علاقة إسرائيل بلبنان دون أن يدعي أنه يغطي كل مستويات هذه العلاقات. وعليه، نأمل أن تساهم هذه القضية في فهم أعمق للديناميكيات المعقدة التي شكلت هذا الصراع على مدى العقود الأربعة الماضية، وأن توفر أساسًا لمزيد من البحث والتحليل في هذا المجال المهم.

تحت محور العدد الذي يحمل عنوان *إسرائيل ولبنان: من حرب ١٩٨٢ إلى اتفاقيات الغاز ٢٠٢٢* ثمة ست مساهمات نوعية. أنطوان شلحت يستعرض لنا «الوقائع الجديد» المتعلقة بأسباب حرب العام ١٩٨٢ وتداعياتها، من خلال تقديم قراءة في العديد من الوثائق الأرشيفية التي كُشف عنها مؤخرًا، والتي قد تلقي الضوء على تفاصيل مهمة لم تكن متاحة للعامة من قبل، تتعلق بتدخل الجيش الإسرائيلي في الشؤون الداخلية اللبنانية. ويستكمل مقال فادي نحاس هذا الاستعراض من خلال توقفه، في مقالته، عند ثلاث محطات أساسية هي حرب العام ١٩٨٢، حرب العام ٢٠٠٦، ثم اتفاقية ترسيم الحدود المائية في العام ٢٠٢٢، ليرصد التحولات في العقيدة الأمنية الإسرائيلية ودورها في الإقليم. أما مقال مهند مصطفى، مدير مركز مدى الكرمل في حيفا، فإنه يركز بشكل حصري على اتفاق الغاز وترسيم الحدود المائية بين البلدين، معتبرًا أن الاتفاقية تغرق البلدين في مصلحة مشتركة قد تعمق حالة الردع العسكري بينهما أكثر مما كان عليه الأمر بعد حرب تموز ٢٠٠٦ وذلك من خلال رفد البعد الأمني-العسكري لمفهوم الردع بطبقة جديدة من المصالح المادية والاقتصادية التي لا مصلحة للطرفين بخلخلتها على المدى المنظور. أما المقال الرابع فيقدم ترجمة لأحد أهم خطابات مناحم بيغين (رئيس الوزراء الإسرائيلي في فترة حرب لبنان ١٩٨٢). تكمن أهمية هذا الخطاب، الذي ترجمه وقدم له د. نبيه بشير، في وقوفه عند تعريف الحرب الدفاعية التي لا تترك مناصًا إلّا المشاركة فيها، والحرب الاختيارية. ويضم العدد أيضًا، ترجمة لمقدمة كتاب ١٩٨٢: *الطريق الى الحرب* والذي أصدره الباحث المختص في حروب إسرائيل يغال كيبنيكس. وأخيرًا، ألقى آفي شيلون الضوء في مقالته على العلاقة الخاصة بين اليمين التنقيحي والمجموعات المارونية في لبنان، وهي علاقة كانت في صميم حرب العام ١٩٨٢.

بالإضافة إلى محور لبنان-إسرائيل، يضم العدد الحالي من مجلة قضايا إسرائيلية ثلاثة مقالات تتعلق بتشكيل حكومة نتنياهو السادسة اليمينية والدينية والاستيطانية. أشرف بدر يقدم قراءة نقدية في صعود حجم اليمين الديني الاستيطاني من خلال الوقوف على بنود الاتفاقيات الائتلافية والخطوط العامة للحكومة الحالية. أما مقال وليد سالم، فيحفر في جذور الردكلة الإسرائيلية والتي تتخذ شكلًا عنصريًا فاشيًا، من خلال تقديم قراءة في العوامل الداخلية والخارجية التي تظافرت بعد العام ١٩٦٧ وشكلت الميكانزمات الضرورية للانزياح الإسرائيلي المستمر نحو اليمين. أما المقال الثالث، فهو ترجمة كاملة، ولأول مرة، لخطة الحسم التي عرضها بتسلئيل سموتريتش في العام ٢٠١٧، حيث بات التوقيت حاليًا أكثر إلحاحًا لعرضها وتقديمها. إضافة إلى ذلك، يضم العدد زواياه الثابتة المشتملة على مختارات من الأدب، وقراءة في كتاب ومواد أرشيفية إسرائيلية.

المحتـويــات

محور العدد: إسرائيل ولبنان: من حرب ١٩٨٢ إلى اتفاقية الغاز ٢٠٢٢

7 حرب لبنان ١٩٨٢: عن أبرز مخلفاتها وعن دور العسكر في إسرائيل/ أنطوان شلحت

19 أربعون عاماً: من حرب لبنان الأولى ١٩٨٢ إلى اتفاقية ترسيم الحدود البحرية ٢٠٢٢/ فادي النحاس

29 اتفاق الحدود المائية بين إسرائيل ولبنان: هل هي بداية مرحلة جديدة؟/ مهند مصطفى

40 مناحيم بيغن- الحرب الدفاعية أو الحرب الهجومية/ نبيه بشير

51 ١٩٨٢: لبنان، الطريق إلى الحرب/ يغال كيبنيس

60 حول تعامل أتباع الحركة التنقيحية الكنعانيين الخاص مع لبنان والموارنة/ آفي شيلون

مساهمات أخرى

67 هل هنالك شعب فلسطيني؟! لغولدا مئير/ ترجمة وتقديم نبيه بشير (من الأرشيف)

72 تمكين اليمين (الديني).... قراءة في حكومة نتنياهو السادسة/ أشرف بدر

86 مُخطّط الحسم: اليمين يملك مفتاح السّلام/ بتسلئيل سموتريتش (وثيقة)

104 الصهيونية بزيها العنصري السافر: دوافع وكوابح الإبادة والاقتلاع الإحلالي/ وليد سالم

120 مـن أغاني الحرب الإسـرائيلية (١٩٤٨-٢٠٠٦): بين سـكرة النصر.. الدعابـة.. وتبجيل الموت/ مالك سمارة (الزاوية الأدبية)

127 حينما كنا عرباً: تاريخ منسي لعائلة يهودية (مراجعة كتاب)/ عروبة عثمان

135 المكتبة، عبد القادر بدوي

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار
دعوة للباحثين والباحثات للكتابة في مجلة قضايا إسرائيلية
العدد ٩٠ (صيف ٢٠٢٣)

إسرائيل في السينما/ السينما في إسرائيل

تدعو مجلة قضايا إسرائيلية الباحثين/ات والمهتمين/ات للمساهمة في العدد القادم من المجلة الذي يتناول موضوع «إسرائيل في السينما/ السينما في إسرائيل».

يهدف العدد إلى تناول الموضوع من جوانب متعددة ويرحب بالمقالات التي تعالج: الإنتاج السينمائي الإسرائيلي في الألفية الثالثة وأنماطه وعلاقاته مع السينما العالمية، العلاقة بين صناعة السينما والمؤسسة الثقافية الرسمية، السينما والأيديولوجيا، الإنتاج السينمائي والنيوليبرالية، المنصات العالمية وأثرها على الإنتاج السينمائي، الفلسطينيون والصناعة السينمائية الإسرائيلية، السينما ومسألة الاستعمار وسياسات الاستيطان، وكذلك دور السينما في تطبيع الصهيونية أو نقدها، وأي مواضيع أخرى ذات صلة.

مُلاحظة: زوروا موقع مدار على (https://www.madarcenter.org) لمعرفة نظام التوثيق وأهم القواعد الشكلية الواجب مُراعاتها في الكتابة/ (نمط الكتابة).

"مدار"

قواعد النشر

- ترحب المجلة بالدراسات والمقالات ومراجعات الكتب التي تكون مواضيعها ذات صلة بالقضايا الاسرائيلية وبالمشهد الإسرائيلي على تنوعاته.
- يشترط في المواد المرسلة الالتزام بمنهج البحث العلمي، ويشترط في المواد أن لا تكون قدمت للنشر في اللغة العربية في أية مجلة أخرى، سواء أتم نشرها أم لم يتم.
- تعرض البحوث على محكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، للتقرير بشأن النشر.
- تقدم البحوث باللغة العربية وترسل مرفقة بتعريف موجز للكاتب إلى بريد مدار الإلكتروني: madar@madarcenter.org
- يجب ألا يتجاوز عدد الكلمات في الدراسات المرسلة إلى المجلة ٦٠٠٠ كلمة، بما فيها الملخصات والجداول والمراجع، وأن لا تتجاوز المقالة ٣٥٠٠، ومراجعة الكتاب ٢٠٠٠ كلمة.
- على المواد المرسلة مراعاة قواعد التوثيق والاقتباس بحسب المنهج الأكاديمي المتعارف عليه، وفق نمط التوثيق المعتمد في دعوة الاستكتاب على موقع "مدار".

أنطوان شلحت *

حرب لبنان ١٩٨٢: عن أبرز مخلفاتها ودور العسكر في إسرائيل

توطئة

صادفت العام الفائت (٢٠٢٢) ذكرى مرور أربعين عاماً على الحرب التي أطلقت عليها إسرائيل اسم "حرب سلامة الجليل" وجرى شنها في العام ١٩٨٢، وتحوّلت بعد العام ٢٠٠٦ لتصبح "حرب لبنان الأولى" (في العام ٢٠٠٦ اندلعت حرب بين إسرائيل ولبنان أطلق عليها إسرائيلياً اسم "حرب لبنان الثانية"). ومثلما يُشار في الدراسات التاريخية، فإن الحروب الجديدة تجعل سابقاتها قديمة، ولعلّ المثال الأبرز الذي يُستعان به في هذا الشأن هو الحرب العالمية الثانية التي حوّلت سابقتها إلى الحرب العالمية الأولى، بعد أن سُميّت بـ "الحرب العظمى" ردحاً من الوقت.

وعلى الرغم من مرور كل هذه الأعوام، ونشر كتب عدّة حول تلك الحرب الإسرائيلية في لبنان، فما زالت هناك معلومات جديدة تتعلق بها يُتاح لها إمكان النشر الآن ولا سيما من أرشيفات الجيش الإسرائيلي والمؤسسة الأمنية، علماً بأنه لم يكن في مقدور المؤرخين البحث والتقصّي بشكلٍ شبه حرّ في هذه الأرشيفات سوى بعد مرور عشرين عاماً على الحرب.

وبحسب دراسة نُشرت في مجلة "معراخوت"، الصادرة عن منشورات الجيش الإسرائيلي، في مناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لتلك الحرب، بعنوان "إعادة كتابة التاريخ" بقلم المؤرخ العسكري يسرائيل بن دور (٢٠١٢/١٠/٢١)، كان الدافع الأهم لها هو تدخّل إسرائيل في الحرب الأهلية اللبنانية التي اندلعت في العام ١٩٧٥ عقب انهيار الاتفاقيات المتعلقة بتقسيم الحُكم على أساس مفتاح طائفي، بالإضافة إلى دافع تدمير

* باحث في الشؤون الإسرائيلية، ناقد أدبي أنجز مجموعة كتب في مجال النقد الأدبي، كما ترجم عن العبرية عدة كتب. وهو مدير وحدة "المشهد الإسرائيلي" ووحدة الترجمة في "مدار".

الوجـود الفلسـطيني المُسـلّح في ذلـك البلـد.

لا بُـدّ مـن القـول إن أكثـر مـا يتـم الالتفـات إليـه وربمـا يتصـدّر الجـدل في شـأن حـرب لبنـان ١٩٨٢ هـو دور العسـكر في إسرائيـل، لا سـيما في إبـان الحـروب أو العمليـات العسـكرية، في التأثـير عـلى قـرارات الحكومـات المنتخبـة، وهـو مـا سـنتطرق إليـه أكثـر شيء في هـذه المقالـة مـن خـلال القـراءة في الوقائـع.

كمـا سـنتوقف عنـد أبـرز مخلفـات هـذه الحـرب، وهـو اسـتمرار الاحتـلال الإسرائيـلي لأراضي جنـوب لبنـان حتـى العـام ٢٠٠٠ الـذي تقـرّر فيـه سـحب الجيـش الإسرائيـلي منـه بصـورة أحاديّـة الجانـب.

حرب ١٩٨٢ والمؤسسة الأمنية الإسرائيلية

فيمـا يخـص حـرب لبنـان ١٩٨٢ مـا زال أبـرز سـؤال مطـروح هـو: إلى أي حـدّ كان رئيـس الحكومـة الإسرائيليـة وقـت اندلاعهـا، مناحيـم بيغـن (الليكـود)، ضالعـاً في اتخـاذ القـرارات المرتبطـة بهـا؟ أم أن تلـك القـرارات جـرى اتخاذهـا مـن طـرف رؤسـاء المؤسسـة الأمنيـة وبالأسـاس وزيـر الدفـاع آنـذاك أريئيـل شـارون، ورئيـس هيئـة الأركان العامـة للجيـش الإسرائيـلي الجنـرال رفائيـل إيتـان، مـن خـلال الالتفـاف عـلى بيغـن وعـلى الحكومـة برمتهـا؟

ويمكـن أن ننمـذج عـلى هـذا الجـدل بمثالـين مـن تلـك الحـرب:

المثـال الأول مأخـوذ مـن كتـاب حـول عمليـة اتخـاذ القـرار في القيـادة الإسرائيليـة العليـا في أثنـاء تلـك الحـرب بعنـوان "سـلامة الجليـل في لبنـان" نـشر في العـام ٢٠١٧، وهـو مـن تأليـف شـمعون جـولان، مـن شـعبة التاريـخ في الجيـش الإسرائيـلي، ويسـتند إلى وثائـق أرشـيف الجيـش، وصـدر عـن منشـورات وزارة الدفـاع الإسرائيليـة، وشـعبة التاريـخ في الجيـش الإسرائيلي. ففـي هـذا الكتـاب ثمـة اعـتراف واضـح بـأن شـارون وضـع أهدافـاً للحـرب منـذ بدايتهـا ومـضى نحـو تنفيذهـا حتـى مـن دون انتظـار موافقـة الحكومـة، وربمـا رئيـس الحكومـة بيغـن، عليهـا. يقـرّ هـذا الكتـاب أيضـاً- مثلـه مثـل الدراسـة أعـلاه- بـأن الدافـع الأهـم للحـرب كان تدخّـل إسرائيـل في الحـرب الأهلية اللبنانيـة، بالإضافـة إلى تدمـير الوجـود الفلسـطيني المُسـلّح والناجـم عـن مغـادرة المنظمـات الفلسـطينية المسـلحة الأردن عقـب الصدامـات مـع الجيـش الأردنـي في العـام ١٩٧٠ (أيلـول الأسـود) وتموضعهـا في لبنـان ومخيمـات اللاجئـين الفلسـطينيين التـي أقيمـت في أراضي هـذا البلـد بعـد نكبـة ١٩٤٨. وينـوّه الكتـاب إلى أنـه في مطلـع ١٩٧٦ اتفقـت إسرائيـل مـع حلفائهـا مـن القـوى المارونيـة عـلى مدّهـم بالسـلاح وعـلى تدريـب ميليشـيات تابعـة لهـم، لكنهـا رفضـت التدخـل في الاقتتـال الداخـلي. وحـين سـعت سـورية للتدخـل في الحـرب الأهليـة في العـام نفسـه، وافقـت إسرائيـل عـلى هـذا التدخـل، بعـد وسـاطة أميركيـة، كونـه جـاء في تقديرهـا مـن أجـل دعـم حلفائهـا، وأساسـاً ضـد الفصائـل الفلسـطينية والقـوى الوطنيـة اللبنانيـة. وجـرى وضـع "خـط أحمـر" توافـق بموجبـه إسرائيـل عـلى وجـود عسـكري سـوري في المناطـق الواقعـة إلى الشـمال مـن خـط صيـدا- حاصبيـا، في مقابـل إقـرار سـورية بـ "حـق إسرائيـل في العمـل عسـكرياً في الجنـوب اللبنانـي بمـا في ذلك القيـام بطلعـات جويـة". لكـن في نيسـان ١٩٨١، كمـا جـاء في الكتـاب، طـرأ تغيـير تسـبّب بانهيـار هـذه التفاهمـات، وقـام السـوريون بنصـب بطاريـات صواريـخ أرض- جـو في البقـاع ممـا قلـص حريـة عمـل إسرائيـل وقدرتهـا عـلى العمـل ضـد الفصائـل الفلسـطينية. وخـلال شـهري أيـار وحزيـران وقعـت حـوادث تبـادل عنيـف لإطـلاق النـار عـلى الحـدود الشـمالية، شرع في أعقابهـا الجيـش الإسرائيـلي بالاسـتعداد لحـرب في لبنـان، حيـث خطـط الجيـش لتنفيـذ عمليـة عسـكرية معـدة مسـبقاً ("عمليـة أورانيـم الكبرى") تشـمل إجبـار القـوات السـورية عـلى الخـروج مـن لبنـان. وفي آب ١٩٨١ عـين أريئيـل شـارون في منصـب وزيـر الدفاع الإسرائيـلي، ورأى أن مجمـل المخاطـر التـي تتهـدّد إسرائيـل مـن الشـمال غـير محتملـة ولا بـد مـن شـنّ عملية عسـكرية واسـعة تكـون أهدافهـا القضـاء عـلى القـوات الفلسـطينية شـبه العسـكرية، وتصفيـة مـا وصـف بأنـه "الدولـة العرفاتيـة" التـي قامـت داخـل لبنـان، وإخـراج القـوات السـورية نهائيـاً مـن الأراضي اللبنانيـة، وإعـادة الاسـتقرار إلى لبنـان بواسـطة فـرض سـيطرة الحلفـاء في هـذه الدولـة والتوصـل معهـم إلى معاهـدة سـلام. في ٢ حزيـران ١٩٨٢ قـام مسـلحان مـن عنـاصر منظمـة أبـو نضـال بعمليـة اسـتهدفت سـفير إسرائيـل في بريطانيـا، شـلومو أرغـوف، أسـفرت عـن إصابتـه بجـروح بليغـة (تـوفي لاحقـاً متأثـراً بهـا في العـام ٢٠٠٣). وشـكّل هـذا الحـادث الـذي جـاء بعـد قصـف للمسـتوطنات الشـمالية بصواريـخ الكاتيوشـا واشـتباكات عنيفـة بالأسـلحة طـوال عـام كامـل، ذريعـة فوريـة لشـن الحـرب مـن جانـب إسرائيـل.

جـرى في نـص بيـان إعـلان الحـرب، الصـادر عـن الحكومـة الإسرائيليـة يـوم ١٩٨٢/٦/٦، التشـديد عـلى

في سياق متصل، رفع الجيش الإسرائيلي في العام ٢٠١٤ السرية عن بحث تم إعداده قبل أكثر من ٢٠ عاماً من ذلك العام، وتم كشف النقاب فيه عن وجود نية إسرائيلية مسبقة لاحتلال بيروت والاصطدام بالقوات السورية في لبنان خلال حرب ١٩٨٢.

وجوب الامتناع عن مهاجمة الجيش السوري، حيث ورد فيه ما يأتي: "قرّرت الحكومة: (١) تكليف الجيش الإسرائيلي بمهمة إخراج جميع مستوطنات الجليل من مرمى نيران الإرهابيين المتمركزين، هم وقياداتهم وقواعدهم، في لبنان؛ (٢) اسم العملية: سلامة الجليل؛ (٣) في أثناء تنفيذ هذا القرار يجب الامتناع عن مهاجمة الجيش السوري إلا إذا قام بمهاجمة قواتنا؛ (٤) دولة إسرائيل ما زالت تتطلع لإبرام معاهدة سلام مع لبنان المستقل وسط المحافظة على وحدته الإقليمية".

في سياق متصل، رفع الجيش الإسرائيلي في العام ٢٠١٤ السرية عن بحث تم إعداده قبل أكثر من ٢٠ عاماً من ذلك العام، وتم كشف النقاب فيه عن وجود نية إسرائيلية مسبقة لاحتلال بيروت والاصطدام بالقوات السورية في لبنان خلال حرب ١٩٨٢. وأشير في البحث إلى أن القيادة الإسرائيلية حينذاك، رئيس الحكومة مناحيم بيغن، ووزير الدفاع أريئيل شارون، ورئيس هيئة أركان الجيش رفائيل إيتان، أخفوا ذلك عن الحكومة والمواطنين في إسرائيل. وأعد البحث ضابطان في الجيش الإسرائيلي هما المقدم مئير مينتس، الذي قُتل في غزة في العام ١٩٩٣، وضابط الاستخبارات العقيد المتقاعد إيتان كليمر، وكان بحثهما مصنفاً على أنه "سري للغاية"، ويؤكد مجددا على أن إسرائيل استعدت لاجتياح لبنان قبل وقت طويل من شن الحرب في حزيران ١٩٨٢.

يبدأ البحث الذي تناوله بالتحليل محلل الشؤون الأمنية في صحيفة "هآرتس" أمير أورن (٤/٥/٢٠١٤) باستعراض خلفية تدخل إسرائيل في الشؤون الداخلية للبنان وبأن "إسرائيل وسّعت وعمّقت مساعدتها للمسيحيين في شمال لبنان وجنوبه بالتزامن مع صعود حزب الليكود إلى الحكم" خاصة بعد استقالة وزير الدفاع الإسرائيلي في حينه عيزر وايزمان. وكان وايزمان قد لخص، في كانون الأول ١٩٧٩، هدف الحرب الرئيس التي ستشنها إسرائيل ضد لبنان بما يأتي: "كسر وجود المخربين (المقاتلون الفلسطينيون) في جنوب لبنان والمنطقة الساحلية". وأضاف أن الهدف الثانوي هو "التطلع إلى ربط الجَيب المسيحي الشمالي في منطقة جونية بمناطق الجنوب وعلى طول الساحل ومحاولة إقامة حكومة (لبنانية) مريحة لإسرائيل". وعلى الرغم من أن وايزمان لم يتطرق إلى الوجود العسكري السوري في لبنان، فإنه في أعقاب تعليماته بلور الجيش الإسرائيلي الخطة العسكرية المسماة بـ "أبناء الذوات" لاحتلال جنوب لبنان، في ظل توثق العلاقة بين إسرائيل والزعيمين المسيحيين الشابين بشير الجميل ودانى شمعون. وأشار الباحثان مينتس وكليمر إلى أنه خلال العامين اللذين سبقا الحرب "لم يجر أي بحث على مستوى وزير الدفاع أو الحكومة حول أهداف الحرب أو العملية العسكرية في حال تطبيقها"، لكن "رئيس هيئة أركان الجيش وشعبة العمليات استغلا هذا الفراغ من أجل توسيع أهداف الحرب وتغيير سلم أولوياتها". وفي ٣٠ تشرين الأول ١٩٨١ وضع شارون أهدافه من الحرب وهي "القضاء على المخربين وقواتهم ومقرات قيادتهم العسكرية والسياسية"، وأشار الباحثان في هذا السياق إلى أن الوزراء الإسرائيليين لم يستوعبوا أن القضاء على القوات الفلسطينية لن يتم إلا من خلال القضاء على القوة المدفعية لدى الفلسطينيين، وذلك قبل الحديث عن ترحيل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ورفاقه عن لبنان في إطار مخطط إسرائيل لإقامة "نظام جديد في الشرق الأوسط" يشمل إسقاط الحكم الهاشمي وإقامة دولة فلسطينية في الأردن. ووثق الباحثان قول شارون لرئيس هيئة أركان الجيش إيتان: "نحن نتحدث مسبقاً عن أن هذه (الحرب) تشمل بيروت"، وتم تخطيط الاجتياح بحيث يكون متدحرجاً لمواجهة أي رد فعل أميركي.

وكتب الباحثان أنه بعد دخول شارون إلى منصب وزير الدفاع في أعقاب انتخابات العام ١٩٨١ "دخلت

ياسر عرفات وسط المقاتلين في معركة التصدي للعدوان على بيروت في العام ١٩٨٢. (وكالات)

بيروت للمرة الأولى ضمن أهداف الحرب وكغاية للهجمات". ووصف الباحثان اللواء إيهود باراك الذي كان في حينه قائداً لشعبة التخطيط بأنه كان "تحت رعاية شارون وعميله" في هيئة الأركان العامة.

ونقل الباحثان عن شارون قوله لقادة الفرقتين العسكريتين ٣٦ و٩١، فرقة الجليل وفرقة الجولان، إن "الهدف الأساس الملزم هو دخول بيروت" وأنه "توجد لهدف التدمير (في الجنوب) انعكاسات تتجاوز تحقيق الهدوء في شمال الجليل، وهو التمكن من التحدث مع السكان الفلسطينيين في المناطق التي تخضع لسيطرتنا (في الضفة الغربية وقطاع غزة) الذين لن يكون بالإمكان التوصل إلى حوار معهم طالما أنهم يخضعون لتهديد منظمات المخربين"، أي منظمة التحرير الفلسطينية.

وأضاف شارون، بموجب ما جاء في البحث، أنه "طالما توجد مقرات قيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية وهناك ما بين ١٠ إلى ٢٠ ألف مقاتل في لبنان، فلن نتمكن من التوصل إلى حوار وتسوية مع عرب يهودا والسامرة (الضفة الغربية) حول شيء يشبه خطة حكم ذاتي".

وكان شارون قد أعلن أمام ضباط في ٤ أيار ١٩٨٢، أي قبل شهر من بدء اجتياح الجيش الإسرائيلي للبنان، أنه "يجب أن نحاول درس إمكانية إيجاد واقع سياسي آخر في لبنان، في حال أصبح الجيش الإسرائيلي موجوداً في بيروت، وهذا ليس هدف العملية العسكرية الإسرائيلية، لكن إذا كان سيتم شنها فإن ثمة حاجة لدرس هذه الإمكانية". وأضاف شارون أن الجيش الإسرائيلي، الذي خطط للوصول إلى بيروت وطرد القوات السورية من لبنان خلال ٤ أيام، "سيضطر إلى البقاء في بيروت لتحقيق هذا الهدف مدة تتراوح بين ٣ و ٦ شهور على الأقل".

أمّا المثال الثاني فهو يتعلق بمجزرة صبرا وشاتيلا. ومعروف أن إسرائيل ما زالت تحاول أن تنفض عن كاهلها أي مسؤولية مباشرة أو حتى أخلاقية عن اقتراف هذه المجزرة، بموازاة حرص زعمائها على إبداء "قدر كبير من الاشمئزاز منها"، من دون أن تجد أدنى غضاضة في هذه الانشطارية. لهذا الغرض استعانت أيضاً باستنتاجات لجنة تحقيق رسمية لتقصّي وقائع تلك المجزرة (لجنة كاهان) التي اقترفت مباشرة بعد يومين من مقتل بشير الجميّل وقيام الجيش الإسرائيلي بالانتشار في بيروت الغربية وفرض حصار على المخيمين، ومن أبرزها "عدم العثور على أدلة قاطعة تثبت ضلوع الجيش الإسرائيلي بصورة مباشرة في ارتكاب المجزرة". وحتى الذين لمحوا إلى هذه المسؤولية حصروا الأمر في مقاربة

خلص تسيبوري إلى القول إنه بنظرة ثانية كانت مجزرة صبرا وشاتيلا والحرب على لبنان عموماً بمثابة أكبر إثبات على أن الجنرالات يكذبون على المؤسسة السياسية.

مؤداها أن عسكر إسرائيل كذبوا على ساستها، ومن أبرز هؤلاء وزير الاتصال في حكومة مناحيم بيغن الثانية التي شنت تلك الحرب على لبنان، مردخاي تسيبوري. وأدلى تسيبوري، وهو ضابط عسكري سابق رفيع المستوى تولى الوزارة المذكورة بعد أن شغل منصب نائب وزير الدفاع، بعدة شهادات ومقابلات تركزت في قراءة وقائع الحرب، وما دار وراء كواليسها، وكانت أبرزها مقابلة مع صحيفة "معاريف" (٢٠١١/٦/٨). ولفتت الصحيفة إلى أن السكرتير العسكري لرئيس الحكومة بيغن أكّد، في نطاق مقابلة سابقة أجرتها معه، أن تسيبوري "كان الشخص الوحيد في حكومة بيغن الثانية (التي شنت الحرب على لبنان) الذي أدرك أن وزير الدفاع شارون ضلّل الحكومة، وجرّها عن طريق الخداع إلى قاع المستنقع اللبناني". وأضاف أن تسيبوري "لم يكف عن التحذير، وملأ الدُنيا صراخاً وزعيقاً، لكن تم إسكاته وتهميشه". وفيما يتعلق بمجزرة صبرا وشاتيلا، كرّر تسيبوري في المقابلة معه ما كان قد قاله لدى إدلائه بشهادته أمام لجنة التحقيق الإسرائيلية، وفحواه أنه في صبيحة اليوم الذي ارتُكبت فيه تلقى من المحلل العسكري لصحيفة "هآرتس" زئيف شيف (الذي اشترك لاحقاً مع محلل الشؤون العربية إيهود يعري في تأليف كتاب حول الحرب على لبنان بعنوان "حرب التضليل") معلومات مفادها أن "ثمة مجزرة تُقترف في صبرا وشاتيلا بعد أن سمحت إسرائيل لميليشيات الكتائب بالدخول إلى المخيمين"، فسارع لنقلها إلى وزير الخارجية إسحق شامير، الذي كان من المقرّر أن يلتقي في ظهيرة ذلك اليوم المبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط موريس درايبر. ولدى سؤال شامير، من جانب لجنة التحقيق، عما فعله إزاء موقف كهذا زعم أنه نقل تلك المعلومات إلى الجهات المختصة، لكن تبيّن للجنة لاحقاً أنه لم ينقلها، وبموجب ما ذكر تسيبوري فإنه "تحاشى نقلها فقط بسبب خشيته من

الجيش الإسرائيلي في بيروت المحتلة. (وكالات)

أن يتدخل في شؤون العسكر". وبرأي تسيبوري لم يكن شامير الوحيد من بين زعماء إسرائيل في ذلك الوقت الذين تملكهم الذعر من التدخّل في شؤون العسكر، بمن في ذلك بيغن نفسه، الذي كان العسكر ولا سيما شارون "يتعاملون معه كما لو أنه مجرّد خرقة"، على حدّ تعبيره، بخلاف الصورة المرسومة له في أذهان الإسرائيليين، وبالتالي كان العسكر أشبه بالسيف المُصلت على الساسة. وروى تسيبوري أيضاً أنه عرف قبل شنّ الحرب على لبنان بكثير أن لدى العسكر مخططات ترمي إلى تغيير النظام السياسي في لبنان، وإلى القضاء على وجود منظمة التحرير الفلسطينية، وأنه حذّر بيغن من احتمال إقدام أصحاب تلك الخطط على تنفيذها من خلال الالتفاف على الحكومة. وقال إن هذا الأخير استدعى كلاً من رئيس هيئة الأركان العامة، الجنرال رفائيل إيتان، وقائد الفرقة ٤٤٦ التابعة للمنطقة العسكرية الشمالية اللواء أفيغدور بن غال (يانوش)، لاستيضاح الأمر معهما، ونفى هذا الأخير ذلك جملة وتفصيلاً، وعندما أصرّ تسيبوري على أن المعلومات التي بحيازته تستند إلى حقائق لا إلى مجرّد تكهنات، بادر بيغن إلى إخراسه قائلاً: "إن جنرالات إسرائيل لا يكذبون"! وخلص تسيبوري إلى القول إنه

بنظرة ثانية كانت المجزرة والحرب على لبنان عموماً بمثابة أكبر إثبات على أن الجنرالات يكذبون على المؤسسة السياسية!

صبرا وشاتيلا: شهادات جديدة حول ضلوع إسرائيل

انطوت مناسبة الذكرى السنوية الأربعين لمجزرة صبرا وشاتيلا، التي صادفت في أيلول ٢٠٢٢، على تقديم شهادات جديدة من جانب مسؤولين إسرائيليين عايشوا وقائعها تؤكد، وإن بشكل ضمنيّ، ضلوع إسرائيل في ارتكابها. ولا شكّ في أنها تنضاف إلى شهادات ووقائع تراكمت قبلها وتؤكد الأمر نفسه.

ولعلّ أبرز تلك الشهادات الجديدة شهادتان أدلى بهما كل من عاموس يارون، الذي كان في إبان ارتكاب المجزرة برتبة عميد، وأشغل منصب قائد الجيش الإسرائيلي في جبهة بيروت (قائد "الفرقة ٩٦")، واللواء في الاحتياط عاموس جلعاد، الذي كان في ذلك الحين ضابطاً برتبة رائد في شعبة الاستخبارات العسكرية ("أمان"). وفعل كلاهما ذلك في سياق تحقيق أجرته صحيفة "معاريف" الإسرائيلية ونشرته في ملحقها الأسبوعي يوم ١٠ أيلول ٢٠٢٢.

تذكر الصحيفة الإسرائيلية أن هدف الدخول إلى صبرا وشاتيلا، في إثر اغتيال الرئيس اللبناني بشير الجميّل، هو تطهيرهما من "المخربين الفلسطينيين"، وأنه من أجل تنفيذ هذه المهمة تم الاتفاق على إرسال ميليشيات الكتائب بقيادة إيلي حبيقة إلى المخيمين. وتضيف أنه في اليوم المُقرّر لهذا الدخول وقبل تنفيذه، عقد حبيقة اجتماعاً مع عاموس يارون وصف بأنه من أجل "إجراء تنسيق أخير".

وقال يارون في شهادته الجديدة التي أدلى بها إلى الصحيفة: "حدث ذلك بعد أشهر من اندلاع الحرب على لبنان (١٩٨٢) والتي بدأتها في منطقة صيدا وأنهيتها في بيروت. لم تكن الحرب سهلة لأن منطقة المعارك كانت إشكالية جداً فيها مواطنون لا علاقة لهم بالأمر، كذلك لأنه كانت فيها مجموعات مختلفة الواحدة عن الأخرى. فهناك سوريون وفلسطينيون- وكانوا أعداءنا الأساسيين- وهناك مسيحيون يمكن من جهة الاعتماد عليهم في القضايا الصغيرة فقط، لكن من جهة ثانية كانوا في القضايا الأخرى طابوراً

صورة تجمع أريئيل شارون مع بشير الجميل. (وكالات)

خامساً... كان من الممكن أن تجد نفسك في أوضاع إن لم يكن هذا مجدياً لهم، فسوف يغرزون سكيناً في ظهرك. أي أن هذا ليس جسماً يمكنك الاعتماد عليه مئة بالمئة، لكن هؤلاء كانوا شركاءنا، ونحن اخترناهم. فقد قررت الحكومة (الإسرائيلية) في حينه أنه يجب مساعدة الأقلية المسيحية في لبنان. وليس سرّاً (الآن) أنه كانت هناك نقاشات بشأن مدى الاستعانة بهم، وهل كان هذا صحيحاً أو غير صحيح؟ في نهاية المطاف رأينا أن التعاون لا يثمر نجاحات كبيرة. ربما كانت ثمة نجاحات أكبر في الحيّز الأمني، فهناك قدموا مساعدة ما. لكنني لا أعتقد أن التعاون مع الكتائب في بيروت أثبت نفسه، بل ممكن العكس. إن مجرد وجود المسيحيين في المنطقة ساعدنا في القتال والوصول إلى بيروت. وأنا استعنت بهم وفقاً لحاجاتي. فحين تصل إلى منطقة مثل بيروت وأنت بحاجة إلى القتال وسط سكان مدنيين وحولك من يساعدك، فهذا يوّفر لك دعماً، ولا يمكن تجاهل ذلك. وبالتالي فليس كل شيء أسود في هذا المجال، لكن من بنى أبراجاً من السلام خاب أمله. بنظري كانت هذه خيبة أمل معروفة مسبقاً. في جميع الأحوال بعد ثلاثة أشهر من الحرب أردت أن يسدّد المسيحيون الكمبيالة التي تعهدوا بها بأن يساعدونا في الحرب. لم أقصد أن نحارب معهم متكاتفين، لكن من وجهة نظري كان من الصحيح أن نرسلهم من أجل القيام بمهمات في مناطق معينة. في تلك المرحلة، حين كانت أمامي إمكانية الدخول إلى هذين المخيمين (صبرا وشاتيلا) مع الجيش

الإسرائيلي أو جعل الكتائب يدخلون بدلاً منا، فكرت: هل أريد الآن المزيد من الإصابات والخسائر؟ إذا كانوا يعربون عن استعدادهم للدخول لتنفيذ هذه المهمة فليدخلوا. وهذا كان الدافع".

ويتابع عاموس يارون: "إذا لم تخنّي الذاكرة فإن أمر إدخال الكتائب إلى المخيمين جاء من فوق. أنا لا أرمي المسؤولية على غيري، لأنه كان بوسعي أن آتي وأقول للضباط فوقي بأنني أعرف الكتائب وإن ارسلناهم فقد تحدث هناك أمور رهيبة. لكن الحقيقة أنه في تلك اللحظات لم أفكر بأن هذا ما سيحدث. واضح أنه لو كنت فكرت أن هذا ما سيحدث، لكنت دخلت بنفسي مع قواتنا أو كنت سأبقى في الخارج وأنتظر مرور أيام لرؤية ما يحدث في هذه المنطقة، لو كان هناك مخربون فعلاً ونحن مجبرون على الدخول. لكن لم أفكر ولو للحظة واحدة أنه ستقع هنا مذبحة".

وتكتب الصحيفة: في ساعات المساء أجرى يارون مع ضباطه اجتماعاً لتبادل المعلومات، ووفقاً لما قاله: "كنت في منطقة المخيمين في مبنى عالٍ يسيطر من ناحية الرؤية عليهما. ولم يكن أي منّا قد فهم بعد ما الذي يحدث في الداخل. وقام ضابط من شعبة التاريخ، بتسجيل ضابط من شعبة الاستخبارات وهو يقول: (دخل الكتائب اليوم [إلى المخيمين]. أنا لا أعرف أي مستوى من القتال يظهرون. من الصعب رؤية هذا بسبب الظلام الدامس... الانطباع هو أن القتال غير جادّ على نحو خاص. لديهم مصابون مثلما تعرفون، جريحان، واحد في الساق والثاني في اليد. تم إخلاء المُصابيْن بواسطة سيارة إسعاف تابعة لهم وهم كما يبدو حائرون بشأن ما ينبغي عمله بالسكان الذين سيجدونهم في الداخل. من جهة يبدو أنه ليس هناك مخربون في داخل المخيم، ومخيم صبرا فارغ. من جهة ثانية هناك نساء وأطفال وربما بعض المسنين وهم لا يعرفون بالضبط ماذا يفعلون بهم... ويبدو أنه كان لديهم قرار مبدئي بأن يركزوهم معاً. وهم يقودونهم إلى مكان ما خارج المخيم)".

وادعى يارون أنه منذ اللحظة التي بدأت تصل إليه أنباء تفيد أنه تجري هناك عمليات قتل أوقف الأمر بأسرع ما يكون.

لعلّ الخلاصة الأهم التي توصل إليها يارون في شهادته الجديدة هذه، أن ما فعله في تلك اللحظات جرى بقناعة تامة... "وكان من المهم، بالنسبة إليّ، أن ينفذ شخص آخر المهمة وليس جنود الجيش الإسرائيلي"، كما يؤكّد.

أما اللواء في الاحتياط عاموس جلعاد، الذي كان في ذلك الحين ضابطاً برتبة رائد في شعبة الاستخبارات العسكرية ("أمان")، مثلما ذكرنا، فأكد في شهادته الجديدة لـ "معاريف"، أنه عاد وحذّر مرة بعد أخرى من التحالف مع الكتائب. وأضاف: "حتى يومنا هذا ينهش قلبي أنني لم أتمكن من تغيير الوضع، كنت ضابطاً صغيراً فعلاً في ذلك الحين لكن الجميع كانوا منغلقين، وكانت الخرتتة رهيبة. إن كل القصة مع الكتائب كانت، وأنا أستخدم كلمات لطيفة، خطأ رهيباً. لقد اجتمعنا مع حليف كان من الواضح أنه لن يقدّم لنا شيئاً سوى توريطنا".

ورداً على سؤال ما هو الأساس الذي استند إليه كي تستنتج بأنهم ليسوا حلفاء ملائمين؟، قال جلعاد: "لقد عملت أمام الكتائب في جميع القنوات الممكنة، العسكرية، والسياسية، والاستخباراتية. كتبت تقارير لكن رتبتي العسكرية كانت منخفضة وهذه كانت المشكلة. حتى اليوم لا أعرف ما إذا كان أريئيل شارون (وزير الدفاع الإسرائيلي في ذلك الوقت) قد قرأ التقارير التي كتبتها أم لا. لكن في إحدى المرات دعوني إلى مكتب رئيس قسم الأبحاث، وهناك قيل لي إن تقاريري استثنائية جداً وأنه لا يجوز أن أكتبها بشكل يعكس رأيي الشخصي. بالطبع كان بوسعهم أيضاً أن يبعدوني عن وظيفتي".

ويضيف جلعاد أن السوريين هم الذين قتلوا بشير الجميّل وكانوا تعهدوا بقتله. ويقول في هذا الشأن: "أذكر أنني كنت في مكتب بشير الجميّل حينما كان على قيد الحياة وتلقى مغلفاً أبيض مكتوب عليه BG (فهكذا أحب أن ينادوه). والمغلف الذي لم يكن على أوراق رسمية ونقل كما يبدو بواسطة مسؤولي اتصالات، كُتب عليه: (طالما أنك عشيقة للإسرائيليين سنتحمل هذا، لكن إذا تزوجت فستكون هناك أرامل)، أي إذا وقعت على اتفاق مع إسرائيل سوف نقتلك. وهذا ما حدث بالفعل". كما أكد جلعاد أن إيلي حبيقة كان متغطرساً كبيراً ووحشياً وفاسداً جداً، "وكان يبدو لي أشبه بقاتل بدم بارد، قادر على القيام بكل عمل مشين، حتى لو لم يكن من ورائه منطق عملاني. قاتل على حدود السادية،

قاتل خطير علينا أيضاً، لذا فلا يمكن الوثوق به أو الاعتماد عليه".

في فترة اغتيال الجميّل، أُرسل عاموس جلعاد للتواجد في غرفة القيادة "بار- ليف" في بيروت. وحين وصل إلى المكان منعه البعض، كما يؤكد، من الدخول كونه يسبّب الكثير من المشاكل. ظل جلعاد في الخارج، وأشار إلى أنه انتابته مشاعر قاسية جداً في أعقاب ذلك. في وقت لاحق، جاء قائد المنطقة العسكرية الشمالية اللواء أمير دروري، ضابط استخبارات المنطقة والعقيد موشيه تسوريخ، اللذان عرضا فكرة إدخال الكتائب بدلاً من الجيش الإسرائيلي لـ "تطهير المخيمين". يقول جلعاد: "كانت لفكرة - من غير علاقة بالظروف العينية - صحيحة؛ لأنه بهذه الطريقة لا نهدّد جنود الجيش الإسرائيلي. لكن أنا أجبت بانفعال عاطفي وصرخت على ضابط الاستخبارات والجنرال: (هل جننتما؟ هذا أشبه بتركيبة كيماوية. ستقع هنا مجزرة). وحين قالا لي إن إيلي حبيقة هو الضابط، كان جوابي أنه مجرم دموي، وشخص وحشي ينكل ويعذب مجموعات سكانية بريئة ولا يجوز إدخاله". وتابع جلعاد: "بعد هذا اللقاء في مقر القيادة، اتصلت مباشرة بمقر شعبة الاستخبارات العسكرية في تل أبيب التي تعمل على مدار ٢٤ ساعة مدّة ٧ أيام في الأسبوع. قلت إنني أريد أن أملي عليهم تقريراً وأن أضيف ملاحظات كي يكون واضحاً أن هذا تقرير حسّاس، من نوع التقارير التي تهم (كلاً من) رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، ومساعد رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، المسؤول عن قسم الأبحاث، وهو ضابط كبير بدرجة عميد. بعد وقت ما اتصلت مرة ثانية لأسأل: هل تمت معالجة الأمر بالحساسية التي ذكرتها، فقالوا لي نعم. لكنهم لم يعالجوا الموضوع".

بالنسبة إلى لجنة التحقيق الرسمية التي تقصّت وقائع المجزرة (لجنة كاهان)، فقد أعادت الصحيفة الإسرائيلية التذكير بأنها فحصت أداء رئيس الحكومة آنذاك مناحيم بيغن، ووزير الدفاع أريئيل شارون، ووزير الخارجية إسحق شامير، ورئيس جهاز الموساد ناحوم أدموني، ورئيس هيئة الأركان العامة للجيش الجنرال رفائيل إيتان، وقائد المنطقة العسكرية الشمالية اللواء أمير دروري، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية اللواء يهوشواع ساغي، وقائد جبهة بيروت العميد عاموس يارون.

يقول عاموس جلعاد: "خلال عمل لجنة التحقيق مررت بوقت عصيب، كان الناس يخشون الاقتراب مني، لأن رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية اعتبرني مشكلة، في ضوء تقاريري عن الكتائب. بعد ذلك توجه إليّ رئيس قسم الأمن الميداني الذي قال لي: (حوّل إليّ الشهادات لفحصها في قسم الأمن الميداني)، فأجبت بأنه ليست لدي وثائق مكتوبة، باستثناء التقارير المكتوبة التي قدمتها في الوقت الفعلي. لقد أراد أن يفحص ما إذا كانت هناك أي حساسيات أمنية في شهادتي، لذلك سألت بسخرية: ما هي مشاكل الأمن الميداني عندما يكون الحديث عن المحكمة العليا؟ فهذه لجنة تحقيق رسمية، لديها صلاحية تلقي أي معلومات سرية، وفي النهاية هددني بالسجن مدة ١٥ يوماً إذا لم أطعه، لكن لم يكن لديّ أي توثيق، فقد كانت المحادثة شفهية".

ونوهت صحيفة "معاريف" بأنه خلال ارتكاب المجزرة، كان المحامي الإسرائيلي أوري سالونيم في نيويورك، وقد استعاد تلك الأيام على مسامعها قائلاً: "كنت ضيفاً لدى عزريئيل عيناف، الذي كان في الماضي مسؤول الاتصال اللاسلكي الرئيس (المخبر الرئيس) على سفينة إكسودوس. كان معنا أيضاً إيتان هابر، محلل الشؤون العسكرية في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، وفجأة رأينا تقريراً في التلفزيون عن صبرا وشاتيلا. لم يخطر ببالي مطلقاً أن أياً من الأشخاص الذين أعرفهم عن كثب متورّط في هذا الأمر، ولم يخطر ببالي أيضاً أنني سأكون متورطاً في هذا الأمر". ولدى عودته إلى إسرائيل، أقيمت لجنة التحقيق، وتوجه إليه من كان ضابط فرقته السابق في سلاح المظليين عاموس يارون طالباً منه تمثيله. ويقول سالونيم: "كان من المهم أن أكون محامياً يُسمح له بالاطلاع على مواد سرية، وثانياً أن أكون ملماً بمجال لجان التحقيق، فأنا كنت محامياً جنائياً، وتعاملت مع ملفات كبيرة جداً في مجال الياقات البيضاء". وبرأيه "هناك فوارق كبيرة جداً تفصل بين المحكمة ولجان التحقيق، فالمحكمة تعمل وفقاً لصيغة منظمة للغاية من أحكام الأدلة وسلامتها. بالإضافة إلى ذلك، من الواضح أنه يجب عليك أن تشهد بصدق دائماً، وفي المحاكم، فإن من

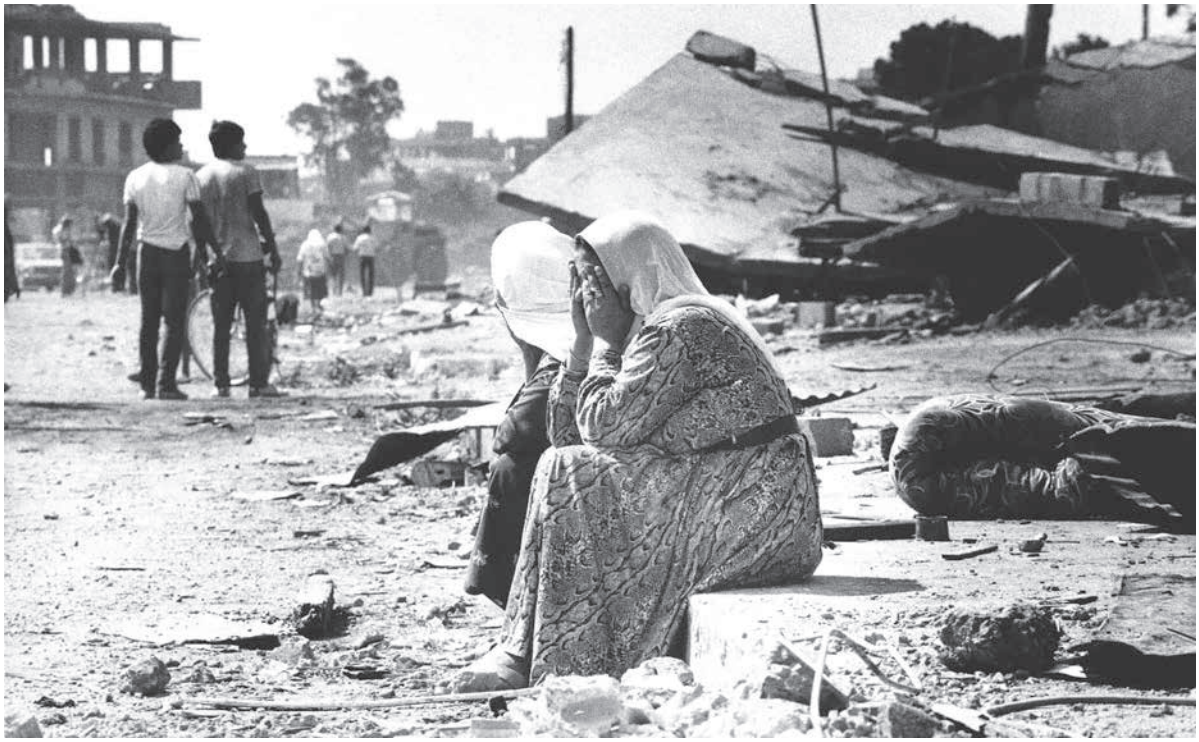

المجزرة. (أ.ب)

يحكم عليك هم قضاة محترفون فقط، ممن تكون مهاراتهم وخبراتهم ومعرفتهم قانونية. بينما تتكون لجنة التحقيق العامة من قاضٍ واحد يترأس اللجنة، وسائر الأعضاء هم أشخاص مثلنا. لذلك فإن الآليات التي يتم الاستماع إليك من خلالها ليست بالضرورة قانونية. على سبيل المثال، عندما تستجوب شاهداً في المحكمة ممنوع أن ترشده. يجب أن تطرح سؤالاً وهو يجيب عليه. في المحكمة يُمنع الشاهد أيضاً من أن يروي شيئاً سمعه، فهذه شهادة سماعية. بينما لا يوجد شيء كهذا في لجنة التحقيق، حيث يمكن للشاهد أن يقول إنه كان في مكان معين وسمع أشياء معينة".

ونوّه سالونيم بأنه لم ترد أي شهادات من طرف ضحايا المجزرة، مشيراً إلى أن أصعب شيء واجهه هو أن هناك أشخاصاً لم يقولوا الحقيقة كاملة، أو لم يقولوها على الإطلاق، وذلك لأنه من الصعب للغاية في لجنة تحقيق "كشف الحقيقة"، بينما في المحكمة يكون الأمر أبسط. لهذا السبب ليس من المؤكد أيضاً أن الذين سمعوهم كانوا يعلمون أنهم يكذبون!

جنوب لبنان و"حرب الـ ١٨ عاماً"

تجدر الإشارة إلى أن الجيش الإسرائيلي استمر في احتلال أراضي جنوب لبنان بعد حرب ١٩٨٢ مدة ١٨ عاماً وانسحب بعدها منه بصورة أحادية الجانب في أيار ٢٠٠٠ في إبان ولاية حكومة إيهود باراك (١٩٩٩-٢٠٠١).

على الرغم من مرور أعوام طويلة على ذلك، فإن هذا الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب ما زال موضع خلافات كبيرة في إسرائيل. ويؤكد المعارضون لهذه الخطوة أن "الانسحاب المتسرّع" في حينه لم يحل دون اندلاع حرب لبنان الثانية (في صيف ٢٠٠٦)، فضلاً عن أنه تسبّب بتفاقم خطر إطلاق الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية. في موازاة ذلك، فإن اليمين الإسرائيلي المتطرّف يرى أن الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان كان بمثابة هروب، لذا فقد أسفر عن تعاظم قوة حزب الله وازدياد تهديده للجبهة الإسرائيلية الداخلية.

وكثيراً ما تجري مقارنة هذا الانسحاب الأحادي بخطة الانفصال عن قطاع غزة التي نُفذت بشكل أحادي الجانب في العام ٢٠٠٥. وفي إحدى هذه المرات رأى المحاضر في شؤون الاستخبارات في المركز المتعدّد

في قراءة المحلل العسكري والسياسي عوفر شيلح، فإن الحرب التي خاضها الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان حتى العام ٢٠٠٠ كانت بمثابة "حرب منسيّة". وهو يؤكد أن الحرب الإسرائيلية على لبنان، التي شُنّت في حزيران ١٩٨٢، كانت آخر حرب يحقق الجيش الإسرائيلي انتصاراً عسكرياً وسياسياً فيها، على حدّ اعتقاده.

المجالات في هرتسليا، العميد في الاحتياط عاموس غلبواع، أن مقارنة الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من جنوب لبنان بالانفصال من جانب واحد عن قطاع غزة تظهر أن هناك ثمانية قواسم مشتركة بين الحالتين ("معاريف"، ٢٤/٥/٢٠١٠).

وهذه القواسم المشتركة برأيه هي:

- أولاً، أدى كل من الانسحاب والانفصال إلى تعزيز قوة منظمة إسلامية راديكالية (حماس في قطاع غزة وحزب الله في لبنان) من الناحيتين السياسية والعسكرية إلى درجة تحوّل كل منهما إلى تهديد حقيقي لإسرائيل؛
- ثانياً، ازداد تغلغل النفوذ الإيراني في كل من لبنان وغزة؛
- ثالثاً، انسحب الجيش الإسرائيلي في الحالتين من آخر شبر من الأراضي المحتلة؛
- رابعاً، لم يسفر انسحاب الجيش الإسرائيلي عن استقرار الهدوء لدى كل من الجانبين، علماً بأن الأوضاع في لبنان تبقى أفضل من الأوضاع في غزة؛
- خامساً، اضطرت فئات معينة من السكان إلى دفع ثمن باهظ جراء ذلك، والمقصود أفراد جيش لبنان الجنوبي والمستوطنون في "غوش قطيف"؛
- سادساً، اعتبر الانسحاب من لبنان وفي ما بعد من غزة، في نظر الفلسطينيين والعالم الإسلامي- العربي برمته، بمثابة انتصار العنف على المجتمع الإسرائيلي الضعيف؛
- سابعاً، أثبتت هاتان العمليتان للجمهور الإسرائيلي العريض أنه حتى في حال تقديم إسرائيل ما يرغب فيه خصمها كله فإنه سيبقى يطالب بالمزيد؛
- ثامناً، كان الانسحاب من جنوب لبنان والانفصال عن غزة محصلة قرار شخصي لكل من رئيسي الحكومة السابقين إيهود باراك وأريئيل شارون، لكن لم يحقق كل منهما أي ربح سياسي في حزبيهما.

مع ذلك - أضاف غلبواع - فإن ثمة فارقاً كبيراً بين الحالتين، ذلك بأن الانفصال عن غزة كان أحادي الجانب بصورة مطلقة فعلاً، في حين أن الانسحاب من جنوب لبنان كان بموافقة تامة من طرف الولايات المتحدة والدول الغربية والسكرتير العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وقد أقرّ هذا الأخير في ١٦ حزيران ٢٠٠٠ أن إسرائيل انسحبت بصورة كاملة من لبنان، وبذا فإنها أدّت دورها في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن. وبكلمات أخرى يمكن القول إن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان حظي بشرعية دولية غير قابلة للتأويل، وبناء على ذلك فإن قيام إسرائيل بعمليات عسكرية داخل الأراضي اللبنانية رداً على تعرضها لهجمات صاروخية أو غيرها حظي هو أيضاً بشرعية معينة، في حين أن الانفصال عن غزة لم يحظ باعتراف دولي، لذا فإن العالم كله ظل يعتبر إسرائيل قوة محتلة تتحمل المسؤولية الكاملة عن السكان المدنيين هناك.

وفي ضوء هذا، فإن العبرة المركزية المطلوب استخلاصها، في رأيه، هي أن أي انسحاب إسرائيلي في المستقبل من مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية) سوف يُمنى بالفشل الذريع إذا لم يكن مقروناً بالتوصل إلى تفاهمات دولية تتعلق به.

من ناحيته اعتبر المعلق السياسي في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، إيتان هابر، الذي أشغل منصب مدير مكتب رئيس الحكومة السابق إسحق رابين، أن انسحاب الجيش الإسرائيلي الأحادي الجانب من جنوب

لبنان كان بموجب قرار رسمي إسرائيلي واع، ولا يوجد في الوقت الحالي شخص عاقل في إسرائيل يبدو نادماً عليه. وقد نجم هذا القرار عن ازدياد الجدل في داخل إسرائيل بشأن ضرورة بقاء الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان جراء الثمن الدموي الذي تكبده هناك. وأضاف: لا بُدّ من القول إن بقاء الجيش الإسرائيلي مرابطاً في ما أسمي بـ "الحزام الأمني" (في جنوب لبنان) كان في حينه خطأ ارتكبه كل من شمعون بيريس وإسحق رابين وإسحق شامير. وطوال الفترة، التي بقي فيها الجيش مرابطاً هناك (١٨ عاماً)، كانت الأسئلة المطروحة هي: ما الذي نفعله في جنوب لبنان؟ وعمن يدافع الجيش الإسرائيلي هناك؟ وهل هو يدافع فعلاً عن المستوطنات الحدودية الشمالية؟ وقد تبين، في نهاية الأمر، أن الجنود الإسرائيليين كانوا يدافعون عن أنفسهم فقط، وأن كثيرين منهم دفعوا حياتهم ثمناً لذلك.

وخلص هابر إلى القول: إن الانسحاب من جنوب لبنان كان أمراً حتمياً، شأنه شأن الانسحاب من غزة ومستوطنات غوش قطيف. وعلى الرغم من أنه يمكن توجيه انتقادات كثيرة إلى إيهود باراك فإن قراره الانسحاب من جنوب لبنان كان قراراً صحيحاً وجريئاً ("يديعوت أحرونوت"، ٢٣/٥/٢٠١٠].

وفي قراءة المحلل العسكري والسياسي عوفر شيلح، فإن الحرب التي خاضها الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان حتى العام ٢٠٠٠ كانت بمثابة "حرب منسيّة". وهو يؤكد أن الحرب الإسرائيلية على لبنان، التي شُنّت في حزيران ١٩٨٢، كانت آخر حرب يحقق الجيش الإسرائيلي انتصاراً عسكرياً وسياسياً فيها، على حدّ اعتقاده. فقد انتهت تلك الحرب، التي أسميت "عملية سلامة الجليل"، بخروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، في أيلول ١٩٨٢. كما كانت آخر حرب يتم فيها تفعيل قوات عسكرية برية كبيرة من أجل احتلال أراض وإحراز هدف سياسي. مع ذلك فإن تلك الحرب كانت موضع خلاف سياسي كبير في إسرائيل. غير أن دوافع استمرار سيطرة الجيش الإسرائيلي على "الحزام الأمني" في جنوب لبنان لم تكن، في حينه، منطوية على أي قيمة إستراتيجية محدّدة أو على أي دلالة تكتيكية. وقد قيل إن أهمية "الحزام" كامنة في منع قوات معادية من التسلل إلى إسرائيل، في حين أن مثل هذه القوات لم تكن موجودة في ذلك الوقت، أمّا في ما يتعلق بصواريخ الكاتيوشا فإن وجود "الحزام الأمني" لم يسفر عن وقفها قطّ، بل لم تُبذل محاولات من أجل وقفها أصلاً.

وفي رأي رئيس "مركز الحوار الإستراتيجي" في كلية نتانيا ونائب وزير الدفاع السابق إفرايم سنيه، فإن الانسحاب الأحادي الجانب من جنوب لبنان عزّز قوة حزب الله وأضعف إسرائيل.

وكتب سنيه أنه أشغل في تلك الفترة منصب نائب وزير الدفاع، وكان من أشدّ المعارضين للانسحاب من جانب واحد، لكن لم يؤيده أحد في المؤسسة السياسية الإسرائيلية، باستثناء عضو الكنيست عوزي لانداو من اليمين والوزير يوسي سريد من اليسار. أمّا في داخل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية فقد وقف على رأس المعارضين لهذا الانسحاب كل من رئيس هيئة الأركان العامة، شاؤول موفاز، وقائد المنطقة العسكرية الشمالية، غابي أشكنازي. وكانت معارضة سنيه راجعة إلى حقيقة أنه منذ طرد منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، في خريف ١٩٨٢، فإن الذي أصبح يحارب إسرائيل بقوة آخذة في التعاظم من عام إلى آخر هو إيران بواسطة منظمة حزب الله التي أقامتها. وقد استطاع الجيش الإسرائيلي أن ينجح في هذه المواجهة، وأن يضمن الأمن الكامل لسكان المستوطنات الإسرائيلية الحدودية. لكن هذا النجاح كان له ثمن دموي، ذلك بأن معدل ما خسره الجيش الإسرائيلي سنوياً بلغ ٢٥ جندياً قتيلاً. غير أن قدرة المجتمع الإسرائيلي على تحمّل هذا الثمن أخذت بالتآكل، لا سيما على مدار الأعوام الأربعة التي سبقت الانسحاب من جانب واحد. ولا بُدّ من القول إن الزعامة السياسية الإسرائيلية لم تعد، منذ اغتيال رابين (في العام ١٩٩٥)، تمرّر رسائل واضحة إلى الجمهور العريض وإلى الجنود الإسرائيليين بأن الحرب ضد حزب الله باعتباره وكيلاً لإيران هي حرب عادلة ويجب الاستمرار فيها.

في موازاة ذلك أقيمت حركة "أربع أمهات" (وهي حركة لأمهات جنود في الجيش الإسرائيلي طالبت بالانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان) التي أسفر نشاطها عن جعل الاهتمام بالحفاظ على حياة الجنود الإسرائيليين يتصدّر جدول الأعمال العام في إسرائيل بدلاً من الأمن القومي. ولم تفهم القيادة الإسرائيلية في ذلك الوقت أن المعركة لم تدر على السيطرة على الأرض، بل كانت أول محاولة إيرانية لإلحاق هزيمة بإسرائيل بواسطة حرب العصابات. وقد أكد معارضو الانسحاب

مـن جانـب واحـد مـن جنـوب لبنـان أنـه في حـال تنفيـذ هـذا الانسـحاب فـإن حـزب اللـه سـيملأ عـلى الفـور الفـراغ الـذي سـيتركه الجيـش الإسرائيـلي وجيـش لبنـان الجنوبـي، وعندهـا سـيصبح مرابطـاً في الحـدود الشـمالية لإسرائيـل، وسـيحظى بموقـع مريـح لشـنّ هجمـات عـلى إسرائيـل. وهـذا مـا تأكـد بعـد سـتة أعـوام، في إبـان حـرب لبنـان الثانيـة في صيـف ٢٠٠٦. وقـد بلـغ عـدد القتـلى الإسرائيليـين في تلـك الحـرب سـتة أضعـاف معـدل عـدد القتـلى السـنوي خـلال آخـر الأعـوام التـي سـبقت الانسـحاب مـن جنـوب لبنـان. مـن ناحيـة أخـرى فـإن الانسـحاب الإسرائيـلي أحـادي الجانـب مـن جنـوب لبنـان أسـفر عـن أمريـن آخريـن بـرأي سـنيه: "أولاً، التفريـط بجيـش لبنـان الجنوبـي، الأمـر الـذي يعتـبر وصمـة عـار أخلاقيـة في جبـين إسرائيـل؛ ثانيـاً، بـثّ رسـالة ضعـف إلى جميـع المحيطـين بنـا، وثمـة مـن يقـول إن هـذه الرسـالة هـي التـي شـجعت الفلسـطينيين عـلى العـودة إلى طريـق العنـف". وختـم سـنيه: إن قـوة حـزب اللـه في لبنـان حاليـاً أصبحـت أضعـاف القـوة التـي كان يملكهـا في صيـف ٢٠٠٦، ولا شـك في أن إيـران سـتظل راغبـة في تفعيـل هـذه القـوة ضـد الجبهـة الإسرائيليـة الداخليـة في المسـتقبل ("هآرتـس"، ٢٠٢٠/٥/٢١).

عـلاوة عـلى كل مـا ذُكـر أعـلاه فـإن الانسـحاب الأحـادي الجانـب مـن لبنـان كان أيضـاً مناسـبة لجـدل حـادّ يتعلـق أساسـاً بالمقاربـة الأمنيـة التـي يتعـيّن عـلى إسرائيـل إتباعهـا في الجبهـة الشـمالية مـع لبنـان، وهـل يجـب أن تكـون مقاربـة هجوميـة، أو دفاعيـة في ضـوء تفاقـم خطـر الصواريـخ. وهـو جـدل يسـتحق أن تخصّـص لـه وقفـة مكانهـا ليـس هنـا.

فادي نحاس *

أربعون عامًا: من حرب لبنان الأولى ١٩٨٢ إلى اتفاقية ترسيم الحدود البحرية ٢٠٢٢

أولًا: حرب لبنان الأولى عام ١٩٨٢

صدر العديد من الدراسات والبحوث حول حرب لبنان الأولى عام ١٩٨٢، لم يكتب في إسرائيل حتى الآن تاريخ هذه الحرب رسميًا، ولم تُوثّق سيرورتها، خصوصًا لجهة أداء القيادتين العسكرية والسياسية، في تقرير معتمد. حتى الوثائق التي تتعلق بتلك الحرب، لا تزال محفوظة في الأرشيف وترفض حكومات إسرائيل الكشف عنها.

لم تكن حرب لبنان الأولى حدثًا عابرًا في تاريخ المنطقة، ولم يسبق أن أثارت حرب إسرائيلية جدلاً كالجدل الذي أثاره الغزو الإسرائيلي للبنان في سنة ١٩٨٢، أو مثلما سماه الإسرائيليون حرب "سلامة الجليل"، وتحولت بعد حرب ٢٠٠٦ لتصبح "حرب لبنان الأولى"، التي ادّعوا أنها لإنقاذ البلدات اليهودية في منطقة الجليل شمال فلسطين من صواريخ المنظمات الفلسطينية.

خلّفت هذه الحرب التي بقيت مشتعلة، لاحقًا أكثر من ١٨ عامًا آثارًا عميقة وكبيرة على كل من عاصرها أو شارك فيها، خاصة لكونها حدثت في ذروة الحرب الأهلية اللبنانية والقتال اللبناني - الفلسطيني. كانت نتائجها المباشرة طرد التنظيمات الفلسطينية من لبنان والبقاء في أجزاء من لبنان حتى شهر أيار من العام ٢٠٠٠ عندما قرر رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك، إيهود باراك الانسحاب من جنوب لبنان بشكل نهائي وإغلاق الحدود بين الدولتين.

منذ بداية حرب ١٩٨٢، طرحت إشكالات تتعلق بالدرجة الأولى بالطريقة الملتبسة التي أديرت بها هذه الحرب، بدءًا من وجود أهداف معلنة، وأخرى خفية أخطر وأكثر تعقيدًا وضعت منذ البداية وكانت

* حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة حيفا، وباحث في مركز "مدار" ومتخصص في شؤون الجيش والأمن القومي الإسرائيلي ويعمل محاضراً في كلية بيت بيرل.

إلا أن الادعاء الإسرائيلي أن جميع الأهداف التي زعم الإسرائيليون أنها تحققت في حرب ١٩٨٢ تبددت مع مرور السنوات، فالقضاء سياسيًا وعسكريًا على منظّمة التحرير الفلسطينيّة لم يتحقق على الرغم من خروج التنظيمات الفلسطينية المسلحة من لبنان، لا بل أكثر من ذلك، ربما ساهمت تداعيات هذه الحرب، بشكل أو بآخر، في التوصل إلى اتفاق أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية.

مختلفة عن الأهداف التي أعلنتها الحكومة عشية الحرب، مرورًا باتهام وزير الدفاع آنذاك أريئيل شارون بتضليل الحكومة والرأي العام الإسرائيليين، وانتهاء بنتائجها السلبية.[١]

وُضعت الأهداف المعلنة للحرب تحت عنوان "سلامة الجليل"، وهي التصدي للتهديد الأمني الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية على البلدات الشمالية، لكن الأهداف الحقيقية لم تقتصر على إبعاد البلدات الشمالية عن مرمى نيران المنظمات الفلسطينية المسلحة، وإنما القضاء عسكريًا وسياسيًا على منظمة التحرير الفلسطينية، وإخراج السوريين من لبنان أو إبعادهم عن بيروت والبقاع، وانتخاب رئيس جمهورية لبناني موالٍ لإسرائيل، وتوقيع اتفاق سلام مع لبنان.[٢]

في السياق الإستراتيجي، كانت جميع الأهداف الخفية التي وُضعت لحرب ١٩٨٢ مستقاة من عقيدة بيغن ومن رؤيته السياسية، ونظريته التي تتحدث عن أهمية التحالف مع الأقليات في الدول المجاورة، مستندًا إلى عقود من تحالف صهيوني وثيق مع القيادة المسيحية المارونية في جبل لبنان، وروج صورة ترى في الموارنة "يهود الثمانينيات".[٣]

تدخّلت إسرائيل في الحرب الأهلية اللبنانية التي اندلعت عام ١٩٧٥ عقب انهيار الاتفاقيات المتعلقة بتقسيم الحكم على أساس مفتاح طائفي، بالإضافة إلى تدمير الوجود الفلسطيني المُسلّح، الناجم عن مغادرة المنظمات الفلسطينية المسلحة الأردن عقب الصدامات مع الجيش الأردني في ١٩٧٠، وتموضعها في لبنان ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي أقيمت في أراضي هذا البلد بعد نكبة ١٩٤٨.

مما لا شك فيه، أن الحرب أسفرت عن احتلال إسرائيل أجزاء من جنوب لبنان استمر حتى سنة ٢٠٠٠، محققة ضربة كبرى لمنظمة التحرير الفلسطينيّة التي اضطرت إلى مغادرة لبنان وإنشاء مقر جديد لها في تونس، وأربكت وضعية منظمة التحرير الفلسطينية.

إلا أن الادعاء الإسرائيلي أن جميع الأهداف التي زعم الإسرائيليون أنها تحققت في حرب ١٩٨٢ تبددت مع مرور السنوات، فالقضاء سياسيًا وعسكريًا على منظّمة التحرير الفلسطينيّة لم يتحقق على الرغم من خروج التنظيمات الفلسطينية المسلحة من لبنان، لا بل أكثر من ذلك، ربما ساهمت تداعيات هذه الحرب، بشكل أو بآخر، في التوصل إلى اتفاق أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية وفق تقديرات مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ بشير الجميل زعيم حزب الكتائب الذي ساهمت إسرائيل في انتخابه رئيسًا للجمهورية اغتيل بعد أيام قليلة من انتخابه في أيلول ١٩٨٢؛ معاهدة السلام التي فرضتها إسرائيل على لبنان في ١٧ أيار ١٩٨٣ ما لبث أن ألغاها لبنان من جانب واحد في آذار ١٩٨٤؛ والثمن الباهظ الذي دفعته إسرائيل جرّاء وجودها العسكري طوال ١٨ عامًا في الحزام الأمني في الجنوب اللبناني، إذ سقط خلال تلك الأعوام ٦٣٦ قتيلًا، الأمر الذي أجبرها على اتخاذ القرار بالانسحاب من جانب واحد، والتخلي نهائيًا عن فكرة توقيع معاهدة سلام مع لبنان.

من المؤكد أن تختلف القراءات الإسرائيلية عن العربية إزاء حرب لبنان ١٩٨٢ والانسحاب أحادي الجانب عام ٢٠٠٠. فانسحاب إسرائيل من طرف واحد من الجنوب اللبناني في العام ٢٠٠٠ شكل نهاية رسمية للحرب الإسرائيلية الأولى على لبنان. ومن المؤكد أن شعورًا عامًا بالخيبة رافق الإسرائيليين الذين تمنوا لو أن اتفاقية ١٧ أيار ١٩٨٣ بقيت وأن نوعًا من السلام ولو البارد نشأ بين الدولتين. كما أن كثيرًا من الإسرائيليين كانوا يتمنون لو أن الانسحاب عام ٢٠٠٠ تم باتفاق أو بنوع من الاتفاق مع الحكومة اللبنانية حتى لا يبدو كأنه تراجع مذل.[٤]

اجتياح لبنان عام ١٩٨٢. (جيتي)

ولعل النتيجة الأهم للانسحاب عام ٢٠٠٠، تحول الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء من الأراضي اللبنانية إلى حرب ضد حزب الله، بل صعود حزب الله الذي بات يعمل بدعم من سورية وبتدخل إيراني متزايد، وتحوله إلى خطر ومعضلة إستراتيجية إسرائيلية.

بالمجمل، فَشِل التصور بكون حرب لبنان الأولى تأسيسًا لمفهوم نظام لبناني جديد، وأن يكون لبنان هو الدولة الثانية التي تدخل في اتفاقية سلام مع إسرائيل بعد طرد منظمة التحرير الفلسطينية، وكانت النتيجة أن حزب الله حلّ محلها، وأصبح هو صاحب القرار المفصلي في تلك الدولة.

وفي سياق آخر، غيّرت حرب ١٩٨٢ العلاقة بين الجيش والمجتمع في إسرائيل، وأدت إلى زيادة دور الرأي العام في قرارات الحرب، وكذلك تأثير المجتمع المدني في سلوك القيادة العسكرية خلال الحرب.[٥] هناك قناعة راسخة بأن الإرث الحقيقي لهذه الحرب هو التبدل في موقف الجمهور الإسرائيلي من جيشه ومن قيادته السياسية، والدور الكبير الذي بدأ يؤديه الرأي العام الإسرائيلي في قرار الحرب، والخوف من الخسائر البشرية التي تتسبب بها الحروب.

وأيضًا، جعلت حرب لبنان الأولى في سنة ١٩٨٢ الساسة الإسرائيليين أكثر حذرًا وتخوفًا من الانجرار إلى مواجهات عسكرية خوفًا من ثمنها الباهظ بالأرواح. ويبدو أثر هذه الحرب واضحًا اليوم من خلال توجه الجيش الإسرائيلي بصورة عامة إلى تفادي مواجهات عسكرية يدفع جنوده حياتهم ثمنًا لها، وتفضيله سياسة الضربات المحدودة ضد العدو من دون تعريض الجنود للخطر. سادت هذه الذهنية العسكرية بين الأعوام ١٩٨٢-٢٠٠٦، حتى تورط إسرائيل في حرب جديدة ضد حزب الله، أكدت نتائجها ولجان التحقيق في ما بعد أنها لم تستوعب دروس الحرب.

ثانيًا: حرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦

احتلت الحرب الإسرائيلية الثانية على لبنان وإسقاطاتها، مكانًا مميزًا غلف المشهد الأمني الإستراتيجي الإسرائيلي حتى المرحلة الراهنة. وشكلت الحرب أحد عناصر التحولات والتغييرات في المحيط الإقليمي لإسرائيل التي تضعها في حالة إعادة إنتاج بيئة إستراتيجية مغايرة مليئة بالتهديدات.

استطاعت إسرائيل خوض الحرب في ظروف دولية

مثالية، إذ حظيت بتأييد المجتمع الدولي ومعظم الدول العربية، وبدعم أميركي أطلسي غير مسبوق، إلا أنها لم تستطع تحقيق حتى الأهداف العلنية والعينية.

لعل أبرز دروس الحرب على لبنان من المنظور الإسرائيلي هو الحذر في تحديد الأهداف العلنية التي لم يتم تحقيقها، أي تصفية قيادة حزب الله وتدمير قدرته العسكرية، بإنزال ضربات جوية مكثفة، تدميرية ومفاجئة لشل قدرة حزب الله على امتصاص الضربة والرد عليها. لا لكونها تشكل خطرًا كيانيًا بل لأنها استطاعت أن تسرّع وتساهم في تآكل قوة الردع التقليدي لإسرائيل.[٦]

على الرغم من صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ (٢٠٠٦/٨/١٢) حول وقف القتال في لبنان والدعوة لصياغة اتفاقية شاملة بين إسرائيل ولبنان، أي تنفيذ القرار ١٥٥٩ والقرار ١٦٨٠,[٧] فإن طموحات إسرائيل لنزع سلاح حزب الله سرعان ما تبددت على يد القوات متعددة الجنسية. يمتلك لبنان تاريخًا معروفًا بعدم استمرار الاتفاقات وقابلية انهيارها السريع. وهذا الشيء ينطبق على الموافقة اللبنانية وخاصة حزب الله على قرار مجلس الأمن ١٧٠١. استمرت شاحنات نقل الأسلحة من سورية إلى حزب الله تعمل بدون توقف، وتنقل كميات ضخمة من الأسلحة، وقد راكم حزب الله كميات كبيرة من مخزون الأسلحة، وباشر في ترميم إستراتيجيته الدفاعية.

راهن الجيش الإسرائيلي على نجاعة استعمال أحدث الأجهزة والتقنيات العسكرية ونجاحها في خوضه أي حرب كانت. إلا أنّ الفشل العسكري الإسرائيلي في هذه الحرب مرتبط بعدم فعالية مفهوم الردع التقليدي من خلال المواجهة العسكرية التي تعتمد على التفوق العسكري، حيث إن هذا التفوق لا يضمن الحفاظ على أسس قوة الردع العسكري وضمان الأمن القومي الذي تبنته إسرائيل منذ سنوات الخمسينيات.

تدرك إسرائيل أنه في مرحلة تعدد التحديات الأمنية والعسكرية الإقليمية وسيولتها، لا مناص من تآكل العمق الإستراتيجي خاصة بسبب الظروف الإقليمية، إلى أنها لم تدرك أنّ تفوقها العسكري لا يضمن لها نجاح مبدأ الحرب الوقائية الاستباقية والمراهنة على نقل الحرب إلى أرض العدو. إضافة إلى ذلك، كانت الحرب على لبنان دليلًا على أن هنالك تحّولًا جذريًا في مفهوم المعارك البرية، حيث لم تعد توجد حرب دبابة مقابل دبابة، قد أصبحت الحرب داخل الأماكن السكنية ومواجهة جيش شعبي، واقتتال في محيط جغرافي محدود، الأمر الذي حاولت إسرائيل تجنبه واضطرت إلى وقف المعركة عندما تيقنت من حتمية النتائج في المعارك البرية.[٨]

تمحورت الأسباب العينية – الإستراتيجية لهذه الحرب حول استعادة "هيبة" الردع"، معتمدة على فرضية وقناعة بأن سلاح الجو قادر على تدمير العدو وشله ومنع حزب الله من الرد.

وضعت الحرب المؤسسة الإسرائيلية أمام محنة حقيقية وهي تضعضع هيبة ردعها العسكري عند فشلها في المس بقدرة حزب الله العسكرية وبرموزه وصورته. مما لا شك فيه، أن صمود حزب الله، عزز من مكانته وأبعد إمكانية نزع سلاحه، وتحول إلى درع واقٍ للبنان حتى انخراط حزب الله بالأزمة السورية التي أعادت إدراج لبنان في المحور السوري، الأمر الذي أدى إلى خسارة الحزب رصيده السياسي سواءً أكان محليًا أم عربيًا أم دوليًا.

أدركت إسرائيل أن حقيق قوة ردع كاملة يكاد يكون أمرًا مستحيلًا. وعليه يتوجب التعاطي مع اصطلاح آخر وهو الردع المحدود. كذلك، لا يعتمد الردع الحديث ضد المنظمات المسلحة على القوة العسكرية فقط إنما يستعمل مركّبات أخرى مثل الحصار الاقتصادي، التهديد بتعصيب حياة المواطنين الذين يؤيدون "الإرهاب"، تهديد حياة القادة السياسيين والعسكريين.

فرضت نتائج حرب لبنان الثانية حالة "الردع المتبادل" بين الطرفين التي فرضت حالة "التهدئة القسرية" بين إسرائيل وحزب الله، الأمر الذي استمر بسبب وجود سببين أساسيين: الأول- قدرات حزب الله زادت وتطورت كثيرًا وباعترافات استخبارات إسرائيل وقادتها حيث زاد عدد الصواريخ وقدرتها التدميرية ودقة إصابتها، وعمل حزب الله على تطوير تكتيكات وتقنيات حربية. الثاني- عدم جهوزية الجبهة الداخلية الإسرائيلية حتى الآن لخوض الحرب خاصة أنها ستتعرض في الحرب المقبلة لضغط أشد بعشرات المرات من الحرب السابقة. تجعل المعادلات الجديدة التي أطلقها حزب الله كمعادلة الحصار البحري أو التدمير مقابل التدمير الوضع في أي حرب مقبلة مختلفًا عن ظروف الحرب السابقة.

من جهة، تدرك قيادة حزب الله أن الظروف

الحالية في لبنان، تحتم عليها عدم القيام بأي عملية تربك حساباتها الداخلية. ولا بد لها من التكيف مع حالة التهدئة القسرية مع إسرائيل، وتدرك قيادة الحزب بأن حربًا مستقبلية مع إسرائيل لن تكون نزهة، بل إن حرب ٢٠٠٦ هي نزهة بالقياس إلى أي مواجهة جديدة. لن يبادر حزب الله للحرب ولن يقوم بأي تحرك يشكل ذريعة لحرب إسرائيلية. قد يكون الحافز الخارجي هو شرارة الحرب، مثل تعليمات إيرانية صريحة لتدخل حزب الله عند حدوث مواجهة بين إيران وإسرائيل.[٩] من جهة أخرى، استوعبت إسرائيل معطى إستراتيجيًا مهمًا، وهو أن الانسحاب السوري من لبنان عام ٢٠٠٠، أعطى حزب الله المرونة والقدرة على توسيع سيطرتها الأمنية والعسكرية في لبنان وزيادة قدرتها العسكرية.[١٠]

تؤكد التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية منذ حرب ٢٠٠٦ حتى المرحلة الراهنة، على أن سلاح حزب الله حاضر ومؤثر في القرارات العسكرية الإسرائيلية، وأن بقاء سلاح حزب الله في لبنان مؤشر لاندلاع شرارة الحرب. وأن سلاح حزب الله يشكل تهديدًا للسلام في المنطقة، وأن السلاح الذي يخزنه حزب الله كاف لضرب مساحة واسعة من إسرائيل والتسبب بدمار كبير فيها، على الرغم من انخراطه واستنزافه في الحرب الأهلية السورية منذ بداية العام ٢٠١٢.

لقد خلقت الحرب الأهلية في سورية واقعًا جديدًا بالنسبة لتعاطي إسرائيل مع حزب الله. إن الخشية من اندلاع مواجهة عسكرية فورية على الحدود الشمالية آخذة بالتراجع في ضوء رسوخ توازن "الردع المتبادل" بين إسرائيل وحزب الله الذي يلجم الجانبين.[١١] بل إن "منسوب الردع الإسرائيلي كان في العام ٢٠١٣ مرتفعًا تجاه حزب الله بسبب تورطه في الأزمة السورية، ونشوء خلل في البيئة الشعبية الداخلية الحاضنة للمقاومة، فالحزب يواجه ضغوطًا لم يسبق لها مثيل. ولا يخفى أن حزب الله يواجه متاعب منذ بدء الأزمة السورية. إلا إنه على الرغم من الوضعية المعقدة لحزب الله في الظرف الراهن، تدرك إسرائيل أن التطورات والمستجدات الإقليمية لن تؤدي إلى تفكيك الحزب في أي وقت قريب، بل الأزمة السورية وتهريب السلاح خاصة الصواريخ الدقيقة إلى لبنان، زادت من إمكانية وجود سلاح متطور لدى حزب الله يحوله من منظمة "إرهابية" إلى جيش متطور وناجع بين يديه أدوات مهمة في الصراع ضد إسرائيل.[١٢]

تعزز التحالف بين حزب الله ودمشق وطهران، بسبب المساعدة التي يقدمها حزب الله وإيران للنظام السوري مما يعمق التزام هذا النظام تجاه حلفائه. إيران والنظام السوري وحزب الله هم الآن إلى حد كبير جزء من جبهة مشتركة قد يجري تفعيلها في وجه إسرائيل إذا اقتضت الحاجة.[١٣] تشير المصادر الاستخبارية الإسرائيلية إلى درجة عالية من الحميمية بين الشركاء في التحالف الراديكالي في ظل دور قيادي واضح لإيران.[١٤]

لهذا، يظل حزب الله أحد مكامن التهديد الإستراتيجي لإسرائيل، حتى مع استنزاف قدرات الحزب وانشغاله بالصراع السوري، إذ إن الحزب يمتلك قدرات تسليحية متميزة، ومن ورائها دعم إيراني غير محدود. ويحافظ حزب الله على شبكة مخازن أسلحة لإخفاء قواته وقاذفات الصواريخ التي يعدها الحزب عناصر رئيسية في التحضير لأي مواجهة قادمة مع إسرائيل.[١٥] فضلًا عن ذلك، فإن زيادة مدى الصواريخ التي يمتلكها الحزب يمكن أن تشكل تهديدًا لإسرائيل حتى مع النجاح النسبي الذي حققته أنظمة الدفاع الصاروخي الإسرائيلية.[١٦]

إسرائيل لا تملك وسائل ردع لصواريخ حزب الله ولا تملك منظومة دفاع قادرة على التعامل مع هذا التهديد، باستثناء التهديد بتدمير بيروت ودمشق والبنية التحتية الإستراتيجية. يجب الافتراض أنه عندما يقررون في الجيش الإسرائيلي مهاجمة أهداف لحزب الله، يجب أن يكون هناك جهة جدية تدرس الضرورة لعمل متناسب يحافظ على توازن الرعب الذي يضمن الهدوء.[١٧]

ثالثًا: اتفاق ترسيم الحدود البحرية

منذ عقود تتنازع لبنان وإسرائيل على منطقة بحرية غنية بالنفط والغاز تبلغ مساحتها ٨٦٠ كيلومترًا مربعًا. وفي يوم ٢٧ تشرين الأول ٢٠٢٢، تم اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان بوساطة أميركية.[١٨]

من أهم بنود الاتفاق التي لها تبعات أمنية وسياسية: أولًا- تم الاتفاق على ترسيم الحدود المائية بين البلدين بشكل نهائي. الحدود مشار إليها في الخط رقم ٢٣ وتجعل حقل الغاز المسمى كاريش ملكًا

لعبت الظروف الإقليمية والدولية دورًا أساسيًا في تسهيل الطريق نحو بلورة اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل والمدى الذي بلغه، على رأسها الأولوية الغربية والأميركية المطلقة للتعامل مع حرب روسيا على أوكرانيا وتداعياتها التي من أهمها حاجة أوروبا للغاز، وهو الأمر الذي يتطلب أيضًا، على الأقل، عدم نشوب حروب أخرى قد تضر بمسار تلك الحرب، والبحث عن مصادر متعددة للغاز فضلًا عن تعزيز مصادرها وتطويرها.

حصريًا لإسرائيل، بينما يقع الحقل المسمى قانا في معظمه داخل الحدود اللبنانية، بيد أن لإسرائيل حصة فيه. وهذا يعني أن دولة لبنان هي المسؤول الوحيد عن عمليات التنقيب واستخراج الغاز الطبيعي، أما إسرائيل فستحصل على حصتها ضمن ترتيبات ثنائية بينها وبين الشركة المشغلة.[١٩] ثانيًا: إن ترسيم الحدود المائية على هذا النحو لم يمس الحدود البرية التي لا تزال موضع خلاف بين البلدين. كما أن الاتفاق أبقى على ما يسمى "خط العوامات"، وهو خط بطول ٥ كيلومترات يبدأ من رأس الناقورة ويمتد إلى داخل البحر. يحوّل الاتفاق الجديد "خط العوامات" الذي كانت ترفضه لبنان إلى خط متوافق عليه، وبات يسمى بخط "الوضع القائم".

يمكن القول إن ترسيم الحدود المائية لم يكن محط اهتمام أي من البلدين إلى أن تم اكتشاف الموارد الطبيعية الكامنة في أعماق البحر الأبيض المتوسط. فبحسب تقرير أعده المركز الجيولوجي الأميركي، تقدر الموارد الطبيعية في شرقي البحر الأبيض المتوسط (أي بالقرب من سواحل إسرائيل، لبنان، وقبرص) بنحو ١٧,٢ مليار برميل من النفط، بالإضافة إلى ١٢٢ ترليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، والإشكالية التي تبرز في حالة إسرائيل ولبنان، هي في حدود المياه الاقتصادية[٢٠] لكل بلد، وما إذا كانت الآبار من حق إسرائيل أو لبنان.[٢١]

أن الحافز الأساسي وراء هذا الاتفاق، هو الفوائد الاقتصادية المنتظرة من استغلال الغاز، إلى جانب الحاجة إلى تجنب صراع مسلح. فقد كانت المواجهة تبدو وشيكة خلال صيف ٢٠٢٢، عندما كانت إسرائيل تستعد للتنقيب وإنتاج الغاز في حقل كاريش، والحال أنه لم يتم بعد ترسيم الحدود البحرية اللبنانية. وقد تسبّب ذلك في تطوّر الموقف اللبناني الرسمي وإرسال حزب الله لطائرات مسيّرة غير مسلحة في سماء الحقل لتمرير رسالة للحكومة الإسرائيلية. وعليه، فإن هذا الاتفاق ما كان ليرى النور لولا خطر تصعيد مسلّح، وموقف لبنان الحاسم، والضغط الأميركي المستمر.[٢٢]

كذلك، لعبت الظروف الإقليمية والدولية دورًا أساسيًّا في تسهيل الطريق نحو بلورة هذا الاتفاق والمدى الذي بلغه، على رأسها الأولوية الغربية والأميركية المطلقة للتعامل مع حرب روسيا على أوكرانيا وتداعياتها التي من أهمها حاجة أوروبا للغاز، وهو الأمر الذي يتطلب أيضًا، على الأقل، عدم نشوب حروب أخرى قد تضر بمسار تلك الحرب، والبحث عن مصادر متعددة للغاز فضلًا عن تعزيز مصادرها وتطويرها.

إن المسألة الشائكة الأساسية في الاتفاق هي "خط العوامات" الذي أقامته إسرائيل في البحر الأبيض المتوسط كحدود بحرية مفترضة، بعد انسحابها من لبنان في أيار ٢٠٠١، على بعد نحو ٥ كلم من رأس الناقورة. يجعل الاتفاق من هذا الخط أمرًا مقضيًّا، لكنه لا يشرعه ولا يعترف به. وفي حال نشوب توترات بين إسرائيل وحزب الله، قد تظهر هذه المسألة مجددًا. وعليه فإن الحدود البرية والبحرية بين لبنان وإسرائيل غير معترف بها دوليًا، ولا من أي من الجانبين. كما أن الاتفاقية البحرية التي تم إبرامها غير مكتملة، لأنها لا تحل جميع النزاعات المتعلّقة بالحدود البحرية. وتظل أقصى نقطة شرقًا من هذا الخط الحدودي غير محددة، في غياب اتفاق ترسيم الحدود البرية بين الطرفين.

من الواضح، أن مرونة حزب الله وإعلانه موافقته

ارتفاع ثمن الاحتلال يتدحرج إلى انسحاب أحادي الجانب من لبنان. (وكالات)

سلفًا على ما تقرره الدولة اللبنانية بخصوص مفاوضات الترسيم ونتائجها، كان لها بلا شك الدور الأبرز في تسريع المفاوضات من الجانب اللبناني ثم توقيع الاتفاق.

مما لا شك فيه، أن السمة الرئيسية لاتفاق ترسيم الحدود بين البلدين هي نتاج سياق بالغ الأهمية. حيث يفتقر حزب الله إلى الدعم الشعبي الواسع في لبنان، ويأتي الاتفاق في ظل أوضاع سياسية هشة واقتصادية كارثية في لبنان.

أما بخصوص الموقف الإسرائيلي، فيعتقد الجانب الإسرائيلي أن المكاسب الحقيقية من وراء اتفاق ترسيم الحدود لا تتعلق بالجانب الاقتصادي فحسب، فبالنسبة إليه هذا الجانب ثانوي ويمكن تقديم تنازلات مهمة فيه، وخصوصًا مع وفرة حقول الغاز الإسرائيلية في المياه الإقليمية والاقتصادية، وسماح الاتفاق له باستخراج الغاز من حقل "كاريش"، لكن التركيز الإسرائيلي ينصب على إمكانية تحقيق المكاسب في الجانبين الأمني والسياسي.[٢٣] ولعل أبرز الاعتبارات الإسرائيلية في توقيع الاتفاق، ما يأتي:

- أولًا، أن اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع لبنان يمكنه أن يمنحها اعترافًا دوليًا بخط العوامات كخط حدود دولية بينها وبين لبنان، معترف به من قبل القانون والمجتمع الدوليين، الأمر الذي تعتقد الحكومة الإسرائيلية أنه سيمثل إنجازًا تاريخيًا لإسرائيل، وأن ذلك اعتراف بحدودها البحرية التي وضعتها بعد انسحابها من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠، والتي لم يعترف بها لبنان ولا المجتمع الدولي.
- ثانيًا، يمكن أن يمثل الاتفاق بوابة جيدة لمزيد من الاتفاقات مع الدولة اللبنانية تجاه ترسيم الحدود البرية مثلًا أو أي مشاريع تعاونية إقليمية في المستقبل، ما يفسح الطريق لاتفاق سلام تطبيعي بين لبنان وإسرائيل، وإنهاء حالة الصراع بينهما، وخصوصًا أن بعض القوى اللبنانية لا ترى إسرائيل عدواً لها.
- ثالثًا، موافقة الحكومة الإسرائيلية على الاتفاق، بما فيه من تنازلات إسرائيلية، يرسل رسالة إلى كل من الولايات المتحدة الأميركية ودول أوروبا، وخصوصاً فرنسا، أنَّ إسرائيل تراعي مصالح داعميها، وتعزز اصطفافها مع الحلف الأميركي الأوروبي ضد روسيا، لما يحمله الاتفاق من تأثيرات إيجابية في مشاريع نقل الغاز من الشرق الأوسط إلى أوروبا، واستقرار سوق الطاقة. وبالتأكيد، ستطلب إسرائيل في مقابل ذلك دفع المزيد من الأثمان السياسية والعسكرية،وحتىالاقتصادية،المستقبليةلها.

يؤسس الاتفاق لنموذج جديد في العلاقات بينهما على الرغم من حالة العداء والحرب، وتحديدًا بين حزب الله وإسرائيل. أهم دلالة يشير إليها الاتفاق، عدم استحالة تحقيق اتفاقات إسرائيلية أخرى مع لبنان قد تنتهي، اتفاقًا أو عمليًا، بهدنة طويلة حتى في ظل استمرار سلاح حزب الله، ودون أي من مظاهر تطبيع.

- رابعًا، إسرائيل تدرك أن الاتفاق، بما يحمله من عائدات اقتصادية محتملة للبنان، يمكن أن يحقق مصلحة إستراتيجية على المستوى اللبناني الداخلي، تتمثل بدعم موازنة الدولة اللبنانية من مصادر مالية يتحكّم فيها الأميركيون والأوروبيون بعيدًا عن المساعدات الإيرانية، وبالتالي يخفض النفوذ الإيراني في لبنان، ناهيك بأنَّ الإسرائيلي يعتقد أن الاتفاق سيعيد من جديد طرح مسألة احتفاظ حزب الله بسلاحه على طاولة الحوار داخل الساحة اللبنانية، الأمر الذي تعتبره إسرائيل هدفًا إستراتيجيًا من الطراز الأول.

في الجانب الأمني، دعمت المؤسسة العسكرية والأمنية الإسرائيلية الاتفاق، كونها تأمل أن يتيح استخراج الغاز من حقل "قانا" اللبناني زيادة تعقيدات حسابات حزب الله في الذهاب إلى أي معركة مقبلة مع إسرائيل، وبالتالي تزداد قوة الردع الإسرائيلية تجاه حزب الله، إضافة إلى أن الاتفاق يخفف من أعباء حماية الجيش الإسرائيلي لحقول ومنصات استخراج الغاز في البحر المتوسط، وخصوصًا حقل "كاريش"، الذي كان من الواضح أن تهديدات حزب الله باستهدافه جدية فعلًا، بحسب تقديرات الجيش الإسرائيلي.

أدى هذا الأمر دورًا مركزيًا في دعم الجيش توقيع الاتفاق، على الرغم من كل الصعوبات السياسية الداخلية الإسرائيلية، إذ كتب العميد احتياط في الجيش الإسرائيلي، يوسي كوفرفاسر، أن إسرائيل ليس لديها رد جيد على تهديدات نصر الله. لذلك، تفضل التنازل عن منطقة من البحر أعلنتها مياهًا إقليمية لها، أي منطقة سيادية لها، وبعض المياه الاقتصادية التي ادعت حيازتها الحصرية فيها، من أجل تجنبِ الصراع مع حزب الله والسماح بالعمل الهادئ في حقل "كاريش".

في المفهوم الإستراتيجي، الاتفاق فرصة إذا لم يلتقطها الإسرائيلي فإنها قد لا تتكرر، وهي قد تؤسس في الوقت نفسه لنموذج جديد في العلاقة بين إسرائيل وحزب الله، نموذج يسمح بالتفاوض وعقد اتفاقات تنطوي على اعتراف ضمني بإسرائيل، حتى ولو في ظل استمرار حالة العداء وعدم الاعتراف الرسمي.[٢٤]

بالمجمل، يؤسس اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل لنموذج جديد في العلاقات بينهما على الرغم من حالة العداء والحرب، وتحديدًا بين حزب الله وإسرائيل. أهم دلالة يشير إليها الاتفاق، عدم استحالة تحقيق اتفاقات إسرائيلية أخرى مع لبنان قد تنتهي، اتفاقًا أو عمليًا، بهدنة طويلة حتى في ظل استمرار سلاح حزب الله، ودون أي من مظاهر تطبيع.

لا يمكن لإسرائيل أن تتراجع على الرغم من تصريحات رئيس الحكومة نتنياهو ضد الاتفاق الذي صاغته الولايات المتحدة كونها وسيطة في المفاوضات بين الجانبين. هناك عاملان يشيران إلى استقرار الاتفاقية على الأقل على المدى المتوسط. الأول هو عزوف إسرائيل وحزب الله عن الدخول في مواجهة مفتوحة. وهكذا تشكّل اتفاقية ترسيم الحدود البحرية هذه امتدادًا لمنطق الانسحاب الذي وضعه الطرفان بعد حرب تموز ٢٠٠٦. أما العامل الثاني، فهو الفوائد الاقتصادية التي سيجنيها كل جانب، إذ إن إسرائيل بحاجة إلى الغاز لتقليل اعتمادها على الطاقة، ولبنان يمرّ بأزمة اقتصادية خطيرة ويحتاج هذا الاتفاق للحصول على المساعدات الأجنبية والاستثمار.[٢٥]

من وجهة نظرنا، أهم عبره من وراء اتفاق ترسيم الحدود، أن إسرائيل لم تستطع أن تجعل نفسها القوة

الوحيدة التي تملك قرار احتكار تنفيذ مشاريع الغاز في شرق حوض البحر المتوسط، وغير قادرة على التحكم في مقدرات المنطقة، إلى حدّ الإقرار الواضح من الولايات المتحدة وفرنسا بأن هناك قوى إقليمية غير إسرائيل في المنطقة لا يمكن تمرير أي مشروع اقتصادي إقليمي من دون أن يحسب حسابها.

رابعًا: احتمالات نشوب الحرب

تشير التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية عام ٢٠٢٢، إلى أن الخشية من اندلاع مواجهة عسكرية فورية على الحدود الشمالية آخذة بالتراجع في ضوء رسوخ توازن "الردع المتبادل" بين إسرائيل وحزب الله الذي يلجم الجانبين. وأن "منسوب الردع" الإسرائيلي مرتفع نتيجة الخلل في البيئة الشعبية الداخلية الحاضنة للحزب الله، إضافة إلى الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التي يشهدها لبنان في الآونة الأخيرة. [٢٦]

لكن حادثًا خطيرًا على الحدود قد يؤدي إلى تصعيد أمني ومواجهة واسعة، الأمر الذي يدفع يعطي أرجحية متوسطة للحرب، بسبب الحساسية القائمة على طول الحدود، لا سيما في الشمال، وتدحرج حادث ما إلى مواجهة أوسع. إن السيناريو الأرجح هو أن إسرائيل هي من سيشعلها. قد تكون ذريعة إسرائيل لضربة عسكرية أولى على لبنان أن حزب اللّه كدس ترسانة هائلة من الصواريخ والقذائف التي تشكل خطرًا كيانيًا على إسرائيل.

الأمر اللافت الذي يربك الحسابات العسكرية الإسرائيلية، أن حزب الله استطاع إخراج لبنان من دائرة "المعركة بين حربين" التي تخوضها إسرائيل ضد الجيش الإيراني وحلفائها في سورية، وفي تقليص حرية عمل سلاح الجو الإسرائيلي في الأجواء اللبنانية. وخطوة أخرى في طريقة تحدي حزب الله إسرائيل هي إدخال الطائرات بدون طيار إلى أراضيها لجمع المعلومات الاستخباراتية والهجوم، وأيضًا في توضيح التهديد المباشر للمواقع الإستراتيجية في إسرائيل ومياهها الاقتصادية. نجاح الجيش الإسرائيلي في اكتشاف واعتراض الطائرات بدون طيار التي أطلقها حزب الله في العام ٢٠٢٢، وعدم وجود رد إسرائيلي على تسللها سيؤدي إلى المواجهة التالية، التي قد تحدث في ظل ظروف أقل ملاءمة لإسرائيل. [٢٧]

في العام ٢٠٢٢، سادت معركة للسيطرة الجوية على أجواء لبنان ومنطقة الشمال، امتدت إلى المياه الاقتصادية لإسرائيل من خلال إطلاق ثلاث طائرات بدون طيار باتجاه منصة الحفر الإسرائيلية في حقل غاز كاريش. [٢٨]

خلاصة القول

لم تساهم الحروب على لبنان في إحداث تحول جذري في الذهنية الأمنية الإسرائيلية. يعود الأمر إلى هيمنة التفكير العسكري على النخب الإسرائيلية وتبنيها عقيدة عسكرية هجومية تعتمد على الردع و"الحرب الوقائية" و"الضربة الاستباقية" و"نقل المعركة إلى أرض العدو" ومحاولة تجنب حرب استنزاف طويلة. لهذا، لم تستوعب النخبة الإسرائيلية دروس الحرب في لبنان، ولم تكتشف بعد حدود القوة الإسرائيلية وقصورها عن تحقيق الأمن الذي تنشده.

شهدت حرب لبنان الأولى تغيير نظرية القتال الإسرائيلية مع جيوش عربية إلى مواجهة تنظيمات مسلحة، إلا أن حرب لبنان الثانية شهدت تطور ردود التنظيمات المسلحة المقاومة لإسرائيل (أي حزب الله)، بالاستفادة من عبر الحرب الأولى. العبرة الواضحة أنه كلما نجحت التنظيمات المسلحة في السيطرة على حيز غدت تتسم أكثر فأكثر بسمات تصرف الدول، وهذا ما هو قائم في لبنان (وقطاع غزة).

كذلك، واجهت حربا إسرائيل على لبنان في مراحل مختلفة درجات متفاوتة من انعدام التوافق العام، بالأخص أن الحربين لم تشهدا نصرًا في الأهداف الإستراتيجية على الأقل، كما جاء في تقرير فينوغراد.

في المرحلة الراهنة، إن حالة التهدئة غير الرسمية بين إسرائيل وحزب الله، وتبني إسرائيل إستراتيجية عسكرية "المعركة بين الحربين" اتجاه حزب الله الناتجة عن نجاح "الردع المتبادل" هي التوصيف الواقعي لطبيعة العلاقة بين البلدين.

تشكل اتفاقية ترسيم الحدود البحرية هذه امتدادًا لمنطق الانسحاب الذي وضعه الطرفان بعد حرب تموز ٢٠٠٦، ولعل اتفاقية ترسيم الحدود تجسيد لمفهوم أدركته إسرائيل مؤخرًا مفاده أن الأمن كما يعرفه الجميع هو مفهوم سياسي يُصاغ ويُحقق على ضوء ترتيبات متفق عليها عبر التفاوض سواء أكانت الترتيبات متبادلة أم متعددة الأطراف!

الهوامش

١ في سنة ٢٠١٧، نشر شمعون غولان، من شعبة التاريخ في الجيش الإسرائيلي، دراسة عنوانها: "ثلج في لبنان: قرارت هيئة الأركان العليا خلال عملية سلامة الجليل"، تقول إن مناحم بيغن تعرض للتضليل من قبل أريئيل شارون، حيث وضع للحرب أهدافاً أخرى غير تلك التي أعلنتها الحكومة الإسرائيلية عشية ٥ حزيران ١٩٨٢، ومضى في تنفيذها من دون انتظار موافقة الحكومة ورئيسها.

٢ يغآل كيبنيتس، ١٩٨٢- في الطريق إلى حرب لبنان، شوهم: كنيرت دبورا زمير للنشر، ٢٠٢٢.

٣ سِتْ أنزيسكا، قطع الطريق على فلسطين: تاريخ سياسي من كامب ديفيد إلى أوسلو، رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٢٢.

4 Udi Dekel and Anat Kurz, Unilateral Moves as Game Changers: 20 years since the Withdrawal from Lebanon, 30 Days to Annexation, *INSS, Special Publication*, May 26, 2020.

Reuven Erlich, Israel's Unilateral Withdrawals from Lebanon and the Gaza Strip: A Comparative Overview, *Military and Strategic Affairs*, Volume 3, No.1, May 2001.

٥ رندة حيدر، "حرب إسرائيل على لبنان مازالت تثير جدلًا"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ١٢٢، خريف ٢٠٢٢.

6 Yehuda Ben Meir, "Israeli Government Policy and the War's Objectives", *Strategic Assessment*", Volume 9, No 2, 2006.

7 Dani Berkovich, "Hezbollah's Primary Agent of Change: The Role of the Lebanese Army", *Strategic Assessment*, Volume 9, No 3. 2006.

8 Zaki Shalom and Yoaz Hendel, "Conceptual Flaws on the Road to the Second Lebanon War", Strategic Assessment, Volume 10, No. 1, June 2007.

9 Eleazar Berman, Meeting the hybrid threat: The Israel Defense Force's innovations against hybrid enemies, 2000-2009. M.A., Georgetown University, 2010.

10 Udi Dekel and Anat Kurz, Unilateral Moves as Game Changers …".

11 Anat Kurz and Shlomo Brom (eds), *Strategic Survey for Israel* 2013- 2014, Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2014.

12 Benedetta Berti and Yoram Schweitzer, "Hizbollah in Syria: Losing the Balance between "National Resistance" and Sectarian Interests?", Strategic Assessment, Volume 16, No. 2, July 2013.

13 Yoel Guzansky, "Thin Red Lines: The Syrian and Iranian Contexts", *Strategic Assessment*. Volume 16, No. 2, July 2013.

14 Ehud Eilam, "Brothers in Arms: Would Hizballah and Hamas Join Iran in a War Against Israel?", *BESA Center Perspectives*, Paper No. 185. October 23, 2013.

15 Benedetta Berti and Yoram Schweitzer, "Hizbollah's Political and Security Situation: Existing and Emerging Challenges", *INSS Insight*, No. 529, March 19, 2014. Amos Yadlin, "The Case for Unilateral Action", *Mosaic*, September 15, 2014.

16 Yagil Henkin, "And What If We Did Not Deter Hizbollah?", *Military and Strategic Affairs*, Volume 6, No. 3, December 2014.

17 Benedetta Berti and Yoram Schweitzer, "Hizbollah and the Next War with Israel: Experience from Syria and Gaza", *Strategic Assessment*, Volume 17, No. 3, October 2014.

١٨ يوآف هاريس، "إسرائيل- لبنان: خلاف أم تسوية؟"، همطعان، ٢١٢، حزيران ٢٠١٩. https://bit.ly/3SarHnH

19 Orna Mizrahi, "The Agreement with Lebanon: The Benefits Outweigh the Drawbacks", INSS Insight, No. 1652, October 25, 2022.

٢٠ لا بد من التمييز بين نوعين من المياه: المياه الإقليمية: تمتد من سواحل الدولة إلى نحو ٢٢ كيلومتراً في عمق البحار، وتعتبر هذه المياه جزءًا لا يتجزأ من الحدود السيادية للدولة. المياه الاقتصادية: وتمتد من سواحل الدولة إلى نحو ٣٠٠ كيلومتر في عمق البحار، ويحق للدولة أن تتمتع بالموارد الاقتصادية المتواجدة في هذه المياه.

٢١ يوآف هاريس، "إسرائيل- لبنان: خلاف أم تسوية؟"، مجلة همطعان، عدد ٢١٢ (حزيران ٢٠١٩). انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3SarHnH

22 Orna Mizrahi, "The Agreement with Lebanon: The Benefits Outweigh the Drawbacks", *Insight*, No. 1652, October 25, 2022.

٢٣ باراك رافيد، "أكثر من كونه اتفاقًا اقتصاديًا، الاتفاق مع لبنان هو قبل كل شيء سابقة سياسية وأمنية"، موقع والا، ١٢\١٠\ ٢٠٢٢.

https://news.walla.co.il/item/3534667

24 Mizrahi. The Agreement with Lebanon …".

25 Ibid…Ibid.

26 Orna Mizrahi and Yoram Schweitzer, "Hezbollah's Restrained Aggression", Insight, No. 1509, August 18, 2021.

Udi Dekel, "Hezbollah Challenges Israel: Time to Rethink the Policy of Restraint", Insight, No. 1616, July 11, 2022. Eilam. Ehud, "Brothers in Arms...".

27 Dekel, "Hezbollah Challenges Israel …".

٢٨ يوآف زيتون، الجيش الإسرائيلي أسقط مسيرات لحزب الله في طريقها إلى حقول الغاز، موقع واينت الإخباري، ٢ تموز ٢٠٢٢. https://www.ynet.co.il/news/article/h1s6zga95

مهند مصطفى*

اتفاق الحدود المائية بين إسرائيل ولبنان: هل هي بداية مرحلة جديدة؟

يهدف المقال الحالي إلى تحليل التحولات الأخيرة في العلاقات اللبنانية الإسرائيلية التي توجت بتوقيع اتفاق ترسيم الحدود المائية بين البلدين في تشرين الأول ٢٠٢٢. يعبّر هذا الاتفاق عن مرحلة جديدة في العلاقات تعمق حالة الردع العسكري بينهما أكثر مما كان بعد حرب تموز ٢٠٠٦. فلدى الطرفين ما يكسبانه من الاتفاق، كما هنالك ما يخسرانه، لذلك سيعزز الاتفاق الجديد حالة الردع بينهما وربما تنشأ عنه حالة من الاستقرار. جاء هذا الاتفاق في سياق ضعف تاريخي غير مسبوق للدولة اللبنانية خاصة في الجانب الاقتصادي والاستقطاب السياسي بين الأطراف، وتآكل مكانة حزب الله في الساحة اللبنانية، وفي الوقت نفسه جاء في ظل تصعيد الهجمات الإسرائيلية على سورية التي تنطلق في أحيان كثيرة من المجال الجوي اللبناني، فإسرائيل تعمل على إضعاف حزب الله بشكل غير مباشر، من خلال منع وصول السلاح له من إيران بضرب قوافل الأسلحة القادمة من إيران سواء أثناء مرورها من العراق أو سورية، لكنها تمتنع عن مواجهة مباشرة معه والعكس صحيح.

مقدمة

منذ الانسحاب الإسرائيلي من لبنان عام ٢٠٠٠، الذي اعتبر إنجازا لحزب الله، بسبب مقاومته إسرائيل التي استمرت باحتلال الجنوب اللبناني منذ انسحابها الأول من بيروت عام ١٩٨٢، بقيت هنالك مشكلتان بين الطرفين على المستوى الثنائي. الأولى نابعة من انسحاب إسرائيل بشكل أحادي الجانب دون الاعتراف

* حاصل على إجازة الدكتوراه من مدرسة العلوم السياسية في جامعة حيفا، ومدير عام مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، رئيس قسم التاريخ في المعهد العربي للتربية في الكلية الأكاديمية بيت بيرل، ومحاضر في برنامج الدراسات الإسرائيلية في جامعة بيرزيت.

تجددت المباحثات في حزيران ٢٠٢٢ بوساطة المبعوث الأميركي عاموس هوخشطاين، وذلك بعد وصول منشأة التنقيب عن الغاز التابعة للشركة البريطانية-اليونانية "انرجيان" في الرابع من حزيران إلى منطقة حقل "كريش" لبدء التنقيب عن الغاز، وقد أثار هذا الأمر غضب لبنان الذي اعتبرته انتهاكاً لحدودها المائية.

بالحدود الدولية للبنان على المستوى البحري والبري، فقد بقي الخلاف بينهما في ما يتعلق بمنطقة مزارع شبعا، والحدود المائية، (الاقتصادية والسيادية). اعتبرت إسرائيل أن الخلاف على مزارع شبعا هو محل نزاع سوري-إسرائيلي وليس لبناني-إسرائيلي، لذلك رفضت كل تفاوض بخصوص هذه المنطقة. وتتعلق المسألة الثانية في صعود نفوذ حزب الله في الساحة اللبنانية والإقليمية وتعزيز قوته السياسية والعسكرية، وارتباطه مع إيران، وهو ملف اعتبرته إسرائيل مفتوحاً حتى اليوم، وقد ساهمت حرب تموز ٢٠٠٦ في إعلاء شأن هذا الملف في الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي بسبب نفوذ حزب الله السياسي وصعود قوته العسكرية بشكل يفوق كونه ميليشيا عسكرية، حيث يملك ترسانة عسكرية تهدد الأمن الإسرائيلي بشكل جدي. في المقابل اعتبر حزب الله نفسه، وهو كذلك فعلياً، جزءاً من الخندق الإيراني في مواجهة التهديدات الإسرائيلية للمشروع النووي الإيراني. فضلاً عن ذلك، فإن صعود حزب الله منذ الثمانينيات وتعزيز شوكته السياسية والعسكرية أسهم في غياب أي أفق لاتفاق سلام بين إسرائيل ولبنان بعد أن كانت الأخيرة هي الدولة الثانية المرشحة لتوقيع اتفاق مع إسرائيل في أوائل الثمانينيات مع سيطرة "الكتائب" على النظام السياسي.

مباحثات ترسيم الحدود البحرية

تشكل المباحثات اللبنانية الإسرائيلية حول ترسيم الحدود البحرية بينهما، المباحثات الجديّة الأولى بين البلدين منذ العام ١٩٨٢. ففي تشرين الأول ٢٠٢٠، وقبل تولي جو بايدن إدارة البيت الأبيض، دعا وزير الخارجية الأميركية مايك بومبيو الطرفين لمحادثات في رأس الناقورة حول الاتفاق على الحدود البحرية بينهما. يدور الحديث عن خلاف حول منطقة مساحتها ٣٣٠ كيلومتراً مربعاً، تدعي كل دولة سيادتها عليها، تتميز المنطقة بوجود مخزون كبير من الغاز الطبيعي.[١] في حالات مشابهة جرت فيها مباحثات بين دول تسود بينها علاقات دبلوماسية فإنه يتم حل الخلافات الحدودية البحرية من خلال القانون الدولي أو التعاون بينها على الاستفادة من المساحات البحرية اقتصادياً، وهي الحالة التي لا تنطبق على الخلاف اللبناني الإسرائيلي، مع وجود طرف مثل حزب الله، رفض بداية تسوية النزاع الحدودي بدون ضم حقل "كريش" للبنان، أو على الأقل المساومة عليه.

تشير التقديرات الدولية أن كمية الطاقة التي اكتشفت في المياه المتاخمة لإسرائيل ولبنان هي الأعلى في العالم منذ سنوات، حيث يوجد فيها نحو ١,٧ مليار برميل نفط، و ٣٤٥٠ مليار متر مكعب من الغاز.[٢] فضلت إسرائيل أن يتم التوصل لاتفاق بين البلدين من خلال رسم خط حدودي بزاوية ٩٠ تكون قريبة من الحدود البرية، بينما طالب لبنان بأن تكون الحدود بزاوية مكملة للحدود البرية بين الدولتين، كما تبين الخارطة أدناه.[٣] ففي حين اقترح لبنان خط ٢٩ كأساس للمباحثات، اقترحت إسرائيل خط ٢٣، أو حسب حدود "هوف"، نسبة للمبعوث الأميركي فريدريك هوف الذي اقترح تسوية حدودية بين الطرفين عام ٢٠١١ - خط ٢٣.

حسب الترسيم الذي اقترحته إسرائيل قبل التوصل للاتفاق، فإن حقل "كريش" سيكون تحت السيادة الإسرائيلية، بينما اقترحت الدولة اللبنانية، بأن يتم تقسيم الحقل إلى قسمين واحد في الطرف الإسرائيلي والآخر في الطرف اللبناني. أما حسب القانون الدولي، ففي حالة لم يتوصل الطرفان لاتفاق، فإن خط الحدود يمر بوسط المنطقة المتنازع عليها، بحيث يأخذ بعين الاعتبار المصالح الاقتصادية والإقليمية للدولتين.

تجددت المباحثات في حزيران ٢٠٢٢ بوساطة

المبعوث الأميركي عاموس هوكشطاين، وذلك بعد وصول منشأة التنقيب عن الغاز التابعة للشركة البريطانية-اليونانية "انرجيان" في الرابع من حزيران إلى منطقة حقل "كريش" لبدء التنقيب عن الغاز، وقد أثار هذا الأمر غضب لبنان الذي اعتبرته انتهاكاً لحدودها المائية. على أثر هذا التطور، جددت الولايات المتحدة جهودها بغرض التوصل إلى تسوية بين البلدين تضمن مصالحهما، وذلك من خلال الاعتراف بسيادة إسرائيل على حقل كريش، ومنح لبنان منطقة مائية تتمتع بمكنون كبير من الغاز. وكانت إسرائيل قد طالبت لبنان بالتحرك للاستفادة من مكنون الغاز فيها دون المس بحقل "كريش"، وتزعم لبنان أن حقل كريش سوف يستنفد مكنون الغاز في المنطقة اللبنانية أيضاً.

وفعلاً، بدأت شركة "انرجيان" بالتنقيب لاستخراج الغاز، دون علاقة بالمباحثات بين الطرفين، فقد حصلت الشركة على ترخيص التنقيب في العام ٢٠٠٨، ثلاث سنوات قبل توجه إسرائيل ولبنان للأمم المتحدة لترسيم الحدود بينهما، وكان من المتوقع أن تبدأ عملية استخراج الغاز بعد ثلاثة أو أربعة شهور من وصول المنشأة، بيد أن التوتر السياسي والأمني كان يهدد عمل الشركة.[٤] عولت إسرائيل كثيراً على استخراج الغاز من حقل "كاريش"، لا سيّما بعد اتفاق تصدير الغاز بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي الذي تم توقيعه في صيف ٢٠٢٢، قبل توقيع اتفاق الحدود بين لبنان وإسرائيل بأشهر عدة، وذلك من خلال تسييل الغاز في مصر ونقله إلى أوروبا، واعتمد هذا الاتفاق على مخزون الغاز في حقل "كاريش".

جاءت المباحثات الجديدة والأخيرة بعد فشل المباحثات عام ٢٠٢١، حيث أصرت فيها لبنان على أن حقل "كريش" يقع ضمن حدودها المائية، متهمة إسرائيل بسرقة مواردها الطبيعية. تشير بعض التقديرات الإسرائيلية أن لبنان تراجع خلال لقاء المبعوث الأميركي مع الرئيس اللبناني ميشيل عون في حزيران ٢٠٢٢ عن هذا الموقف، واقترح تسوية جديدة يتنازل فيها عن حقل "كريش" مقابل حصوله على مساحة تصل إلى ٣٠٠ كيلو متر مربع تشمل حقل "قانا". وطالب لبنان بوقف التنقيب عن الغاز في حقل "كريش" حتى انتهاء المباحثات بين الطرفين.

خارطة رقم ١: خارطة تبين الحدود المائية المتنازع عليها بين إسرائيل ولبنان.

في الصدد نفسه، وفي الفترة نفسها، أصدر وزراء في الحكومة الإسرائيلية السابقة بياناً مشتركاً في الثامن من حزيران مُوقع من طرف وزير الدفاع بني غانتس، ووزير الخارجية يائير لبيد ووزيرة الطاقة كارين الهرار، يُؤكد على حرص إسرائيل على تسوية النزاع مع لبنان بطرق دبلوماسية، جاء البيان بعد وصول منشأة انرجيان لحقل "كريش"، وأضاف البيان أن إسرائيل لن تستخرج الغاز حالياً، وطالب الحكومة اللبنانية بتعجيل المباحثات حول الحدود المائية بين الطرفين، في المقابل أشار إلى أن إسرائيل جاهزة وقادرة على حماية حقل "كريش".[٥] كان البيان المذكور يهدف إلى طمأنة لبنان أن إسرائيل متمسكة بالحل الدبلوماسي لمسألة الحدود، وأن قدوم المنشأة "انرجيان" لا يعني تراجع إسرائيل عن ذلك، وفي الوقت نفسه تؤكد استعدادها لحماية المنشأة بعد تهديدات حزب الله للمنشأة ومنع الشركة من استخراج الغاز قبل التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن. وجاء البيان الذي جدّد التزام إسرائيل بحل الخلافات من خلال المباحثات، مؤكداً أن حقل "كريش" لا يقع ضمن الحدود المتنازع عليها، فهو موجود بضعة كيلومترات جنوب المنطقة المتنازع عليها بين الطرفين.

حمل الخطاب الإسرائيلي، وأيضاً البيان المذكور، اتهاماً للحكومة اللبنانية بأنها تراجعت عن مواقفها السابقة، وأدخلت "كريش" ضمن المنطقة المتنازع عليها، وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية-السياسية التي تمر بها الحكومة اللبنانية، ومحاولة التغطية على الحالة المتأزمة عبر اختلاق نزاع مع إسرائيل حول منطقة

اقتصادية حيوية، لكي تتهم إسرائيل بأنها تمنع لبنان من الاستفادة من مواردها الطبيعية للخروج من أزمتها. في المقابل تتهم إسرائيل لبنان أن الأخير لم يستغل المناطق الواقعة تحت سيطرته من أجل العمل على استخراج الغاز، كما فعلت إسرائيل في السنوات العشر الأخيرة.[٦] كان واضحاً للطرفين أن مصالحهما الأمنية والاقتصادية وحتى السياسية، تتطلب التوصل إلى اتفاق سريع، فالحكومة الإسرائيلية كانت تقترب من موعد الانتخابات في بداية تشرين الثاني وبحاجة إلى انجاز دبلوماسي، والحكومة اللبنانية كانت بحاجة لإنجاز اقتصادي في ظل أزمة اقتصادية غير مسبوقة من جهة، وحلّ الخلاف قبل نهاية ولاية عون، ودخول لبنان في مأزق سياسي حول انتخاب رئيس للبنان.

عملية حزب الله على حقل "كاريش" مؤشر على الردع المتبادل وعامل تسريع للاتفاق

اعتبرت أغلب التقديرات الإسرائيلية أن عملية حزب الله في تموز ٢٠٢٢ لم يكن هدفها هجومياً، وإنما دعائي وسياسي، حيث أشارت مصادر إسرائيلية أن الطائرات المُسيّرة التي استعملت في العملية ليست متطورة، ولم يكن هدفها شن هجوم على حقل الغاز على غرار هجمات الحوثيين بالطائرات المُسيّرة على حقول النفط في السعودية. وحسب التقديرات الإسرائيلية المختلفة، فإن العملية كانت ترمي إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. إفشال المباحثات بين الجانب اللبناني والإسرائيلي بوساطة أميركية لترسيم الحدود المائية بين البلدين، لا سيّما وأن حقل "كريش" يقع ضمن الخلاف الحدودي حسب الادعاء اللبناني، ويمكن القول إن هذا الحقل وما يحمل من مكنون غاز كبير هو الذي فجر مسألة الحدود المائية. ويهدف حزب الله من إفشال المباحثات إلى دفع لبنان لعدم الاعتراف بسيادة إسرائيل عل حقل "كريش"، ومنح لبنان إمكانية التنقيب عن الغاز في حدود معترف بها، تشير الأبحاث إلى وجود احتياطي غاز كبير فيها.[٧]
٢. الأزمة السياسية التي يمر بها حزب الله في لبنان بعد تراجعه في الانتخابات النيابية، ومحاولته بناء نفسه كحركة مدافعة عن المصالح اللبنانية، من خلال تسويق أن حقل "كريش" هو منطقة محتلة من طرف إسرائيل. حيث تمثل هذه العملية إثباتاً على صدق ما وعد به حسن نصر الله بأن حزب الله لن يسمح بتشغيل حقل "كريش".
٣. عطفاً على النقطة السابقة، جاءت العملية استغلالاً للحالة السياسية المتأزمة في إسرائيل، ووجود حكومة انتقالية فيها قد تفكر مرتين في رد عسكري كبير على عملية حزب الله. فضلاً عن تزامنها مع زيارة الرئيس الأميركي جو بايدن للمنطقة التي ستمنع إسرائيل من تصعيد عسكري.
٤. محاولة جس نبض رد الفعل الإسرائيلي، لذلك لم تكن العملية هجومية، وإنما دعائية، وتهدف إلى تأكيد قدرات حزب الله على الوصول إلى مواقع إسرائيلية إستراتيجية.
٥. ردع شركات أجنبية من التعاون مع إسرائيل في العمل على التنقيب على الغاز الطبيعي في المياه القريبة من الحدود اللبنانية. حيث قد تتردد الشركات الأجنبية في التنقيب عن الطاقة في مناطق متنازع عليها وتحمل تهديدات أمنية كبيرة.
٦. إظهار الحزب أنه قادر على تنفيذ وعوده، وذلك بعد سلسلة تهديدات أطلقها الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله ونائبه نعيم قاسم في بداية شهر حزيران بعد وصول منشأة الشركة البريطانية-اليونانية "انرجيان" لحقل "كريش".

تصدت للطائرات المسيّرة منظومة الدفاع "براك" (البرق) وهي منظومة طورتها شركة رفائيل الإسرائيلية، وتهدف في الأصل إلى حماية الزوارق والسفن العسكرية الإسرائيلية من هجوم صاروخي عليها، وقد بدأ العمل بها قبل عشر سنوات، وكانت عملية صد طائرات حزب الله وتدميرها هي العملية التنفيذية الأولى لهذه المنظومة منذ أن أدخلها الجيش الإسرائيلي لسلاح البحرية. حيث اعتبرت جهات أمنية إسرائيلية أن نجاح منظومة "براك" بصد الهجوم هو إنجاز كبير لهذه المنظومة، التي صنعت في الأساس لحماية السفن من الهجمات الصاروخية، وأنها ستساهم في ردع حزب الله والدفع نحو تسوية النزاع.

واعتبرت تقديرات إسرائيلية أخرى، أن نجاح منظومة "براك"، سيعزز من حالة الردع تجاه حزب الله

كبير المفاوضين اللبنانيين إلياس بوصعب يُسلّم الرئيس ميشال عون مسوّدة اتفاق الترسيم البحري النهائية بعد تسلُّمها من عاموس هوخشطاين. (صحف)

وحركة حماس، وحتى إيران والحوثيين، المتمثلة بصعوبة الهجوم على حقول الغاز الإسرائيلية، التي -كما ذكر آنفاً- تعتبر من "الكنوز" الإستراتيجية الإسرائيلية في العقد الأخير. عموماً، أسهمت هذه العملية في دفع إسرائيل إلى تسريع المباحثات، كما أنها دفعت الولايات المتحدة إلى بذل جهود أكبر للتوصل لاتفاق بين البلدين، وخصوصاً مع بروز أزمة الطاقة العالمية في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا.

عموماً، يمكن الإشارة إلى مجموعة من المصالح الأميركية وراء الدفع بتوقيع اتفاق ترسيم الحدود المائية، وأهمها:

- أولاً: التأكيد على الدور الأميركي في البيئة الإقليمية شرق الأوسطية، وأن دورها لا يزال قائماً وحاسماً في حلّ الخلافات والنزاعات فيها. وفعلاً لولا التدخل الأميركي المثابر لما تم التوصل إلى مسودة الاتفاق، بغض النظر عن الملاحظات اللبنانية. ويأتي الدور الأميركي في ظل تخوف دول المنطقة من تراجع دور الولايات المتحدة وانسحابها منها.
- ثانياً: منع مواجهة عسكرية بين إسرائيل وحزب الله، وذلك في سياق التوتر الدولي جراء الحرب في أوكرانيا، لا سيّما أن الولايات المتحدة مشغولة في صراعها مع روسيا والصين، حيث أن اندلاع مواجهة عسكرية بين إسرائيل وحزب الله، قد يصعّد التوتر في المنطقة في ظل تعثر المباحثات للتوصل إلى اتفاق نووي مع إيران، والتي قد تستغل هذه المواجهة لتوسيعها وتصعيدها.
- ثالثاً: المساهمة في حلّ أزمة الطاقة الدولية، حيث من المفروض أن يكون حقل كاريش للغاز، عاملاً في مواجهة أزمة الغاز، خاصة في أوروبا بسبب توقف تدفق الغاز الروسي للقارة الأوروبية، وهو أمر يساهم في المواجهة مع روسيا وفق التصور الأميركي.
- رابعاً: منع انهيار الدولة اللبنانية، من خلال إعطائها أفقاً اقتصادياً للخروج من أزمتها الاقتصادية، الأمر الذي يمنع تعميق النفوذ الإيراني وتأثير حزب الله داخل لبنان. فضلاً

عـن أن الاتفـاق يربـط المصالـح الإسـتراتيجية والاقتصاديـة بـين إسرائيـل ولبنـان برعايـة أميركيـة، ممـا يعـزز النفـوذ الأميركـي داخـل لبنـان.

- خامسـاً: رغبـة الإدارة الأميركيـة في تحقيـق إنجـاز دبلومـاسي في المنطقـة، بعـد تعثـر مباحثـات الاتفـاق النـووي.

الرد الإسرائيلي على عملية حزب الله

لـم تـرد إسرائيـل عـلى عمليـة حـزب اللـه، وهـذا يُؤكـد أنهـا لـم تكـن تريـد مواجهـة عسـكرية شـاملة معـه، بـل التوقيـع عـلى اتفـاق مـع لبنـان، وهـو مـا اعتبرتـه إسرائيـل رداً سياسـياً عليـه. وغـاب الـرد الإسرائيـلي أيضـاً لتداعيـات المواجهـة ليـس إقليميـاً فقـط بـل ودوليـاً أيضـاً، لا سـيّما وأن عمليـة حـزب اللـه لـم يكـن هدفهـا هجوميـاً عـلى حقـل "كريـش" كمـا ذُكـر آنفـاً. أمـا سياسـياً، فـإن وجـود حكومـة إسرائيليـة انتقاليـة ضعيفـة أصـلاً، سـتتردد في الدخـول في مواجهـة عسـكرية مـع حـزب اللـه، وتفضـل مواجهتـه سياسـياً في العلـن وعسـكرياً في الخفـاء كمـا تواجـه إيـران في هـذه المرحلـة.

وقـد اختلفـت التقديـرات الإسرائيليـة حـول هـذا الـرد، بـين مـن اعتـبره حكيمـاً وبـين مـن اعتـبره ضعفـاً مـسّ بالـردع الإسرائيـلي. ويشـير التوجـه الأول أن قـرار إسرائيـل عـدم الـرد هـو قـرار حكيـم بالـذات في خضـم المباحثـات حـول ترسـيم الحـدود المائيـة بـين البلديـن، حيـث أنـه مـن الأفضـل ضرب حـزب اللـه سريـاً مـن مواجهـة عسـكرية علنيـة معـه. بالنسـبة للـردع يعتـبر هـذا التوجـه أن إسـقاط الطائـرات بعيـداً عـن حقـل "كريـش" سـاهم في تعزيـز الـردع وليـس بالعكـس، ممـا اضطـر حـزب اللـه إلى التصريـح أن مهمـة الطائـرات كانـت اسـتطلاعية وليـس هجوميـة. عـلاوة عـلى ذلـك، فـإن هـذا التوجـه يعتـبر أن خطـوة حـزب اللـه هـي مـؤشر عـن الأزمـة السياسـية التـي يمـر بهـا الحـزب، فمهاجمـة حقـل غـاز في ظل أزمـة الطاقـة العالميـة، هـو سـلوك يـدل عـلى التخبـط، بالـذات مـع ارتفـاع أهميـة "كريـش" كحقـل غـاز مهـم في مجـال الطاقـة العالميـة، لا سـيّما بعـد الاتفـاق مـع الاتحـاد الأوروبـي. فضـلاً عـن أن العمليـة سـوف تـضر بالاقتصـاد اللبنانـي، الـذي يحتـاج إلى تسـوية موضـوع الحـدود المائيـة مـع إسرائيـل، كل ذلـك يـدل عـلى غيـاب الحكمـة لـدى الحـزب، ممـا يـدل عـلى تأزمـه السـياسي وتخبطـه الداخـلي[٨].

في مقابـل هـذا التوجـه، فـإن التوجـه الثانـي اعتـبر غيـاب رد عسـكري عـلى حـزب اللـه، مسّـاً بالـردع الإسرائيـلي، ويُظهـر إسرائيـل عـلى أنهـا هـي بالـذات مـن تـم ردعهـا. ففـي ورقـة لـه يشـير الباحـث أودي ديـكل، مـن معهـد دراسـات الأمـن القومـي، أن غيـاب رد إسرائيـلي عـلى عمليـة حـزب اللـه بدعـم إيـران، سيُسـاهم في منـح الحـزب الإمكانيـة لتنفيـذ عمليـات أخـرى لفحـص صـبر إسرائيـل، لذلـك يقـترح ديـكل رداً عسـكرياً قويـاً للعـودة إلى قواعـد اللعبـة القديمـة، أي ردع حـزب اللـه كمـا هـو الحـال منـذ العـام ٢٠٠٦. بنـاء عـلى ذلـك، يقـترح ديـكل عـلى إسرائيـل تنفيـذ عمليـة عسـكرية مـن خـلال ضربـة جويـة تسـتهدف منظومـات الدفـاع في لبنـان التابعـة لحـزب اللـه، حتـى لـو أدى ذلـك إلى تصعيـد عسـكري، والتـي يتوقـع أن تكـون محـدودة بـكل الأحـوال[٩]. فإسرائيـل خـلال عملياتهـا في سـورية، كانـت تقـوم بتدمـير منظومـات الدفـاع الجـوي السـوري عندمـا كانـت تطلـق صواريخهـا ضـد الطائـرات الإسرائيليـة، كمـا كانـت تـرد بعمليـة جويـة عـلى إطـلاق صواريـخ مـن قطـاع غـزة، لذلـك فـإن هـذا التوجـه يعتـبر عـدم الـرد الإسرائيـلي عـلى منظومـات الدفـاع الجـوي لحـزب اللـه، أمـراً مسـتهجناً.

يؤكـد هـذا التوجـه أن حـزب اللـه يـرى في سـلاح الطائـرات المُسـيّرة ومنظومـات دفاعـه الجويـة جـزءاً مـن التـوازن الإسـتراتيجي للتفـوق الجـوي الإسرائيـلي، وهـو المنطـق نفسـه الـذي تقـوده إيـران في المنطقـة مـن خـلال تزويـد أذرعهـا بطائـرات مُسـيّرة هجوميـة، والتـي مـن الصعوبـة تعقـب آثارها إذا حلقـت بارتفـاع منخفـض وبسرعـة بطيئـة. عـلاوة عـلى ذلـك، فقـد كثّـف حـزب اللـه في الفـترة الأخـيرة مـن اسـتعمال الطائـرات المُسـيّرة لتصويـر عمليـات إسرائيـل لأهـداف دعائيـة، ورصـد عمليـات بنـاء الحاجـز الأمنـي عـلى الحـدود الإسرائيليـة اللبنانيـة. وقـد صرح حسـن نـصر اللـه في العـام المـاضي أنـه منـذ تفعيـل منظومـة الدفـاع الجـوي للحـزب فقـد نجـح في تقليـص حريـة العمـل الجـوي لإسرائيـل في سـماء لبنـان، وقـد أكـد عـلى هـذه النتيجـة قائـد سـلاح الجـو الإسرائيـلي السـابق، عميقـام نوركـين، في مقابلـة معـه في نيسـان ٢٠٢٢، مشـيراً أن حريـة عمـل سـلاح الجـو الإسرائيـلي في الأجـواء اللبنانيـة قـد تقلصـت في العـام ٢٠٢١ بسـبب منظومـات الدفـاع الجويـة لحـزب اللـه.[١٠]

تسوية الخلاف

تضمنـت مسـودة الاتفـاق المائـي بـين لبنـان وإسرائيـل الذي قدمـه المبعـوث الأميركـي، عامـوس هوكشـطاين، عـلى تصـور لحـل الخـلاف الحـدودي المائـي بـين الطرفـيّن، وذلـك بعـد مشـاورات ومباحثـات مكوكيـة أجراهـا بهـذا الصـدد.

بناء على ما نشر، يمكن الإشارة إلى أهم مركبات المقترح الأميركي:

- أولاً: تبني الخط ٢٣ كخط لترسيم الحدود، لكن ليس كل المساحة التي تضمنه، ففي الكيلومترات الخمسة من الحدود يبقى الترسيم الحالي قائماً حسب خط العوامات "متسوفيم" الإسرائيلي. وهو يضمن بقاء المنطقة الأمنية التي تمتد خمسة كيلومترات من الساحل، كمنطقة إسرائيلية حيوية لأمن إسرائيل.

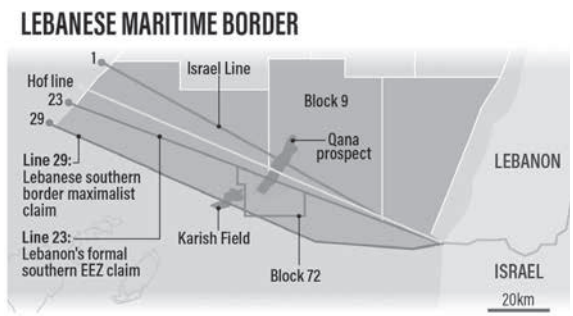

خارطة (٢): المقترح الأميركي الأخير لحل الخلاف المائي بين لبنان وإسرائيل[١١]

- ثانياً: مع بدء استخراج الغاز من حقل كاريش، سوف يبدأ البحث عن الغاز في حقل قانا في الجانب اللبناني بواسطة مجموعة من الشركات: "توتال" الفرنسية (٤٠٪)، Eni الإيطالية (٤٠٪)، وتبقي نسبة ٢٠٪ (كانت لشركة روسية) من صلاحية الحكومة اللبنانية تحديد لمن ستعود. وقالت شركة "إنرجيان" إنها تأمل في أن تتمكن في المدى القريب من إنتاج ٦,٥ مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً، على أن ترتفع الكمية لاحقاً إلى ثمانية مليارات متر مكعب في السنة. وأضافت: "يسرنا أن نعلن إنتاج أولى كميات الغاز من حقل كاريش قبالة سواحل إسرائيل بأمان.. يتزايد تدفق الغاز باطراد".[١٢]
- رابعاً: على جزء من حقل قانا (نحو الثلث الموجود في المياه الإسرائيلية بجانب الخط ٢٣) سيتم تعويض إسرائيل، عندما يتم استخراج الغاز (انظر الخارطة ٢).

أشارت تقديرات إسرائيلية أن مسودة الاتفاق كانت مكسباً للطرفين، فمن جهة سوف تستطيع لبنان استخراج الغاز من حقل قانا. صحيح أن ذلك قد يتطلب سنوات حتى بدء استخراج الغاز والاستفادة منه اقتصادياً، لكنه يعطي أملاً للبنانيين بأفق اقتصادي أفضل من الوضع الحالي. بالنسبة لحزب الله، فإنه سيسوق الاتفاق كإنجاز له. من ناحية إسرائيل، صحيح أنها قبلت بخط ٢٣ كخط لترسيم الحدود، وبذلك تنازلت عن أغلب المنطقة التي كان خلاف عليها (٨٦٠ كيلو متر)، بيد أن هذا التنازل ليس له أثر كبير، لأنه تنازل عن مساحة من المياه الاقتصادية لإسرائيل وليس المياه السيادية، التي تمتد ١٢ ميلاً من الساحل. من جهة أخرى استجاب الاتفاق لمطلبين إسرائيليين:

- الأول: بقاء المنطقة الحدودية حسب خط "متسوفيم"، أي خمسة كيلومترات من الحدود، وهي منطقة حيوية من الناحية الأمنية، والتي ستكون تحت السيطرة الإسرائيلية.
- الثاني: حصول إسرائيل على تعويضات من استخراج الغاز من حقل قانا والذي يقطع خط الحدود ٢٣ للمجال الإسرائيلي. وعلى الرغم من أن التعويض لن يكون كبيراً، فإنه من ناحية إسرائيل أفضل من وضع لا يتم فيه استخراج الغاز من حقل قانا.

بناء على هذه المصالح، وافقت الحكومة الإسرائيلية على مسودة الاتفاق الأميركي. واعتبر رئيس الحكومة الإسرائيلي يائير لبيد، أن الاتفاق يضمن المصالح الأمنية والاقتصادية الإسرائيلية بشكل كامل. وقد حظيّ الاتفاق بدعم من وزير الدفاع بني غانتس والمؤسسة العسكرية الإسرائيلية. والأخيرة اعتبرت الاتفاق عاملاً في منع المواجهة العسكرية مع حزب الله[١٣]. وقد اعتبر الجنرال عاموس غلعاد، رئيس الشعبة الأمنية-السياسية السابق في وزارة الدفاع، أن الاتفاق هو مسألة أمن قومي كلاسيكية، فهو يعطي إسرائيل إمكانية توسيع إنتاج الغاز، وهو مورد قومي على مستوى عالمي، ويُساهم في زيادة الثروة الوطنية، ويعزز الأمن ويمنع مواجهة لا حاجة لها، فاعتبارات الاتفاق هي أمنية بشكل كامل ودفاع عن الدولة.[١٤] واعتبرت ورقة لمعهد دراسات الأمن القومي، أن الاتفاق يصب في المصالح الإسرائيلية من الناحية الاقتصادية، الأمنية والاستراتيجية.[١٥]

جدول (١): خارطة الغاز في إسرائيل[١٦]

	ملكية	موقعه	استخراج أقصى للغاز	للاستهلاك المحلي
تمار	يسرامكو (٢٨,٧٪)، نوبل انرجي (٢٥٪)، ديلك كيدوحيم (٢٢٪)، تمار للبترول (١٦,٧٪)، دور (٤٪)، افيرست (٣,٥٪).	يقع حقل تمار ٩٠ كيلو متر غربي الشاطئ الشمالي لإسرائيل. بدأ بالعمل عام ٢٠١٣.	MCB 5.11 في السنة.	MCB 2.8
لفيتان	ديلك كيدوحيم (٤٥,٣٪)، نوبل انرجي (٣٩,٦٪)، وتعاونية راتسيو (١٥٪).	يقع حقل لفيتان ١٣٠ كيلو متر غربي الشاطئ الشمالي	MCB 12 في السنة	MCB 5.3
كاريش-تنين	انرجيان	يقع حقل كاريش-تنين ٨٠ كيلو متر غربي الشاطئ الشمالي، تم الكشف عن "تنين" عام ٢٠١٢، وعن و"كاريش" عام ٢٠١٣.	MCB 8	-

فمن الناحية الأمنية، إلى جانب محافظة إسرائيل على المنطقة الأمنية الممتدة لخمس كيلومترات، فإن وجود مورد قومي إستراتيجي للبنان مثل حقل غاز، سوف يزيد من الردع الإسرائيلي لحزب الله، ويقلل من التوتر الأمني معه في الحاضر والمستقبل، حيث أن استقرار لبنان هو مصلحة إسرائيلية أيضاً. وهذا ما ينسجم مع تصريحات لبيد أن إسرائيل حافظت على مصالحها الأمنية في الاتفاق. أما من الناحية الإستراتيجية، فإن الاتفاق سيُساهم في التقارب بين الدولتين على المدى البعيد، ويربط مصالح إستراتيجية بينهما، على الرغم من محاولات حزب الله حصر الاتفاق في مسألة ترسيم الحدود الاقتصادية.[١٧]

وقد بذلت الحكومة الإسرائيلية جهوداً دستورية كبيرة من أجل الحصول على موافقة المستشارة القضائية للحكومة من أجل الاكتفاء بإقرار الاتفاق في المجلس الوزاري-الأمني المصغر، دون الحاجة لإقراره في الكنيست كما هو متبع في إقرار الاتفاقيات الدولية. ولا حتى إقراره في الحكومة الموسعة نفسها.

وقد تعرض الاتفاق إلى هجوم من المعارضة الإسرائيلية حينها، وعلى رأسهم رئيس المعارضة بنيامين نتنياهو، الذي اعتبر أن موافقة حكومة إسرائيل على توقيع الاتفاق جاء نتيجة خضوعها لإملاءات حزب الله، وبذلك تنازلت عن مناطق سيادية إسرائيلية دون إقرار الكنيست، وإجراء استفتاء عام كما تقر بذلك القوانين الإسرائيلية. جاءت تصريحات نتنياهو ضمن حملته الانتخابية، فإسرائيل لم تتنازل عن مناطق سيادية، بل عن مناطق في المياه الاقتصادية. وعلى الرغم من تهديده بإلغاء الاتفاق في حالة انتخابه أو تعديله، فإنه فعلياً تراجع عن ذلك بعد تشكيل حكومته الجديدة.

الملاحظات اللبنانية على الاتفاق

في أعقاب الملاحظات اللبنانية على الاتفاق، رفضت إسرائيل هذه الملاحظات، حيث صرح لبيد أن إسرائيل لن تساوم على المصالح الأمنية والاقتصادية الإسرائيلية حتى بثمن إلغاء الاتفاق.[١٨]

اعتبرت إسرائيل أن الملاحظات اللبنانية على الاتفاق هي جوهرية ولا تستطيع قبولها. وتتعلق هذه الملاحظات بالأساس بمسألتين مركزيتين بالنسبة لإسرائيل، مسألة حدودية ومسألة اقتصادية تتعلق بالغاز.[١٩] بالنسبة للحدود، فإن الملاحظة اللبنانية تتعلق بخط حدودي طوله خمسة كيلومترات (خط العوامات "همتسوفيم") الذي رسمته إسرائيل بشكل أحاديّ الجانب بعد الانسحاب من لبنان، تضمنت الملاحظة اللبنانية في هذا الشأن، اعتبار أن هذه الحدود ليست نهائية بل خاضعة للمباحثات المستقبلية حول ترسيم الحدود السيادية بين البلدين، حيث تضمن المقترح الأميركي اعتبار هذا الخط حدوداً دولية بين البلدين، وهو الأمر الذي رفضته لبنان. التغيير الثاني الذي تطالب به لبنان يتعلق بحقل الغاز قانا، ونصيب إسرائيل من الأرباح في هذا الحقل الذي سيبقى ضمن حدودها. بالإضافة إلى ذلك فقد طالب لبنان أن تعمل الشركة المنقبة عن الغاز بحسب الاحتياجات اللبنانية بدون علاقة مع إسرائيل. كما طالبت بأهمية الإشارة

يمكن القول إن موافقة الطرفين على الاتفاق والتوقيع عليه، لم يكن نتاج ضغط أميركي فقط، وإنما بسبب المصالح التي يرمي كل طرف إلى تحقيقها، خاصة في المجالين الأمني والاقتصادي. ويبقى الفرق في المصالح الاقتصادية، أن إسرائيل مصالحها فورية ومضمونة من خلال حصولها على شرعية لبنانية على حقل كريش.

في الاتفاق أن هذا الحقل تم تطويره من طرف لبنان لصالح لبنان. علاوة على ذلك طالبت لبنان أن يكون كل اتفاق لها مع شركة لتنقيب الغاز غير متعلق بما اتفقت عليه معها إسرائيل في السابق. كما طالب لبنان بتغيير البند المتعلق بالتعويضات المالية لإسرائيل، بحيث أن هذا الأمر يتم بين الشركة وإسرائيل وليس للبنان علاقة به، كما طالب لبنان بأن تلتزم الولايات المتحدة بالمساعدة في تطوير حقل الغاز، وليس فقط تقديم المساعدة.

في أعقاب الرفض الإسرائيلي الأول للملاحظات اللبنانية، كان التخوف الإسرائيلي من تصعيد عسكري مع حزب الله، الذي اعتبر أن موضوع السيادة اللبنانية على حقول الغاز باتت مسألة وطنية، تتعلق باحتلال إسرائيل لموارد لبنان الطبيعية. بناء على ذلك، أقر المجلس الوزاري- الأمني المصغر، تكليف لبيد وغانتس وبينيت اتخاذ قرارات تتعلق بالمواجهة العسكرية مع حزب الله بدون العودة له، وذلك تحسباً لتصعيد محتمل بعد تعثر التوقيع على الاتفاق، لا سيّما وأن إسرائيل لن تؤجل أكثر بدء العمل بحقل كاريش.[٢٠] وطالب غانتس الجيش الإسرائيلي الاستعداد لاحتمال مواجهة عسكرية مع حزب الله.[٢١] وأعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها ستباشر بالعمل في حقل كاريش كما هو مخطط، وأطلق غانتس تهديدات لحزب الله من مغبة الهجوم على الحقل، لأن الرد الإسرائيلي سيؤدي إلى "تمزيق لبنان"، فضلاً عن أن أي هجوم سيؤدي إلى وقف المباحثات حول اتفاق بين البلديّن، ولن يكون للبنان غاز. جاء هذا التهديد لردع حزب الله من مغبة استعمال التهديد للحصول على المزيد من التنازلات الإسرائيلية في المرحلة النهائية من الاتفاق، وأن إسرائيل غير قلقة من تداعيات تعثر الاتفاق، بل أن لبنان هو من يجب أن يقلق جراء ذلك.

كان هنالك نقاش حول جوهرية الملاحظات اللبنانية، فإسرائيل اعتبرت جزءاً من الملاحظات اللبنانية جوهرية لا تستطيع الموافقة عليها، بينما تزعم لبنان أن ملاحظاتها على بنود الاتفاق ليست جوهرية ولا يجب أن تمنع التوقيع عليه، وأن موقف الحكومة الإسرائيلية نابع من اعتبارات سياسية داخلية في إسرائيل.

في هذا الصدد، أشارت مصادر مقربة من المبعوث الأميركي أن معظم الملاحظات اللبنانية على مسودة الاتفاق مقبولة على الولايات المتحدة، وأن هناك بعض الملاحظات لا تزال تحتاج إلى مباحثات بشأنها.[٢٢] في المقابل تشير تقديرات الجيش الإسرائيلي أن حزب الله لا يريد مواجهة عسكرية مع إسرائيل، وأن هنالك تفاؤلاً في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية أن يتم إنجاز الاتفاق، وممكن خلال الشهر الجاري.[٢٣] لذلك اعتقد الجيش أن الاتفاق سيكون قريباً وخلال شهر ، وتهديد لبنان بحرب "تمزقها" هو للضغط على لبنان وحزب الله لإنهاء مسألة الاتفاق، حيث ستنحصر خيارات حزب الله بالتهديد لمنع الشركة الأجنبية المُشغلة للحقل من تفعيله بسبب التوتر الأمني. أشار الجيش الإسرائيلي أن حزب الله يعتقد أنه يستطيع إجراء مناورة صغيرة، كما فعل بشهر آب عندما أرسل طائرات مسيرة فوق الحقل للضغط على إسرائيل، لذلك فإن تهديد غانتس جاء في سياق سحب البساط أمام هذا الخيار لدى حزب الله، وأن أي عملية، سيكون الرد عليها قاسياً. وبعد فترة قصيرة على الملاحظات اللبنانية، تم تعديل الاتفاق الذي أقرته الحكومة الإسرائيلية وحكومة لبنان.

في المجمل يمكن القول إن موافقة الطرفين على

الاتفاق والتوقيع عليه، لم يكن نتاج ضغط أميركي فقط، وإنما بسبب المصالح التي يرمي كل طرف إلى تحقيقها، خاصة في المجالين الأمني والاقتصادي. ويبقى الفرق في المصالح الاقتصادية، أن إسرائيل مصالحها فورية ومضمونة من خلال حصولها على شرعية لبنانية على حقل كريش، في حين أن مصالح لبنان الاقتصادية غير مضمونة وغير فورية من خلال حصولها على حقل قانا.

على المستوى الأمني، يشير الباحث دافيد شينكر الباحث في معهد واشنطن، أن الاتفاق لا يضمن برأيه منع التصعيد الأمني المستقبلي، حيث يشير:

"سيعود الاتفاق على إسرائيل بفوائد حقيقية ومهمة. ومع ذلك، لا يُعد الاتفاق حلاً شافياً، فمن غير المرجح أن يحقق لبنان مكاسب اقتصادية كبيرة قبل عقد من الزمان، وبالتالي فإن الاتفاقية لن تفعل شيئاً يذكر لتحقيق الاستقرار في الدولة وشرق البحر المتوسط في أي وقت قريب. وفي غضون ذلك قد يخرج حزب الله من المفاوضات البحرية بثقة زائدة، مما قد يزيد من خطر التصعيد، تحت ذرائع أخرى في المستقبل. باختصار كان هناك الكثير من الأسباب الوجيهة لواشنطن للتوسط ولإسرائيل للموافقة على هذا الاتفاق. ومع ذلك، فإن تحسن أمن إسرائيل على المدى الطويل ليس بالضرورة أحد هذه الأسباب".[٢٤]

خاتمة

وافقت إسرائيل على المقترح الأميركي، لأنه يحقق لها مصالحها الاقتصادية، الأمنية والإستراتيجية. عملياً لم تتنازل إسرائيل عن مناطق سيادية لها، بل تنازلت عن مساحات مائية تدخل ضمن الحدود المائية الاقتصادية لإسرائيل. وكان الاتفاق يضمن حصول إسرائيل على شرعية لبنانية للبدء باستخراج الغاز من حقل كاريش. كما ضمنت إسرائيل عدم التنازل عن المنطقة الأمنية الممتدة خمسة كيلومترات داخل البحر، وحققت هدفها الإستراتيجي في ضمان الهدوء الأمني مع لبنان، لا بل تعزيز الردع أمامه.

بالنسبة للبنان، فإن الاتفاق يضمن بداية التنقيب عن الغاز في حقل قانا، بيد أن الجانب اللبناني تحفظ على مسألة تعويض إسرائيل، وعلى بعض الترسيمات الحدودية في الاتفاق، وحسب ما ذكرت مصادر أمنية إسرائيلية فإن أغلب التحفظات تم قبولها ويمكن تجاوزها، وهذا ما أكد عليه تقدير الجيش الإسرائيلي. يبدو أن ما بقي من خلاف بين إسرائيل ولبنان لن يؤدي إلى مواجهة عسكرية بينهما، ليس بسبب عدم رغبة الطرفيّن بهذه المواجهة فقط، وحرص كل جانب على عرض الاتفاق أنه إنجاز إستراتيجي له، بل لأن الولايات المتحدة كانت معنية بإنهاء هذا الملف بأسرع وقت.

يعتبر حزب الله ترسيم الحدود المائية "تفاهمات" وليس اتفاقاً، وهي تشبه من حيث المبدأ تفاهمات سابقة جرت بين البلدين أو حتى بينه وبين إسرائيل. لا يعترف حزب الله بأن ما جرى اتفاقاً وكأنه ينهي صراعاً، أو يبدأ مرحلة جديدة في العلاقة بين البلدين. في المقابل اعتبرت إسرائيل أن ترسيم الحدود المائية هو إنجاز إسرائيل ويدخل في إطار العهد الجديد من علاقات إسرائيل مع المنطقة العربية، كما ظهر ذلك في توقيع اتفاقيات التطبيع (اتفاق أبراهام).

مع ذلك، أرادت إسرائيل بالدرجة الأولى تحقيق مصلحة تأمين استخراج الغاز من حقل "كاريش"، حيث تحول الغاز الطبيعي إلى عامل اقتصادي وإستراتيجي-سياسي في العلاقات الإقليمية لإسرائيل ولمكانتها الدولية بعد أزمة الطاقة العالمية. وتدرك إسرائيل أهمية الغاز الطبيعي وأصبحت تعتبره مورداً إستراتيجياً من الدرجة الأولى، وتستثمر فيه موارد كبيرة لحمايته والدفاع عنه.

الهوامش

١ الون بيكر، المباحثات حول الحدود المائية بين إسرائيل ولبنان- جوانب خاصة، مركز القدس لشؤون الجمهور والدولة، ٦ حزيران، ٢٠٢٢. أنظر الرابط: https://bit.ly/3JPsPw7

٢ المصدر السابق.

٣ المصدر السابق.

٤ يوفال ازولاي، تجدد المباحثات بين إسرائيل ولبنان حول الحدود المائية، كلكاليست، ١٢ حزيران، ٢٠٢٢. أنظر الرابط: https://bit.ly/3JAfV46 (الرابط يعمل من سيرفر إسرائيلي فقط)

٥ براك ربيد، إسرائيل في رسالة للبنان: جاهزون للدفاع عن حقل كريش وتدعو إلى تعجيل المباحثات، **موقع والاه العبري**، ٨ حزيران، ٢٠٢٢. أنظر الرابط: https://news.walla.co.il/item/3511095

٦ المصدر السابق.

٧ أورنا مزراحي وآخرون، إطلاق الطائرات المُسيّرة نحو حقل "كريش": رسالة حزب الله لإسرائيل ولبنان، معهد دراسات الأمن القومي، ٣ تموز، ٢٠٢٢. أنظر الرابط: https://bit.ly/3yOjsX1

٨ أورنا مزراحي وآخرون، إطلاق الطائرات المُسيّرة نحو حقل "كريش": رسالة حزب الله لإسرائيل ولبنان، مصدر سبق ذكره.

٩ أودي ديكل، حزب الله يتحدى إسرائيل التي تم ردعها، حان الوقت لفحص سياسة التهدئة، معهد دراسات الأمن القومي، ٥ تموز، ٢٠٢٢. أنظر الرابط: https://www.inss.org.il/he/publication/hezbollah-drones/

١٠ موقع القناة الأولى- كان ١١، مقابلة مع قائد سلاح الجو المنتهية ولايته عميقام نوركين، **موقع كان ١١**، ٤ نيسان، ٢٠٢٢. أنظر الرابط: https://www.facebook.com/watch/?v=732323717764252

١١ أنظر الصورة على موقع: https://bit.ly/3LDgi0o

١٢ فرانس ٢٤، لبنان وإسرائيل يوقعان الاتفاق "التاريخي" لترسيم الحدود البحرية دون مراسم مشتركة، **موقع فرانس ٢٤**، ٢٧ تشرين الأول، ٢٠٢٢. أنظر الرابط: https://bit.ly/3liPJTv

١٣ عاموس هرئيل، توقيع إستراتيجي جيد، **هآرتس**، ٤ تشرين الأول ٢٠٢٢. ص: ٣.

١٤ معاريف: "خطر على أمن الدولة" جنرال سابق في جيش الدفاع يهاجم نتنياهو في أعقاب كلامه حول الاتفاق، **معاريف**، ٧ تشرين الأول ٢٠٢٢. أنظر الرابط: https://www.msn.com/he-il/feed?ocid=msedgdhp

١٥ أورنا مزراحي وبنينا شربيط-باروخ، الاتفاق مع لبنان بشأن الغاز في البحر سيكون إنجازاً مهماً لإسرائيل، معهد دراسات الأمن القومي، ٦ تشرين الأول ٢٠٢٢. أنظر الرابط: https://www.inss.org.il/he/publication/lebanon-agreement/

١٦ الجدول من تصميم الباحث، بناء على تقرير لجنة أديري حول حقول الغاز، ص: ١٧-١٨. أنظر الرابط لتقرير اللجنة: https://www.gov.il/BlobFolder/rfp/ng_210621/he/ng_report_2_draft.pdf

١٧ المصدر السابق.

١٨ أريك بندر، رئيس الحكومة لبيد رفض ملاحظات لبنان على اتفاق الحدود البحري، **معاريف**، ٦/١٠/٢٠٢٢، أنظر الرابط: https://www.maariv.co.il/breaking-news/Article-950150

١٩ يهوناتان ليس، مصدر سياسي كبير: لبيد رفض الملاحظات اللبنانية على اتفاق الحدود المائية مع لبنان، **هآرتس**، ٦ تشرين الأول ٢٠٢٢. أنظر الرابط: https://bit.ly/40eoNDD

٢٠ يهوناتان ليس ويسرائيل فيشر، مسؤول إسرائيلي: موقفنا واضح، الترتيبات في كاريش ستبدأ اليوم، **هآرتس**، ٩/١٠/٢٠٢٢، ص: ٤.

٢١ يهوناتان ليس، المباحثات مع لبنان على الحدود المائية دخلت في أزمة: غانتس أمر الجيش الإسرائيلي الاستعداد لتصعيد في الشمال، **هآرتس**، ٧/١٠/٢٠٢٢، ص: ٤.

٢٢ معاريف، تقرير: هذه هي الملاحظات اللبنانية على اتفاق الحدود المائية مع إسرائيل، معاريف، ٦ تشرين الأول ٢٠٢٢. أنظر الرابط: https://www.maariv.co.il/news/world/Article-950080

٢٣ عاموس هرئيل، في تقديرات الجيش أن نصر الله لا يسعى للمواجهة، وهنالك أمل لتوقيع الاتفاق هذا الشهر، **هآرتس**، ٩/١٠/٢٠٢٢، ص:٤.

٢٤ دافيد شينكر، تقييم اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل- هل يضمن أمن إسرائيل أم يهدده؟ معهد واشنطن، ٧/٣/٢٠٢٣، أنظر الرابط: https://bit.ly/3yQ1bcg

ترجمة وتقديم نبيه بشير *

مناحيم بيغن- الحرب الدفاعية أو الحرب الهجومية

تقديم

يتناول بيغن في خطابه الحرب على لبنان (حزيران ١٩٨٢)، التي يطلق عليها في المعجم الصهيوني تعبير عملية "سلامة الجليل"، ويشرح دوافع القيام بها، على الرغم من أنها لم تكن "حربًا دفاعية". يبدأ بيغن باستعراض الوضع الدولي قبل الحرب العالمية الثانية، ويدّعي أنه لو تصرّفت فرنسا في أعقاب انتهاك ألمانيا لاتفاقية بينهما (المبرمة في ٧ آذار ١٩٣٦)، لكان بإمكانها هزيمة الجيش الألماني، وبالتالي فإنَّ الحرب العالمية الثانية ما كانت ستندلع وما نجم عنها ما نجم من ضحايا ومصابين، لكن فرنسا لم تعتبرها حربًا دفاعية، فقد بقيت صامتة ولم تتحرّك ضد هذا الانتهاك. ينتقل بيغن بعد ذلك للحديث عن حروب إسرائيل - حرب ١٩٤٨ ("حرب الاستقلال") والاستنزاف ويوم الغفران وكانت كانت جميعها حروبًا دفاعية، أسفرت عن أعداد كبيرة جدًا من القتلى والجرحى، والعدوان الثلاثي وحرب حزيران ١٩٦٧ (حرب "الأيام الستة") التي اختارت إسرائيل فيهما خوضها، على الرغم من غياب أي خطر حقيقي يتهدّد كيان الدولة برأيه. كذلك الأمر بخصوص حرب لبنان، برأيه، حيث كان الهدف منها تحقيق الردع لا مقاومة تهديد وجودي للدولة. يصرّح بيغن بأنَّ إسرائيل لن تشرع في هجوم على دولة عربية، وأنَّ رؤيته هي قيام اتّحاد كونفدرالي حرّ بين الأردن وإسرائيل من خلال التعاون المتبادل، ولم يأت على ذكر أي إشارة بشأن مصير الضفة الغربية وقطاع غزّة وسكّانها.

تكمن أهمية هذا الخطاب في وقوفه عند تعريف الحرب الدفاعية في مقابل الحرب الهجومية، وتصنيف الحروب التي خاضتها بحسب تصنيفه وتعريفه. وهو

* محاضر في جامعة بيرزيت، برنامج الدراسات الإسرائيلية، وباحث في الدراسات التوراتية والإسرائيلية.

بذلك زعزع أحد العقائد السائدة والمهيمنة على وعي أكثر الإسرائيليّين القائلة إنَّ إسرائيل تدخل الحروب حين توجه المخاطر التي تهدّد وجودها. يميّز المعجم الصهيوني بين نوعين مركزيّين من الحروب: الحرب الواجبة (أو الدفاعية) (ملحيمت إين بريراه) التي لا تترك مناصًا إلّا المشاركة فيها (/Obligatory Defensive War)، والحرب الاختيارية (ملحيمت بريراه) (Discretionary War)، ويردافهما باليهودية: الحرب الواجبة والحرب المسموح بها. وحتى خطاب بيغن هذا ساد الاعتقاد الراسخ بين الإسرائيليّين بأنَّ إسرائيل لا تخوض حروبًا من الصنف الثاني أبدًا. يمكننا أن نعيد هذا التجديد الذي طرحه بيغن إلى الاختلاف القائم بين الفكر السياسي المهيمن لدى التيار العمالي (مباي وحزب العمل لاحقًا) وذلك المهيمن لدى التيار التصحيحي واليمين بصورة عامة. ونذكر هنا أحد العناصر التي يختلف فيها هذان الفكران. بينما يركّز التيار الأول على الغاية ولا يولي أهمية للوسيلة، يمنح التيار الثاني أهمية قصوى كذلك للوسيلة. فالدفاع من منظور التيار الأول هو مجرّد وسيلة للحفاظ على الغاية (الدولة والمجتمع)، أما التيار الثاني فيرى في الدفاع وسيلة تحطّ من قدر الأمّة وتظهرها بمظهر الجبان مسلوب الإرادة، أو مظهر "يهودي الشتات" بحسب معجم التيار اليميني الصهيوني (واليمين بعامة كذلك). أما الهجوم فيؤكّد على عظمة الأمّة وكرامتها وعنفوانها وإرادتها الحرّة وشجاعتها. فتجد كلمة "كرامة" (كبود) في كل نصّ لناشط صهيوني يميني بصورة أكبر بكثير مما تجدها في نصوص لناشطين في التيار العمالي. لهذا ترى التيار اليميني يولي أهمية كبرى للطقوس والرموز والعبارات وتواصله مع التراث اليهودي وكتبه المقدّسة بصورة كبيرة حتى بين أولئك العلمانيّين وغير المؤمنين بالمعنى الديني. وكما عبّر عن ذلك الباحث أمنون راز كراكوتسكين، لا يؤمن هؤلاء بوجود الربّ لكنهم يؤمنون بأنه منحهم "أرض إسرائيل". وفي الحالة الصهيونية، لا يعني هذا التصنيف أنَّ التيار العمالي لا يبالي بما يركّز عليه التيار التصحيحي اليميني، لكنه يحرص بصورة أكبر بكثير على عدم التصريح به أو التأكيد عليه بحيث يتحوّل إلى غاية قائمة بذاتها بل يبقى وسيلة لتحقيق الغاية. وقد تجلّى هذا الاختلاف بصورة كبيرة بدءًا من نقد جابوتنسكي لسياسة حايم وايزمان، واستقالته من اللجنة التنفيذية المصغّرة للمنظمة الصهيونية (يطلق عليها كذلك "الإدارة الصهيونية") في سنة ١٩٢٣ بعد انتخابه عضوًا فيها بسنتين، مرورًا بنقده الشديد لسياسة المنظمة الصهيونية ومؤسّساتها المختلفة في أعقاب ثورة البراق[1] (آب ١٩٢٩) وصولًا إلى سياسة ضبط النفس التي اعتمدتها المنظمة الصهيونية وحزب مباي على رأسها للتعامل مع ثورة ١٩٣٦. فقد دارت نقاشات ساخنة بين جماهير الصهاينة في فلسطين بشأن السياسة التي يجب اعتمادها ردًّا على الثورة: ضبط النفس أم الرّد بالمثل (هڤلغا أو تغوڤا، Policy of Restraint or Policy of Retaliation).

[نصّ الخطاب][2]

إنَّ الحرب الدفاعية الكلاسيكية هي تلك التي شنّها الحلفاء في الحرب العالمية الثانية. واجهت بريطانيا العظمى صعوبات عسيرة في ٢٣ آب ١٩٣٩، على الرغم من أنها كانت لا تزال إمبراطورية عالمية لم تغرب عنها الشمس أبدًا، وكانت سلطتها تمتد على مساحة ٤٠ مليون كيلومتر مربع، إلّا أنَّ هيبتها غرقت في أعماق البحار السبعة التي كانت لا تزال تهيمن عليها، وإن لم تحتكرها.

تنكّرت بريطانيا وفرنسا للوعود التي قطعتاها لتشيكوسلوفاكيا وأجبرتا تلك الأمة الصغيرة والشجاعة على الركوع أمام هتلر. نتيجة لضغوط حلفاء تشيكوسلوفاكيا، سلّمت الحصون المبنية في منطقة السوديت إلى ألمانيا، وبعد عام واحد فقط، حنث ملك شياطين الغضب (أسموديوس أو آشماداي) هذا بكل وعوده، كما كان يمكن لأي شخص عاقل أن يعرف مسبقًا، وسلّم مصانع " سكودا" (تشيكوسلوفاكيا، ١٩٠٥) أيضًا للألمان، ومنها أقلعت الطائرات البيضاء التي شوهدت في الأول من أيلول ١٩٣٩ في سماء وارسو. في سنوات الثلاثينيات الماضية، سارعت بريطانيا إلى تقديم ضمانات لدول شرق أوروبا وجنوبها - يوغوسلافيا ورومانيا وبولندا دون أن تطلب منها بالمقابل أي ضمانات.

طالب البولنديون بعدم منحهم ضمانات، لكنهم طالبوا بأن توقّع بريطانيا معهم معاهدة متبادلة، وهذا ما حصل فعلًا، ولكن الجنرال أيرونسايد[3] الذي

زار بولندا قدّم تقريرًا صادمًا: بولندا لديها لواء مدرع واحد فقط ومعظم قوتها تعتمد على الفروسية. في عهد فيلوسودسكي،[4] جرى في أحد الأيام، عرض لفرق الفرسان لم تر البشرية مثله منذ العصور الوسطى. جرى استعراض عشرات الآلاف من الفرسان وهم يلوّحون بالرايات العسكرية الصغيرة ورماحهم أمام القائد العام الذي لم يفقه شيئًا عن الفترة المعاصرة التي تحوّلت فيها الدبابة بالفعل إلى السلاح المركزي لاختراق جبهة العدو.

في ١٩-٢٣ آب ١٩٣٩، وقع كلّ من ريبنتروب الألماني ومولوتوف السوفييتي معاهدة بجزئين، مع طاغية متعطّش للدماء يقف خلفهما المدعو جوزف ستالين.[5] اعتقد ستالين أنه من خلال التوقيع على اتفاقية بينه وبين هتلر، ومن خلال البروتوكول السري لتقسيم بولندا بين عدوتيها التاريخيتين- ألمانيا وروسيا، سيحقّق الاتحاد السوفييتي سلامًا طويل الأمد.

في هذه الظروف اندلعت الحرب في الأول من أيلول ١٩٣٩ عندما عبر الجيش النازي الألماني الحدود البولندية- الألمانية. قاتلت بولندا بسبب عدم وجود أي خيار آخر أمامها إلّا الدفاع، وسُحق الجيش البولندي خلال ثلاثة أيام ولم تعد الدولة البولندية موجودة.

كانت الجبهة الشرقية، على حدود الاتحاد السوفييتي، مؤمّنة لألمانيا النازية. حينذاك بدأت فترة "الحرب المُتخَيلة"، وعدت بريطانيا بمساعدة بولندا برًّا وبحرًا وجوًّا، لكنها لم تفعل شيئًا لإنقاذ الدولة المهزومة، وكانت فرنسا حليفة لبولندا لكنها لم تتقدّم حتى بضعة كيلومترات إلى خط ماجينو[6] لسحب قوات الجبهة الشرقية البولندية غربًا.

بعد فترة "الحرب المُتخَيلة"، بدأت ألمانيا النازية بسحق فرنسا. كان بإمكانها فعل ذلك لأنَّ جبهتها الشرقية كانت مضمونة من خلال معاهدة مولوتوف- ريبنتروب، أي اتفاقية هتلر ستالين. في تلك الأيام، كان الدعائيون البلشفيون يخبرون كل شخص مستعد للسماع أنَّ هناك عبقريًا من عباقرة الزمان في الكرملين قد رسم مثلثين: أحدهما في قمة الرأس ب (بريطانيا)، والضلع الآخر أ (ألمانيا)، والضلع الثاني في الجهة المقابلة ر (روسيا). وظنَّ نيفيل تشامبرلين[7] أنه ذكي. سيضع هذان الضلعان الواحد في مقابل الآخر (ألمانيا وروسيا)، وبعد ذلك تتدخّل بريطانيا، بعد أن تغمر الدماء هاتين الجبهتين، فتفرض النظام وتصنع السلام في أوروبا. لكن عبقري العباقرة الجالس في الكرملين عكس الترتيب وقلب الأمور رأسًا على عقب، فوضع روسيا في قمة المثلّث، فأراق الطرفان ألمانيا وبريطانيا دماء بعضهما البعض.

كما نعلم جميعًا، لم يطرأ ذلك بهذه الطريقة. فقد أثبت عبقريّ العباقرة حماقته. صحيح أنه كان بالفعل طاغية ذكيًا، وكان يمكنه أن ينظر إلى الشخص ويبتّ فورًا حكم الموت عليه، ولم يكن الرجل يعرف حتى ماذا سيحدث له غدًا، لكن في السياسة الحقيقية، في العلاقات بين الشعوب، لم يفقه شيئًا. عندما حذّره الجاسوس زورغا من اليابان،[8] وبعد ذلك رئيس "الجوقة الحمراء" أيضًا، اليهودي تريفر،[9] من أنه في ٢٢ حزيران ١٩٤١، سيهاجم الجيش النازي الألماني روسيا بعد تمركزه في أعقاب تدمير جزيرة كريت وتدمير القوة العسكرية ليوغوسلافيا على طول الحدود الروسية بأكملها من بحر البلطيق إلى البحر الأسود، قال: "هذا استفزاز بريطاني، عار عن الصحة، الأطفال يتحدثون معي ويريدون أن يرغموني على الدخول في المعركة".

فاجأ الجيش الألماني، الذي كان لديه في ذلك الوقت ألفين وأربعمائة دبابة وكانت تلك القوة تعتبر أكبر قوة مدرعة في تاريخ البشرية، في يوم ٢٢ حزيران ١٩٤١ الجيش السوفييتي بهجومه عليه. عند الحدود قال الضباط السوفييت: "نحن نتعرّض للهجوم"، فأجابوهم من الجهة الأخرى من الحدود: "كيف تتجرؤون على التحدّث إلينا بصورة غير مشفّرة؟ مَن يهاجمكم؟".

حتّى ذلك الحين لم يؤمن ستالين أنَّ الجيش الألماني كان يهاجمه، لكن عندما اتضحت له صحة ذلك وأن الهجوم كان ساحقًا وأن فرقًا كاملة من الاتّحاد السوفييتي استسلمت للعدو أو أنها تشتّتت في كلّ اتّجاه، أغلق الباب على نفسه في غرفة مدة ثلاثة أيام وشرب حتّى الثمالة.

كان أوّل من تحدث عن العدوان النازي الألماني هو السيد مولوتوف نفسه الذي وقع الاتفاقية مع ريبنتروب قبل عامين، وفقط في اليوم السادس أو السابع من الحرب سمعوا لأول مرّة صوت ستالين يقول لرفاقه: "هكذا يضيع كلّ ما بناه لينين إلى الجحيم"، وبعدها تغلّب على ضعفه وتسلّم زمام الأمور. وعليه، فقد كانت تلك الحرب إذًا حربًا دفاعية لبولندا، وحربًا دفاعية لفرنسا وروسيا.

ما هو الثمن الذي دفعته الإنسانية لهذه الحرب الدفاعية؟ الجواب هو ما بين ٣٠ مليون إلى ٤٠ مليون

مناحم بيغن وشارون يزوران قلعة شقيف بعد صمودها البطولي قبل احتلالها في حزيران ١٩٨٢. (وكالات)

قتيل، وثلاثة أضعاف ذلك العدد من الجرحى، بما في ذلك ستة ملايين يهودي، الشعب الوحيد الذي استخدمت ألمانيا النازية ضدّه الغاز (وكان لدى هتلر مخزون كبير جدًّا من الغاز، لكنه لم يستخدمه ضد الشعوب الأخرى خوفًا من ردود الأفعال).

هذه هي النتيجة الرهيبة للحرب الدفاعية. لقد وُضعت البشرية جمعاء على شفا الهاوية، عندما لم تكن ألمانيا النازية بعيدة عن النصر الكامل. كانت ألمانيا في العام ١٩٤٤ على وشك بناء القنبلة الذرية، وكانت منشأة الماء الثقيل في النرويج تعمل بالفعل. لو تمكّنت من صنع القنبلة الذرية بحلول أيار ١٩٤٥، لكانت هذه نهاية حرية الإنسان لأجيال لا حصر لها، وكنا جميعًا، لو بقينا على قيد الحياة، نعيش في ظلام الليل الطويل.

(بصورة عجائبية فقط، نعم، أنا أؤمن بالمعجزات إيمانًا كاملًا، بفضل العناية الإلهية التي لا تمنع الكوارث إلّا في نهاية الطريق، عندما يقترب الإنسان جدًّا من حافة الهاوية فقط حينها تشدّه إلى الوراء، وبالتالي تضمن وجود الإنسانية بأممها، وتنقذ البشرية من الكارثة النهائية).[١٠]

هل كان بالإمكان تجنّب اندلاع الحرب العالمية الثانية؟ اليوم وبفضل الدراسات المتاحة أمامنا والحقائق المعروفة لدينا، لم يعد هناك شك في الإجابة بنعم، فقد كان في الحقيقة من الممكن تجنّب تلك الحرب.

الخطوة التي كان يمكن اعتمادها لتجنّب الحرب مرتبطة باليوم ٧ آذار ١٩٣٦. ماذا حدث في ذلك اليوم؟ ناقش المجلس الوطني الفرنسيّ في شباط ١٩٣٦ التصديق على معاهدة للدفاع المشترك بين فرنسا والاتّحاد السوفييتي، وهي معاهدة كان يجب أن تعمل في كلا الاتجاهين من الغرب والشرق ضد ألمانيا النازية العدوانية. لكن كان مجلس الشيوخ الفرنسي لا يزال يناقش، في ٧ آذار ١٩٣٦، هذه المعاهدة ومسألة ما إذا كان يجب التصديق عليها أم لا، لأنه في تلك الأيام كان ذلك الجزء المسمّى اليمين في فرنسا يعارض بشدة معاهدة الدفاع المشترك مع الاتحاد السوفييتي، وكان لا يزال غير متأكّد كيف سيصوّت مجلس الشيوخ. في ذلك اليوم، وقف هتلر على منصّة البرلمان الألمانية وأعلن عن إلغاء المنطقة منزوعة السلاح في منطقة الراين (راينلاند).

ماذا كان يعني ذلك الأمر؟

بعد انتصار الحلفاء على ألمانيا، في العام ١٩١٨، طالبت فرنسا لضروريات أمنها أن تضمّ إليها منطقة الراينلاند على الضفة الشمالية لنهر الراين. لكن أميركا

وبريطانيا عارضتا ذلك بشدة، بحجة أن ذلك سيكون ظلمًا لألمانيا، لأنَّ السكان الذين يعيشون هناك يتحدثون الألمانية ويشكّلون جزءًا لا يتجزأ من ألمانيا. وفي النهاية تم التوصل إلى "حل وسط": منطقة منزوعة السلاح ستبقى إلى الأبد، على الضفتين الجنوبية والشمالية لنهر الراين، على طول النهر مسافة خمسين كيلومترًا، وهكذا فكّر الفرنسيّون أنَّ ذلك سيمنح فرنسا الأمن.

أعلن هتلر في ذلك اليوم، ٧ آذار ١٩٣٦، أنه يلغي معاهدة فرساي التي فرضت على الألمان فرضًا، ومن بين جملة الأمور الأخرى، فقد كانت تحتوي هذه المعاهدة البنود المتعلقة بمنطقة الراينلاند، على جانبي النهر. ومن أجل توضيح قراره، أدخل هتلر كتيبتين من الجيش الألماني إلى منطقة الراينلاند منزوعة السلاح. في ذلك الوقت، عندما تم القيام بهذا العمل، كان من الممكن أن تكون فرقتان فرنسيتان كافيتين لأسر جميع الألمان الذين دخلوا منطقة الراينلاند، وحينئذ كان هتلر سيسقط، وكانت هيبته ستنهار. لم يكن لديه جيش بعد، كان لديه عصابات الصاعقة (SA) والأمن الوقائي (SS) والشرطة السرية (الغيستابو). فرقتان فرنسيتان مع دباباتهما التي كانت متوفرة لديهما، وسلاح الجو الذي يمتلكونه، كان بإمكانها القضاء على القوة الألمانية الزائفة. وحينذاك كان من الممكن تجنّب اندلاع الحرب العالمية الثانية، وكان من الممكن أن يظل ثلاثون مليون شخص على قيد الحياة في ذلك الوقت، ولن يصاب ٩٠ مليون شخص بجروح، وكان من الممكن أيضًا تجنّب مأساة هيروشيما، وكان وضع البشرية في أيامنا يختلف كليًا. وكان بقي معنا اليوم ستة ملايين يهودي، وكانوا ليكون عددهم اليوم أكثر من اثني عشر مليونًا. وكان يصبح اليوم مليون ونصف المليون من أطفالنا الذين احترقوا بنار المحرقة أكثر من ثلاثة ملايين. وكانت أرض إسرائيل كلّها في أيدينا اليوم.

انطلقت شرارة الحرب العالمية الثانية في الأول من أيلول ١٩٣٩، وبدأت فعليًا في ٧ آذار ١٩٣٦. لو أنَّ فرنسا فقط، بدون بريطانيا، التي كان لديها عشرات الفرق القتالية الممتازة، قد هاجمت المعتدي، لما كان هناك أي أثر للقوة النازية-الألمانية، وكان من الممكن تجنّب الحرب، التي غيّرت وجه تاريخ البشرية بكاملها خلال ثلاث سنوات فقط. هذا دليل عالمي على ماهية الحرب التي تتغذّى من التوجّه الدفاعي، أو الحرب التي تتغذّى من التوجّه الهجومي.

ننتقل من الساحة الدولية إلى ساحتنا نحن. إنَّ عملية "سلامة الجليل" (الحرب على لبنان، حزيران ١٩٨٢) ليست عملية عسكرية دفاعية. لم يهدّد الإرهابيون وجود دولة إسرائيل، لقد هدّدوا "فقط" حياة مواطني إسرائيل والشعب اليهودي. هناك من يقول بالنسبة للشق الثاني من الجملة: "إذا لم يكن هناك خطر على وجود الدولة، فلماذا خرجتم للحرب؟". سأشرح لماذا. لقد خضنا ثلاثة حروب ذهبنا فيها إلى حرب من منطلق الحرب الدفاعية.

الحرب الأولى كانت "حرب الاستقلال" التي بدأت في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٧ واستمرّت حتّى كانون الثاني ١٩٤٩، تذكّروا هذا التاريخ لأنَّ هناك من يحاول أن يعبّر عن سخطه عن الأسابيع التسعة التي مرّت حتى يومنا[11] منذ بداية "سلامة الجليل". بالفعل، لقد كانت هذه "حرب الاستقلال"، لا تقعوا في الخلط بالمصطلحات، هي ليست "حرب التحرير"، فحرب التحرير تشنّ ضد من يسيطر عليك، أما العرب فلم يسيطروا علينا أبدًا، بل البريطانيون هم من سيطر علينا. قاتلت التنظيمات العبرية السرية الحكم البريطاني حتى اندحاره، هذه هي "حرب التحرير". لكن منذ ٣٠ تشرين الثاني حين هاجمنا العرب من أجل إبادتنا، عرب أرض إسرائيل والعرب في الجوار، وحتى الغزو اعتبارًا من ١٥ أيّار ١٩٤٨ وحتى العملية ضد المصريّين في كانون الثاني ١٩٤٩ كانت تلك "حرب الاستقلال"، أي الحرب من أجل الحفاظ على الاستقلال، حرب فريضة، حرب مقدّسة، كانت حربًا دفاعية، لو لم نُقاتِل ولم ننتصر، لما كنّا موجودين هنا هذا المساء، ولم يبقَ أحدٌ منا على قيد الحياة.

ماذا حدث في تلك الحرب الدفاعية؟

خسرنا ستة آلاف مقاتل قُتلوا خلال الحرب، كنّا ٦٥٠ ألف مواطن في أرض إسرائيل، أي نحو ١٪ من السكان. نسبيًا لعدد السكّان في أيامنا، فإنَّ واحد في المائة يعني ٣٠ ألف مقاتل. ونسبيًا، فإنَّ عدد المصابين يكون نحو ٩٠ ألف مصاب. هل كان بإمكاننا أن نتعايش مع مثل هذه الخسائر؟ لنتخيّل ثلاثين ألف جنديّ قتيل، من خيرة الشباب، من خيرة القادة الذين يخاطبون: "اتبعوني"!

"كان الخيار بأيدينا مرّة أخرى في حزيران ١٩٦٧. بخصوص تمركز قوات الجيش المصري في مقدّمة سيناء، لا يوجد أيّ دليل على أنَّ جمال عبد الناصر كان ينوي مهاجمتنا بالفعل. يجب أن نكون صادقين مع أنفسنا. نحن من قرّر مهاجمته. لقد كانت هذه حرب دفاع عن النفس بأسمى معاني هذا التعبير".

واصلنا حياتنا بأعجوبة في أعقاب المحرقة النازية، من منطلق الإدراك الواضح: واجب الحياة هو الانتصار وإقامة دولة، وحكومة، وبرلمان، وديمقراطية، وجيش، وقوة حماية لإسرائيل والشعب اليهودي بأكمله ولصون كرامته.

حرب دفاعية ثانية كانت حرب يوم الغفران وحرب الاستنزاف التي سبقتها. كيف كان الوضع في يوم السبت من يوم الغفران؟ في سبت الراحة؟ ١٧٧ من دباباتنا كانت متمركزة على مرتفعات الجولان مقابل ١,٤٠٠ دبابة سوفييتية-سورية. أقل من ٥٠٠ من جنودنا كانوا متمركزين في المواقع العسكرية عند قناة السويس، مقابل ٥ فرق خصّصتها مصر للجبهة وللحرب، فلا عجب أن الأيام الأولى كانت صعبة بشكل لا يطاق. أتذكر عندما أتى إلينا الجنرال أبراهام يافه[١٢] وإلى أعضاء لجنة الخارجية والأمن وقال: "واحسرتاه، كم هو صعب! هؤلاء الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ١٩ عامًا يسقطون مثل الذباب وهم بالفعل يحمون شعبنا بأجسادهم. في مرتفعات الجولان، كانت هناك لحظة سمع فيها قائد المنطقة الشمالية، رئيس هيئة الأركان حاليًا، من نائبه عبارة "هذا هو" وكان يريد القول: "لقد خسرنا وعلينا أن نهبط"، وقال قائد المنطقة الشمالية في حينه: "أعطني خمس دقائق أخرى"، وأحيانًا خمس دقائق تحدّد مصير شعب، في هذه الدقائق الخمس، وصلت عشرات الدبابات، وليست عشرات كثيرة، لكنها غيرت الوضع برمته في هضبة الجولان. لو لم يحدث هذا، لو نزل العدو السوري إلى الوادي من الهضبة - لكان قد وصل حتّى حيفا، لأنه حتى حيفا لم تكن هناك دبابة واحدة توقف الرتل المدرّع السوري. نعم! كنّا سنقاتل بالسكاكين أيضًا، كما قالت إحدى زوجاتنا الكريمات، سكاكين ضد الدبابات. وكان سيسقط عدد أكبر بكثير، وفي جميع البلدات كانت ستقع المجازر على يدي السوريّين الذين يعرفون فعل ذلك، كما أثبتوا لنا ذلك في حماة قبل بضعة أشهر بحق السكان المدنيّين. كان هذا هو الخطر الذي واجهناه في حرب يوم الغفران التي كانت حربًا دفاعية.

وقع الشباب في المواقع العسكرية الجنوبية في الأسر، ماذا حدث لهم بعد ذلك؟ كل واحد منكم يعرف، لم آت لأتحدّث عن فظائع العدو، نزلت علينا القذائف كالمطر، وتضرّرت عشرات الدبابات. كان هناك عدد قليل من الدبابات، ولم يتمّ تجميع قوّة كبيرة.

ويل للآذان التي لا يزال يتردّد فيها صدى كلمات أحد أبطال الأمّة الذي يجري في عروقه دم المكابيّين، وزير الدفاع آنذاك: "لقد خسرنا البيت/ الهيكل الثالث".

سنفقد البيت/ الهيكل الثالث، هل يمكنكم أن تتكهّنوا دلالة هذه العبارة؟ ثلث شعبنا أبيد، والثلث الآخر كان سيباد بالكامل، كنّا سنفقد البيت/ الهيكل الثالث لو لم ننج في الشمال وكذلك في الجنوب من الخطر على وجودنا ذاته، وكم هي فادحة الخسائر التي لحقت بنا! بلغ عدد ضحايانا في تلك الحرب الدفاعية (يوم الغفران): ٢,٢٩٧ قتيلًا، وَ ٦,٠٦٧ جريحًا، وبلغ عددهم سوية مع حرب الاستنزاف، التي كانت هي الأخرى حربًا دفاعية، ٢,٦٥٩ قتيلًا وَ ٧,٢٥١ جريحًا.

لم تكن حروبنا الأخرى حروبًا دفاعية، ففي تشرين الثاني ١٩٥٦ كان الخيار بأيدينا، هل تهدّد أي خطر وجود الدولة؟ لقد كان التفسير الرسمي لدخولنا

حـرب سـيناء هـو القضـاء عـلى الفدائيّـين، وهـم الذيـن لـم يشـكّلوا أيّ خطـر وجـودي عـلى الدولـة. لكـن رأت القيـادة السياسـية في ذلـك الوقـت أنَّ مـن الـضروري والمهـم القيـام بذلـك. كنـت لا أزال أجلـس عـلى مقاعـد المعارضـة البرلمانية. لقـد تـم اسـتدعائي لدافيـد بـن غوريـون في اليـوم السـابق لتلقـي الحكومـة الإعـلان عـن هـذه الخطـة، ووجـد أنـه مـن الـضروري اطلاعنـا أنـا وزملائـي عـلى تفاصيـل تلـك الخطّـة لمواجهـة العـدو قبـل أن يسـتوعب تدّفـق الأسـلحة السـوفييتية إلينـا منـذ العـام ١٩٥٥ مـن تشيكوسـلوفاكيا، وتوجيـه الضربـات لـه. قلنـا دون أي تعليـق أو تسـاؤل: سـنقف سـويًا، إنهـا حـرب مقدّسـة. وفعـلًا وقفنـا معًـا فانضمـت دولـة إسرائيـل إلى دولتـين قويتـين، حتّـى انسـحبنا مـن هنـاك بـدون إبـرام معاهـدة سـلام، ولا نـزع سـلاح سـيناء. وقفنـا معًـا، فانضمـت دولـة إسرائيـل إلى دولتـين قويتـين. لـم تكـن هـذه حربًـا دفاعيـة. احتللنـا معظـم جزيـرة سـيناء، ليـس كلهـا، بـل معظمهـا، ووصلنـا حتـى شرم الشـيخ. بعـد ذلـك تلقينـا إمـلاءً أميركيـا واذعنّـا لـه، خاصـة في مـا يتعلّـق بقطـاع غـزة. أطلـق دافيـد بـن غوريـون عـلى قطـاع غـزّة الجـزء المُحـرّر مـن الوطـن.

كان الخيـار بأيدينـا مـرّة أخـرى في حزيـران ١٩٦٧. بخصـوص تمركـز قـوات الجيـش المـصري في مقدّمـة سـيناء، لا يوجـد أيّ دليـل عـلى أنَّ جمـال عبـد النـاصر كان ينـوي مهاجمتنـا بالفعـل. يجـب أن نكـون صادقـين مـع أنفسـنا. نحـن مـن قـرّر مهاجمتـه. لقـد كانـت هـذه حـرب دفـاع عـن النفـس بأسـمى معانـي هـذا التعبـير. حكومـة التكتّـل الوطنـي التـي تشـكّلت في ذلـك الوقـت، قـرّرت بالإجمـاع: سـنأخذ زمـام المبـادرة لمهاجمـة العـدو، ودحـره إلى الـوراء، وبالتـالي ضمـان أمـن إسرائيـل ومسـتقبل الأمـة. لـم نفعـل ذلـك لأنـه كان لا بـدّ منهـا. فقـد كان بإمكاننـا الانتظـار. كان مـن الممكـن أن نعيـد الجنـود إلى بيوتهـم. مـن يـدري مـا إذا كان الهجـوم سـيقع علينـا أصـلًا، ولا يوجـد أيّ دليـل عـلى ذلـك، بـل هنـاك عـدّة أدلّـة تشـير إلى أن الاتجـاه معكـوس. صحيـح أنَّ إغـلاق مضيـق تـيران كان عمـلًا عدوانيًـا (ذريعـة للحـرب – Casus belli)، لكـن هنـاك دائمًـا مجـال للتبريـر، يمكـن اسـتخدام "ذريعـة للحـرب" (Casus belli) مـن أجـل خـوض "الحـرب" (Bellum).

وهكـذا، فقـد كانـت لنـا ثـلاث حـروب دفاعيـة، هـي: حـرب الاسـتقلال، وحرب الاسـتنزاف، وحـرب يـوم الغفران. واحسرتـاه! إذاً هـذه هـي حروبنـا. فلـو سـقط لنـا العـدد نفسـه مـن الضحايـا في الحربـين الهجوميّـين، حـرب الأيـام السـتة وحـرب سـيناء، لكنّـا اليـوم مـن دون خـيرة شـبابنا ولـن تكـون لدينـا قـوة للوقـوف ضـد العالـم العربـي.

أمّـا عمليـة سـلامة الجليـل فهـي لا تنتمـي للحـروب الدفاعيـة، فإننـا لا نخوضهـا بدافـع انعـدام الخيـار أمامنـا. كان بإمكاننـا مواصلـة حياتنـا ورؤيـة مواطنينـا الجرحـى، بـدءًا مـن المطلّـة أو كريـات شـمونه ونهريـا (شـمالًا) وحتّـى بـئر السـبع (في الجنـوب)، وتجـاوز وضـع عبـوات ناسـفة في سـوبر ماركـت في القـدس وبيتـاح تكفـا وكفـار سـابا، وجميـع أنحـاء أرض إسرائيـل في يهـودا والسـامرة وغـزّة، (وجميـع الأوامـر لهـذه الأعمـال التخريبيـة جـاءت مـن بـيروت). لكـن، هـل كان علينـا أن نتقبّـل عمليـات قتـل المدنيّـين هـذه بـلا نهايـة وبـلا حـدود، حتـى بعـد إبـرام اتفـاق لوقـف الأعمـال العدائيـة في الصيـف المنـصرم، والـذي فـسّره الإرهابيـون عـلى أنـه يسـمح لهـم بمهاجمتنـا مـن جميـع الجهـات باسـتثناء جنـوب لبنـان؟ فتفسـيرهم هـذا قـد حـدّد أفعالهـم. لذلـك، فقـد حاولـوا إدخـال خلايـا القتلـة مـن سـورية وشرق الأردن. لقـد ألقينـا القبـض عليهـم، لكـن هـذا كان معجـزة، فقـد كان يمكـن أيضًـا ألّا نلقـي القبـض عليهـم. كانـت هنـاك خليـة مـن أربعـة إرهابيّـين ألقـي القبـض عليهـم، واعترفـوا بأنهـم كانـوا في طريقهـم للاسـتيلاء عـلى حافلـة أخـرى، ونحـن نتذكّـر الحافلـة التـي كانـت عـلى طريـق الشـاطئ، عـلى طريـق السـاحل، عـلى طريـق الـدم، حيـث قُتـل ثمانيـة وثلاثـون شـخصًا، نسـاءً وأطفـالًا وكان هنـاك مصابـون أيضًـا – رجـال ونسـاء وأطفـال، هـل كان علينـا أن نتحمّـل كل هذا؟

ومـاذا بخصـوص خـارج البـلاد؟ حتّـى فيليـب حبيـب[١٣] قبـل هـو الآخـر تفسـير منظمـة التحريـر الفلسـطينية لاتفـاق وقـف الأعمـال العدائيـة بأنـه يتيـح لهـم الهجـوم عـلى أهـداف تقـع خـارج حـدود إسرائيـل. نحـن لـم نقبـل أبـدًا هـذا التفسـير الأميركـي. هـل نسـمح بسـفك دمـاء اليهـود؟ هـل نسـمح بقتـل إخوتنـا اليهـود في الشـتات؟ ألـم يكتـف الأغيـار بمـا حـدث لشـعبنا في الأربعينيـات مـن القـرن المـاضي؟ يلقـون القنابـل في كنيـس يهـودي في باريـس، وأثينـا، رومـا ولنـدن، ويحاولـون اغتيـال سـفيرنا، وهـو مـن خـيرة السـفراء الذيـن كانـوا لدولـة إسرائيـل، وهـو لا يـزال مشـلولًا ربمـا لبقيـة حياتـه، فهـل نهـدر دم إخواننـا أو مبعوثينـا؟ لكـن هـذا مـا حـدث.

يقـول بعـض المنتقديـن إنـه طـوال عـام كامـل كان هنـاك هـدوء بيننـا وبـين المخرّبـين. هـذا لا أسـاس لـه مـن الصحّـة! لـم يكـن هنـاك هـدوء حتـى مـدة شـهر واحـد،

"نعم، إنها ليست حربًا دفاعية، لكن هل يعتبر هذا عيبًا؟ اخرجوا وانظروا، أيها السادة، خلال هذه الأسابيع التسعة الأخيرة، لقد قضينا بالفعل على القدرة القتالية لعشرين ألف مخرّب، تسعة آلاف لدينا محتجزون في معسكر للأسرى، وقُتل بين ألفين إلى ثلاثة آلاف، وبين سبعة آلاف إلى تسعة آلاف ألقي القبض عليهم في بيروت وهم محاصرون. قرّروا الخروج من هناك، فقط لأنه لا توجد لديهم إمكانية البقاء هناك".

لكن ماذا؟ لا تنشر الصحف ووسائل الإعلام، بما في ذلك نيويورك تايمز وواشنطن بوست، سطرًا واحدًا عن القبض على مجموعة من خلايا القتلة الذين يعبرون الأردن للاستيلاء على حافلة وقتل ركابها. وعلى الرغم من أنه لم يكن هناك خطر على وجود الدولة من مثل هذه الأعمال، فإنه كان هناك خطر يتهدّد حياة المواطنين، الذين لا يمكننا تقدير عددهم، وكان هذا الخطر موجودًا بصورة يومية وأسبوعية وشهرية.

نعم، إنها ليست حربًا دفاعية، لكن هل يعتبر هذا عيبًا؟ اخرجوا وانظروا، أيها السادة، خلال هذه الأسابيع التسعة الأخيرة، لقد قضينا بالفعل على القدرة القتالية لعشرين ألف مخرّب، تسعة آلاف لدينا محتجزون في معسكر للأسرى، وقُتل بين ألفين إلى ثلاثة آلاف، وبين سبعة آلاف إلى تسعة آلاف ألقي القبض عليهم في بيروت وهم محاصرون. قرّروا الخروج من هناك، فقط لأنه لا توجد لديهم إمكانية البقاء هناك. سيتم حلّ المشكلة. يمكننا بالفعل أن ننظر إلى ما بعد القتال اليوم. سينتهي كما نأمل قريبًا. وحينذاك، حسب اعتقادي ومعرفتي، سيكون لدينا فترة سلام طويلة. لن تكون هناك دولة أخرى في جوارنا يمكنها مهاجمتنا. سورية لن تهاجمنا، فهي لا تستطيع، إنها غير قادرة، لقد دمرنا دباباتها وطائراتها من أفضل ما لديها. لقد دمرنا لها ٢٤ بطارية صواريخ أرض-جو. بعد كل ما حدث، لم تعلن علينا سورية الحرب، لا في لبنان ولا في هضبة الجولان، ولن تتمكن من مهاجمتنا.

لا تستطيع الأردن مهاجمتنا، فالأردن كما نعلم ترسل برقيات كلّ يوم تقريبًا إلى الأميركيين وهي تصرخ بأنَّ إسرائيل على وشك غزو شرق الأردن واحتلال عمّان.

أعلن هنا وأقول إننا لا ننوي القيام بذلك. نحن، في أعقاب المحرقة النازية، نفتقر للقوّة؛ ولهذا السبب ليس لدينا رغبة في شنّ الحرب من أجل احتلال شرق الأردن، نحن نتطلّع في الشرق إلى رؤية أخرى للسلام والاتّحاد الكونفدرالي الحر بين شطري أرض إسرائيل التاريخية ومن خلال التعاون المتبادل. سنمنح الملك حسين ميناءً حرًّا في عسقلان أو حيفا، ستكون الجسور مفتوحة على نهر الأردن، وسيتجه غربًا ليس عبر رأس الرجاء الصالح، بل عبر البحر المتوسط. سنذهب شرقًا ونؤسّس اتّحادًا كونفدراليًّا حرًّا من خلال التعاون. هذه هي رؤيتنا وهكذا نستطيع أن نكرّر القصيدة: "هناك سيتمتع ابن الجزيرة العربية، وابن الناصرة، وابني بالوفرة والسعادة"، هذه هي القصيدة التي كتبها زئيف جابوتنسكي وفيها الكثير من الأخلاق الوطنية والإنسانية، والكثير من العدالة التاريخية. الأردن لا تستطيع مهاجمتنا، ونحن لن نهاجمها؛ سورية لا تستطيع مهاجمتنا، ونحن لن نهاجمها؛ لدينا معاهدة سلام مع مصر، مائة وخمسون كيلومترًا منزوعة السلاح داخل سيناء. إنَّ معاهدة السلام قائمة، وسوف يتم الوفاء بجميع الالتزامات الواردة في معاهدة السلام. لن يهاجمنا أحد في المستقبل المنظور، سيتعين علينا الحفاظ على قوتنا وتطويرها، لدينا العقل وهو قوتنا، هكذا سيكون في المستقبل أيضًا.

بناءً على تجربة الثلاثينيات، يجب أن أقول إنه إذا انتهك الطرف الآخر اتفاق المنطقة منزوعة السلاح في إحدى المرات، فسيكون من واجب إسرائيل إدخال جيش أقوى من جيش الطرف الذي انتهك الالتزام الدولي دون تأخير. ليس لغرض إعلان الحرب، لكن

للحصول على إحدى النتيجتين الآتيتين: إعادة الوضع إلى سابق عهده، تجديد نزع السلاح، وانسحاب الجيشين من المنطقة منزوعة السلاح؛ أو اكتساب عمق إستراتيجي في حالة قيام الطرف الآخر بالخطوة الأولى نحو حرب عدوانية، كما حدث في أوروبا، بعد ثلاث سنوات فقط من إلغاء المنطقة منزوعة السلاح في الراينلاند.

لأن الدول العربية الأخرى لا تستطيع مهاجمة دولة إسرائيل على الإطلاق، هناك سبب وجيه لنتوقّع أن نتمتّع بفترة تاريخية من السلام. وغني عن القول إنه من المستحيل تحديد موعد. من الممكن أن تكون الأرض هادئة مدة أربعين سنة، أو أقل، وربما أكثر من ذلك، لكن وفقًا للحقائق الواضحة، من الواضح أنه مع انتهاء القتال في لبنان، تنتظرنا سنوات طويلة لإبرام اتفاقيات السلام وإقامة العلاقات السلمية مع مختلف الدول العربية.

يستند هذا الاستنتاج إلى طبيعة العلاقات بين الأمم وتجربتنا الوطنية. ليس هناك أي سبب يدعونا إلى أن نفترض أنّ الحروب تشنّ حين تكون دفاعية فقط. ليس هناك أي واجب أخلاقي يفرض على الأمّة أو يمنحها الحق بالقتال فقط حين يكون ظهرها للبحر أو إلى الجحيم. فيمكن لمثل هذه الحروب أن تُحدث كارثة، إن لم تكن محرقة، على الأمّة بأسرها، وتسبّب لها خسائر فادحة في الأرواح.

على العكس من ذلك، فإنَّ الأمّة الحرّة التي تتمتّع بالسيادة وتكره الحرب وتحب السلام وتحرص على الأمن ملزمة بخلق الظروف التي تدعم حروبها، إذا دعت الحاجة لخوضها، بحيث لا تكون دفاعية (بل هجومية).

لست مستعدًا لقبول توصيف صحيفة الدراسات الإستراتيجية في لندن القائل إننا الدولة العظمى الرابعة بعد الولايات المتّحدة الأميركية والاتحاد السوفييتي والصين. يبلغ عددهم معًا مليارًا وستمائة مليون ونحن معهم مليار وستمائة وثلاثة ملايين. لهذا فإنَّ نسبتنا هذه تحتّم علينا أن نكون متواضعين بعض الشيء. لسنا الدولة العظمى الرابعة، لكن لدينا القوة الكافية لحماية شعبنا وبلادنا، شعب إسرائيل وأرض إسرائيل، وأن ندحر أيّ عدو يرفع يده علينا، وأن ندمّر كل من يعلن أنه يريد تدمير دولة إسرائيل. لن تتكرّر رسائل مثل هذه مرة أخرى. يجب على جميع الشعوب أن تدرك جيّدًا أنَّ من ينهض ويصرّح بأنه يرغب ويسعى إلى تدمير دولة اليهود، سيكون الشعب اليهودي مستعدًا للقضاء عليه.

الهوامش

١ نشر جابوتنسكي مقالة تحمل الاسم بترجمته الحرفية "هل لا مناص؟" (هإم إين بريراه؟)، وهو التعبير نفسه (إين بريراه) المستخدم في التعبير الثنائي: ملحيمت بريراه، ملحيمت إين بريراه ويبدو أن هذا التعبير يستند إلى هذا النقاش القديم الأيديولوجي الفكري، ويمكن أن نقابله بين التوجّه النقدي أو الثوري مع التوجّه الواقعي باصطلاحات عصرنا. نشرت مقالة (هإم إين بريراه؟) بداية في الدورية التابعة للحركة التصحيحية (دوؤار هيوم) يوم ٦ آب ١٩٣٠، ونشرت مؤخرًا ضمن **أعمال جابوتنسكي الكاملة، مجلد "أرض إسرائيل ب"** ، المحرّر الرئيس أرييه ناؤور (تل أبيب: معهد جابوتنسكي ومركز إرث مناحيم بيغن، ٢٠١٨)، ٣٤٣-٣٤٦.

٢ المصدر: بالأصل هي محاضرة ألقيت على شرف انتهاء السنة الدراسية في كلية الأمن القومي في يوم ١١ آب ١٩٨٢ (ومتوفر في الموقع الرسمي لمركز مناحيم بيغن: https://db.begincenter.org.il)، وقد نُشرت نسخة منقّحة منه في جريدة معاريف (٢٠ آب ١٩٨٢). قمت هنا بالاستفادة من النسختين، لأن بعض التفاصيل الغامضة في الخطاب موضّحة أكثر في المقالة، لكن أمورًا مهمة وردت في الخطاب حذفت من المقالة.

٣ الجنرال أيرونسايد (Field Marshal William Edmund Ironside, 1880-1959): عسكري بريطاني، شغل منصب رئيس الأركان العام للجيش البريطاني في السنة الأولى للحرب العالمية الثانية.

٤ **يوسف فيلوسودسكي** (Jozef Filosudiski, 1867-1935) سياسي بولندي قاد الثورة البولندية في أعقاب الحرب العالمية الأولى وانتزع استقلالها من الاتحاد السوفييتي، وترأس الجمهورية البولندية الثانية بين السنتين ١٩٢٦-١٩٣٥. وتجدر الإشارة إلى أنَّ شخصية فيلوسودسكي قد ألهمت العديد من الصهيونيّين، لا سيما المنتمين للحركة التصحيحية واليمين الصهيوني المتطرف (مثل أعضاء حركة الإتسل) وجابوتنسكي ومناحيم بيغن لاحقًا، لا لثورته فقط بنظرهم بل لأنه طالب بإعادة بناء بولندا التاريخية التي قسّمت خلال الفترة الممتدة بين سنة ١٧٧٢ وسنة ١٧٩٥ وانتقلت مساحات شاسعة من أراضي بولندا إلى بروسيا والنمسا وروسيا. ولّدت هذه المطالبة ("بولندا التاريخية") في أذهان هؤلاء الناشطين الصهيونيّين فكرة "أرض إسرائيل الكاملة" أو "التاريخية". للاستزادة حول هذا الموضوع، يُنظر:
Yonathan Shapiro, *The Road to Power: Herut Party in Israel* (New York: State University of New York Press, 1991)

٥ **معاهدة مولوتوف-ريبنتروب:** هي معاهدة عدم اعتداء بين ألمانيا النازية والاتحاد السوفييتي، وقع عليها الطرفان ممثّلين بوزير الخارجية الألماني يوآخيم فون ريبنتروب (Joachim von Ribberntrop) ونظيره السوفييتي فايشسلاف مولوتوف (Vyacheslav Molotov) في موسكو (٢٣ آب ١٩٣٩).

٦ **خط ماجينو** (Ligne Maginot): سلسلة تحصينات دفاعية تشمل أحصنة إسمنتية ثابتة ودبابات وراجمات ووسائل تكنولوجية أخرى شيّدتها فرنسا منذ سنة ١٩٣٠ على طول الحدود مع ألمانيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى. تقوم في صلب فكرة بناء هذه التحصينات المقاربة الدفاعية لا الهجومية، وهي فكرة تمسّك بها وزير الدفاع الفرنسي جوزيف جوفر (Joseph Joffre) وبدعم من السياسي والمفكّر الإستراتيجي العسكري هنري بتين (Henri P. Petain) الشهير بانتصاراته في الحرب العالمية الأولى وخضوعه السريع أمام ألمانيا النازية في سنة ١٩٤٠ خلال الحرب العالمية الثانية. وكان وزير الخارجية أندريه ماجينو (André Maginot) في سنة ١٩٢٧، الذي عيّن أثناء البدء بإقامة الخط (١٩٣٠) وزير الحرب، هو من أقنع الحكومة الفرنسية للاستثمار في هذه الخطة.

٧ **آرثور نيفيل تشامبرلين** (Arthur Neville Chamberlain, 1869-1940): سياسي بريطاني من حزب المحافظين، ورئيس الحكومة قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية وخلال أول سنة بعد اندلاعها (١٩٣٧-١٩٤٠) ووقف على رأس حزب المحافظين. شغل عدة مناصب وزارية خلال فترات متقطّعة منذ سنة ١٩٢٣ (الاقتصاد والصحة). اشتهر بتوجّهه المهادن (Appeasement) حتى مع ألمانيا النازية، حيث أرسل رسالة مبطّنة عبر مبعوث له التقى هتلر (١٩ تشرين الثاني ١٩٣٧) في بداية ترأسه للحكومة طمأنه فيها بأنَّ توجّه رئيس الحكومة يتّسم بالمهادنة، وهو التوجّه الفرنسي نفسه كذلك في تلك الفترة، وتلخّص هذا التوجّه بأنه إذا حصل هتلر على جميع مطالبه فإنه لن يشنّ الحرب. تتوجّ هذا التوجّه بعقد "اتفاقية ميونخ" في مؤتمر القمة المنعقد بحضور رؤساء حكومات بريطانيا وفرنسا وإيطاليا (موسيليني) في ٢٩ أيلول ١٩٣٨. حقّقت هذه الاتفاقية مطالبات هتلر بالاعتراف بضمّ النمسا ومطالبته بمنطقة السوديت إلى ألمانيا بحجة أن غالبية سكّانها من أصول ألمانية. كما تحقّق كذلك اعتراف بريطاني بضمّ هتلر جميع أراضي تشيكوسلوفاكيا.

٨ **ريخارد زورغا** (Richard Sorge, 1895-1944): ضابط مخابرات سوفييتي، يعتبر من أشهر جواسيس الحرب العالمية الثانية. عمل جاسوسًا في ألمانيا واليابان، كشف أمره في اليابان واعتقل، لكن الاتحاد السوفييتي تبرأ منه ولم يوافق عدة مرات على مبادلته بأسرى يابانيّين ما أدّى إلى إعدامه.

٩ **ليوفولد تريفر** (Leopold Trepper, 1904-1982): يهودي بولندي وقف على رأس شبكة تجسّس سوفييتية انتشرت في غالبية بلدان وسط أوروبا وغربها عملت قبل الحرب العالمية وخلالها (١٩٣٨-١٩٤٢). بعد تردّدات عديدة حول هويته اليهودية وعقيدته الدينية، اختار في سنة ١٩١٨ الانضمام إلى هبوعيل هتسعير الصهيونية إلى جانب تأثّره بالأفكار الشيوعية. بعد اعتقاله بتهمة انتمائه إلى الشيوعية في سنة ١٩٢٣ حُرم من العمل، ما دفعه للهجرة إلى فلسطين كعضو في هبوعيل هتسعير في سنة ١٩٢٤. انضم في فلسطين للحزب الشيوعي الفلسطيني في سنة ١٩٢٦ وترأس فرع حيفا. اعتقل عدة مرات في سنة ١٩٢٩ لنشاطه الشيوعي في فلسطين ونفي من فلسطين ووصل إلى فرنسا حيث انضم إلى الحزب الشيوعي الفرنسي. وخوفًا من كثرة ملاحقاته، هرب إلى موسكو في سنة ١٩٣٢. جنّدته المخابرات السوفييتية في سنة ١٩٣٧ إلى صفوفها، وأرسل إلى بلجيكا لينشئ هناك شبكة تجسّس تعمل في وسط وغرب أوروبا (فرنسا وألمانيا والدنمارك). نجحت الشبكة في الوصول إلى معلومات أكيدة حول مخطّطات ألمانية لاجتياح الاتحاد السوفييتي، وترافقت مع معلومات مخابراتية أخرى تؤكّد صحة هذه المعلومات. في ٢٢ حزيران ١٩٤١ بعث تريفر برقية مستعجلة عبر الملحق السوفييتي في فرنسا يحذّر من خطّة ألمانية لاجتياح الاتحاد السوفييتي في اليوم التالي، إلّا أنَّ المسؤولين السوفييت استهزؤوا بالمعلومة واعتبروها "استفزازًا بريطانيًا". كشفت المخابرات الألمانية النقاب عن هذه الشبكة التي اتخذت من بروكسيل مقرًا لها في نهاية سنة ١٩٤١،

لكـن اعتقـال تريفـر لـم ينجـح في حينـه، وألقـي القبـض عليـه بعـد نحـو سـنة مـن ذلـك (٢٤ تشريـن الثانـي ١٩٤٢) في فرنسـا حيـث كان مقـرّه. حاولـت المخابـرات الألمانيـة تجنيـده لصالحهـا الأمـر الـذي منحـه فرصـة الخـروج مـن المعتقـل والتحاقـه بالرفـاق السـوفييت الـذي أتـوا لإعادتـه إلى موسـكو عـلى متـن طائـرة سـتالين الخاصـة. تفاجـأ في موسـكو أنـه حكـم عليـه بالسـجن خمـس عـشرة سـنة بتهمـة التعـاون مـع المخابـرات الألمانيـة. أفـرج عنـه بعـد مـوت سـتالين (١٩٥٥) وعـاد إلى أسرتـه في بولنـدا. هاجـر إلى فلسـطين في سـنة ١٩٧٤ بعـد عـدة عراقيـل وقفـت أمامـه منهـا منـع الحكومـة البولنديـة لـه الخـروج مـن حدودهـا. أطلـق الألمـان عـلى شـبكة التجسّـس التـي أقامهـا في بروكسـيل وباريـس تعبـير "الجوقـة الحمـراء" (Rote Kapelle)، لأنَّ الألمـان اعتـادوا عـلى إطلاق تعبـير "مُنشـد" (في جوقـة) عـلى الجاسـوس، أمـا الحمـراء فلأنهـا شـيوعية. كتـب قصـة شـبكة التجسّـس ونشرهـا بالفرنسـية بدايـة وترجمـت إلى لغـات عـدة منهـا الإنكليزيـة: Leopold Trepper, *The Great Game: The Story of the Red Orchestra* (London: M. Joseph, 1977).

١٠ تظهر هذه الفقرة في المحاضرة فقط وليس في المقال.

١١ اعتمـادًا عـلى نـص المقالـة (التـي نـشرت بعـد أسـبوع مـن الخطـاب)، أمـا في الخطـاب فيظهـر الأسـابيع الثمانيـة.

١٢ **أبراهـام يافـه** (Avraham Yoffe, 1913-1983): لـواء في الجيـش الإسرائيـلي، عضـو كنيسـت، ومـن بـين مؤسّـسي "الحركـة مـن أجـل أرض إسرائيـل الكاملـة"، ومديـر سـلطة حمايـة الطبيعـة. تجنّـد في صفـوف القـوات البريطانيـة في الحـرب العالميـة الثانيـة (١٩٤٠) لثـلاث سـنين في حراسـة أماكـن محـدّدة في فلسـطين. اشـتهر بسرقتـه الأسـلحة مـن مخـازن القـوات البريطانيـة لصالـح منظمـة الهغنـاة. شـارك في حـرب ١٩٤٨، ومنـذ ذلـك الحـين اعتـلى سـلم المرتبـات العسـكرية، وبعـد حـرب حزيـران ١٩٦٧ أصبـح مـن القيـادات المركزيـة المؤسّسـة لـ "الحركـة مـن أجـل أرض إسرائيـل الكاملـة"، التـي كانـت مـن المركّبـات الأساسـية التـي شـكّلت حـزب الليكـود في سـنة ١٩٧٣.

١٣ **فيليـب حبيـب** (Philip Habib, 1920-1992): دبلومـاسي أميركـي مـن أصـول لبنانيـة، اشـتهر بـدوره البـارز في إبـرام اتفاقـين لوقـف إطـلاق النـار بـين منظمـة التحريـر وإسرائيـل (بـدأ مفعولـه يـوم ٢٤ تمـوز ١٩٨١؛ وَ ١٨ آب ١٩٨٢).

يغال كيبنيس*

١٩٨٢: لبنان، الطريق إلى الحرب[١]

في صباح أحد الأيام من شهر آب ١٩٨٣، دخل رئيس الوزراء مناحيم بيغن إلى مكتبه. "هل قرأت الأشياء التي كتبها يوئيل ماركوس؟" سأل سكرتير الحكومة دان مريدور، الذي كان في استقباله كالعادة، تطرق بيغن إلى ما نشره ماركوس وزعم فيه أن رئيس الوزراء لا يعرف كيف ينهي الحرب العبثية في لبنان. قال بيغن بعد أن رد مريدور بالإيجاب: "يوئيل ماركوس على حقّ".

حرص بيغن على قراءة مقالات ماركوس في "هآرتس". كرر ماركوس في يوم الجمعة ٢٦ آب، وتحت عنوان "هذه الحكومة لن تسقط – سوف تستمر في الوجود حتى تتلاشى"، في مقالة تضمنت انتقادات شديدة لبيغن وحكومته، الفروق بين "حكومة بلا رب" و "حكومة بلا رئيس" وختم بالقول: "تخيلوا كم أنهم لم يعرفوا ولم يفهموا عندما قرروا إجراءات حرب لبنان".

يومان بعد ذلك، وصل بيغن إلى مكتبه لعقد اجتماع مجلس الوزراء الأسبوعي، "يحيئيل، اليوم انتهى الأمر"، قال لرئيس هيئة الأركان "يحيئيل كاديشاي" قبل اجتماع الحكومة، سارت الجلسة وفقًا لجدول الأعمال المعد لها مسبقًا، لكن في نهايتها فاجأ بيغن الوزراء: "أود أن أدلي برسالة.... السبب وراء رسالتي هو شخصي تمامًا، لكن لم يعد بإمكاني الانتظار، لذلك أنا أقولها بموجب القانون. بالتأكيد في البداية أطلب المسامحة، والمغفرة. إذا أعطيت لي – لا أعرف. أصدقائي الأعزاء، أبلغ الحكومة بنيتي الاستقالة من منصبي كرئيس للوزراء، ولا يمكنني البقاء في هذا المنصب".

١ هذه ترجمة لمقدمة كتاب: يغئال كيبنيس، "١٩٨٢: لبنان، الطريق إلى الحرب" (تل أبيب: كينيرت للمنشورات، ٢٠٢٢): ص: ٩-٢٩. أنجز الترجمة ياسر مناع.

* مؤرخ إسرائيلي يهتم بتاريخ السياسية وجغرافيا الاستيطان.

"كان سيناريو الخروج للحرب مُعد مسبقًا. منذ اتفاق وقف إطلاق النار في ٢٤ تموز ١٩٨١، الذي وُقّع رسميًا بين إسرائيل ولبنان لكنه كان عمليًا بين إسرائيل منظمة التحرير، امتنعت منظمة التحرير الفلسطينية عن إطلاق النار تجاه المستوطنات الشمالية. في إسرائيل، اعتقدوا أن مهاجمة أهداف في بيروت من شأنه أن يدفع عرفات لانتهاك سياسة ضبط النفس، وبذلك يوفر لإسرائيل الذريعة لتنفيذ خطتها الحربية".

في اليوم التالي، بالطبع، تطرق ماركوس إلى الاستقالة، "في رأيي هنالك موعد محدد لبداية النهاية"، كتب، "بدأ هذا في ٦ حزيران ١٩٨٢ مع اندلاع حرب لبنان، من أسبوع إلى أسبوع كان التدهور محسومًا حتى وصل ذلك للنضوج الكامل".

وأضاف أنه "في مرحلة معينة – للأسف بعد فوات الأوان – استوعب معظم الوزراء أنه تحت ستار الشعارات لن يكون هنالك أي إجراء دون موافقة الحكومة، ذهبوا كمن وجد شيئًا بالصدفة. يمكن الافتراض أن بيغن أدرك قبلهم أنه قد وقع في الفخ؛ لأنه وحده يعرف حقًا ما يقال بأربع عيون في محادثاته مع وزير الدفاع، وهذا ما جعله يفهم الحاجة إلى الحرب ونتائجها المحتملة. لم يكن سيناريو [الحرب] كما تطور، السيناريو المؤكد الذي كان بيغن يميل إلى تصديقه".

هل حقًا تم إغراء بيغن؟ ماذا كان يعرف وماذا لم يكن يعرف؟ ظهرت هذه الأسئلة بالفعل أثناء الحرب، التي سميت "عملية سلامة الجليل"، وتطورت إلى "حرب لبنان" وأصبحت فيما بعد "حرب لبنان الأولى"، استمروا في سؤالهم واختبارهم سنوات بعد ذلك. في غضون ذلك، وضعت العلاقة بين بيغن ووزير الدفاع أريئيل شارون أمام اختبار قضائي وحسمت.

"قلت الحقيقة"، يمكن للصحافي عوزي بنزيمان أن يعلن بعد أن حكمت المحكمة بأن ادعاءه أن "بيغن يعلم أن شارون خدعه في حرب لبنان". لكن الحقيقة التاريخية أكثر تعقيدًا من تلك التي نوقشت خلال جلسة المحكمة.

"كتابكم هو نموذج نادر للكتابة التي تمت بعد فترة وجيزة من وقوع الأحداث وهي مبنية على معلومات موثوقة وشاملة، هل هناك مجال للتعمق بالبحث في هذا الموضوع؟"، سألت إيهود يعاري الذي كتب مع زئيف شيف "حرب سدى" في منتصف الثمانينيات. أجاب يعاري دون تردد "هناك، وأكثر كيف".

ولذلك، بعد الوقت الذي مضى، نحو ٤٠ عامًا، من الممكن أن يستند البحث المقدم في الكتاب إلى ثروة من الوثائق التي خُزنت في الأرشيفات في إسرائيل والولايات المتحدة، لدمج هذا القدر الكبير من التوثيق مع مصادر أخرى، وللتمعن في الصورة التي تبدو من خلالها بعد مدة من الزمن. ليس فقط إعادة الأحداث كاملة وبدقة فحسب، كما يعني ذلك ضمنيًا تجديد الروايات وتحديثها. يظهر من خلاله مكانة بيغن المركزية في صنع القرار على الطريق إلى الحرب وأثناءها. هكذا يتوفر أساس واسع لفحص صنع القرارات الوطنية والعلاقات المتبادلة بين صانعي القرار والجهاز المهني، العسكري والاستخباراتي، والفحص المعمق لهذه القضايا في حرب لبنان والعلاقة بين بيغن، شارون ورئيس هيئة الأركان. هذا النقاش الضمني المهم يدعو القارئ لتوسيعه بينه وبين نفسه بناءً على نتائج الكتاب لإقامة مناقشة العامة.

في يوم الجمعة ٤ حزيران ١٩٨٢، قبل الظهر، تم استدعاء العديد من الفرق الجوية للإحاطة بشأن مهمة جوية روتينية في لبنان، لم يعرفوا أن القنابل الثقيلة التي سيلقونها في الساعة ١٥:١٥ على مدرجات الملعب في جنوب لبنان ستنذر بقدوم حرب بعد يومين. إسرائيل خططت لهذه الحرب منذ أكثر من عام تحت اسم خطة "أورنيم". كان الجيش على مستوى القيادة، المقاتلين والجنود، مستعدين لها، في الأشهر التي سبقتها، كان الخروج إليها أمرًا ملحًا لدرجة الإرهاق.

كان سيناريو الخروج للحرب مُعد مسبقًا. منذ

اتفاق وقف إطلاق النار في ٢٤ تموز ١٩٨١، الذي وُقّع رسميًا بين إسرائيل ولبنان لكنه كان عمليًا بين إسرائيل منظمة التحرير، امتنعت منظمة التحرير الفلسطينية عن إطلاق النار تجاه المستوطنات الشمالية. في إسرائيل، اعتقدوا أن مهاجمة أهداف في بيروت من شأنه أن يدفع عرفات لانتهاك سياسة ضبط النفس، وبذلك يوفر لإسرائيل الذريعة لتنفيذ خطتها الحربية. لذلك، قبل نحو ستة أشهر من الهجوم، أدرج ملعب بيروت كهدف سيؤدي استهدافه إلى التحرك.

كان أعضاء الحكومة على علم بسيناريو بداية الحرب. عندما اجتمعوا في صباح يوم الجمعة نفسه، تم شرح جوهر قرارهم بالموافقة على ضرب الأهداف في لبنان. أولئك الذين عارضوا الخطوة الاستثنائية من عملية ضرب قوات منظمة التحرير الفلسطينية في جنوب لبنان بقوة، كانوا يعلمون أنهم يخوضون معركة جماهيرية ضد بيغن، شارون، ووزير الخارجية إسحق شامير، ورئيس الأركان رفائيل (رافول) إيتان.

أراد رئيس هيئة الأركان ووزير الدفاع أن يشرعوا في حرب قبل ذلك بوقت طويل، وقبل الانتهاء من استكمال إخلاء المستوطنات من سيناء، وبحلول نهاية نيسان ١٩٨٢، عرف بيغن كيف يتصدى للضغوط التي مارسها الاثنان. أراد منع الإضرار باتفاقية السلام مع مصر التي رسخت منع قيام دولة فلسطينية، كما يعلم أيضًا أن الإدارة الأميركية ستعارض مسار عملية عسكرية واسعة من قبل إسرائيل في لبنان، وبالتأكيد في وقت الحرب. في الوقت نفسه الذي ينفذ فيه اتفاق السلام، وبمجرد الانتهاء من الإخلاء أزيلت العوائق، وكل ما تبقى هو انتظار الذريعة. تم تحديد منتصف صيف ١٩٨٢ موعدًا نهائيًا لبدء الحرب، وهو موعد الانتخابات الرئاسية في لبنان، التصويت بالتنسيق مع إسرائيل وبمساعدتها سيؤدي إلى انتخاب بشير جميل لهذا المنصب.

حرص بيغن على إبلاغ الحكومة الأميركية أولًا بأول. "لا نريد أن نفاجئكم" كتب إلى الرئيس ريغان قبل أسبوعين من الخروج للحرب... لا نريد أن تشارك الولايات المتحدة في قرارنا بشأن عملية عسكرية قد تكون لا مفر منها تمامًا، خشية أن تتهمها الدول بما يسمونه بالتواطؤ مع إسرائيل". كما أنه لم يخفِ عنهم، حتى لو فعل ذلك بلغة ملتوية، أن هذا سيحدث في الأيام المقبلة. وصلت الرسالة إلى يد الرئيس في ٢٥ أيار، حيث كان شارون في واشنطن في ذلك الوقت، وفي ذلك اليوم عرض العمل المخطط له أمام وزير الخارجية.

لدى عودة شارة إلى إسرائيل، نشرت شعبة العمليات تقريرًا في برقية عاجلة عن تغيير اسم الرمز من "أورنيم" لـ "سلامة الجليل"، وكان جيش الدفاع الإسرائيلي في حالة تأهب مدة ٧٢ ساعة للخروج إلى الحرب. أجرى رئيس هيئة الأركان تقييمًا للوضع وأبلغهم عن نية تنفيذ سلسلة من العمليات "الهادئة والسرية"، التي ستدفع منظمة التحرير الفلسطينية للرد، وردًا على الرد "سيكون هنالك نشاط مكثف للقوات الجوية، ليس ضد المدنيين ولا ضد بيروت".

ألغى اغتيال السفير شلومو أرغوف في لندن الحاجة إلى عمليات هادئة وسرية، كان لإسرائيل مبرر، لكن التوقيت الذي ظهرت فيه كان قبل يومين من الجدول الزمني للحرب. لذلك بدأت إسرائيل بسلوك مرتجل. "لقد فعلنا "أورنيم" مدة عشرة أشهر وتوصلنا إلى خلاصة حول كيفية القيام بذلك، وفي النهاية نقوم بذلك بشكل مختلف"، قال أوري ساغي رئيس شعبة العمليات، وقد بدا عليه الإحباط، في صباح ٥ حزيران ١٩٨٢، كانت وظيفة ساغي ترجمة أهداف الحرب إلى خطة قتالية.

**

لم يغرِ ذلك بيغن، كانت الأهداف الأربعة للحرب مستمدة من رؤيته "سلامة الجليل"، لم يكن الرد على التهديد الأمني لمنظمة التحرير الفلسطينية على المستوطنات الشمالية، سوى مركب واحد من دوافعه. كي لا تكون "تريبلينكا"، حيث سعى إلى القضاء على البنية التحتية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومقرها لبنان، وخاصة في بيروت، التي كانت بمثابة قاعدة عمليات إرهابية ضد إسرائيل وضد أهداف يهودية في العالم.

من أجل إزالة التهديد على السيطرة الإسرائيلية على كل أراضي الضفة الغربية، أراد القضاء على النشاط السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي تهدف إلى إقامة دولة فلسطينية، وأوضح بيغن نواياه بخصوص عرفات "سنصل إلى بيروت ونقبض على الملتحي وسيحاكم حسب قانون ايخمان". الهدفان الآخران كانا متداخلين: هدف انتخاب البشير كرئيس يوقع اتفاقية سلام مع إسرائيل، الذي لا يمكن تحقيقه طالما السوريون موجودون في لبنان، ومن أجل إبعاد قواتهم

كان على جيش الدفاع الإسرائيلي أن يصل إلى بيروت، طريق بيروت – دمشق.

رأى بيغن وشارون أهداف الحرب عينًا بعين، كان بيغن مدركًا سلبيات زميله بالإضافة إلى إيجابياته. لم يعين شارون وزيرًا للدفاع عندما استقال عيزر وايزمان من منصبه في أيار ١٩٨٠، في موعد لم يزل فيه تنفيذ اتفاقية السلام المصرية بعيدًا، لكنه لم يتردد في القيام بذلك بعد عام تقريبًا، عندما كان واضحًا للجميع أن إسرائيل كانت تستعد للحرب. في يوميات لقاءاته برزت منذ تموز ١٩٨١ لقاءاته العديدة الشخصية مع شارون. قبل أيام من تعيينه في المنصب، سمع موقفه في اجتماع لمجلس الوزراء: "هدفنا يجب أن يكون القضاء على الإرهاب في لبنان كقاعدة لنشاطاته في إسرائيل والقضاء على المنظمات الإرهابية في لبنان، أو القضاء عليه كقاعدة سياسية".

كانت أهدافهما بعيدة كل البعد عن تلك التي كانت الحكومة على استعداد للموافقة عليها عندما عرضها بيغن عليها، وتلك المعارضة بقيادة شمعون بيريس وإسحق رابين وحاييم بارليف، كانت مستعدة لتأييدهم.

فوجئ بيغن بعدد من التحفظات عندما عُرضت خطة أورنيم على الوزراء في ٢٠ كانون الأول ١٩٨١، وبعد نصف عام من ذلك، في ٥ حزيران، خلال جلسة الحكومة الخاصة التي عقدت في منزله، قال: "الحرب – تعرفون دائمًا كيف تبدأ لكنكم لا تعرفون كيف تنتهي. لكنني أعلم أنه لن يتم عمل شيء دون قرار الحكومة". هو التزم ذلك. من الممكن أن بيغن يأمل بأن تكون الحرب محدودة وتنتهي بعد يومين، وأن تتحقق أهدافها من خلال عملية سياسية تجري بعدها. ومع ذلك، يبدو أيضًا أنه قد أخذ في الحسبان أن العمل الذي يبدأ بتحديد أهداف مشتركة له ولشارون نهايته تحركات حرب متدحرجة ستؤدي لموافقة الحكومة وسيجد أعضاء الحكومة صعوبة في معارضتها. قال لهم عشية الحرب "يجب أن تكونوا على استعداد إلى أقصى حدّ".

إدارة الحرب كإجراء متدحرج مطلوب لبيغن ذريعة سياسية أيضًا، وبهذه الطريقة كان من الممكن تقديمها كعملية محدودة أمام الإدارة الأميركية والرأي العام العالمي وصد الضغوطات ضد استمرار القتال. بهذه الطريقة كان من الممكن إخفاء الاستعدادات للمواجهة مع سورية وإظهار مظهر الرد المناسب والذريعة الذي من أجلها خاضت إسرائيل الحرب. أوجد هذا السلوك منذ بداية القتال فجوة واضحة بين القرارات والأهداف وخطط تحقيقها وإجراءات تنفيذها، وأثار الاستياء والانتقاد لها، لقد تجاوزوا النظام السياسي.

يمكن أن الاتفاق مع بيغن على الأهداف التي أراد تحقيقها في الحرب، ويمكن أن ينتقد على ذلك، كما أن سلوكه أيضًا في فترات مختلفة يستحق الفحص والنقد. ومع ذلك، من الوثائق الأرشيفية الجديدة والمثيرة، يبدو أن بيغن كان يناور بين مبادئه وولائه لعملية صنع القرار المناسبة ومستوى المكر والذكاء المطلوبة من قائد يقود أمة إلى حرب عسكرية وسياسية. هو تغلب على العقبات والساعين لإفشاله الذي وقفوا في طريق تنفيذ اتفاق السلام مع مصر، ولفعل ذلك قبل أن تتوجه إسرائيل إلى الحرب في لبنان، كان بيغن مصغيًا للآخرين، لكنه فريد في رؤية الصورة الشاملة والحاسمة. كان يقدر القادة العسكريين، لكنه لم يتردد في العمل ضد مواقفهم أو نصائحهم. هو مشغل "مطبخ القرارات" وضم إليه شارون، وشامير ورئيس هيئة الأركان، لكنه اتخذ قرارات وحده، وعرف كيفية الحصول على موافقة حكومته عليها.

في قرار عملية "سلامة الجليل"، كلفت الحكومة الإسرائيلية جيش الدفاع الإسرائيلي بـ "إخراج جميع مستوطنات الجليل من مرمى نيران الإرهابيين، مراكزهم، مقارهم وقواعدهم في لبنان". أدى هذا القرار في وقت قصير إلى الموافقة أيضًا على "القرار الإضافي" – الاجراءات التي كانت مطلوبة لتنفيذ قرار الحكومة هذا، وخلال ذلك السماح بتحقيق أهداف إضافية. الحكومة هي التي وافقت على استمرار الجيش الإسرائيلي في التقدم نحو طريق بيروت – دمشق، لمحاربة السوريين ومهاجمة بطاريات صواريخهم في البقاع. هي التي وافقت على إعلان وقف إطلاق النار في ١١ حزيران ومن ثم استمرار القتال – استكمال "الزحف" نحو طريق بيروت – دمشق، وصولًا إلى بيروت، ومحاصرة غرب المدينة وضرب الجزء الذي كان يقع تحت سيطرة منظمة التحرير الفلسطينية، هي التي وافقت بعد مقتل البشير حتى لو بعد فوات الأوان، على أوامر بيغن وشارون باحتلال بيروت كلها، بما فيها دخول المليشيات المسيحية إلى مخيمي صبرا وشاتيلا.

"كان بيغن يجيد المناورة بإجراءاته أمام الحكومة الأميركية. وبهذه الطريقة، تمكن من توفير الوقت اللازم لجيش الدفاع الإسرائيلي لتحقيق أهدافه العسكرية: السيطرة على طريق بيروت – دمشق، إبعاد السوريين إلى الوراء ٤٠ كيلومترًا من الحدود الإسرائيلية، احتلال شرق بيروت ومحاصرة غربها، ولاحقًا طرد منظمة التحرير من لبنان".

كان بيغن يجيد المناورة بإجراءاته أمام الحكومة الأميركية. وبهذه الطريقة، تمكن من توفير الوقت اللازم لجيش الدفاع الإسرائيلي لتحقيق أهدافه العسكرية: السيطرة على طريق بيروت – دمشق، إبعاد السوريين إلى الوراء ٤٠ كيلومترًا من الحدود الإسرائيلية، احتلال شرق بيروت ومحاصرة غربها، ولاحقًا طرد منظمة التحرير من لبنان.

**

"قصة لبنان ليست الموساد، من الذي دفع رفائيل ودفعني، للأفضل أو للأسوأ"، أخبرني أفيغدور (يانوش) بن غال، قائد المنطقة الشمالية في السنوات ١٩٨١-١٩٧٨، نافيًا الادعاء بأن الموساد هو الذي جرّ إسرائيل إلى الحرب لبنان. يانوش صادق. الموساد لم يدفع للاتصال مع المسيحيين".

رأى رئيس هيئة الأركان و بن غال في عملية عسكرية واسعة النطاق ضد منظمة التحرير في لبنان الإجابة على المشكلة الأمنية التي طلب منهم تقديمها، لقد رأوا في المسيحيين أنهم "ممتلك"، وفقًا لتعريف يانوش. أكثر مما أرادوا مساعدتهم، أرادوا استخدام هذه المساعدة كذريعة لبدء إجراء قتالي يسمح للجيش الإسرائيلي بالتحرك.

مثلًا رئيس "أمان" يهوشع ساغي، ورئيس الموساد إسحق (حَكا) حوفي عارضا ذلك بشكل مستمر، نائبه ناحوم أدموني، أيد العلاقة. وبذلك انقسمت المواقف في المستويات الأدنى منهم، ولعب الموساد دورًا أساسيًا في إقامة العلاقة. يبدو إلى حدّ كبير أن الرواية القائلة بأن "قصة لبنان هي الموساد" ترسخت بسبب موقف وأنشطة دافيد (دييف) كمحي، رئيس شعبة "تيفل" في الموساد، الذي كان شخصية محورية في إقامة علاقة بين إسرائيل والمسيحيين. وبسبب إدارته هذه العلاقة أبعد حوفي دييف من الموساد عامين قبل الحرب. على الفور تم "تبني" كمحي من قبل وزير الخارجية شامير الذي عينه مديرًا عامًا لمكتبه، واستمر في التأثير على علاقات إسرائيل مع المسيحيين. في حين أن بيغن و(حاكا) كانا على علم بأنه في بعض الأحيان لم يتم إرسال رسائل إلى المسيحيين على النحو الذي طلبه بيغن، لكن "بلغة الموساد الإنكليزية" كما عرفها بيغن.

**

كان لبيغن أيضًا لحظات انحدار. كان الأميركيون على دراية بالتقلبات في مزاجه، وكان السفير سام لويس، الذي كان كثيرًا ما يجتمع مع رئيس الوزراء ويتحدث معه، يشير إلى ذلك في تقاريره. أخبر لويس ما إذا كان بيغن مكتئبًا وغير مبالٍ، أو أنه يتمتع بـ "صحة نفسية"، ثم يعمل ١٩ ساعة في اليوم دون انقطاع ... ويعرض كل مواهبه القديمة في الفكاهة الساخرة والمسرح السياسي، أو بعبارة أخرى، فهو "لا نظير له في الجدل السياسي".

تؤكد الطريقة التي أدار بها بيغن أحداث ربيع ١٩٨١ - "أزمة زحلة" و "أزمة الصواريخ" - وتوضح انطباع لويس. بيغن، الذي كان وزير الدفاع آنذاك أيضًا، كان مطلوبًا منه أن يقرر أولًا ما إذا كان عند وعده بمساعدة المسيحيين ونشر سلاح الجو في زحلة ضد السوريين، وما إذا كان سيهاجم بطاريات الصواريخ التي وضعها السوريون في البقاع فيما بعد.

هنا أيضًا مناورة، هذه المرة بين دعوات المسيحيين للمساعدة وتأييد يانوش ورفائيل لهم، وبين مواقف رؤساء "أمان" والموساد المعارضة لموقف رئيس هيئة الأركان. على الرغم من أنه أعرب عن تعاطفه مع صرخات انكسار حلفاء إسرائيل، اختار بيغن ضبط

"أتاح الجيش الإسرائيلي للكتائب، بموافقة وزير الدفاع، الدخول إلى مخيمات اللاجئين، وأبلغت الحكومة بذلك ولم ترَ أنها مناسَبة لوقف العملية. ارتُكبت مجزرة بحق سكان المخيمات ومعظمهم من النساء والأطفال، صدمت العالم والمجتمع الإسرائيلي، وتطلبت لجنة رسمية للتحقيق في ظروفها".

النفس، كان الحفاظ على اتفاق السلام مع مصر أحد أسباب ذلك فقط. السبب الآخر كان أكثر أهمية وسرية: فهو يخشى ألا يسمح هجوم السوريين في لبنان بتنفيذ العملية الناشئة لتدمير المفاعل النووي في العراق. رأى في تدمير المفاعل مهمة تاريخية وكان مصممًا على إنجازها.

الضغوطات التي مارستها الإدارة الأميركية من أجل منع التصعيد ساعدت بيغن. كان بإمكانه تقديم ضبط النفس كبادرة تجاه الولايات المتحدة وحرص على عظيم الثقة التي نالها. عندما نفدت أعذاره لسياسة التقييد بادر بإرسال مبعوث أميركي للتعامل مع الأزمة، وهكذا، بإرسال فيليب حبيب، يمكن أن يعلل استمرار التقييد أمام السوريين، أولًا حتى تدمير المفاعل في ٧ حزيران ١٩٨١، ثم حتى موعد تنفيذ اتفاقية السلام مع مصر.

**

حكاية طريق الحرب في لبنان كان مصيرها أن تنتهي في اليوم الذي بدأت فيه. لكن، فإن الوثائق المتعلقة بالسلوك السياسي وعملية صنع القرار اللاحقة قدمت إجابات واضحة على الأسئلة التي لم يتم حلها بشكل كامل. لذلك، خصص الجزء الثالث من الكتاب لمناقشة الأحداث والقرارات السياسية في الفترة منذ بداية الحرب منتصف أيلول ١٩٨٢ مع اكتمال احتلال بيروت.

قاد شارون وبيغن الجيش الإسرائيلي لاغتيال عرفات، وإلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وإبعاد السوريين عن لبنان، وتتويج البشير كرئيس متعاون. بعد ١١ أسبوعًا من القتال تم إجلاء عناصر منظمة التحرير بقيادة عرفات من بيروت بموجب الاتفاق الذي نجح المبعوث حبيب في بلورته.

في ٢٣ آب ١٩٨٢ قبل أسبوع من اتمام الإجلاء برعاية جنود الجيش الإسرائيلي، تم انتخاب البشير رئيسًا للبنان، وكان على وشك أن يبدأ فترة ولايته بعد شهر من ذلك. بيغن وشارون أبلغوه بمهمتين يتعين القيام بهما على الفور: توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل واستكمال الإجراء القتالي الإسرائيلي بالسيطرة على غرب بيروت. المهمة الأولى التي طالب بها بيغن رفضها البشير في البداية رفضًا قاطعًا. وقبل المهمة الثانية بعد أن وعد شارون بموافقة بيغن ودعم شامير لتوسيع عملية الجيش الإسرائيلي ضد السوريين والسماح للإدارة الجديدة بالسيطرة على جميع أرجاء الدولة، بما في ذلك جنوب لبنان والمنطقة التي يسيطر عليها السوريون. كما تم الاتفاق أيضًا على تعيين فريق مشترك لمناقشة اتفاقية السلام.

في ١٤ أيلول، بعد أقل من ٤٨ ساعة على الاتفاق، قتل البشير على يد السوريين. تُرك بيغن وشارون بدون شريك، وأمروا الجيش الإسرائيلي على الفور - كما ذكر دون موافقة الحكومة - بالسيطرة على بيروت الغربية أيضًا. وفي اليوم التالي أبلغ بيغن الأميركيين بذلك. "إطلاقًا لم نقل بأننا لن ندخل [بيروت الغربية]، إذا تم قتل البشير الوضع سوف يتغير في لبنان". أجاب السفير أرنس على الادعاء بأن إسرائيل لقد ضللتهم بحسب بروتوكول المحادثة التي سجلها السفير بنيامين نتنياهو.

أتاح الجيش الإسرائيلي للكتائب، بموافقة وزير الدفاع، الدخول إلى مخيمات اللاجئين، وأبلغت الحكومة بذلك ولم ترَ أنها مناسَبة لوقف العملية. ارتُكبت مجزرة بحق سكان المخيمات ومعظمهم من النساء والأطفال، صدمت العالم والمجتمع الإسرائيلي، وتطلبت لجنة رسمية للتحقيق في ظروفها. وبناء على توصياتها تم عزل شارون من منصبه، فيما بقي بيغن في مكانه. لكن لم تقم لجنة تحقيق رسمية في إجراءات إسرائيل وسلوكها.

ياسر عرفات يتفقد مواقع القتال في بيروت خلال التصدي للاجتياح الإسرائيلي. (أ.ب)

منذ البداية، لم يتجاهل بيغن الحرب. قال للوزراء عشية غزو لبنان: "من الواضح لي أنه ستكون هناك خسائر في الأرواح"، بل إنه أظهر وعيًا بالثمن: "ممنوع ، سيكون هناك. المزيد من المنازل في حداد. ومع ذلك ، فإننا ننتمي إلى جيل أظهر استعدادًا للتضحية. عندما يحتاج شعب إسرائيل إلى الحماية، لا توجد طريقة أخرى". ثم أضاف: "أعتقد أنني لست بحاجة إلى تعليم رئيس الأركان أننا يجب أن نهدف إلى أن يكونوا في حده الأدنى". من ناحية أخرى، يبدو أنه لم يأخذ في الحسبان مدى تأثير أحداث الحرب وانعكاساتها عليه وعلى المجتمع الإسرائيلي وعلى الفكر الجمهور العالمي.

لم يكن لهذه الحرب نهاية. مدة ١٨ عامًا بقي جنود الجيش الإسرائيلي في لبنان يواصلون الحفاظ على سلامة الجليل، وتحول هذا البقاء مع مرور الوقت إلى قتال ضد الشيعة تحت قيادة حزب الله الذي يعمل بدعم من سورية وبتدخل متزايد من إيران. لقد دفع كثيرون ثمن الحرب بمن فيهم قادتها.

جذور حرب لبنان

لماذا هاجمت إسرائيل لبنان في حزيران ١٩٨٢، احتلت نصفه الجنوبي والعاصمة بيروت؟ لماذا تصرفت على هذا النحو ضد دولة نأت بنفسها في حرب أيار ١٩٤٨، ولم تشارك في حرب الأيام الستة ولم تشارك في حرب يوم الغفران؟ الجواب معقد، لكن معظمه، إن لم يكن كله، مستمد من ضعف لبنان.

في العام ١٩٢٢، تلقت فرنسا من عصبة الأمم تفويضًا للسيطرة على سورية ولبنان وأقامت "لبنان الكبيرة"، وهي دولة مكونة من مناطق تختلف اختلافًا كبيرًا بغض النظر عن قربها الجغرافي. أوجدت فرنسا من خلال الفصل بين لبنان وسورية كيانًا سياسيًا مؤلفًا بشكل مفكك من مجموعات دينية وطائفية، ولاحقًا أيضًا من مجموعات أيديولوجية وسياسية مختلفة، مما

خلق تهديدًا دائمًا لنسيجها الاجتماعي وقدرة الحكومة المركزية على العمل والسيطرة عليه. دفع هذا الضعف القوى الخارجية للتدخل في ما يحدث في لبنان وتحويله إلى ساحة صراع بين القوى الأجنبية وساحة صراع خلفية بين القوى. كان التدخل السوري بارزًا كثيرًا، لكن إسرائيل تصرفت بهذه الطريقة على مرّ السنين.

في العام ١٩٣٢، بسبب الصراعات بين المجموعات المختلفة في الدولة، اضطر المفوض السامي الفرنسي إلى حل البرلمان. في آذار ١٩٤٣، تم تجديد نشاطها على أساس "معاهدة وطنية"، قسمت السلطة السياسية بين المسيحيين والمسلمين. نصت الاتفاقية على أن يكون توزيع المقاعد في البرلمان نسبيًا من ٦:٥. يعني أنه من بين كل ١١ مقعدًا، ستُمنح ستة للمسيحيين وخمسة للمسلمين والدروز. سيظل رئيس الدولة مسيحيًا دائمًا وسيعين رئيس للوزراء يكون مسلمًا سنيًا. رئيس مجلس النواب مسلم شيعي ووزير الدفاع درزي وقائد الجيش مسيحي. بعد بضعة أشهر، في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٣، أصبحت لبنان دولة مستقلة، اعتبرها المؤتمر الوطني جزءًا من العالم العربي.

في العام ١٩٤٨، أضيف اللاجئون من فلسطين إلى فسيفساء لبنان الطائفية الهشة، مما زاد من مركباتها والخلافات السياسية الداخلية اللبنانية. بعد عقد من الزمان، في آذار ١٩٥٨ ، اندلعت حرب أهلية في البلاد بين المسيحيين وأنصار الرئيس كميل شمعون والمسلمين. واعتبرت الولايات المتحدة الحرب امتدادًا للصراع بين الأقطاب وأرسلت مشاة البحرية إلى لبنان. أدى هذا التدخل في أيلول ١٩٥٨ إلى نهاية الحرب.

عزز فشل الصراع الدول العربية العسكري ضد إسرائيل في حزيران ١٩٦٧ الحرب الشعبية ضد الدولة اليهودية. لعبت منظمة التحرير الفلسطينية دورًا مركزيًا فيها، واستغلت لبنان لتنفيذ أعمال إرهابية ضد إسرائيل وضد أهداف إسرائيلية ويهودية في العالم. في العام ١٩٦٩، فرضت جامعة الدول العربية "اتفاقية القاهرة" على لبنان، مما أجبر الدولة على منح الفلسطينيين حرية التنظيم وحرية العمل المدني والعسكري. تحت رعاية الاتفاقية أنشأت منظمة التحرير الفلسطينية "دولة داخل دولة" في لبنان، وشكلت الاتفاقية أساسًا شرعيًا للنضال ضد إسرائيل، مما ألحق أضرارًا بالغة بسيادة لبنان.

أدت أحداث العام ١٩٧٠ في الأردن - "أيلول الأسود" - إلى طرد منظمات منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن، وبقيت لبنان كمضيف رئيس وشبه حصري للنضال الوطني والعسكري والسياسي للفلسطينيين. انتقل معظم عناصر منظمة التحرير إلى لبنان، واستقروا في مخيمات اللاجئين في بيروت وجنوبها، وسيطروا على المنطقة في الجنوب الشرقي، والتي لُقِبت بالتالي بـ "فتح لاند". بادر المقر الرئيس في بيروت بعمليات في إسرائيل وحول العالم. خطفت طائرات ركاب للمطالبة بالإفراج عن أسرى فلسطينيين. وردت إسرائيل بنشاط عسكري على الأراضي اللبنانية لغرض العقاب والردع والإحباط.

في نيسان ١٩٧٥، اندلعت شرارة حرب أهلية مرة أخرى في بيروت، وهذه المرة بين المسيحيين والفلسطينيين و"الجبهة اليسارية" - الحلفاء اللبنانيون لمنظمة التحرير الفلسطينية. ظهرت في الحرب الأهلية مجازر نفذت ضد المدنيين من كلا الجانبين. أضعفت المجتمع اللبناني، فككت الحكومة المركزية وجعلت الدولة عرضة لتدخل أطراف خارجية بشكل أكبر.

أدت محنة المسيحيين إلى طلب المساعدة من إسرائيل. كان أول من فعل ذلك رجال الرئيس السابق شمعون، في حزيران ١٩٧٥. في آذار ١٩٧٦ ، توجهت مجموعتان أخريان إلى إسرائيل: السكان المسيحيون في جنوب لبنان وميليشيا عائلة جميل - الكتائب. قدمت إسرائيل للمسيحيين في الجنوب مساعدات اقتصادية ومساعدة في الخدمات المدنية، كما أقامت تعاونًا عسكريًا مع قوات سعد حداد (التي عرفت في ما بعد باسم جيش لبنان الجنوبي). وكانت المساعدة للمسيحيين في الشمال أكثر محدودية، في ضوء قرار رئيس الوزراء رابين بأن إسرائيل ستساعد المسيحيين على مساعدة أنفسهم. لذا كانت المساعدة فقط من خلال الوسائل القتالية، وليس بالقتال نفسه.

أوضح إيغال آلون، نائب رابين ووزير الخارجية، الاعتبارات الخاصة بذلك: "إسرائيل لن تتدخل في لبنان ... ليس لدي شك في أن (المسيحيين) افترضوا أننا في موقف معين سنأتي لمساعدتهم ... كانوا سيوجدون مثل هذا الوضع عن قصد ولديهم مصلحة في جرنا إلى حرب... وليس لدي شك في أنه لو كان التطور على هذا النحو، لوجدنا أنفسنا عالقين في فيتنام، ربما يثيرون حربًا شاملة".

يضاف إلى محنة المسيحيين تخوف الولايات المتحدة من انتصار منظمة التحرير الفلسطينية

وجبهة اليسار بسبب علاقتهما بالاتحاد السوفيتي. استغلت سورية الوضع بكل مكوناته. بناء على طلب المسيحيين دخلت القوات السورية لبنان لحمايتها، وقد تمت رعاية هذه الخطوة لاحقًا من قبل جامعة الدول العربية "قوة الردع العربية"، التي كانت كلها تقريبًا قوة سورية. كما استجاب السوريون لطلب الولايات المتحدة ووصلوا من خلال وساطتها إلى تفاهم مع إسرائيل على "الخط الأحمر" الذي رسم الحدود ورسم سيطرة كل من البلدين في لبنان، وأدت هاتان الخطوتان إلى إنهاء الحرب الأهلية في لبنان في تشرين الأول ١٩٧٦، لكن سرعان ما نشأ التوتر بين المسيحيين ومنقذيهم السوريين. في هذا الواقع ، بدأ إلياس سركيس فترة ولايته كرئيس، هذا المنصب الذي شغله حتى أيلول ١٩٨٢.

في أيار ١٩٧٧، في الوقت نفسه الذي حدث فيه التحريض المسيحي ضد السوريين، حدث الانقلاب السياسي في إسرائيل وحلت حكومة بيغن محل حكومة رابين. في بداية طريقه السياسية كرئيس للوزراء قدم بيغن رؤية مختلفة، وبالتالي مسارًا مختلفاً في العمل، تجاه الوجود السوري في لبنان. في ٨ تموز ١٩٧٧، فور تشكيل الحكومة الجديدة، قال لسفير الولايات المتحدة في إسرائيل: "أفهم أن الولايات المتحدة تدعم الرئيس سركيس والوجود السوري في لبنان. إسرائيل تدعم سركيس لكن الوجود السوري في لبنان هو أمر آخر". ومع ذلك، بسبب الزيارة الدراماتيكية التي قام بها الرئيس السادات إلى القدس في تشرين الثاني ١٩٧٧ وبداية عملية السلام بين إسرائيل ومصر، كانت مساعدة إسرائيل للمسيحيين ضد السوريين خاضعة إلى الرغبة في عدم الإضرار بالعملية التاريخية.

كان هدف منظمة التحرير الفلسطينية معاكسًا لذلك، فقد حاولت المنظمة الإضرار بعملية السلام قدر المستطاع وزادت عملياتها من لبنان ضد إسرائيل، وسارعت إسرائيل في الرد على أحدها وهو الهجوم على الطريق الساحلي، في آذار ١٩٧٨ شن الجيش الإسرائيلي "عملية الليطاني"، واحتل الأراضي في جنوب لبنان حتى نهر الليطاني وسيطر مدة ثلاثة أشهر دمر خلالها البنية التحتية العسكرية لمنظمة التحرير، والتزمت سورية بمذكرة التفاهم مع إسرائيل ولم تتدخل في القتال في جنوب لبنان.

خلال تلك الأشهر، اتسعت الخلافات بين الجماعات المسيحية في لبنان وتصاعدت إلى عنف شديد. خلال تلك الصراعات، بنى بشير جميل مكانته كزعيم مسيحي أعلى في البلاد. كان له ولإسرائيل المصالح نفسها: طرد السوريين ومنظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، ونتيجة لذلك، أصبح التعاون بين الطرفين أقوى أكثر فأكثر، واندمج بطريق إسرائيل إلى الحرب.

آفي شيلون *

حول تعامل أتباع الحركة التنقيحية الكنعانيين الخاص مع لبنان والموارنة**

في حزيران ١٩٨٢ قررت حكومة إسرائيل برئاسة مناحم بيغن شنّ حملة عسكرية بعنوان "سلام الجليل" بغية إبعاد رجالات منظمة التحرير الفلسطينية ٤٠ كيلومترًا من الحدود الشمالية وبذلك منع إطلاق صواريخ كاتيوشا للجليل.[١]

بعد مداولات كثيرة قررت الحكومة في البداية شنّ حملة محدودة بعنوان "أورنيم كاطان" (صنوبر صغير) تستغرق ٤٨ ساعة فقط وذلك بخلاف الحملة الأكبر التي اقترحت خلال العام الذي سبق الاجتياح عام ١٩٨٢ بهدف بلوغ بيروت وطرد رجال منظمة التحرير منها.

بيغن، الذي ذهب بنفسه لمقر القيادة العسكرية داخل خندق في الشمال، وعد زوجته بأنه سيعود للبيت بسرعة، لكن العملية العسكرية كما هو معروف قد تعقدّت أمورها وتحولّت لـ "حرب لبنان الأولى" واستمرت حتى ١٩٨٥ وفرضت إسرائيل خلالها حصارًا على بيروت من أجل إبعاد عناصر منظمة التحرير الفلسطينية ومساعدة الموارنة برئاسة بشير الجميل على السيطرة على لبنان وتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل.

إلى جانب التسويغ الأمني قام بيغن بتبريرها بالإشارة لـ "الالتزام الأخلاقي بمصير المسيحيين في لبنان" وفعلًا وقبيل الحرب غيّر بيغن السياسة الإسرائيلية من مساعدة غير مباشرة إلى دعم عسكري فعّال ومباشر لهم.[٢]

بالطبع دعم بيغن الموارنة لأنهم حاربوا منظمة التحرير فرأى فيهم حلفاء لدعم احتياجات إسرائيل. واعتقد بيغن أن المساس بمنظمة التحرير سيضعف

* محاضر ومؤرخ في مركز طاوب في جامعة نيويورك. يرغب الكاتب بتوجيه الشكر إلى د. رومان فيتير الذي ساهم كتابه الذي سيصدر قريبًا في انضاج هذا البحث.

** ترجمة وديع عواودة..

دعم بيغن الموارنة لأنهم حاربوا منظمة التحرير فرأى فيهم حلفاء لدعم احتياجات إسرائيل. واعتقد بيغن أن المساس بمنظمة التحرير سيضعف المطالب الفلسطينية بدولة مستقلة وبذلك يحقّق حلمه بـ "أرض إسرائيل" التوراتية تحت سيادة إسرائيل.

لكن طبقًا لمزاعمي فإن حقيقة قيام إسرائيل بغزو لبنان تحت قيادة حكومة "الليكود" -التي كثيرون منها وعلى رأسهم مناحم بيغن هم نسل وذرية الحركة التنقيحية - ليست وليدة الصدفة ولا ترتبط فقط بدوافع أمنية سياسية.

المطالب الفلسطينية بدولة مستقلة وبذلك يحقّق حلمه بـ "أرض إسرائيل" التوراتية تحت سيادة إسرائيل.

لكن طبقًا لمزاعمي فإن حقيقة قيام إسرائيل بغزو لبنان تحت قيادة حكومة "الليكود" -التي كثيرون منها وعلى رأسهم مناحم بيغن هم نسل وذرية الحركة التنقيحية - ليست وليدة الصدفة ولا ترتبط فقط بدوافع أمنية سياسية.

داخل الحركة التنقيحية وجدت نظرة خاصة للبنان وبالذات ما يتعلق بالمسيحيين الموارنة فيه، وحقيقة أن الطبعة السياسية الجديدة لها المتمثّلة بـ حزب "الليكود" قد تطلعت لتحالف مع الموارنة - عمليًا تم توقي اتفاق سلام كهذا تمّ خلسة في آب ١٩٨٣ لكن اغتيال قائدهم بشير الجميّل حولّ الاتفاق لورقة دون معنى – تعكس هذه الحقيقة النظرة الخاصة لهم منذ سنوات الثلاثينيات.

واستمدت هذه المعاملة الخاصة للموارنة داخل الحركة التنقيحية من عقيدة مجموعة مميزة نشطت داخل الحركة أو في أعمالها السرية خلال سنوات الثلاثينيات والأربعينيات :من بين الأعضاء البارزين الذين رعوا هذه النظرة الخاصة للبنان عاديا غور(استخدم في كتاباته لاحقًا بـ اسم عاديا حورون) وأورئيل شيلح (غيّر اسمه لـ يونتان رتوش) وأهارون أمير ونجل زعيم حركة التنقيحيين عاري زئيف جابوتنسكي. حورون ورتوش هما الأيديولوجيان الرئيسان بينما الابن جابتونسكي (الذي كان أيضًا عضو حركة "حيروت" التي أقامها مناحم بيغن عشية قيام الدولة) وأمير وعاري تأثّرا بهما في تبني رؤية عقائدية تدعى"كنعانية".

جنديان من جيش الاحتلال الإسرائيلي يمازحان مجندتين في "الكتائب" بعد احتلال بيروت.

كنعانية حورون وغور كانت عميقة أكثر فيما كانت لدى جابوتنسكي وأمير أكثر اعتدالًا.

مع السنوات استقال هؤلاء من الحركة التنقيحية وأسسّوا مجموعات سياسية- ثقافية مختلفة عكست رؤى مختلفة لـ "الكنعانية" لكن حتى عندما غادروا الحركة التنقيحية لم يتبدّد تأثير رؤيتها على كثيرين من خريجيها. في هذا السياق رأى "الكنعانيون" أنفسهم والمسيحيين الموارنة كـ "نسل الشعوب الكنعانية"، ولذا تطلعوا لـ "تحالف حديث" بينهم يجدّد ما كان في الأيام الخوالي في المنطقة.

لكـن في البدايـة ينبغـي شرح الموقـف الكنعانـي وأيـن ولـد. في العـام ١٩٢٩ اكتشـفت مخطوطـات في ثمانـي لغـات قديمـة مختلفـة في مدينـة أوغاريـت التـي قامـت عـلى سـاحل البحـر المتوسـط في شـمال الهـلال الخصيـب- اليـوم هـي منطقـة اللاذقيـة داخـل سـورية. كشـف هـذا الاكتشـاف الأثـري المهـم عـن حضـارة قديمـة في المنطقـة هـذه شـملت قصائـد ومذكـرات ومخطوطـات مـن القرنـين الثانـي عـشر والثالـث عـشر قبـل الميـلاد.

كافتهـم يتعاملـون مـع طقـوس عبـادة آلهـة كنعانيـة مختلفـة انتـشرت في المنطقـة مـن شـمال إفريقيـا إلى حيـث الـشرق الأوسـط المعـاصر.

عـلى خلفيـة اكتشـاف مخطوطـات أوغاريـت اقـترح الباحـث في العهـد القديـم في جامعـة السـوربون أدولـف لـودز[٣] نظريـة ثوريـة: طبقًـا لمزاعمـه الشـعب اليهـودي كمـا هـو معـروف في الألفـين والخمسـمائة سـنة الأخـيرة طـوّر طقـوس عبـادة اللـه والإيمـان بوحدانيتـه عـلى خلفية مسـيرة متواصلـة انقطـع فيهـا عـن شـعوب المنطقـة العبرانيـين والكنعانيـين ممـن أشركـوا باللـه وآمنـوا بعـدة آلهـة وكان ينتمـي لهـم في الأصـل، لصالـح العقيـدة الموحّدة التـي جـاء بهـا مهجـرّو بابـل مـع عـودة عـزرا ونحاميـا لـ يهـودا بعـد خـراب الهيـكل الأول.

في السـطر الأخـير، لقـد زعـم أن شـعب إسرائيـل (الشـعب اليهـودي) هـو في أصلـه واحـد مـن الشـعوب الكنعانيـة التـي شـكلت معًـا امبراطوريـة إقليميـة متقدمـة.

حـورون، الـذي تعلّـم هـو الآخـر العلـوم الدينيـة في باريـس تأثـر جدًا بـنظرية لـودز، ولاحقًـا تواصل وانسـجم مـع شـارل فيرولـو،[٤] مكتشـف اللوحـات التـي لـم ينجح في فـك رموزهـا كافتهـا. حـورون الـذي حـاز بسرعـة لافتـة قـدرة عـلى إجـادة لغـة المخطوطـات الأثريـة سـاعد في فـكّ رمـوز بعضهـا وانجـذب رويـدًا رويـدًا لفكـرة جديـدة: إذا أراد الصهاينـة تجديـد سـالف الأيـام والعـودة لوطنهـم التوراتـي فلمـاذا لا يخطـون الخطـوة الكاملـة والصحيحـة بالعـودة لأصلهـم الحقيقـي؟ هـذا يعنـي تجديـد أيامهـم كـشعب عـبري الـذي كان جـزءًا مـن الثقافـة الكنعانيـة الغنيـة والمتقدمـة الممتـدة عـلى كل المنطقـة في العالـم القديـم. لقـد طـوّر رؤيـة اعتـبرت اليهوديـة فصـلًا زمنيًـا طويـلًا في تاريـخ العبرانيـين لكـن هـذا الفصـل الزمنـي شـوّه جوهرهـم الأصـلي. كان هـؤلاء تجـارًا وبحّـارة متطّوريـن وفي الفـترة اليهوديـة، مثلمـا تطـورت اليهوديـة، تحولّـوا لشـعب يفتقـد الحيويـة يعتمـد عـلى نصـوص دينيـة للحاخامـات. لـذا اعتقـد أنـه مـع العـصر الحديـث يمكـن ويجـب التنـازل عـن اليهوديـة والعـودة لوطـن مـن منطلـق التطلّـع والطمـوح لتجديـد أيـام عـزّ الكنعانيـين الغابـرة في إطـار وطنـي حديـث وعلمانـي. في هـذا المضمـار شـخّص الفينيقيـين- الذيـن توطنـوا في أيـام القـدم في الرقعـة الجغرافيـة بـين شـمال سـورية وحتـى مدينـة عـكا- كـجزء مـن الشـعوب الكنعانيـة أمـا المسـيحيين الموارنـة فقـام بـتشخيصهم كـسلالة الفينيقيـين.

أمـا الشـعوب الإسـلامية فقـد رفضهـا بصفتهـا اختراعًـا عربيًـا في الفـترة المتأخـرة، تمامًـا كمـا رفـض اليهوديـة. وهـدف "الكنعانيـين" المعاصريـن كان تأسـيس دولـة عبريـة/ كنعانيـة علمانيـة حديثـة يفصـل فيهـا الديـن عـن الدولـة تمتـد مـن البحـر المتوسـط حتـى شـمال إفريقيـا- عـلى أسـاس أقليـات الـشرق الأوسـط ومـن بينهـا ذريـة الشـعب العـبري/ الكنعانـي- بمـا فيهـم الفينيقيـون، الـدروز واليهـود في أيامنـا. هكـذا يصـير الـشرق الأوسـط إمبراطوريـة حديثـة.

حـورون، الـذي أصبـح السـكرتير الشـخصي لـدى زئيـف جابوتنسـكي نجـح في مراحـل معينّـة في اسـتمالة قائـد الحركـة التصحيحيـة أيضًـا للفكـرة الكنعانيـة.

وفعـلًا، في العـام ١٩٣٢ نـشر جابوتنسـكي في صحيفـة" حازيـت هـعام"("جبهة الشـعب") صحيفـة تابعـة للحركـة التنقيحيـة، مقـالًا بعنـوان "إسرائيـل وقرطـاج". في مقالـه أوصى جابوتنسـكي عـلى أفـكار حـورون وزعـم أن الفينيقيـين عمليًـا كانـوا جـزءًا مـن أبنـاء الشـعب العـبري وهكـذا أيضًـا سـكان إمبراطوريـة قرطـاج في شـمال إفريقيـا.

هكـذا تحـول عمليًـا هنيباعـل لـ بطـل تنقيحـي، واعتـبرت مسـتوطنات البحـر المتوسـط للحظـة مهـدًا للشـعب العـبري. في مقالـه كتـب جابوتنسـكي أن الفينيقيين كانـوا عبرانيـين مثلمـا كان السـكان القدامـى في كنعـان وكمـا كان بنـو إسرائيـل بأنفسـهم، مؤسّـسي قرطاجنـة وبنـاة السـفن العالميـة ومكتشـفي مضيـق جبـل طـارق، لم يكونـوا فقـط جـزءًا منـا ومـن لحمنـا ودمنـا بـل يمكـن القـول – إننـا كنـا نحـن بأنفسـنا.

وفي حركـة "بيتـار" قـرروا إقامـة نـواة بحّـارة عبرانيـين في تونـس مـن أجـل نـشر الفكـرة التـي تعيـد العبرانيـين المعاصريـن لـمستوطنات حـوض البحـر المتوسـط. خريجو الحركـة ومنهـم يرمياهـو هلبيريـن تحولـوا أيضًـا في فـترة لاحقـة لمؤسـسي مجـال بنـاء السـفن في إسرائيـل بعدمـا

المجزرة. (أ.ب)

أسرتهم الفكرة الكنعانية خلال أيام الحركة التنقيحية وتدرّبوا فيها كبحارين وبناة سفن.

في ١٩٣٥، وبعدما استقال جابوتنسكي من الهستدروت الصهيونية وأقام الهستدروت الصهيونية الجديدة، اختار توقيع تحالف مع المعسكر الديني من أجل التغلب على هيمنة "مباي". وسواء كان ذلك لاعتبارات سياسية محضة أو بدافع تغير حقيقي في الرؤية، فقد شرع جابوتنسكي منذ الثلاثينيات شرع في التشديد على صلته باليهودية وعلى البعد الروحاني-الديني حتى بالنسبة للإنسان الليبرالي العصري.

وبذلك هو صدّ التطلعات الكنعانية بالانقطاع عن اليهودية، والعلاقة الدافئة مع حورون وأصدقائه قُطعت. ومن طرفه انقطع حورون عن الحركة التنقيحية وصار أيديولوجيًا رئيسًا للحركة الكنعانية: بيد أن الأفكار التي أسمعها في سنوات الثلاثينيات ظلت حاضرة في أجواء رجال الحركة وبالأساس لدى ابن جابوتنسكي،عاري الذي واصل الاعتقاد بالفكرة الكنعانية.

كما قيل أعلاه، الفكرة الكنعانية رفضت العروبة واليهودية كظواهر غير أصلانية. اليهود يحملون معهم نواة العبرانية القديمة وعليهم مغادرة يهوديتهم والعودة لمصادرهم الأولى. وهكذا يفترض أن يفعل أيضًا اللبنانيون المسيحيون. وحقًا، في لبنان أيضًا ظهرت أصوات مشابهة. في سنوات الثلاثينيات ظهر حزب "الكتائب"[٥] لتمثيل اللبنانيين المسيحيين ورفع لواء الوطنية الفينيقية اللبنانية المدعيّة أن جبل لبنان ليس عربيًا في ماهيته بل هو كنعاني فينيقي في الأصل.

لذا ليس مفاجئًا أن وطنيين لبنانيين مسيحيين كثيرًا عبّروا عن إعجابهم بالصهيونية وإسرائيل (وإن كان ليس بلا حدود) لتعاملها القتالي تجاه كل أشكال القومية العربية مع التشديد على التوجهات الإسلامية. ليس معروفًا متى "اكتشف" حورون أنصار الوطنية "الفينيقية" اللبنانية الحديثة وإن كان مريدوها بالطبع قد حضروا في باريس في سنوات الثلاثينيات، حيث كان بمقدوره التعرّف عليهم شخصيًا.

طالب مثقفون لبنانيون ممن نشطوا في إطار "الكتائب" بعد إقامة إسرائيل أيضًا بتنمية علاقات إستراتيجية لبنانية- إسرائيلية تلغي السياسات الطائفية الدينية في كلا الدولتين (وإن كان هذا يعني في الحالة اللبنانية عمليًا سيطرة الموارنة على طوائف وفئات عرقية-دينية أخرى).

حورون وجابوتنسكي أيضا ناديا بإخراج لبنان من الجامعة العربية، تماثلًا مع فرنسا وعارضا فكرة

الفكرة الكنعانية كانت متشددّة ودوغماتية حيال المستقبل المراد، لقد تطلعوا لإنتاج أمّة عبرية في كل المنطقة، حتى قسرًا، من أجل بناء أمّة علمانية عصرية. أنصار الفينيقية تمسكّوا بموقف مركّب أكثر: كان من بينهم مريدو العلاقة مع فرنسا وكان منهم من رأى بلبنان أمّة مميزّة تنتمي للأمّة العربية. بالطبع أيضًا لم يكن كل المسيحيين اللبنانيين "أنصارًا للفينيقية" - كثيرون منهم فضلّوا العلاقات الطيبّة مع اللبنانيين المسلمين على رؤى عبثية تتعلق بتحالف مع إسرائيل.

العروبة التي حسب رؤيتهما شجّعت النضال المناهض لفرنسا في الجزائر وطالبا تقريب إسرائيل ولبنان لـ "العالم الغربي" في ديمقراطية جيو إستراتيجية عالمية. لقد كانوا منذ الخمسينيات ناشطين في مجموعات مختلفة تنشر المواد المؤيدة للتحالف اللبناني-الإسرائيلي. تم توزيع هذه المواد على صناع القرار وراسمي السياسات في لبنان، الولايات المتحدة وبعض الدول العربية.

الباحث رومان وتد سينشر كتابًا مهمًا في موضوع أعمال حورون، سيصدر عن جامعة نيويورك ومنه استمديت معرفة بعد قراءة مسودته.

في كل الأحوال من المهم الإشارة لوجود فوارق، لن نتوقف عند تفصيلاتها كافتها لضيق المساحة، بين الرؤية "الكنعانية" و"الفينيقية"، ومكانة أنصار الفينيقية في لبنان كانت وقتذاك أقوى من مكانة "الكنعانيين" بعد إقامة الدولة لدى المجتمع الإسرائيلي الذي عاد للاستناد على يهوديته.

الفكرة الكنعانية كانت متشددّة ودوغماتية حيال المستقبل المراد، لقد تطلعوا لإنتاج أمّة عبرية في كل المنطقة، حتى قسرًا، من أجل بناء أمّة علمانية عصرية. أنصار الفينيقية تمسكّوا بموقف مركّب أكثر: كان من بينهم مريدو العلاقة مع فرنسا وكان منهم من رأى بلبنان أمّة مميزّة تنتمي للأمّة العربية.

بالطبع أيضًا لم يكن كل المسيحيين اللبنانيين "أنصارًا للفينيقية"- كثيرون منهم فضلّوا العلاقات الطيبّة مع اللبنانيين المسلمين على رؤى عبثية تتعلق بتحالف مع إسرائيل. كونهم مسيحيين أنتج أيضًا مشكلة لهم مع الوثنية الخاصة بـ الفينيقيين القدامى. أحد شعرائهم البارزين تشالرز كورم[٦]- قال على خلفية ذلك إن طقوس عبادة الربّ (بالنسبة له، طقس العبادة "الوطني" للفينيقيين القدامى)- هو عمليًا شكل قديم من أشكال وحدانية الله. الكنعانيون، مقابل ذلك رأوا باليهودية أصلًا تطورًا سلبيًا فككّت العبرانية الدينية الحيوية الأصلية وكان يفترض أن تبقى كحل للشتات فقط. لذا لم تكن لديهم مشكلة مع وثنية الكنعانيين.

رأى حورون في الوثنية العبرية مصدرًا للطاقة الوطنية العلمانية في العصر الحديث.

الوطنية "الفينيقية" اللبنانية حوّلت مع الوقت لموقف إضافي لدى التيارات المسيحية المختلفة في لبنان.

وكان حورون ونجل جابوتنسكي، عاري، شريكين في سنوات الستينيات لمنتدى أيديولوجي دعي "كيدم"(من لسان الشرق) ومن خلاله رغبا بالدفع للأمام ما اعتبراه "توجهًا لبنانيًا معاديًا للعرب ومؤيدًّا لإسرائيل لدى الموارنة في لبنان. حورون اعتقد أيضًا أن أيديولوجية حزب "الكتائب" لدى بيير الجميّل تبدو له مناسبة لأيديولوجية الكنعانيين في سياقات كثيرة. هذا ليس دقيقًا. نصوص مارونية وطنية تدلّل على أن انفعالهم أو تحمسهم للصهيونية وإسرائيل لم يكن قاطعًا. صحيح أن كثيرين منهم دعموا تحالفًا بين لبنان وإسرائيل بشكل معلن أو خلسة، لكن ذلك تمّ وسط تحفّظ من سياسات إسرائيل وتوجهاتها الجيوسياسية.

في العام ١٩٥٥ كتب كورم إنه إذا رغبت إسرائيل الانتقال من العمل في ظروف حرب لتعايش سلمي إقليمي، عليها القيام بإصلاح عميق في أساس وجودها. لقد رأى بإقامة إسرائيل ثمرة خديعة غربية – استعمارية في الشرق الأوسط، وهذا بخلاف الوجود الطبيعي للموارنة في المنطقة. كذلك، فإن "أنصار الفينيقية"، وبخلاف للكنعانيين الذين فكّروا بالشراكة مع أقليات مختلفة في كل

لا شك أن الدافع الأساس خلف حرب لبنان بالنسبة لبيغن يرتبط برغبته حسم الصراع مع منظمة التحرير بغية ضرب الحركة الوطنية الفلسطينية وبذلك يمنع خيار إعادة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. كان الأمر مهمًا لبيغن خاصة بعد اتفاق السلام الذي وقعّه مع الرئيس المصري أنور السادات في ١٩٧٨، اتفاق شمل حكمًا ذاتيًا للفلسطينيين. صحيح أنه حكم ذاتي محدود في حجمه لكن من جهة أخرى كانت هذه المرة الأولى التي يعترف فيها قائد إسرائيلي بحقوق الفلسطينيين كشعب.

المنطقة، فقد حصروا رؤيتهم بلبنان فحسب، وفي أحيان متباعدة فقط رأوا في "سورية الكبرى" أو "الليفانت" وحدة جيوتاريخية يتماثلون معها.

هل يمكن الربط بين غزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ وبين الحقيقة أن من وقف على رأس حكومتها هو شخص رأى بجابوتنسكي "معلمه ومرشده" وكان فعلًا في الحركة التنقيحية في ثلاثينيات القرن الماضي؟ بيغن نفسه لم يتوسع يومًا في هذا الموضوع. لقد سوّغ الغزو والحرب بـ الإشارة لاحتياجات أمن إسرائيل بل وصفها بحرب نتيجة خيار هدفها منع حالة حرب حتمية في ظروف أصعب.[٧]

لا شك أن الدافع الأساس خلف حرب لبنان بالنسبة لبيغن يرتبط برغبته حسم الصراع مع منظمة التحرير بغية ضرب الحركة الوطنية الفلسطينية وبذلك يمنع خيار إعادة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. كان الأمر مهمًا لبيغن خاصة بعد اتفاق السلام الذي وقعّه مع الرئيس المصري أنور السادات في ١٩٧٨، اتفاق شمل حكمًا ذاتيًا للفلسطينيين. صحيح أنه حكم ذاتي محدود في حجمه لكن من جهة أخرى كانت هذه المرة الأولى التي يعترف فيها قائد إسرائيلي بحقوق الفلسطينيين كشعب. ربما ارتدع بيغن من إمكانية تحول خطة الحكم الذاتي التي وافق عليها ضمن الاتفاق مع مصر إلى دولة لذا كان مهمًا له ضرب منظمة التحرير.

وقد برّر بيغن العلاقة مع المسيحيين الموارنة كواحدة من خلاصات الكارثة؛ أي الدفاع عن الأقليات. لم يذكر بيغن أبدًا تأثيرات كنعانية في كل مسيرته كشاب صغير في الحركة التنقيحية حيث ظهرت للمرة الأولى الفكرة المتعلقة بالمصدر الكنعاني المشترك للشعب اليهودي وللمسيحيين الموارنة في المنطقة خلال العصر القديم.

لكن من الصعب عدم التفكير بذلك. فهذه حقيقة أن الشاعر أهارون أمير الذي كان عضوًا في منظمتي "ايتسل" و"ليحي" قبل أن ينتقل للرؤية الكنعانية قد واصل التحدث عن التعامل الخاص الذي ينبغي على إسرائيل أن تطوره حيال لبنان. قبل الغزو إياه كتب في صحيفة "دافار" أن "مفهوم الأمن الجاري في الحدود الشمالية ليس ويحظر أن يكون زاوية النظر الإسرائيلية الوحيدة للتطورات خلف ذات الحدود".[٨]

من المثير أن نعلم أنه خلال اجتياح إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ بادر أمير لعدة مشاريع شراكة وتعاون مع مثقفين مرتبطين بـ "الكتائب" لكنها لم تخرج لحيزّ التنفيذ لأن الحكومة الإسرائيلية رفضت تشجيع ذلك رسميًا. بيد أن أمير لم ييأس، في ١٩٩٦ أيضًا طلب فرصة لإقناع القيادة الإسرائيلية بمساعدة المسيحيين الموارنة بالتخلص من النفوذ والتأثير السوري في لبنان من أجل مساعدتهم في ترأسها. وعبّر التنقيحي السابق عن تحمسّه للمجتمع اللبناني بمصطلحات كنعانية – لقد ذكر أن بيروت فوارّة بالحياة ومزدهرة كعاصمة لبنان بوحي وإلهام من الشغف بالحياة والعمل المتفائل الذي طالما كان (ربما منذ أيام تجار كنعان) نموذجيًا عاديًا.

لكل لبناني أينما كان... وهنا تكمن جمرة هذه "العقلية" التي يمكن وصفها كخلاصة الروح اللبنانية، أمل انبعاث طائر العنقاء، طائر الفينيق، وعلى اسمه سميت على ما اعتقد فينيقيا القديمة.[٩]

من المرجح إذن أن المعركة بين بيغن وعرفات في ١٩٨٢ قد عكست رياحًا ثقافية (ذهنية) راجت في أوساط اليمين التنقيحي قبل خمسة عقود من الغزو، واستمرت هذه الرياح تهّب حتى مطلع القرن الواحد والعشرين تقريباً.

الهوامش

١ آرييه ناؤور وأرنون لامفروم (محرّران): مناحم بيغن رئيس الحكومة السادس- مختارات من شهادات من مذكراته. أرشيف الدولة. القدس٢٠١٤.ص٥٥٩.

٢ يغئال كيفنيكس،"لبنان،١٩٨٢-الطريق للحرب"، دار نشر كنيرت زمورا- بيتان. تل أبيب.٢٠٢٢، ص ٢٢.

٣ ادولف لودس (١٩٤٨-١٨٦٧) كان باحثًا في الدين والتوراة ومؤرخًا فرنسيًا نال تخصصّه في جامعة السوربون. صدر له كتاب مهم جدًا بالفرنسية وفي لغات مختلفة وفي طبعات متنوعة على مدار سنوات ماضية ويدعى: "The Prophets and the Rise of Judaism"

٤ شاؤول فيرولو، أوفي اسمه الكامل جان شارل غبرائيل فيرولو(١٨٧٩-١٩٦٨)، كانخبير في تاريخ آشور وباحث أثري- مدير مسؤول عن الحفرية الرئيسة في أوغاريت من قبل جامعة السوربون. صدر كتابه الكبير المهم بالفرنسية عام ١٩٣٣ بعنوان: "الحضارة الفينيقية".

٥ تأسس الحزب عام ١٩٣٦ على يد بيير الجميّل بتأثير الفاشيين في أسبانيا ومن أجل رعاية أجندة المسيحيين- الموارنة ومثلّ كتائبهم. انظر بتوسع: Frank Stoakes, "The Super vigilantes: the Lebanese Kata'eb Party as Builder, Surrogate, and Defender of the State", Middle East Studies 11, 3, October 1975, pp 215-236

٦ رالس كورم (١٨٩٤-١٩٦٣) كان رجل أعمال وأديبًا نشطًا في إطار الحركة "الفينيقية" لرعاية الوطنية اللبنانية. انظروا بتوسع: Franck Salameh, Charles Corm: An Intellectual Biography of a Twentieth-Century Lebanese "Young Phoenician", Lexington Books, 2015

٧ مناحم بيغن، خطاب قدمه في احتفالية بمناسبة إنهاء مساق تعليمي في كلية الأمن القومي، ١١ آب ١٩٨٢.

٨ أهروون أمير، "لبنان: الاشتعال القادم"، صحيفة "دافار" ٢٥,٠٢,١٩٧٩

٩ أهرون أمير، "لا "تدعس" في الجولان بل في لبنان"، نتيف،٤٩، آذار ١٩٩٦، ص٤٤-٤١.

ترجمة وتقديم: نبيه بشير

هل هنالك شعب فلسطيني؟!

غولدا مئير[1]

تقديم:

هاجرت غولدا مئير (Golda Meir/Mabovitch/Myerson, 1898–1978) مع أسرتها من كييف موطنها إلى الولايات المتحدة سنة ١٩٠٦، وبدأت هناك نشاطها الصهيوني بتأثير شخصيات صهيونية اشتراكية، من بينها دافيد بن غوريون وإسحق بن تسفي. هاجرت إلى فلسطين سنة ١٩٢١. تسلقت لاحقًا سلم مناصب الحركة العمالية والدائرة السياسية في الوكالة اليهودية. وشغلت منصب سفير إسرائيل في روسيا بعد العام ١٩٤٨، لكن سرعان ما عادت سنة ١٩٤٩ لتشغل منصب وزيرة العمل. تعتبر من نسور حزب مباي الحاكم، إلى جانب بن غوريون، وشغلت سنة ١٩٥٦ منصب وزيرة الخارجية (حتى سنة ١٩٦٦). غيّرت اسم عائلتها الأميركي (Myerson)، والذي غيّرته بعد وصولها إلى الولايات المتحدة من (Mabovitch)، إلى مئير، وذلك بأمر من وزير الحكومة بن غوريون، الذي فرض على جميع أعضاء السلك الديبلوماسي تغيير أسمائهم وأسماء عائلاتهم إلى أسماء عبرية. شغلت منصب رئاسة الحكومة منذ شباط ١٩٦٩ حتى حزيران ١٩٧٤.

ظهر تنكّر مئير لوجود شعب فلسطيني في معرض مقابلة أجريت معها، بصفتها رئيسة الحكومة في حينه، وقد بثّت على محطة تلفزيون بريطانية (Thames Television) في أعقاب انفجار طائرة تابعة للخطوط الجوية السويسرية، حيث قتل فيها ٩ من أفراد الطاقم، وَ ٣٨ راكبًا، من بينهم ١٥ إسرائيليًا، في شباط ١٩٧٠.[2]

وفي ما يأتي المقطع ذو الصلة:

سؤال: إذا نظرنا إلى الأراضي التي احتلتها إسرائيل (في حدود ٦٧) واستعمرتها، لماذا سيعتقد (العرب) أنكم ستنسحبون منها في يوم من الأيام؟

غولدا: يقولون لنا: "انسحبوا إلى حدود ٦٧ ثم يعمّ السلام". كنا على الحدود في أيار وحزيران ٦٧، فلماذا

اندلعت الحرب حينها؟ وقلنا بعد الحرب مباشرة (للعرب) لنجلس ونتفاوض من أجل السلام. لكنهم لم يفعلوا. نكرّر ونقول هذا حتى الآن: سنجلس ونتحدث ونتوصل إلى اتفاق حول حدود متفق عليها دون شروط مسبقة.

سؤال: هل كانت هناك لحظة واحدة منذ العام ٦٧ اعتقدت فيها أن العرب مستعدون للتحدث؟

غولدا: لا. وهذا شيء يحتاج العالم إلى فهمه، الصراع مع العرب ليس على قطعة أرض، ولا على أرض، ولا على أي شيء ملموس (حقيقي)، إنهم يرفضون الاعتراف بأن لدينا مجرّد الحق في الوجود.

سؤال: هل تفهمين أن الناس الذين كانوا هنا قبل العام ٤٨ ونزحوا إلى الأردن يطمحون للعودة إلى أرضهم؟

غولدا: لماذا رحل العرب؟

سؤال: من الواضح أن الكثيرين ممن عاشوا هناك من قبل وهم من لاجئي الحرب، وربما لا يحبون جيش الاحتلال.

غولدا: لكن من بدأ الحرب؟ ويريدوننا أن نغادر؟ لقد كنا هنا فيما مضى وقد عدنا. ماذا أخذنا من العرب عندما عدنا؟ ألا نرغب بالعيش معهم بسلام؟ هل طلبنا منهم المغادرة؟ ألم نقبل خطة تشرشل للتقسيم في العام ١٩٢٢، وخطة الأمم المتحدة للتقسيم في العام ١٩٤٧، ألم نوافق عليها؟

ما هو الفرق بين العرب على جانبي نهر الأردن، العرب في الضفة الشرقية والضفة الغربية؟ متى ولد الفلسطينيون؟ ماذا كان هذا المكان قبل الحرب العالمية الأولى؟ عندما حصلت بريطانيا على الانتداب على فلسطين، كانت هذه المنطقة واقعة بين البحر الأبيض المتوسط والحدود العراقية.

سؤال: هل تقولين إنه لا يوجد فلسطينيون؟

غولدا: لا! الضفة الغربية والشرقية كانت فلسطين، فأنا فلسطينية، وكنت أحمل جواز سفر فلسطينيًا منذ ١٩٢١ حتى ١٩٤٨. لم يكن هناك في المنطقة يهود وعرب وفلسطينيون، بل كان هناك يهود وعرب فقط.

سؤال: إنك تتنكّرين لوجود شعب فلسطيني فيما مضى، لكن الآن هناك حركة لتحرير فلسطين، إلى أين نتّجه؟ كيف سينتهي الأمر مع عدوك الأكبر؟

غولدا: لم أقل إنه لا يوجد فلسطينيون، قلت إنه لا يوجد شيء اسمه "شعب فلسطيني" يمكن تمييزه، ويختلف عن كل الفلسطينيّين الذين يقيمون في الأردن. لماذا أصبح فلسطينيو الضفة منذ حزيران٦٧ فلسطينيين أكثر مما كانوا عليه من قبل؟ لقد كان يمكنهم إقامة دولة فلسطينية أخرى في الضفة الغربية ومحاربة (إسرائيل) من هناك. لكنهم لم يفعلوا ذلك لأنهم قبلوا حقيقة إنهم الأغلبية في الأردن، وحصلوا على الجنسية الأردنية، وهم في البرلمان والحكومة. ماذا حدث ليصبحوا أكثر وعيًا بفلسطينيتهم بعد حرب ٦٧؟

تكمن أهمية هذه المقالة في أنها تلخّص العديد من عناصر الرواية الصهيونية المهيمنة، وتكشف بصورة بسيطة نظرتها للمحيط العربي ومستقبل إسرائيل في المنطقة، وهي لا تزال رواية مهيمنة صهيونيًا حتى يومنا، ويردّدها الكثير من رؤساء الحكومة والوزراء وأعضاء الكنيست،[٣] مع بعض الإضافات الدينية التي تعزّزت مع تولي حزب حيروت السلطة في سنة ١٩٧٧، وبعض العناصر الجديدة المستوردة من الولايات المتحدة، منذ منتصف الثمانينيات، كالفكر الجمهوري المحافظ الذي نلمسه في أيامنا في سياسة بنيامين نتنياهو بصورة واضحة.

[نص المقالة]

يعتبر الاقتباس الخاطئ خطرًا يتهدّد مستقبل القيادة السياسية؛ لهذا السبب أود أن أوضح موقفي من القضية الفلسطينية. لقد اتُهمت بكوني غير حسّاسة بتاتًا لمسألة العرب الفلسطينيّين، والدليل على ذلك، الافتراض أنني قلت: "لا وجود للفلسطينيّين". لكنني لم أقل ذلك، بل قلت في الحقيقة: "لا وجود لشعب فلسطيني، بل هناك لاجئون فلسطينيون". التمييز ليس لفظيًا. استند تصريحي هذا إلى مناقشات أجريتها طيلة حياتي مع القوميّين العرب الذين تنكّروا بشدّة في طروحاتهم لوجود قومية عربية فلسطينية منفصلة.

عندما وصلت إلى فلسطين في سنة ١٩٢١، كانت حتى نهاية الحرب العالمية الأولى مقاطعة تركية قاحلة قليلة السكان، وكنّا، نحن الطلائعيون اليهود، الذين أكّدنا جهرًا على كوننا فلسطينيّين، وبهذا الاسم عُرفنا في العالم؛ ورفض القوميون العرب، من ناحية أخرى، هذا التصنيف بشدة. استمر المتحدثون العرب في الإصرار على أنَّ البلد الذي كنَّا نفخر به طيلة قرون كان، كلبنان، مجرد جزء من سوريا.[٤] وقد استبسلوا أمام لجنة التحقيق الأنجلو أميركية وفي الأمم المتحدة على أنها بلد قطّعت أوصال الدولة العربية المثالية الموحّدة.

وقد أخبر المؤرخ العربي فيليب حتّي لجنة التحقيق الأنجلو أميركية أنه "لا يوجد شيء اسمه فلسطين في التاريخ"، بينما أكّد دافيد بن غوريون على الدور المركزي لفلسطين في التاريخي اليهودي، إن لم يكن لها دور في تاريخ العرب.[٥]

في أواخر أيار ١٩٥٦، أعلن أحمد الشقيري،[٦] رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لاحقًا، أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "من المعروف أنَّ فلسطين ليست سوى جنوب سوريا". في ضوء ذلك، أعتقد أنه قد يغفر لي إذا اعتمدت في تصريحي على كلام متحدثين عرب.

انصبّ الاهتمام حتى الستينيات على اللاجئين العرب الذين لم تسمح الدول العربية بحلّ محنتهم، على الرغم من تقديم إسرائيل والمجتمع الدولي العديد من المقترحات البناءة وبعيدة المدى.

لقد عبّرت مرارًا عن تعاطفي مع المعاناة غير الضرورية للاجئين الذين قامت الدول العربية بخلق وضعهم غير الطبيعي واستغلته كتكتيك في معرض حملتها ضد إسرائيل. ومع ذلك، لا يمكن الحفاظ على مكانة "اللاجئ" لأولئك العرب البالغ عددهم الأصلي ٥٥٠ ألفًا، الذين انضموا في العام ١٩٤٨ إلى النزوح الجماعي من مناطق القتال أثناء الهجوم العربي على دولة إسرائيل الجديدة.

عندما بدأت بطاقات اللجوء في النفاد، ظهر الإرهابي الفلسطيني بشدّة على الساحة، ليس بسبب الادعاءات المشكوك فيها حول اللاجئين النازحين، بل بسبب القومية المروّعة التي لا يمكن إلَّا أن تتغذّى على جثة إسرائيل.

أعود وأكرّر مرة أخرى. لم نطرد العرب. فقد أثمرت جهودنا في العمل في الصحاري والمستنقعات في فلسطين المزيد من المساحات الصالحة للسكن لكل من العرب واليهود. تضاعف عرب فلسطين حتى العام ١٩٤٨ كنتيجة مباشرة للاستيطان الصهيوني. إنَّ جميع الأمراض اللاحقة التي أصابت العرب كانت النتيجة الحتمية للتصميم العربي لقذفنا إلى البحر. لو لم تقم إسرائيل بصدّ مدمّريها المحتملين لما كان هناك لاجئون يهود على قيد الحياة في الشرق الأوسط ليقلق بشأنهم العالم.

في الوقت الراهن، بعد عامين من الهجوم المفاجئ في حرب يوم الغفران (تشرين الأول ١٩٧٣)، أدركُ جيدًا فاعلية أموال النفط العربية الهائلة، وليس لدي أي أوهام بشأن الأساس الأخلاقي للأمم المتحدة، التي أشاد معظم أعضائها بحمل ياسر عرفات السلاح، وقامت بصورة مخجلة بتمرير القرار المعادي للسامية الذي وصف الصهيونية، حركة التحرّر القومي للشعب اليهودي، بالعنصرية.[٧]

لكن، على الرغم من أنَّ إسرائيل صغيرة ومحاصرة، فأنا لست مستعدة للانضمام إلى الصياغة السطحية القائلة بأنَّ الصراع العربي الإسرائيلي الذي نشهده يقوم على صراع بين حقّين متنافسين متساويّين وأنَّ ذلك يتطلّب من إسرائيل بأن تكون أكثر "مرونة". لم يتم انتهاك العدالة في الأراضي الشاسعة التي حرّرها الحلفاء من قبضة السلطان حين خُصّص ١٪ منها من أجل إنشاء الوطن اليهودي في موقع أجداد اليهود، بينما في المقابل، خُصّصت ٩٩٪ من الأراضي من أجل إقامة دول عربية مستقلة.

جريًا مع هذا التقسيم، وافقنا على اقتطاع شرق الأردن، ثلاثة أرباع مساحة فلسطين التاريخية، ووافقنا لاحقًا على التسوية المؤلمة لقرار التقسيم لعام ١٩٤٧ على أمل إحلال السَّلام. ومع ذلك، على الرغم من أنَّ إسرائيل نشأت في خُمس الأراضي المخصّصة أصلًا لصالح الوطن اليهودي، فقد غزا العرب الدولة الفتية.

أتوجّه بالسؤال مرة أخرى، كعادتي في السؤال في كثير من الأحيان، لماذا لم يقم العرب بإنشاء دولة فلسطينية في الجزء المقرّر لهم بدلًا من افتراس البلد من خلال استيلاء الأردن على الضفة الغربية واستيلاء مصر على قطاع غزة؟ وبما أنَّ مسألة حدود العام ١٩٦٧ تلوح في الأفق بشكل كبير في المناقشات الحالية، لماذا اجتمع العرب علينا في حزيران ١٩٦٧ في حين كانت الضفة الغربية ومرتفعات الجولان وسيناء وقطاع غزة والبلدة القديمة في القدس في أيديهم؟

هذه ليست أسئلة باطلة. إنهم يلجؤون إلى صلب الموضوع: عدم اعتراف العرب بحق إسرائيل في الوجود. لا يخضع حق إسرائيل في الوجود للنقاش. لهذا السبب، لا تستطيع إسرائيل بوجودها أن تجيز مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مجلس الأمن، وهي مشاركة تنتهك بصورة مباشرة القرارين ٢٤٢ وَ ٣٣٨.

ليس لدينا لغة مشتركة مع قتلة الأبرياء المبتهجين ومع حركة إرهابية ملتزمة أيديولوجيًا بتصفية الاستقلال القومي اليهودي.

لم تتخلَّ منظمة التحرير الفلسطينية عن برنامجها

"تصفية الكيان الصهيوني".[٨] يعترف الناطقون بلسان منظمة التحرير الفلسطينية بوقاحة مذهلة بأنَّ دولتهم المقترحة في الضفة الغربية ستكون مجرد "نقطة انطلاق" ملائمة، و"مرحلة أولى" تكتيكية، وأخيرًا سيبنون "ترسانة" مقاتلة في موقع استراتيجي لتسهيل اختراق إسرائيل.

كثيرًا ما يُطرح عليَّ سؤال افتراضي: كيف سنرد إذا وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على التخلّي عن سلاحها وإرهابها وهدفها المتمثّل بتدمير إسرائيل؟ الجواب بسيط. أي حركة تتخلّى عن وسائلها وهدفها ستصبح بفعل هذه الحقيقة منظمة مغايرة مع قيادة مختلفة. لا يوجد مجال لمثل هذه التكهنات في حال منظمة التحرير الفلسطينية.

هذا لا يعني أنني أتجاهل في هذه المرحلة التطلّعات الوطنية التي طوّرها العرب الفلسطينيون في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، يمكن تحقيق هذه التطلّعات ضمن حدود فلسطين التاريخية (فقط).

لم يغادر غالبية اللاجئين فلسطين قط. لقد استقروا في الضفة الغربية وفي الأردن التي معظم سكانها من الفلسطينيّين. مهما كانت التسمية المستخدمة، فإنَّ الأشخاص موضوع النقاش من الفلسطينيّين، وكذلك الأرض التي يعيشون عليها فلسطينية.

دولة فلسطين المصغرة، المزروعة كقنبلة موقوتة ضد إسرائيل في الضفة الغربية، لن تعمل إلَّا كنقطة محورية بأيدي الاتحاد السوفيتي لمزيد من استغلال التوترات الإقليمية.

لكن ضمن تسوية سلمية حقيقية، يمكن لفلسطين-الأردن القابلة للحياة أن تزدهر جنبًا إلى جنب مع إسرائيل داخل المنطقة الأصلية لفلسطين الانتدابية.

أصدرت الحكومة الإسرائيلية في ٢١ تموز ١٩٧٤ القرار الآتي: "سوف يتحقّق السَّلام مع وجود دولتين مستقلتين فقط - إسرائيل وعاصمتها القدس الموحّدة، ودولة عربية أردنية فلسطينية شرق إسرائيل، داخل حدود يتم تحديدها في المفاوضات بين إسرائيل والأردن".

يمكن حل جميع مشاكل الحلفاء بشكل منصف. ولتحقيق هذا، سيتعين على أعداء إسرائيل التوقّف عن تطوير مخطّطات علنية لتدميرها بصورة فورية أو تدريجية.

هناك ٢١ دولة عربية غنية بالنفط والأرض وتتمتّع بالسيادة. هناك دولة صغيرة واحدة فقط تحقّق من خلالها الاستقلال القومي اليهودي بعد بذل جهود بالغة. ليس من المبالغة بالتأكيد المطالبة في ضوء لعبة القوى الحالية بحق ديمقراطية صغيرة في الحرية وعدم خيانة الحياة.

الهوامش

١ المصدر: Golda Meir, *The New York Times*, January 14, 1976.

٢ في ما يأتي الرابط لمشاهدة المقابلة كاملة: https://www.youtube.com/watch?v=w3FGvAMvYpc.

٣ يُنظر، على سبيل المثال:

Arye Naor, "Hawks' Beaks, Doves' Feathers: Likud Prime Ministers between Ideology and Reality," *Israel Studies* 10(3), (2005), 154-191.

٤ وقد كرّرت هذا في معرض مقابلة تلفزيونية أميركية أجريت معها باللغة الإنكليزية في سنة ١٩٧٣، وفي ما يأتي الرابط لمشاهدتها كاملة:

https://www.youtube.com/watch?v=HnqRnX1xZs8&ab_channel=PublicResourceOrg

٥ يظهر هذا الاقتباس فعلًا في كلمة المؤرخ فيليب حتّي أمام اللجنة الأنجلو-أميركية (يوم ١١ كانون الثاني ١٩٤٦)، لكنه يريد التأكيد على وحدة العالم العربي وأنه لا يمكن نزع فلسطين عن محيطها والتعامل معها كوحدة قائمة بذاتها، لا سيما وأنها جغرافيًا وإداريًا تعتبر تاريخيًا جزءًا من بلاد الشام. عثرت على شهادة حتّي في التقرير الآتي:

Hearings before the Anglo-American Committee of Inquiry (Washington D.C., State Department Building, January 11, 1946), 5, 10-11.

المتوفر في الإرشيف الصهيوني المركزي في القدس، في الترميز الآتي: BK\9960\b, VI ג.

ويرد رد بن غوريون في المصدر الآتي:

Public Hearings before the Anglo-American Committee of Inquiry, March 3, 1946 (Jerusalem 1946).

ويُنظر كذلك:

Arthur Kahn and Thomas F. Murray, The Palestinians: A Political Masquerade (New York: AFSI- Americans for a Safe Israel, ١٩٧٧), ٩.

وقد استقى العديد من الناشطين والسياسيّين الإسرائيليّين المتأخرين من المرجع الآتي جميع معلوماتهم بشأن "عدم وجود فلسطين ولا الفلسطينيّين"، مثل المستوطن الشهير إلياكيم هعتسني، يُنظر:

Elyakim Ha'etzni "There is Life without A Solution", Ariel Center for Policy Research - ACPR, *Policy Paper* No. 135 (Shaarei Tikva Settlement: Ariel Center for Policy Research, 2002), 13.

كذلك، يُنظر:

Efraim Karsh, "The Myth of Palestinian Centrality," *Mideast Security and Policy Studies No. 108* (The Begin-Sadat Center for Strategic Studies, Bar-Ilan University, July 2014), 10.

٦ وقد شغل في حينه منصب الأمين العام المساعد لجامعة الدولة العربية (حتى العام ١٩٥٧) وبعد ذلك أصبح مندوب السعودية في الأمم المتحدة (حتى العام ١٩٦٢).

٧ تريد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ (الدورة ٣٠)، بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٧٥) الصادر بعنوان "الإقرار بأن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية"، وفي ما يأتي نصّه:

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٩٠٤ (د ـ ١٨) المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٦٣، الذي أصدرت فيه إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وبوجه خاص إلى تأكيدها "أن أي مذهب يقوم على التفرقة العنصرية أو التفوق العنصري مذهب خاطئ علميًا ومشجوب أدبيًا وظالم وخطر اجتماعيًا"، وإلى إعرابها عن القلق الشديد إزاء "مظاهر التمييز العنصري التي لا تزال ملحوظة في بعض مناطق العالم، وبعضها مفروض من بعض الحكومات بواسطة تدابير تشريعية أو إدارية أو غيرها"،

وإذ تشير، أيضًا، إلى أن الجمعية العامة قد أدانت في قرارها ٣١٥١ زاي (د ـ ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الأول ١٩٧٣، في جملة أمور، التحالف الآثم بين العنصرية بإفريقيا الجنوبية والصهيونية،

وإذ تحيط علمًا بإعلان المكسيك بشأن مساواة المرأة وإسهامها في الإنماء والسلم، ١٩٧٥ المعلن من قبل المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة، الذي عقد في مكسيكو في الفترة من ١٩ حزيران إلى ٢ تموز ١٩٧٥، والذي أعلن المبدأ القائل بأن "التعاون والسلم الدوليّين يتطلّبان تحقيق التحرّر والاستقلال القوميّين، وإزالة الاستعمار والاستعمار الجديد، والاحتلال الأجنبي، والصهيونية، والفصل العنصري [أبارتهيد]، والتمييز العنصري بجميع أشكاله، وكذلك الاعتراف بكرامة الشعوب وحقّها في تقرير المصير"،

وإذ تحيط علمًا، أيضًا، بالقرار ٧٧ (د ـ ١٢) الذي اتخذه مجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الثانية عشرة المعقودة في كمبالا في الفترة من ٢٨ تموز إلى ١ آب ١٩٧٥، الذي رأى "أن النظام العنصري الحاكم في فلسطين المحتلة والنظامين العنصريّين الحاكمين في زيمبابوي وأفريقيا الجنوبية ترجع إلى أصل استعماري مشترك، وتشكل كيانًا كليًا، ولها هيكل عنصري واحد، وترتبط ارتباطًا عضويًا في سياساتها الرامية إلى إهدار كرامة الإنسان وحرمته"،

وإذ تحيط علمًا، أيضًا، بالإعلان السياسي وإستراتيجية تدعيم السلم والأمن الدوليّين وتدعيم التضامن والمساعدة المتبادلة فيما بين دول عدم الانحياز، اللذين تم اعتمادهما في مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز المنعقد بليما، في الفترة من ٢٥ إلى ٣٠ آب ١٩٧٥، واللذين أدانا الصهيونية بأقصى شدة بوصفها تهديدًا للسلم والأمن العالميّين وطلبا إلى جميع البلدان مقاومة هذه الأيديولوجية العنصرية الإمبريالية،

تقرّر أنَّ الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري.

٨ جاء في المادة ١٥ من الميثاق الوطني الفلسطيني (المقرّ يوم ١٠ تموز ١٩٦٨): "تحرير فلسطين من ناحية عربية هو واجب قومي لرد الغزوة الصهيونية والإمبريالية عن الوطن العربي الكبير ولتصفية الوجود الصهيوني في فلسطين، تقع مسؤولياته كاملة على الأمة العربية شعوبًا وحكومات وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني ...".

أشرف بدر*

تمكين اليمين (الديني) - قراءة في حكومة نتنياهو السادسة

تهدف هذه المقالة إلى إجراء قراءة نقدية للخطوط العامة للحكومة الإسرائيلية ألـ ٣٧، والسادسة التي يترأسها بنيامين نتنياهو، والإجابة على سؤال رئيس يتعلق بماهية ودلالات السياسات والقوانين والخطط التي تنوي هذه الحكومة الإسرائيلية تنفيذها، وذلك من خلال إجراء مسح لخطوطها العامة، وكذلك الاتفاقيات الموقعة بين أطراف الائتلاف الحكومي. تجادل المقالة بأنّ الحكومة الحالية تهدف إلى تعزيز هيمنة اليمين الديني على الحياة العامة ومفاصل الحكم في إسرائيل، بالإضافة إلى ترسيخ السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية، وزيادة قمع الفلسطينيين، مما ينبئ بتأزم الوضع الأمني وازدياد احتمالية المواجهة.

تتكون الاتفاقيات الائتلافية للحكومة من اتفاق بين الليكود والأحزاب المشاركة في الحكومة كل على حدة، ويتضمن كل اتفاق ثلاثة ملاحق، أولها الخطوط العريضة لسياسات الحكومة، وثانيها طرق عمل الائتلاف في الكنيست، وثالثها ملحق توزيع المناصب (الوظائف) في الحكومة ولجان الكنيست. تتكون الاتفاقية الائتلافية من بنود عديدة تتكرر لدى بقية أحزاب الائتلاف، فعلى سبيل المثال يبلغ عدد صفحات الاتفاق بين الليكود والصهيونية الدينية ٢٩ صفحة، ويتضمن الاتفاق ١٨٣ بنداً، يتكرر معظمها (حرفياً) في اتفاقيات باقي الأحزاب، مع وجود بنود إضافية لهذه الأحزاب تتعلق ببعض مكتسباتها. وفي ما يأتي استعراض للخطوط العريضة للحكومة وأهم البنود في الاتفاقيات الائتلافية.

الخطوط العامة للحكومة[1]

تبدأ اتفاقية الخطوط العامة ببند يوضح الرؤية السياسية والأيديولوجية للحكومة، فقد نصت على أنّ "للشعب اليهودي حق حصري لا جدال فيه في جميع

* باحث وأكاديمي حاصل على الدكتوراه في العلوم الاجتماعية وماجستير في الدراسات الإسرائيلية.

الحكومة الإسرائيلية الـ ٣٧: خطوط عامة تنذر بتأزيم واسع النطاق. (أ.ف.ب)

أنحاء أرض إسرائيل. سوف تقوم الحكومة بتطوير الاستيطان في جميع أنحاء أرض إسرائيل في الجليل والنقب والجولان ويهودا والسامرة (الضفة الغربية)". مما يعني أن هذه الحكومة تؤمن بفكرة أرض إسرائيل الكاملة، ولا تلقي بالاً للقانون الدولي أو نموذج حل الدولتين، فمرجعيتها هي التوراة والاستناد على مقولتي "أرض الميعاد" و"شعب الله المختار"، التي تعطي "الحق الحصري" لليهود للاستيطان في الأرض الفلسطينية، سواء في المناطق المستعمرة سنة ١٩٤٨ أو ١٩٦٧، فهما سواء في عرف هذه الحكومة.

يتكامل بند "الحق الحصري" مع بند يشير إلى أهمية تعزيز التواجد اليهودي في القدس، وتصب في الاتجاه نفسه عدة بنود تتعلق بالعمل على تعزيز الموجات الاستيطانية "الهجرة" واستيعاب مستوطنين جدد. مع التأكيد على ضرورة "المحافظة على القيم والتراث اليهودي"، كناية عن تعزيز تعزيز السيطرة في مناطق ١٩٦٧ التي تتواجد فيها مواقع "التراث" اليهودي، دون أن يكون ذلك على حساب تعزيز الاستيطان في منطقة الجولان، من خلال الإشارة إلى ضرورة اتخاذ "قرار حكومي يعترف بالجولان كمنطقة إستراتيجية، من أجل "تطويرها"".

تهمل الخطوط العريضة الجانب السياسي وتعطي أولوية للمقاربة الأمنية في تعاملها مع الفلسطينيين، بالإشارة في أحد البنود إلى السعي لـ "مكافحة الجريمة في المجتمع العربي" في مناطق ٤٨، وتجاهل الإشارة للأسباب السياسية للجريمة المنظمة، والمتمثلة بالإهمال وعدم المساواة والتمييز العنصري. يصب في اتجاه "المقاربة الأمنية" نفسه بند آخر يشير إلى "تعزيز قوات الأمن لمكافحة "الإرهاب""، وكأن المشكلة مع الفلسطينيين أمنية وليست مشكلة سياسية لها تبعات أمنية.

لا تقتصر العقلية الأمنية الإسرائيلية على التعامل مع الفلسطينيين بل تتعداه للتعامل مع الآخر والمحيط، من خلال الإشارة في الخطوط العامة إلى ضرورة "تعزيز الأمن القومي"، والتشديد على "مواصلة الحرب ضد البرنامج النووي الإيراني". وحتى في ما يتعلق بالدول العربية الموقعة على اتفاقيات التطبيع نجد المنطق الأمني نفسه، من خلال التأكيد على "تعزيز السلام مع جيراننا، مع الحفاظ على المصالح الأمنية".

ينطلق الائتلاف الحكومي من مقاربة أمنية في تعامله مع الفلسطينيين في مناطق ٤٨، إذ نص الاتفاق على إطلاق يد جهاز "الشاباك" في المتابعة والتحري للتعامل مع "الجرائم القومية" لـ"عرب إسرائيل"، وتهيئة الأرضية القانونية لذلك.

الاتفاقيات الائتلافية

تتكون الحكومة من ائتلاف يضم أربع قوائم انتخابية (الليكود برئاسة نتنياهو، شاس برئاسة آرييه درعي، الصهيونية الدينية برئاسة بتسلئيل سموتريتش، يهودات هتوراة برئاسة موشيه غفني). تضم قائمة الصهيونية الدينية ثلاثة أحزاب، هي: الصهيونية الدينية بقيادة سموتريتش، و"العظمة اليهودية" برئاسة إيتمار بن غفير، و"نوعم" برئاسة آفي معوز. بينما يمثل "شاس" اليهود المتدينين "الحريديم" من أصول شرقية، فيما تمثل قائمة "يهودات هتوراة" الحريديم من أصول غربية وتضم حزبي "ديغل هتوراة" برئاسة موشيه غفني، و"أغودات إسرائيل" برئاسة إسحق جولدكنوف. وقد جرت العادة أن يتم تكليف الحزب الحاصل على أكبر عدد من المقاعد بتشكيل الحكومة، وبالتالي تكفل الليكود بعقد اتفاقيات ائتلافية مع الأحزاب سابقة الذكر، ومن ثم تم التوقيع على ست اتفاقيات ائتلافية بين الليكود وباقي أحزاب الائتلاف الحكومي.

تهدف هذه الورقة إلى إجراء قراءة لأهم البنود التي احتوتها الاتفاقيات الائتلافية، والتي يمكننا وضعها تحت أربعة محاور أساسية، وهي: التعامل مع السكان والأرض الفلسطينية، ويتفرع إلى قسمين أولهما ضبط السكان والتحكم بهم، وثانيهما السيطرة على الأرض وفرض السيادة. في المحور الثاني سنتعرض للأدلجة الفكرية، وفي الثالث سنبحث تعزيز الهوية اليهودية، وأخيراً في المحور الرابع سيتم التطرق للجانب الاقتصادي والميزانيات، وفي ما يأتي التفاصيل:

أولاً: التعامل مع السكان والأرض الفلسطينية

توضح بنود الاتفاقيات الائتلافية السياسات والآليات التي ستتبعها الحكومة في التعامل مع السكان الفلسطينيين سواء في المناطق المستعمرة سنة ١٩٦٧ أو المستعمرة سنة ١٩٤٨، وكيفية ضبطهم والتحكم بهم، وكذلك الأرض وآلية السيطرة عليها، وبشكل خاص الأراضي المصنفة "ج" في الضفة الغربية (بحسب اتفاقية أوسلو)، والتي تعادل ٦٥٪ من مساحة الضفة الغربية، ويطمح اليمين الإسرائيلي إلى ضمها، وفيما يأتي التفاصيل:

أ) ضبط السكان الفلسطينيين والتحكم بهم

تهدف بنود عدّة في الاتفاقيات الائتلافية إلى ضبط السكان الفلسطينيين والتحكم بهم. ففي حال توجهت السلطة الفلسطينية إلى محكمة الجنايات الدولية، سيتم الاستيلاء على المال المخصص للأسرى وأهالي الشهداء، من خلال مصادرة أموال المقاصة، بالإضافة إلى وضع آلية للتعامل مع قانون السلطة الذي يمنع بيع الأراضي لليهود، وأيضاً السعي لمنع توظيف معلمين تلقوا تعليمهم في الجامعات الفلسطينية بمناطق السلطة،[٢] (وهذا سيقود إلى عزوف جزء من فلسطينيي مناطق ٤٨ عن الدراسة في جامعات الضفة الغربية، مما يعني حرمان هذه الجامعات من مصدر دخل مهم). علاوة على سن قانون يمنع توظيف أي مدرس يؤيد "الإرهاب" (المقاومة).[٣] والسعي إلى سن قانون لسحب الجنسية الإسرائيلية أو الإقامة من أي شخص ينخرط في المقاومة وترحيله إلى مناطق السلطة.[٤]

ينطلق الائتلاف الحكومي من مقاربة أمنية في تعامله مع الفلسطينيين في مناطق ٤٨، إذ نص الاتفاق على إطلاق يد جهاز "الشاباك" في المتابعة والتحري للتعامل مع "الجرائم القومية" لـ"عرب إسرائيل"، وتهيئة الأرضية القانونية لذلك.[٥] فبذريعة تحقيق الأمن الداخلي سيتم العمل على جمع السلاح "غير القانوني"، ومواجهة إغلاق الشوارع والمظاهرات وذلك بهدف تقوية الجبهة الداخلية في حالات الحرب والطوارئ، من خلال تشكيل جسم ينسق بين الوزارات لحفظ

الأمن.[٦] وذلك حتى لا يتكرر ما حدث في معركة "سيف القدس" سنة ٢٠٢١، من هبة جماهيرية فلسطينية في مناطق ٤٨ للتضامن مع أبناء شعبهم في قطاع غزة.

لا يقتصر توسيع عمل "الشاباك" في ما يتعلق بفلسطينيي ٤٨ على التعامل مع "الجرائم القومية"، بل يتعداه إلى محاربة الجريمة المنظمة، بحيث تقام لجنة مدراء لمحاربة الاقتصاد الأسود والجريمة المنظمة والتهرب من الضرائب.[٧] يمكننا القول إن اهتمام الإسرائيليين بمحاربة الجريمة المنظمة في أوساط فلسطينيي ٤٨ راجع للاستخلاصات والاستنتاجات بعد معركة "سيف القدس"، بضرورة تجفيف منابع السلاح في مناطق ٤٨، إذ تحول وقتئذ جزء من سلاح الجريمة المنظمة إلى مقاومة المنظومة الاستعمارية الإسرائيلية، بعدما غضت السلطات النظر عنه فترة طويلة، لأنه لا يوجه لليهود وإنما للسكان الفلسطينيين، لكن المعادلة تغيرت في معركة "سيف القدس" وتوجه جزء من هذا السلاح لاستهداف قوات الأمن الإسرائيلية التي قمعت المتظاهرين الفلسطينيين.

ستتبنى الحكومة، بهدف الهندسة الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني في مناطق ٤٨ وفي إطار الصراع الديمغرافي، تقرير لجنة "بالمور" لمكافحة تعدد الزوجات، وتنفذ توصياته.[٨] فقد صدر قرار من الحكومة الإسرائيلية رقم ٢٣٤٠ بتاريخ ٢٠١٧/١/٢٩، لمواجهة ظاهرة التعداد عند البدو وآثارها السلبية، (والتي تعتبر مخالفة بحسب القانون الإسرائيلي).[٩] أوصت لجنة بالمور باتخاذ إجراءات قانونية وإدارية، من بينها زيادة المراقبة والملاحقة والتضييق على المعدّدين في ما يتعلق بالتأمين الوطني. وفي ما يتعلق بالتعليم: تقليص التسرب من المدارس، التركيز على التعليم المهني، تثقيف في المدارس حول موضوع الزواج، تشجيع التبادل الطلابي بين طلاب من البدو في الجنوب والشمال، وكذلك تقليص عدد العاملين في التعليم من المعددين، وأيضاً تشجيع التعليم العالي عند الفتيات، مع تعليم اللغة العبرية من المستويات الأساسية، وكذلك تشجيع التواصل عبر النت وتعليم الطلاب استخدامه. وفي الناحية الاقتصادية تشغيل الأيدي العاملة من البدو، وإقامة مراكز صناعية في مناطقهم. أمّا على الصعيد الصحي، فسيتم رصد حالات التعدد، وإطلاق حملات توعية صحية، مع تقديم مساعدة قانونية مجانية، وكذلك الدعم النفسي، مع زيادة عدد العاملين في الرعاية من المتحدثين بالعربية. وفي ما يتعلق بالمحاكم الشرعية، سيتم إطلاق حملة توعية ضد التعدد، وتحديد الحالات التي يسمح لها بالتعدد.[١٠]

تضمنت الاتفاقات الائتلافية زيادة ملحوظة في ميزانية الأمن الداخلي (سيتم التطرق لذلك لاحقاً)، مع إعادة تشكيل لوزارة الأمن الداخلي (القومي) وتعزيزها بقوات حرس وطني، وذلك بعد فصل حرس الحدود عن الشرطة وإلحاقه به.[١١]

يسعى الائتلاف الحكومي إلى زيادة وتيرة قمع الفلسطينيين، فقد نصت الاتفاقيات على أنّ وزير الأمن القومي (بن غفير) سيفحص التعليمات الخاصة بإطلاق النار من جانب الشرطة الإسرائيلية، وسيجري تغييرات عليها إن لزم الأمر.[١٢] علاوة على السعي إلى سن عقوبة الإعدام بحق المقاومين، وذلك بهدف كي وعي "الإرهابيين".[١٣] وفي السياق نفسه محاولة تغيير أوضاع السجناء الأمنيين، بحيث يُجرى تعديل تشريعي على قانون السجون، يحدد فيه السجين الأمني وفقاً للتعريفات الواردة في التشريع، وتنظيم أوضاع المساجين الأمنيين باللوائح.[١٤] يضاف إلى ذلك العمل على سن قانون يزيد من العقوبة على الاعتداءات الجنسية على أساس قومي.[١٥]

يلفت الانتباه في بنود الاتفاقات الائتلافية تفرد حزب الصهيونية الدينية في اتفاقه مع الليكود، بالتطرق لموضوع الأسرى والمفقودين الإسرائيليين، بالإشارة إلى "استخدام كل الوسائل المتاحة لإعادة الأسرى والمفقودين".[١٦] في إشارة ضمنية إلى موضوع الأسرى الموجودين بيد المقاومة في قطاع غزة، وربما يكون المقصود بكل "الوسائل المتاحة"، السعي إلى إبرام صفقة تبادل، بعد سنوات من فشل استخدام الوسائل الأمنية والاستخباراتية والضغط على المقاومة.

ب) السيطرة على الأرض وفرض السيادة

انعكس البرنامج الانتخابي للصهيونية الدينية (الداعي لضم الضفة الغربية) على بنود اتفاق الائتلاف الحكومي، من حيث السعي إلى فرض السيادة على مناطق الضفة الغربية وضمها، فنص على "قيام رئيس الحكومة ببلورة وتطوير سياسات معينة بموجبها سيتم فرض السيادة على "يهودا والسامرة"، مع اختيار الوقت المناسب ومع الأخذ بعين الاعتبار الحسابات القومية والدبلوماسية الدولية لإسرائيل".[١٧] يتشابه هذا البند مع ما تم الاتفاق عليه

يهدف الائتلاف الحكومي إلى جذب الإسرائيليين من أجل الاستيطان في الضفة الغربية، من خلال قوانين عدة وتقديم تسهيلات وامتيازات حياتية للمستوطنين، فقد نصت الاتفاقيات على الخدمات الحكومية المقدمة للمستوطنين في الضفة الغربية. وكذلك إدخال تعديل قانوني بحيث يحصل سكان المناطق الخطرة أمنياً (المستوطنات) في الضفة الغربية، على مزايا ضريبية

في سنة ٢٠٢٠ في الحكومة ألـ ٣٥، المكونة من تكتلي الليكود (برئاسة نتنياهو)، وأزرق أبيض (برئاسة بيني غانتس)، إذ نص البند ٢٨ من الاتفاق على ضم مناطق في الضفة الغربية، مع ضرورة التنسيق بشكل كامل مع الولايات المتحدة الأميركية، لتنفيذ رؤية الرئيس دونالد ترامب للسلام (صفقة القرن)، والبدء في تنفيذ الضم بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١، وذلك بعد إقراره في الحكومة أو الكنيست.[١٨]

تدرك أطراف الائتلاف الحكومي صعوبة الإعلان عن ضم الضفة الغربية دون موافقة الأطراف الإقليمية والدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة، فكان الاستدراك في صياغة البند بإدراج عبارة "مع الأخذ بعين الاعتبار الحسابات القومية والدبلوماسية الدولية"، لكن عدم القدرة على الإعلان عن الضم لم يمنع هذه الحكومة من وضع خطط وسياسات لتنفيذ خطوات الضم على الأرض، حتى تتهيأ الفرصة المناسبة للإعلان عنه بشكل رسمي.

يتمظهر الضم على أرض الواقع في سياسات وخطوات عدة، من بينها التركيز على المناطق المصنفة "ج" وكذلك تدعيم الاستيطان في الضفة الغربية. يمكن في السياق نفسه النظر إلى تخصيص ميزانية مقدارها ٦٠٠ مليون شيكل لتنظيم معابر العمال الفلسطينيين.[١٩] فهذا مؤشر على حرص الحكومة الحالية على تعزيز التبعية الاقتصادية لفلسطينيي أراضي ٦٧، من خلال الاستمرار في السماح بتدفق الأيدي العاملة التي يتم استغلالها. على صعيد آخر؛ نص الاتفاق الائتلافي على العمل من أجل حل مشكلة عدم الاستقبال الخليوي (لشركات الاتصال الإسرائيلية) في جميع مناطق الضفة الغربية.[٢٠] وهذا يؤشر على حرص الحكومة الحالية على ما يمكن أن نسميه "الضم الخليوي"، بحيث ينضم الفلسطينيون إلى استخدام الشبكات الخليوية الإسرائيلية، التي لا تستطيع الشركات الفلسطينية منافستها بسبب الفرق في أسعار الخدمات.

يندرج تحت الخطط العمل على الضم حماية "أراضي الدولة"،[٢١] في إشارة للأراضي الأميرية التابعة للدولة أيام الحكم العثماني والتي يقع معظمها في المناطق المصنفة "ج". وقد خصصت ميزانية مقدارها ٣٠٠ مليون شيكل، لمنع استخدام الفلسطينيين لهذه الأرض، بذريعة أن "استيلاءهم عليها غير قانوني".[٢٢] وفي سبيل تحقيق ذلك سيتم إصدار قرار حكومي بزراعة أشجار الزيتون في مناطق "ج" لمنع الفلسطينيين من الاستيلاء عليها.[٢٣] وفي المضمار نفسه سيتم تعديل الأوامر العسكرية في ما يتعلق بنقل ملكية الأراضي.[٢٤] مما سيسمح بتملك المستوطنين للأراضي في الضفة الغربية. يضاف إلى ذلك إنشاء صندوق للمحافظة على المناطق الطبيعية والأراضي المفتوحة، وللاهتمام بالموارد الطبيعية وجودة البيئة".[٢٥] وهذا يعني ضمناً إحكام السيطرة على مناطق "ج" التي تتواجد فيها المناطق الطبيعية والموارد البيئة.

يستخدم الائتلاف الحكومي ذريعة الحفاظ على "التراث" لترسيخ الضم، حيث سيتم تخصيص ميزانية مقدراها ١٥٠ مليون شيكل للحفاظ على "التراث" من السرقة والتدمير، ومن أجل تقوية وتدعيم البنية التحتية للتراث.[٢٦] إذ إنّ المواقع المصنفة إسرائيلية كـ "تراث" تقع معظمها في أراضي الضفة الغربية المصنفة "ج". ومن ثم من بين الأهداف التي وضعها الائتلاف الحكومي تخصيص ميزانيات لقبر راحيل[٢٧] (مسجد بلال في بيت لحم).

يمكننا القول إنّ تعزيز الاستيطان في الضفة الغربية سيرسخ الضم على أرض الواقع، تجسد ذلك بتخصيص ميزانية "إضافية" مقدارها ٧٥٠ مليون شيكل لقسم الاستيطان.[٢٨] مع وضع خطة خمسية لتطوير

الاستيطان وتعزيزه في الضفة الغربية.[٢٩] وإدخال تشريع لتعديل قانون الانسحاب من شمال الضفة الغربية، بهدف تسوية وضع مستوطنة حومش،[٣٠] التي أخليت سنة ٢٠٠٥ بالتزامن مع الانفصال عن قطاع غزة وإخلاء مستوطناته، لكن المستوطنين في السنوات الأخيرة حاولوا العودة للاستيطان فيها. يضاف إلى ما سبق؛ العمل على تعزيز الاستيطان في الخليل.[٣١]

يسعى الائتلاف الحكومي الحالي إلى "شرعنة" البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية، المقامة بمبادرة من المستوطنين ولم تقر الحكومة وجودها، بحيث تُسوى أوضاعها "تقنينها" وتوفر البنية التحتية لها، من كهرباء ومياه وخدمات حكومية.[٣٢] في السياق نفسه سيتم الترويج لجامعة أريئيل (المقامة بالقرب من نابلس في الضفة الغربية) في مجالات البحث والتعليم، (وذلك للتغلب على مقاطعتها من دول الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الآسيوية)، وتخصيص ميزانية لطلاب الجامعة، مع السعي إلى تحويل مستوطنة أريئيل إلى مدينة جامعية.[٣٣]

يهدف الائتلاف الحكومي إلى جذب الإسرائيليين من أجل الاستيطان في الضفة الغربية، من خلال قوانين عدة وتقديم تسهيلات وامتيازات حياتية للمستوطنين، فقد نصت الاتفاقيات على الخدمات الحكومية المقدمة للمستوطنين في الضفة الغربية.[٣٤] وكذلك إدخال تعديل قانوني بحيث يحصل سكان المناطق الخطرة أمنياً (المستوطنات) في الضفة الغربية، على مزايا ضريبية، كما هو حاصل في بلدات إسرائيلية داخل مناطق ٤٨،[٣٥] (على سبيل المثال: كريات شمونة القريبة من الحدود مع لبنان). علاوة على الاستجابة لجميع المطالب المالية للمجالس المحلية للمستوطنات في الضفة الغربية.[٣٦] وكذلك مساعدة وزارة الزراعة قسمَ الاستيطان في ما يتعلق بقطاع الرعي، وتوفير ميزانية لذلك.[٣٧] وأيضاً وضع خطة خمسية لتطوير الطرق في الضفة الغربية (لخدمة المستوطنين)، بميزانية سنوية مقدارها ١,٦ مليار شيكل.[٣٨] مع الإشارة إلى توسيع طريق ٦٠، وخصوصاً في المنطقة بين مفرق العروب إلى بني نعيم (جنوب الضفة الغربية).[٣٩]

أفردت الاتفاقيات الائتلافية بنوداً عدة تتعلق بالقدس وتعزيز السيادة الإسرائيلية فيها. فتحت عنوان "القدس الموحدة عاصمة إسرائيل"، تنص البنود على تطوير وبناء واسع للمستوطنات في مدينة القدس، مع تخصيص ميزانيات لذلك. مع الإشارة إلى أهمية الحفاظ على السيادة ومنع أي نشاط للسلطة الفلسطينية بالقدس.[٤٠] وفي بند آخر تتم الدعوة إلى إعادة النظر في نقل مسؤولية صيانة الحواجز المحيطة بالقدس وتوسيعها إلى وزارة الحرب الإسرائيلية، وكذلك إعادة المسؤولية عن أمن المستوطنات المحيطة بالقدس إليها.[٤١] في إشارة إلى استخلاص العبر من العملية الفدائية التي نفذها عدي التميمي على حاجز شعفاط في تشرين الأول ٢٠٢٢.

تحت إطار الصراع على الحيز العام، نص الاتفاق الائتلافي على سن قانون بمنع رفع العلم الفلسطيني في المؤسسات الحكومية أو البلديات.[٤٢] مما سيمهد إلى تجريم رفعه في مناطق ٤٨، وعلى الأرجح سيتم استخدام هذا القانون لتجريم رفعه في أماكن عامة ومن بينها المسجد الأقصى.

وفي ما يتعلق بتعزيز السيطرة على الأرض والتجمعات الفلسطينية في مناطق ٤٨ وخصوصاً في الجليل والنقب، فقد نص الاتفاق الائتلافي على قلب الجليل والنقب إلى مركز تقني حيوي وصناعي زراعي، وكذلك تسريع نقل الجيش ومصانع الهاي تك إلى النقب،[٤٣] وذلك بهدف جذب المستوطنين اليهود للسكن في الأطراف بعيداً عن المركز في تل أبيب وضواحيها. فمن أجل تشجيع الملكية في النقب والجليل سيتم تخفيض سعر الأراضي هنالك.[٤٤] ولتعديل الميزان الديمغرافي في النقب، الاستمرار في إنشاء مدينة "كسيف" (الحريدية) في عراد، مع الاستثمار في ٢٠٠٠ وحدة سكنية.[٤٥] وكذلك إقامة ١٤ مستوطنة في النقب يخصص لها مبلغ ٨٠٠ مليون شيكل سنوياً.[٤٦] وتحت ذريعة تقوية سكان غلاف غزة ستقام مستوطنة حنون التابعة لسدوت النقب.[٤٧]

بالتوازي مع ما سبق؛ ستقام جامعة، وكذلك مستوطنة "رمات أربل" في الجليل، بالإضافة إلى تشجيع نقل مركز إعادة التأهيل والصيانة إلى منطقة تسيفوريت (بالجليل).[٤٨] علاوة على وضع خطط لتشجيع الاستيطان في الجليل والنقب (وكذلك الضفة الغربية)، والاهتمام بتقوية مستوطنات الشمال بـ ٢٠٠٠ عائلة جديدة، وعبر تخصيص ميزانية لذلك ١٠٠ مليون شيكل سنوياً.[٤٩] وفي الإطار نفسه منح الحق في تملك الأراضي للمهاجرين الجدد، وكذلك تقديم مساعدة للعاملين في الأمن ودعم للمهاجرين الجدد.[٥٠] أمّا "المدن المختلطة" فيتم تقديم مساعدة لها بمقدار ٢٥ مليون شيكل، لتعزيز الشعور بالأمن.[٥١]

ثانياً: الأدلجة الفكرية

اهتم الائتلاف الحاكم الذي يسيطر عليه التيار الديني بحسم الصراع الأيديولوجي مع العلمانيين من خلال الهيمنة على أجهزة الدولة الأيديولوجية، وعلى رأسها المدارس والتعليم. فقد نص الاتفاق الائتلافي على الترويج لمنهج أساس موحد للمدارس، مع الإشارة إلى ضرورة الاهتمام بتاريخ الصهيونية وتراث كل طوائف إسرائيل. والعمل على إعادة الدراسات الإنسانية للمدارس الثانوية بما فيها التوراة والتاريخ. وكذلك إعادة الرحلات الطلابية إلى بولندا والتعليم حول المحرقة. مع التشديد على المساواة في التعليم في كل القطاعات (العلمانية والحريدية). بحيث يتم تخصيص ميزانيات لمدارس التوراة.[٥٢]

سيتم أيضاً تزويد معاهد التأهيل التكنولوجي بميزانية مقدارها ١٥ مليون شيكل سنوياً، كمنح دراسية للطلاب الحريديم من ذوي الوضع الاجتماعي الاقتصادي المتدني.[٥٣] وسيتم بالذريعة نفسها تخصيص ١٥ مليون سنوياً لكن للتلميذات.[٥٤] مع التركيز على المساواة في توزيع ميزانية التعليم والثقافة بين المدارس الحكومية والمدارس الحريدية، بحيث لا تقل ميزانية القطاع الحريدي في التعليم عن ١٠٠ مليون شيكل.[٥٥] بحيث تكون ميزانية التعليم الحريدي مشابهة لميزانية العام ٢٠١٩. مع الإشارة إلى تخصيص ١٥ مليون شيكل سنوياً للتعليم التوراتي لأبناء المهاجرين الجدد.[٥٦]

بذريعة دمج المتدينين في سوق العمل ستُشكّل لجنة لفحص منح درجة البكالوريوس لمن درس التوراة عند الحاخامات، وبالتالي الاعتراف بالتعليم العالي التوراتي.[٥٧] (في السياق نفسه سيتم تخصيص ١٥ مليون سنوياً لدمج الحريديم في خدمات الدولة).[٥٨] وكذلك سيتم تخصيص ١٧٤ مليون شيكل لمدارس الصهيونية الدينية، ١١٠ مليون لحباد، ١٥٦ مليون للتطوير والبناء.[٥٩] مع العمل على تقليل تكاليف التعليم وتخصيص ميزانية لذلك لا تقل عن ١٠٠ مليون سنوياً.[٦٠] بالتوازي مع تقوية التعليم الرسمي الديني، بحيث يتم تعديل القانون في لجنة مختصة بالكنيست يترأسها عضو من الصهيونية الدينية،[٦١] يُزوّد التعليم الديني الرسمي بميزانية مقدراها ٦٣٧ مليون.[٦٢] وكذلك دعم التعليم الداخلي بميزانية لا تقل عن ٢٥٠ مليون سنوياً.[٦٣] (بحيث تكون رسوم الدعم للطالب في المدارس الداخلية التابعة لوزارة الرفاه ١٢٠٠ شيكل في الشهر).[٦٤] مع تخصيص ١٥٠ مليون سنوياً للمعاهد الدينية التي تشجع الخدمة العسكرية.[٦٥]

ثالثاً: تعزيز الهوية

يسعى الائتلاف الحاكم إلى تعزيز الهوية اليهودية من خلال المحافظة على حرمة السبت، والتعاليم التوراتية، والسيطرة على عملية التهود. فقد نص الاتفاق الائتلافي على زيادة ميزانية مكاتب الهجرة من أجل تعزيز الهجرة، بالترافق مع توسيع جهاز التهويد الرسمي برعاية الحاخامات الرئيسيين، وتخصيص منح للطلاب الذي تهودوا بشكل رسمي.[٦٦] مع العمل على إصلاح التهود بحيث يتم الاعتراف قانونياً فقط بالتهود الرسمي الذي حدث داخل إسرائيل.[٦٧] (وذلك بهدف محاصرة اليهودية الإصلاحية التي لا تتشدد في عملية التهويد)، بالتوازي مع ذلك سيتم تخصيص ميزانية لا تقل عن ٣٥٠ مليون سنوياً لتشجيع الشباب على الهجرة، وخصوصاً في الولايات المتحدة وفرنسا.[٦٨] وكذلك تخصيص الموارد لاستيعاب المهاجرين الأثيوبيين.[٦٩]

سيتم بموجب الاتفاق الائتلافي تعيين آفي معوز (رئيس حزب نوعم الديني) في منصب نائب وزير في مكتب رئيس الوزراء، ومسؤول عن سلطة الهوية القومية اليهودية، بميزانية مقدارها ٢٠٠ مليون شيكل في أول سنتين من عمر الحكومة، ويترأس قسماً لـ"التوعية اليهودية"، بميزانية سنوية مقدارها ٧٠ مليون سنوياً.[٧٠]

نص الاتفاق الائتلافي على العمل من أجل تقوية الهوية اليهودية للدولة.[٧١] بحيث يتم سن قانون أساسي ينص على أنّ دراسة التوراة قيمة أساسية في تراث الشعب اليهودي.[٧٢] وكذلك تشجيع إنتاج منشورات أصيلة تتعلق بالصهيونية والتراث.[٧٣] وسيتم في الإطار نفسه وضع خطة لتعزيز الهوية اليهودية في التعليم والأفلام السينمائية والموسيقى، تشرف عليها وزارة المهام الوطنية، وستقام مراكز للتراث والروحانيات، وستخصص لذلك ميزانية مقدارها ٧٠٠ مليون شيكل في سنة ٢٠٢٣، ٨٠٠ مليون في ٢٠٢٤، وفي ٢٠٢٥ سيخصص ٩٥٠ مليون.[٧٤] وفي السياق نفسه سيتم وضع خطة لـ "التماسك الاجتماعي"

احتوى الاتفاق الائتلافي على بنود عدة تهدف في ظاهرها إلى المحافظة على الهوية اليهودية، لكنها تهدف في الباطن إلى تعزيز الشبكة الزبائنية للأحزاب الدينية، مثل تخصيص ١٥٠ مليون إضافية لخدمات رفاه المعاقين (نسبة المعاقين في الحريديم عالية بسبب زواج الأقارب). وكذلك تخصيص مليار شيكل سنوياً لوزارة الداخلية (التي يسيطر عليها شاس) توزع كمواد أساسية للفقراء.

تشرف عليها وزارة المهام الوطنية وتمول بميزانية ٦٠٠ مليون.[٧٥]

تحت إطار تقوية الهوية اليهودية سيتم سن قانون يمنع إدخال حمتس (أي شيء فيه خميرة) إلى المستشفيات في عيد الفصح.[٧٦] مع الإشارة في الاتفاق الائتلافي إلى منع النشاطات التبشيرية غير القانونية، وعدم تلقي هذه المنظمات دعماً مالياً حكومياً مباشراً أو غير مباشر.[٧٧] والتنويه إلى احترام السبت وعدم التمييز ضد العامل الذي يحترم السبت والأعياد.[٧٨] وبأنّه لن يتم المساس بنمط حياة الحريديم في المناطق التي يشكلون فيها أغلبية. [٧٩] والتأكيد على تخصيص صندوق للزراعة "شميتاه"[٨٠] لتعويض المزارعين الملتزمين بها. [٨١] وكذلك تخصيص ميزانيات للإصلاحات وصيانة الكنس والمقابر والأماكن الدينية يبلغ مجموعها ٢١٠ مليون شيكل.[٨٢]

في الجانب القانوني؛ سيتم تعديل القانون الذي يحظر التمييز في المنتجات والخدمات، ومن ثم لن يعتبر الفصل بين الجنسين تمييزاً محظوراً، وبالتالي السماح بإنشاء مناطق على أساس ديني، بحيث يسمح بالامتناع عن تقديم خدمة أو منتج بسبب العقيدة الدينية (بشرط ألا تكون الخدمة فريدة ويمكن الحصول على بديل لها).[٨٣] بمعنى يمكن لأي شخص يهودي متدين الامتناع عن تقديم خدمة لأي شخص غير يهودي لأسباب دينية. وفي السياق نفسه ولمحاربة المثلية والمحافظة على القيم الدينية نص الاتفاق الائتلافي على أن يتم تسجيل الأهل تحت مسمى أب وأم، في كل المعاملات الرسمية.[٨٤] بالترافق مع ذلك عدم انضمام الحكومة لاتفاقية إسطنبول،[٨٥] وهي اتفاقية وقعت سنة ٢٠١١، تتعلق بقانون الأسرة، وتنص على منع العنف تجاه النساء والعنف في العائلة.

احتوى الاتفاق الائتلافي على بنود عدة تهدف في ظاهرها إلى المحافظة على الهوية اليهودية، لكنها في الباطن تهدف إلى تعزيز الشبكة الزبائنية للأحزاب الدينية. فقد نص الاتفاق على تخصيص ١٥٠ مليون إضافية لخدمات رفاه المعاقين (نسبة المعاقين في الحريديم عالية بسبب زواج الأقارب).[٨٦] وكذلك تخصيص مليار شيكل سنوياً لوزارة الداخلية (التي يسيطر عليها شاس) توزع كمواد أساسية للفقراء.[٨٧] بالإضافة إلى دعم الجمعيات الخيرية (ومعظمها تتبع للتيار الديني) بـ ١٠٠ مليون في فترة الأعياد لتوزيع المساعدات والأغذية.[٨٨]

رابعاً: الجهاز القضائي

يهدف الائتلاف الحكومي إلى ترويض السلطة القضائية والهيمنة عليها، وقد بدأ التغيير في المنظومة القضائية في سنة ٢٠١٥، عندما تفاخرت وزيرة القضاء أيليت شاكيد (حزب البيت اليهودي) بتعيينها قضاة محافظين في العليا. ومن أجل ضمان الهيمنة على القضاء أعلن وزير القضاء يريف ليفين عن خطة لـ "إصلاح القضاء"، تنص على سن قانون التغلب، الذي يخول الكنيست إعادة سن قانون أبطلته المحكمة العليا بأغلبية ٦١ عضواً. مما سيحد من قدرة المحكمة على إبطال القوانين التي تتعارض مع القوانين الأساس. كما تنص الخطة على منع المحكمة من استخدام "حجة المعقولية" التي تخولها التدخل في القرارات الحكومية والتشريعات، (بموجبها رفضت المحكمة تعيين درعي كوزير). وفي ما يتعلق بلجنة اختيار القضاة، سيتم تقليل حصة القضاء ودوره في تعيين قضاة جدد، وتوسيع دور الحكومة والكنيست، برفع أعضاء اللجنة من ٩ إلى ١١، بحيث يكون هنالك تمثيل متساوٍ لجميع السلطات، وسيبدل تمثيل نقابة المحامين بممثلين من الجمهور يختارهم وزير القضاء. وفي ما يتعلق برئاسة المحكمة العليا، سيتم إلغاء نظام

الكنيست الـ٢٥: نتنياهو في قبضة أقصى اليمين. (أ.ف.ب)

الأغلبية، وتتولى الحكومة صلاحية تعيين الرئيس حتى لو كان من خارج قضاة العليا. أمّا المستشار القانوني للحكومة فسيتحول إلى منصب ثقة، وسيخضع المستشار القانوني للوزير لا للمستشار القضائي للحكومة.[٨٩]

يمكننا القول إن خطة ليفين هي عبارة عن ترجمة عملية لبنود الاتفاق الائتلافي، فقد وضع الائتلاف الحاكم نصب عينه هدف السيطرة على الجهاز القضائي وتحييده، وذلك من خلال النص في الاتفاق الائتلافي على "تنظيم" العلاقة بين الحكومة والكنيست والقضاء، من خلال تشريع القانون الأساس "قانون التغلب".[٩٠] وكذلك تعيين عضو من الصهيونية الدينية في لجنة تعيين القضاة.[٩١] وأيضاً ممثل عن حزب العظمة اليهودية.[٩٢] يضاف إلى ذلك أنّ تعيين مستشار قانوني لأي وزارة وكذلك الدوائر المحيطة به سيكون من صلاحية مدير عام الوزارة.[٩٣]

في المقابل ستتم تقوية المحاكم الدينية وتعزيز دور الحاخامات، من خلال إقامة مباني المحاكم الدينية الحاخامية وتحسينها وبناء مقرات شبيهة بالمحاكم المدنية.[٩٤] وقد نص الاتفاق الائتلافي على أنّ المقدسات الدينية اليهودية المعترف بها منذ فترة العثمانيين سنة ١٩٢٢ سوف تكون تحت رعاية المحاكم الحاخامية.[٩٥] ولتعزيز دور التيار الديني القومي في المؤسسات الرسمية نص الاتفاق على أنّ أحد الحاخامات الرئيسيين للدولة سيكون وطنياً قومياً.[٩٦]

دفع تعزيز منظومة القضاء الديني بعض الأطراف الإسرائيلية إلى التحذير من تبعات ذلك على النظام الإسرائيلي، كونه سيتسبب بإنشاء نظامين قانونيين منفصلين، حيث ينص الاتفاق الائتلافي على أنّه يصرح للمحاكم الحاخامية بمناقشة القانون المدني والأمور المدنية بموافقة الطرفين. كما تنص الاتفاقية على توسيع صلاحيات الحاخامات بحيث يمكن أن يكونوا بمثابة محكمين توافقيين في المسائل المدنية.[٩٧]

خامساً: الاقتصاد والميزانيات

احتوت الاتفاقيات الائتلافية على بنود عدة تهتم بالجانب الاقتصادي، فيما تم التركيز في هذه الاتفاقيات على الميزانيات التي سوف تخصص لقطاع الحريديم،

دفع تعزيز منظومة القضاء الديني بعض الأطراف الإسرائيلية إلى التحذير من تبعات ذلك على النظام الإسرائيلي، كونه سيتسبب بإنشاء نظامين قانونيين منفصلين، حيث ينص الاتفاق الائتلافي على أنّه يصرح للمحاكم الحاخامية بمناقشة القانون المدني والأمور المدنية بموافقة الطرفين

ويستفيد منها جمهور الصهيونية الدينية، وفي ما يأتي التفاصيل:

أ) الجانب الاقتصادي

يسعى الائتلاف الحاكم إلى مواجهة غلاء الأسعار والجمود الاقتصادي، فقد نص الاتفاق الائتلافي على تقليل غلاء المعيشة من خلال تجميد أسعار الكهرباء، المياه، وضريبة الأرنونا، مع ضبط أسعار الوقود ومراقبتها. وكذلك إبطال الأمر الخاص بضريبة الأدوات المستخدمة مرة واحدة وكاسات الشرب. مع العمل على مساعدة أصحاب المصالح الخاصة، بحيث يكون ترخيصها في مكان واحد دون الحاجة للحصول على تراخيص من دوائر ومؤسسات عدة. مع الاهتمام بإزالة أي عقبات أمام المنافسة التجارية وتقليل المركزية (الاحتكار) الاقتصادية في سوق الغذاء، بمعنى تعميق اللبرلة الاقتصادية. أيضاً نص الاتفاق على الاهتمام بالبنية التحتية، وسن قانون المترو (قانون لتمويل المترو)، وتشييد قطار سريع (من الشمال في كريات شمونة إلى إيلات)، ومطار دولي. مع الأخذ بعين الاعتبار التعامل مع أزمة العقارات، من خلال تشجيع نماذج تنافسية للاستثمار في الأرض، وايجارات طويلة المدى، وكذلك مشاركة السلطات المحلية في حل أزمة السكن (بحيث يتم تشجيع رؤساء السلطات المحلية للبناء في المناطق المخصصة لهم، واستكمال إجراءات بناء ٣٠٠ ألف وحدة سكنية والتي توقفت بسبب عدم وجود ميزانية). يضاف إلى ذلك تحسين مؤسسات الجمهور ومواءمة سوق العمل للعالم الحديث، بحيث تتم خصخصة ميناء أشدود (كما حصل مع ميناء حيفا). مع العمل على تحسين سوق العمل من خلال الاستثمار في خطة تشغيل قطاع الحريديم والعرب ودمجهما.[٩٨]

يلفت الانتباه في البنود المتعلقة بالاقتصاد، ما تمت الإشارة له بضرورة فحص تبعية الشركات الحكومية للوزارات، وإبطال فريق المدراء المختارين (نبحرت هاديركتوريم)،[٩٩] وهو عبارة عن مجموعة واسعة ومتنوعة من المرشحين لمنصب المدير، وهي متاحة للوزراء عندما يرغبون بتعيين مدراء في الشركات الحكومية. انتقدت بعض الأطراف الإسرائيلية فكرة إلغاء فريق المدراء، لأنّ ذلك سيعمق الزبائنية الحزبية، ويوسع الباب أمام تعيين المنتسبين السياسيين في الشركات الحكومية. وتفاقم التسييس في الشركات الحكومية.[١٠٠]

اهتم الائتلاف الحاكم بتعزيز شبكته الزبائنية من خلال كسب قطاع الجيش بواسطة تخصيص ميزانيات إضافية له، فقد نص الاتفاق الائتلافي رفع رواتب الجنود النظاميين بنسبة ٢٠٪، ومساواة أجور المقاتلين في النصف الأخير من العام بالحد الأدنى للأجور، بالإضافة إلى زيادة المنح للطلاب الذين ينهون خدمة الجيش والخدمة الوطنية، وكذلك العمل من أجل تمويل دورات تحضيرية أكاديمية مجانية للجنود المسرحين، وزيادة تمويل البعد التعليمي بنسبة ١٠٠٪ مقارنة برسوم التعليم الجامعي، حيث سيتلقى كل جندي خدم سنة بالجيش، سنة مجاناً في الجامعة، علاوة على رعاية المصابين والمعاقين نتيجة الحروب والتدريب وتأهيلهم للعمل في أماكن مناسبة، مع إعطاء الجنود المسرحين أولوية (التفضيل الإيجابي) في كليات الطب، الحقوق، الكمبيوتر، المهن الهندسة في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي.[١٠١]

ب) الميزانيات

عدا عن الميزانيات التشغيلية للوزارات، استطاعت الأحزاب الدينية الحصول على ميزانيات ضخمة ستخدم تنفيذ برامجها الانتخابية، وستعزز من شبكتها الزبائنية. بالاستناد على الاتفاقات الائتلافية يمكننا القول إن الأحزاب الدينية ستحصل بشكل مباشر على مبلغ إجمالي يقدر ب ٧٦,٧٦٤ مليار شيكل على مدى الأربع سنوات من عمر الحكومة. (عدا عن المبالغ التي ستحصل عليها بشكل غير مباشر من الميزانيات التشغيلية للوزارات). والجدول المحلق يوضح التفاصيل:

جدول يوضح ثمن تحالف الليكود مع الأحزاب الدينية (بالمليون شيكل):

المبلغ	وجه الصرف	ملاحظات
٧٥٠	قسم الاستيطان في الضفة الغربية[١٠٢]	
٦٠٠	تنظيم المعابر في مناطق ٦٧ [١٠٣]	
٨٠٠٠	تطوير طرق الضفة الغربية[١٠٤]	١٦٠٠ سنوياً لمدة ٥ سنوات
٣٠٠	حماية أراضي الدولة في الضفة الغربية[١٠٥]	لسنتي ٢٠٢٣-٢٠٢٤
٢٤٥٠	تعزيز الهوية اليهودية في التعليم ومراكز التراث[١٠٦]	ميزانية لـ ٣ سنوات
٣٢٠٠	إقامة ٤ مستوطنات في النقب[١٠٧]	٨٠٠ سنوياً لمدة ٤ سنوات
٤٠٠	تشجيع الاستيطان في الجليل[١٠٨]	١٠٠ سنوياً لمدة ٤ سنوات
٢٥	تعزيز الأمن بالمدن المختلطة[١٠٩]	
٦٠٩٢	ميزانية وزارة المهام الوطنية+ نشاطات تطوير[١١٠]	٥٠٠ ميزانية أساسية+ ٤٤٣ نشاطات مشتركة + ٧٥٥ نشاطات تطوير (لمدة ٤ سنوات)
٣٠٠	مديرية الاستيطان[١١١]	ميزانية إضافية بمعدل ٧٥ سنوياً
٦٠٠	التماسك الوطني[١١٢]	وزارة المهام الوطنية
٤٣٠	المدارس الدينية[١١٣]	١٧٤ للصهيونية الدينية، ١١٠ لحباد، ١٥٦ للتطوير والبناء
٤٠٠	تقليل تكاليف التعليم الرسمي[١١٤]	١٠٠ سنوياً
٦٣٧	التعليم الديني الرسمي[١١٥]	
١٠٠٠	التعليم الداخلي[١١٦]	٢٥٠ سنوياً
٦٠٠	المعاهد الدينية التي تشجع الخدمة العسكرية[١١٧]	١٥٠ سنوياً
٣٥٠	تشجيع الشباب على الهجرة لإسرائيل[١١٨]	التركيز على الولايات المتحدة وفرنسا
٤٥٠٠٠	ميزانية وزارة الأمن القومي[١١٩]	توزع على ٧ سنوات
١٥٠	المحافظة على التراث في الضفة الغربية[١٢٠]	
٤٠٠	ميزانية سلطة الهوية القومية اليهودية[١٢١]	١٠٠ سنوياً
٢٨٠	قسم التوعية اليهودية[١٢٢]	٧٠ سنوياً
٢١٠	إصلاح كنس ومقابر[١٢٣]	صيانة الكنس بـ ٣٠. بناء كنس بـ ٥٠. بناء مكفوت (مغاسل تستخدم لأغراض التطهير الديني) بـ ٤٠.صيانة مكفوت بـ ٢٠. بناء عيروف (مكان للعبادة يوم السبت) بـ ٢٠. صيانة مقابر بـ ٤٠. صيانة أماكن مقدسة بـ ٢٠.

١٢٠	منح دراسية للطلاب الحريديم في معاهد التأهيل التكنولوجي[١٢٤]	١٥ سنوياً للذكور و١٥ سنوياً للإناث
٦٠	التعليم التوراتي لأبناء المهاجرين الجدد [١٢٥]	١٥ سنوياً
١٥٠	رفاه المعاقين[١٢٦]	
٤٠٠٠	مواد أساسية للفقراء توزع بواسطة الداخلية[١٢٧]	١٠٠٠ سنوياً
١٠٠	دعم للجمعيات الخيرية في الأعياد[١٢٨]	
٦٠	دمج الحريديم في خدمات الدولة[١٢٩]	١٥ سنوياً
٧٦٧٦٤	**المجموع**	

الخلاصة والاستنتاجات

تنطلق هذه الحكومة في تعاملها مع السكان الفلسطينيين والأرض الفلسطينية من مقولتين، إحداهما توراتية والثانية استشراقية، نلمس البعد التوراتي في مقولة "الحق الحصري"، فيما نجد أثر النظرة الاستشراقية في المقاربة المستخدمة في التعامل مع السكان الفلسطينيين وهي الأمن واستخدام القوة، فالعقل الاستشراقي للاستعمار الاستيطاني الصهيوني يستبطن اعتبار الفلسطينيين مجموعة من البدائيين، الذين لا يحق لهم التطلع إلى تحقيق الذات الوطنية أو تقرير المصير، ولا يفهمون سوى لغة القوة و لا يصلح غير المقاربة الأمنية في التعامل معهم.

يدرك الائتلاف الحكومي الحالي صعوبة إنفاذ طموحه بضم أراضي ٦٧، بسبب وجود عوائق إقليمية ودولية، لكنه في الوقت نفسه يمهد الأرضية للضم ويفرض الحقائق على الأرض، بإحكام السيطرة على مناطق "ج" التي تشكل ثلثي الضفة الغربية، وتمتين البنية التحتية للضم سواء بشبكة الطرق أو الخدمات (كالاتصالات)، بحيث يصبح الضم تحصيل حاصل في المستقبل المنظور، ولا يحتاج سوى إلى الظرف المناسب (إقليمياً ودولياً) ليعلن عنه بشكل رسمي.

يسعى التيار الديني بشقيه القومي والحريدي إلى حسم الصراع مع التيار العلماني "الليبرالي" في الحركة الصهيونية، من خلال الهيمنة والسيطرة على مؤسسات الدولة وعلى رأسها السلطة القضائية، التي تعتبر بمثابة المعقل الأخير للتيار العلماني "الليبرالي"، بعدما تمكن التيار الديني من اختراق المؤسسة الأمنية ممثلة بالجيش. وفي الجانب الآخر يهدف التيار الديني إلى السيطرة والهيمنة من خلال المدارس والمناهج التعليمية، بواسطة ترسيخ التوجه التوراتي في المنهاج الأساس، وتعزيز القيم والهوية الدينية في المجال العام، من خلال برامج توعوية وتعبوية، والإصرار على ترسيخ القيم التوراتية كحرمة يوم السبت والأكل المطابق للتعاليم التوراتية في المؤسسات العامة (كالمستشفيات).

تنتهز الأحزاب الدينية حاجة نتنياهو لها لتشكيل الحكومة من أجل تحقيق أكبر قدر من المكاسب المادية، إذ إن كلفة التحالف بين نتنياهو والأحزاب الدينية تصل إلى ٧٧ مليار شيكل، جزء ملحوظ منها خصص لتدعيم الشبكة الزبائنية لهذه الأحزاب، وكذلك تعزيز القيم التوراتية في المجتمع، فيما ذهب معظمها (٤٥ مليار) إلى تشكيل وزارة الأمن الوطني التي سيترأسها "بن غفير"، وستوفر من خلال إنشاء ما يسمى "الحرس الوطني" موطأ قدم للتيار الديني القومي في المؤسسة الأمنية، إذ إن استحداث هذه الوزارة و"الحرس الوطني" سيمنح التيار الديني القومي أداة أمنية قوية لمعادلة موازين القوة، في مقابل مؤسسة الجيش والشاباك الذي يسيطر عليهما (حتى اللحظة) التيار العلماني "الليبرالي"، وفي الوقت نفسه سيعزز الشبكة الزبائنية للتيار الديني القومي الذي سيتحكم في تشكيل "الحرس الوطني"، ومن المتوقع أن تذهب معظم المواقع الحساسة فيه لمناصري التيار الديني القومي.

الهوامش

١ تم تضمين الخطوط العريضة للحكومة كملحق في جميع الاتفاقيات الائتلافية مع جميع الأحزاب.
٢ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، ٢٠٢٢/١٢/٢٨، البند ١٥٨. (بالعبرية). https://bit.ly/3Q1P7fV
٣ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين العظمة اليهودية والليكود، ٢٠٢٢/١٢/٢٨، البند ١٢٢. (بالعبرية). https://bit.ly/3IBJ8N9
٤ المصدر نفسه، البند ١٢٧.
٥ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند١٦١.
٦ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين العظمة اليهودية والليكود، مصدر سابق، البند٨٢
٧ المصدر نفسه، البند ٨٣.
٨ المصدر نفسه، البند ١٠١.
٩ موقع الكنيست الإسرائيلي، تقرير حول تعدد الزوجات، تموز ٢٠١٨، ص: ١٤. (بالعبرية) https://bit.ly/2lSIv6f
١٠ موقع الكنيست الإسرائيلي، تقرير حول تعدد الزوجات، مصدر سابق، ص: ٢١٤-٢٣١.
١١ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين العظمة اليهودية والليكود، مصدر سابق، البند ٩٠.
١٢ المصدر نفسه، البند ١٠٣.
١٣ المصدر نفسه، البند ١١٦.
١٤ المصدر نفسه، البند ١٣٠.
١٥ المصدر نفسه، البند ١٣٢.
١٦ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ١٥٩.
١٧ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ١١٨.
١٨ أشرف بدر، حكومة الضم الإسرائيلية: تغيير في الشكل لا في الجوهر، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد ٧٨، ٢٠٢٠، ص: ٩٣.
١٩ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ١٢٨.
٢٠ المصدر نفسه، البند ١٣٠.
٢١ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ١٣١.
٢٢ المصدر نفسه، البند ١٣٩.
٢٣ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين العظمة اليهودية والليكود، مصدر سابق، البند ١٤٣.
٢٤ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ١٣٢.
٢٥ المصدر نفسه، البند ١٣٨.
٢٦ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين العظمة اليهودية والليكود، مصدر سابق، البند ٩٧.
٢٧ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ١١٧.
٢٨ المصدر نفسه، البند ١٢٢.
٢٩ المصدر نفسه، البند ١٢٣.
٣٠ المصدر نفسه، البند ١٢٤.
٣١ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ١٢٦.
٣٢ المصدر نفسه، البند ١١٩.
٣٣ المصدر نفسه، البند ٤٤.
٣٤ المصدر نفسه، البند ١٢٠.
٣٥ المصدر نفسه، البند ١٣٦.
٣٦ المصدر نفسه، البند ١٣٧.
٣٧ المصدر نفسه، البند ١٤٠.
٣٨ المصدر نفسه، البند ١٢٩.
٣٩ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين العظمة اليهودية والليكود، مصدر سابق، البند ٩٨
٤٠ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البندين ١٥٦-١٥٧.
٤١ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين العظمة اليهودية والليكود، مصدر سابق، البند ١٠٥.
٤٢ المصدر نفسه، البند ١٣٥.
٤٣ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ٥٥
٤٤ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين العظمة اليهودية والليكود، مصدر سابق، البند ١١٣.
٤٥ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ١٤٤.
٤٦ المصدر نفسه ، البند ١٤٥.
٤٧ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين العظمة اليهودية والليكود، مصدر سابق، البند ١١٢.
٤٨ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ١٤٦.
٤٩ المصدرنفسه، البند ١٥٠.
٥٠ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ١٥١.
٥١ المصدر نفسه، البند ١٥٢.
٥٢ المصدر نفسه، البنود ٤٠-٤٦.
٥٣ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين شاس والليكود، ٢٠٢٢/١٢/٢٨، البند ١٣٢. (بالعبرية) https://bit.ly/3vAsIgc
٥٤ المصدر نفسه، البند ١٣٣.
٥٥ المصدر نفسه، البند ١٣٦.
٥٦ المصدر نفسه، البند ١٥٢.
٥٧ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ١٠٧.
٥٨ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين شاس والليكود، مصدر سابق، البند ١٦٩.
٥٩ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ١١٤.
٦٠ المصدر نفسه، البند ١٦٦.
٦١ المصدر نفسه، البند ١٦٩.
٦٢ المصدر نفسه، البند ١٧٠.
٦٣ المصدر نفسه، البند ١٧١.
٦٤ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين يهودات هتوراه والليكود، ٢٠٢٢/١٢/٢٨، البند ٨٤. https://bit.ly/3Cmf8ka
٦٥ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ١٧٥.
٦٦ المصدر نفسه، البنود ٣٧-٣٨.
٦٧ المصدر نفسه، البند ٩٤.

٦٨ المصدر نفسه، البند١٦٣.
٦٩ المصدر نفسه، البند١٦٥.
٧٠ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين نوعم والليكود، ٢٠٢٢/١٢/٢٨، البند ١٤. (بالعبرية). https://bit.ly/3GdCwS9
٧١ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ٨٩
٧٢ المصدر نفسه، البند ٩٦.
٧٣ المصدر نفسه، البند ٦٦.
٧٤ المصدر نفسه، البند ١٠٣.
٧٥ المصدر نفسه، البند ١٠٤.
٧٦ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين شاس والليكود، مصدر سابق، البند ٩٣.
٧٧ المصدر نفسه، البند ٩٤.
٧٨ المصدر نفسه، البند ٩٥.
٧٩ المصدر نفسه، البند ٩٨.
٨٠ رأي فقهي توراتي يحرم على اليهودي زراعة الأرض كل سبع سنوات.
٨١ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين شاس والليكود، مصدر سابق، البند ١٩٨.
٨٢ المصدر نفسه، البند ١١٣.
٨٣ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ٩٧.
٨٤ المصدر نفسه، البند ٩٥.
٨٥ المصدر نفسه، البند ١٠٦.
٨٦ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين شاس والليكود، مصدر سابق، البند ١٨٩.
٨٧ المصدر نفسه، البند ١٩٠.
٨٨ المصدر نفسه، البند ١٩١.
٨٩ مركز مدى الكرمل، خطة وزير القضاء: إلحاق الضرر بحقوق الفلسطينيين في إسرائيل، كانون الثاني ٢٠٢٣. https://bit.ly/3R0Za57
٩٠ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، ٢٠٢٢/١٢/٢٨، البند ٣١. (بالعبرية). https://bit.ly/3Q1P7fV
٩١ المصدر نفسه، البند ٨٢.
٩٢ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين العظمة اليهودية والليكود، مصدر سابق، البند ٨٧.
٩٣ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ٣٢.
٩٤ المصدر نفسه، البند ١٠٨.
٩٥ المصدر نفسه، البند ١١٢.
٩٦ المصدر نفسه، البند ٨٣.
٩٧ جلوبس، اتفاق الائتلاف على إلغاء مجلس الإدارة والتنازل عن رد منح كورونا: ٣ بنود في اتفاقيات الائتلاف ستؤثر على الاقتصاد، ٢٠٢٢/١٢/٢٨. (بالعبرية) https://bit.ly/3J7dVSb
٩٨ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ٢١-٢٨.
٩٩ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ٧٦.
١٠٠ جلوبس، مصدر سابق.
١٠١ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ١٧-٢٠.
١٠٢ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ١٢٢.
١٠٣ المصدر نفسه، البند ١٢٨.
١٠٤ المصدر نفسه، البند ١٢٩.
١٠٥ المصدر نفسه، البند ١٣٩.
١٠٦ المصدر نفسه، البند ١٠٣.
١٠٧ المصدر نفسه، البند ١٤٥.
١٠٨ المصدر نفسه، البند ١٥٠.
١٠٩ المصدر نفسه، البند ١٥٠.
١١٠ المصدر نفسه، البند ١٥٢.
١١١ المصدر نفسه، البند ١٥٢.
١١٢ المصدر نفسه، البند ١٠٤.
١١٣ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين الصهيونية الدينية والليكود، مصدر سابق، البند ١١٤.
١١٤ المصدر نفسه، البند ١٦٦.
١١٥ المصدر نفسه، البند ١٧٠.
١١٦ المصدر نفسه، البند ١٧١.
١١٧ المصدر نفسه، البند ١٧٥.
١١٨ المصدر نفسه، البند ١٦٣.
١١٩ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين العظمة اليهودية والليكود، مصدر سابق، البند ٨٤
١٢٠ المصدر نفسه، البند ٩٧.
١٢١ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين نوعم والليكود، مصدر سابق، البند ١٤.
١٢٢ المصدر نفسه، البند ١٤.
١٢٣ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين شاس والليكود، مصدر سابق، البند ١١٣.
١٢٤ المصدر نفسه، البند ١٣٢.
١٢٥ موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين شاس والليكود، مصدر سابق، البند ١٥٢.
١٢٦ المصدر نفسه، البند ١٨٩.
١٢٧ المصدر نفسه، البند ١٩٠.
١٢٨ المصدر نفسه، البند ١٩١.
١٢٩ المصدر نفسه، البند ١٦٩.

مُخطّط الحسم:
اليمين يملك مفتاح السّلام[1]

تقديم

نشر بتسلئيل سموتريتش في أيلول ٢٠١٧، رؤيته لحسم الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني التي حملت عنوان" مُخطّط الحسم: اليمين يملك مفتاح السّلام"، ونشرت في مجلة "هاشيلواح"، وهي مجلة يمينية تصدر في القدس ابتداء من العام ٢٠١٦، وتمول عن طريق "صندوق تكفا" (الأمل) وهو صندوق يميني محافظ جداً، وممول من قبل رأس مال يهودي أميركي معروف بدعمه لليمين الاستيطاني ومشاريعه الاستعمارية والتهويدية.

تكمن أهمية ترجمة الخطة من الدور السياسي المهم الذي يلعبه اليوم سموتريتش من حيث كونه زعيم التيار الحردلي الاستيطاني وهو التيار الأكثر تطرفاً من حيث جمعه بين التطرف القومي والتزمت الديني، ومن المنصب الرسمي الذي يشغله في حكومة نتنياهو السادسة كوزير ثانٍ في وزارة الدفاع، حيث تقع تحت مسؤوليته مباشرة المسؤولية عن الإدارة المدنية، إضافة إلى كونه وزير المالية، ما يجعل من رؤيته ليس مجرد تصورات نظرية وهلوسات سياسية بل خطة قابلة للدفع قدماً.

يؤسس سموتريتش رؤيته للحسم على الاعتقاد بأن حدود دولة إسرائيل يجب أن تتطابق مع حدود "أرض إسرائيل" التوراتية بما يشمل (وربما هذا هو الأهم من وجهة نظر الحردلية) تلال الضفة الغربية حيث "شومرون" ، و"حيفرون"، و"يهودا" وسبسطية وبيت إيل وأورشليم. ويعتبر أن "أوامر الرب" وتوصياته بالعودة إلى أرض إسرائيل والاستيطان فيها لا يجب أن تخضع إلى ألاعيب السياسة التي قد تدفع اليهود إلى "طأطأة" رؤوسهم أمام الدبلوماسية والمجتمع الدولي وحقوق الإنسان، ويرى سموتريتش

[1] ترجمه عن العبرية علاء حليحل.

بتسليئيل سموتريتش. (وكالات)

أن التـوراة هـي مصـدر التشريـع، وعندمـا تسـلم وزارة الماليـة في نهايـة كانـون الأول ٢٠٢٢، وهـي وزارة سـيادية تحتـاج الى "مهنيـة" و"خـبرة"، أجـاب عـلى سـؤال "رؤيتـه المسـتقبلية في إدارة ميزانيـة الدولـة" قائـلاً: "كلمـا طبقنـا التـوراة بحرفيتهـا، وطورنـا يهوديتنـا، كلمـا منّ اللـه علينـا بالخـير والوفـرة"! في صلـب التـوراة، تتمركـز وعـود "إلـه إسرائيـل" بمنـح "أرض إسرائيـل" إلى "شـعب إسرائيـل" الـذي يرفـع مـن شـأن "تـوراة إسرائيـل" إلى مرتبـة الدسـتور الأوحـد. ولا بـد مـن الإشـارة إلى أنـه، عـلى العكـس مـن التيـار المتزمـت دينيـاً (الحريـدي) الـذي يقتـصر نشـاطه بشـكل عـام عـلى الممارسـة الدينيـة، فـإن التيـار الحـردلي الـذي يجمـع بـين التزمـت الدينـي (الحريـدي) والتطـرف السـياسي، طـور هويـة عسـكرية مقاتلـة و"مبـادرة" وفقهـا تحمـل البندقيـة بيـد والتـوراة باليـد الأخـرى. كمـا يتمايـز التيـار الحـردلي عـن باقـي تيـارات الصهيونيـة الدينيـة في سـلفيته، وقيمـه المحافظـة، والرافضـة بدرجـات متفاوتـة لقيـم الحداثـة التـي تسـمح بالمسـاواة بـين الشـعوب في حقهـا في تقريـر المصـير، أو بـين الجنسـين في الحقـوق والواجبـات، أو بـين اليهـود والأغيـار في "الحـق والكرامـة"، فالحداثـة تعتـبر، حسـب الحردليـين، مسـتقنعاً مـن شـأنه أن يغـرق اليهـودي المتزمـت في "قـذارات دنيويـة" قـد تبعـده عـن شريعـة الـرب. انتقلـت هـذه الهويـة الصهيونيـة الدينيـة المتطرفـة، مـن هامـش العمـل السـياسي في إسرائيـل إلى مركـزه، وتحـول شـخوصها إلى وزراء ذوي حقائـب سـيادية وقادريـن عـلى تمريـر أجندتهـم السياسـية مـن خـلال مؤسسـات الدولـة؛ ومـن هنـا تنبـع أهميـة هـذه الترجمـة كمـا أشرنـا التـي نقدمهـا هنـا لأول مـرة بشـكلها الكامـل.

عنـد قـراءة هـذه المخطـط، لا بـد مـن الأخـذ بعـين الاعتبـار ثـلاث قضايـا مهمـة:

- أولاً، يقـترح سـموتريتش أن ننظـر إلى "مخطـط الحسـم" باعتبـاره "تغيـيراً جذريّـاً ومغايـراً تمامـاً لمـا اعتـاد [الإسرائيليـون] عـلى التفكـير بـه في العقديْـن الأخيريْـن". والتفكـير السـائد، كان ينـزع إلى "إدارة الـصراع" بأشـكال مختلفـة سـواء في صيغتـه اليسـارية التـي تديـر الـصراع

تحت عنوان "العملية السلمية"، أو في صيغته اليمينية التي تديره لاعتبارات "أمنية". في كل الحالات، فإن التفكير السائد في إسرائيل حيال الفلسطينيين هو إرجاء اتخاذ قرارات حاسمة تتعلق بمستقبل أراضي الضفة الغربية وطبيعة الكينونة السياسية- الوظيفية للفلسطينيين إلى مرحلة غير معلومة. اليوم، لا يستطيع اليسار الصهيوني، أو اليمين البراغماتي، أن يضعا تصوراً لنهاية الصراع، تماماً كما أنهما غير قادرين على "إخلاء" المستوطنين من الضفة الغربية والقدس؛ ومن هنا يمكن أن نقرأ "مخطط الحسم" باعتباره "أجندة سياسية" أخرى قد تبدو أكثر "معقولية" من وجه نظر التيار الاستيطاني بحيث أن تنفيذها يستوجب، حسب سموتريتش، "الشجاعة".

- ثانياً، يقدم سموتريتش لمخططه من خلال إعادة اجترار الخطاب الاستعماري الكلاسيكي في ما يتعلق بمفهوم المستوطن- الأصلاني، ولفظه بشكل مباشر: الإسرائيليون هم الأصلانيون، بينما الفلسطينيون هم مارقون غرباء. في سعيه إلى "أصلنة المستوطن"، و"غربنة الأصلاني" يحفر سموتريتش في ايتمولوجيا الكلمات ليروي لنا جدور مصطلح "فلسطين"، "يهودا" وغيرها. من هنا، فإن "مخطط الحسم" هو حوصلة نهائية للرؤية الاستعمارية الصهيونية بشكلها الأكثر نضوجاً وصلافة، بدون مواربات أو كياسة خطابية.
- ثالثاً، قد لا يجب أن ننظر إلى "مخطط الحسم"، بكل ما يشمله من مراحل وتوصيات، على أنه فانتازيا استيطانية. بل إن هذا التيار اليميني الديني الاستيطاني (الذي تعتبر الحردلية أحد نسخه الأكثر تطرفاً)، يسعى منذ سنوات إلى الهيمنة على الخطاب والممارسة الإسرائيلية، ولا يكتفي بأن يكون مجرد تيار ينبح بينما تسير القافلة الصهيونية بغير هداية. من جهة، التيار الحردلي حظي بمكانة سياسية تنفيذية في حكومة نتنياهو السادسة، بحيث حصلت قائمة الصهيونية الدينية على ١٤ مقعداً، من بينها ٧ مقاعد لحزب الاتحاد القومي الحردلي بزعامة سموتريتش، ومقعد واحد لحزب نوعام الحردلي (الذي يركز عمله على الأسرة، والحياة المدنية، والزواج). إضافة إلى ٦ مقاعد لحزب "قوة يهودية" الكاهاني الذي يشارك الحردليين بالكثير من النقاط الأساسية الواردة أدناه. كما أن الحردليين باتوا متواجدين في معظم الأحزاب السياسية الإسرائيلية ولا يقتصرون حصراً على قائمة الصهيونية الدينية. يضاف إلى ذلك، وربما هذا هو الأهم، تشكيلة واسعة ومنوعة من منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الفكرية (Think tanks)، والأطر الشبابية والطلابية، والمدارس الدينية-العسكرية وصناديق التمويل والممولين المناصرين الذي يحابون "مخطط الحسم". وعليه، قد لا نقترح في هذه الترجمة أن ننظر إلى "مخطط الحسم" على أنه بات الخطاب الرسمي لإسرائيل، لكننا نقترح في المقابل أن ننظر إليه باعتباره خطاباً صاعداً، يلاقي المزيد من القبول، ويحظى بأدوات عديدة قد تساعده على فرض نوع من الهيمنة السياسية على الخطاب والممارسة الإسرائيلية في المستقبل.

وليد حباس-هيئة تحرير "قضايا إسرائيلية"

مُخطّط الحسم: اليمين يملك مفتاح السّلام

بتسَلئيل شموتريتش

نموذج "الدّولتيْن" وضع إسرائيل على طريق مغلقة: يأس من إمكانيّة إنهاء الصّراع واتخاذ منحى "إدارته" كقدر مُحتّم وقاسٍ وأبديّ. البديل متعلّق بجاهزيّة المجتمع الإسرائيليّ للتوصّل إلى الحسم، الذي ينبني في أساسه على الإدراك بأنّ لا مكان في أرض إسرائيل لحركتيْن قوميّتيْن متضاربتيْن

ثمّة مثل شعبيّ شهير يُنسب إلى ألبرت آينشطاين، يقول إنّ "الجنون هو القيام بالأمر ذاته مرّةً بعد أخرى، وتوقّع الحصول على نتائج مختلفة". ويبدو في واقعنا السياسيّ المُعاش أنّ هذا الجنون قد ترسّخ وتجذّر؛ فاليسار الإسرائيليّ يعود مرّة بعد أخرى إلى

حلـول "بسـيطة وآمنـة" لإنهـاء الـصّراع الإسرائيليّ-العربيّ، ومـرةً تلـو الأخـرى نشـاهد فشـل هـذه الحلـول وإفلاسـها. علينـا أن نفعـل شـيئًا مـا في هـذا الصّـدد، وإلّا فـإنّ هـذه المحـاولات سـتتواصل إلى الأبـد وستسـتمرّ في تأجيجهـا للآمـال وأحـلام اليقظـة. لقـد حـان الوقـت للتوقّـف عـن ذلـك، وكسـر هـذا النّهـج والعثـور عـلى المخـرج اللائـق مـن هـذه الطريـق التـي تبـدو مـن دون نهايـة.

يكمـن في صلـب مقترحـي الـذي أضعـه أمامَكـم تغيـير جـذريّ ومغايـر تمامًـا لمـا اعتدنـا التفكـير بـه في العقديْـن الأخيريْـن. إعـادة التفكـير تسـتوجب الشـجاعة، ويبـدو أنّ لا مفـرّ مـن ذلـك. فغالبيّـة المُخططـات والبرامـج السياسـيّة التـي طُرحـت في السّـنوات الأخـيرة، مـن اليسـار واليمـين، توفّـر "حلـولًا" تُكـرّس الـصّراع وتدفعنـا جميعًـا إلى مواصلـة إدارة هـذا الـصّراع مئـة سـنة أخـرى. مقابـل ذلـك، فـإنّ مُخطّـط الحسـم المطـروح هنـا يشـتمل عـلى حـلٍّ حقيقـيّ وعمـليّ وقابـل للتحقيـق مـن أجـل إنهـاء الـصّراع وتحقيـق السّـلام الحقيقـيّ.

يختلـف هـذا المُخطّـط عـن سـائر المُخططـات الأخـرى في أنّـه يواجـه صُلـب المشـكلة، ويتطـرّق بشـجاعة إلى جـذور الـصّراع، وإلى جـذور الفشـل في المـاضي والمسـتقبل، وإلى كلّ "الحلـول السياسـيّة". لا يوجـد أيّ فـارق بـين الخرائـط التـي يرسـمها المبـادرون للمُخطّطـات السياسـيّة عـلى اختلافهـا، حتّـى في مـا يُسـمّى "اليمـين"؛ فشـارون وأولمـرت ونتنياهـو- كلّهـم كانـوا يملكـون خرائـط، لكـنّ السّـلام لـن يحـلّ هنـا مـا دامـت نقطـة الانطـلاق تقـول بـأنّ قـدر هـذا البلـد يُحتّـم عليـه احتـواء جماعتـيْن تحمـلان تطلّعـات وطموحـات قوميّـة متناقضـة. ومـا دام الأمـر كذلـك، فـإنّ أحفادنـا وأبنـاء أحفادنـا سـيُضطرّون هـم أيضًـا لمواصلـة العيـش في حـروب مُتواصلـة.

سأسـتعرض في الصّفحـات الآتيـة "مُخطّـط الحسـم"، الـذي يُشـكّل حـلًّا شـاملًا لا يتّسـم بالـبراءة، عـلى الرغـم مـن كونـه حـلًّا تفاؤليًّـا، وهـو حـلّ لا يسـتخفّ بالصعوبات عـلى الرغـم مـن كونـه حـلًّا يتّـم بالإيمـان الصّـادق. أيمـان بقـوّة وصلابـة إسرائيـل، وبعدالـة نهجنـا وانتمائنـا الحـصريّ إلى أرض وطننـا؛ إيمـان بقوّتنـا عـلى الصّمـود في وجـه أيّ ادّعـاء قـد يهـزّ هـذا الإيمـان، والإيمـان بقدرتنـا عـلى مُمارسـة البطولـة المطلوبـة مـن أجـل تحقيـق الحسـم في هـذه المعركـة الصّعبـة والمهمّـة.

***

مُكاشَفة قبل أن نبدأ:

أنـا إنسـان مؤمـن. أؤمـن باللـه تعـالى، وبحبّـه لشـعب إسرائيـل وبعنايتـه لـه. أؤمـن بالتـوراة التـي حذّرتنـا مـن المنفـى ووعدتنـا بالخـلاص. أؤمـن بأقـوال الأنبيـاء الذيـن تنبّـأوا بالخـراب، وأؤمـن أكثـر مـن ذلـك بإعـادة البنـاء التـي نحظـى برؤيتهـا وهـي تتجسّـد أمـام أعيننـا. أنـا أؤمـن بـأنّ دولـة إسرائيـل هـي بدايـة خلاصنـا، وبأنّهـا التجسّـد لتنبـؤات التـوراة ورؤى الأنبيـاء.

أنـا أؤمـن بالعلاقـة النابضـة بين شـعب إسرائيـل وأرض إسرائيـل، وبمهمّـة شـعب إسرائيـل ورسـالته للعالـم كلّـه، وبحيويّـة أرض إسرائيـل مـن أجـل تحقيـق هـذه الرّسـالة. أنـا أؤمـن بـأنّ ازدهـار ونمـوّ أرض إسرائيـل بالـذات بعـد عـودة شـعب إسرائيـل، لـم يكونـا مـن قبيـل الصدفـة، وذلـك بعـد أجيـال طويلـة مـن الإهمـال والضمـور.

أنـا أؤمـن بـأنّ تـوق الأجيـال كلّهـا لهـذا البلـد، والقناعـة التامّـة بعودتنـا إليـه، همـا القـوّة المُحرِّكـة الأكثـر عمقًـا لمسـارات العـودة إلى صهيـون التـي أفضـتْ إلى إقامـة دولـة إسرائيـل.

مـع ذلـك، لـن تجـدوا في هـذه المقالـة أيّ شيء يسـتند إلى هـذا الإيمـان. هـذه المقالـة ليسـت بيانًـا دينيًّا-معتقديًّـا بـل هـي مُخطّـط واقعـيّ وجيوسـياسيّ وإسـتراتيجيّ. لقـد نشـأ هـذا المُخطّـط مـن خـلال تحليـل الواقـع وجـذوره المتأصّلـة، وهـو يرتكـز إلى فرضيّـات أساسـيّة حقائقيّـة وتاريخيّـة وديمقراطيّـة وأمنيّـة وسياسـيّة خارجيّـة، تـؤدّي كلّهـا إلى حـلّ أعتقـد بشـكل شـخصيّ أنّـه الحـلّ الوحيـد المُمكـن تحقيقـه عـلى أرض الواقـع، خصوصًـا إذا مـا قارنّـاه بسـائر الحلـول المقترحـة مـن دون توقّـف.

هـذا المسـتند هـو مُخطـط واقعـيّ، لكنّـه يندمـج جيّـدًا مـع معتقداتـي وأيماناتـي. هنـاك مـن يُفضّـل أن يـرى فيـه حـلًّا سياسـيًّا فحسـب، لكنّنـي أدعـو مـن يقـرأه للتعامـل معـه عـلى أنّـه نقطـة التقـاء بـين الإيمـان والواقعيّـة، وبـين الرؤيـا والواقـع.

خلفيّة

طـوال أكثـر مـن مئـة سـنة عـلى وجـود الصّهيونيّـة اضطـرّ الشـعب اليهـوديّ للنضـال مـن أجـل مُجـرّد حقّـه في الوجـود كشـعب ذي سـيادة في دولتـه المُتجـدّدة في أرض إسرائيـل.

يتبـدّل هـذا النضـال الوجـوديّ ويتغـيّر مـن مـرّة لأخـرى، وهـو مـليء بالمعـارك الكثـيرة، وبالكثـير مـن

الانتصارات أيضًا والحمد للّه. لكنّ هذا النّضال لم يُحسم حتّى اليوم. فحتى اللحظة هناك أشخاص من بين سُكّان هذا البلد يرفضون الاعتراف بحقّ دولة إسرائيل بالوجود كدولة الشّعب اليهوديّ، ويواصلون طيلة الوقت محاولة تقويض مُجرّد وجودها وهُويّتها اليهوديّة. نحن نرى أنّ هذه المعركة تُدار في العقود الأخيرة بشكل خاصّ في داخل ما يُسمّى "السّاحة الفلسطينيّة" مع عرب يهودا والسّامرة، الذين يسعوْن لإقامة دولة عربيّة في حدود ١٩٦٧، إلّا أنّهم لم يُخفوْا قط أنّ هذا ليس إلّا محطة في الطريق الحقيقيّة: العودة إلى حيفا ويافا والرملة وطبرية، وإقامة دولة عربيّة على أنقاض دولة إسرائيل. هذا ما يُربّون أولادهم عليه في البيت والمدرسة والمُخيّمات الصيفيّة، ولا أحد يُنكر أنّ هذا يشكّل الرّوح المُؤسِّسة لـ "القوميّة الفلسطينيّة".

يسعى المُخطّط الذي بين أيديكم إلى مواجهة هذه المسألة بعيْنها: وجود طموحيْن قوميّيْن متناقضيْن في أرض إسرائيل، وهو أمر لا يمكن حصوله في الوقت ذاته بحسب ما يدلّنا الواقع عليه. ثمّة فنتازيا تقول بإمكانيّة تحقيق هذيْن الطموحيْن سويةً، وهي ترافق الحركة الصّهيونيّة منذ نشأتها: فحتى في سنوات الثلاثينيات والأربعينيات، قبل قيام الدولة، عندما كان بالإمكان التوصّل إلى تفاهمات مع العرب الذين يعيشون في البلد، رفض عرب أرض إسرائيل بدعم من الدول العربيّة كلَّ مُخطّطات التقسيم المختلفة التي كانت القيادة الصهيونيّة على استعداد لقبولها، على الرغم من أنّها مَنوطة بالتنازل عن أجزاء من أرض إسرائيل. وحتى بعد قيام الدّولة وعلى طول سنوات وجودها، وافقت دولة إسرائيل على التسويات والتقسيمات التي كان بإمكانها أن تفضي إلى إقامة دولة عربيّة- فلسطينيّة في أرض إسرائيل، إلّا أنّ الجانب العربيّ رفضها مرّةً تلو الأخرى.

وهكذا نرى أنّ الموقف العربيّ المتواصل يُثبت أنّ "حلّ الدولتيْن" هو حلّ غير واقعيّ بالمرّة، دعْ عنكَ كونه حلًّا مغلوطًا من الناحية القِيميّة والصهيونيّة: أقصى ما يُمكن لليسار الإسرائيليّ منحه هو أقلّ بكثير من الحدّ الأدنى الذي يُمكن لقائد عرب يهودا والسامرة الأكثر اعتدالًا قبوله من دون أن يُقتل. لذلك، رأينا القادة الفلسطينيّين يرفضون في أوقات الحسم -بدءًا بخُطّة التقسيم ومرورًا بكامب ديفيد والتفاوض مع أولمرت- التوقيعَ على اتفاق سلام يحوي فيه نهاية المطالب الفلسطينيّة.

هذا تناقض بُنيويّ، ومَردُّه إلى تطوّر مصطلح "الشعب الفلسطينيّ". ففي جوهره "الشعب الفلسطينيّ" ليس إلّا حركة ضدّيّة للحركة الصهيونيّة- هذا هو جوهره وحقّه في الوجود. حتّى الداعمين لحقّ تقرير المصير الفلسطينيّ يعلمون أنّ مثل هذا "الشعب" لم يكن موجودًا قبل المشروع الصهيونيّ، وأنّ "فلسطين" كانت الكنية الجغرافيّة لهذه الأرض لا أكثر، وهي تسمية أطلقها الرومان لا العرب. بعد قمع الثورات اليهوديّة جرى ترميم أورشليم كمدينة رومانيّة وسُمّيت "أيليا كابيتولينا"، فيما جرى تغيير اسم منطقة يهودا (Judaea) إلى "سوريا (سيريا) پالستينا" (Syria Palestina) بغية محو أيّ ذكر لليهود. وقد اشتقّ الاسم من كلمة "فليست"- أي أرض الفلستيين. وهكذا نرى رمزيّة ما حدث: أيّام خرابنا التي نبكي عليها في "التاسع من آب"، هي التي أدّت إلى ولادة كلمة "فلسطين". عندما احتلّ العرب أرض إسرائيل في القرن السّابع الميلاديّ تبنّوْا الاسم الرومانيّ "فلسطين"، فيما ظلّت المنطقة الشماليّة تُسمّى "سوريا". وبعد مرور ١,٥٠٠ سنة تبنّى عرب أرض إسرائيل هذه التسمية في نضالهم ضدّ الحركة الصهيونيّة، التي أتت لإعادة الأرض إلى اليهود، وهم اليهود ذاتهم الذين سعى الرومان لمحوهم.

كان في "فلسطين" العثمانيّة والانتدابيّة يهود فلسطينيّون هاجروا إليها في الأيّام الأولى للصهيونيّة، وعرب فلسطينيّون كان بعضهم فيها في الماضي، وغالبيتهم هاجروا إليها من الدول المجاورة في العصر الحديث لأسباب مختلفة.

الحركة القوميّة الفلسطينيّة هي حركة نافية للصهيونيّة، وكونها كذلك فإنّها غير قادرة على إبرام السلام معها. هذا هو السّبب في أنّ الفلسطينيّين يرفضون المطلب البسيط الذي طلبته دولة إسرائيل منهم وهو الاعتراف بحقّها في الوجود كدولة يهوديّة. في هذا الشأن تختلف المسألة الفلسطينيّة عن الصّراع مع الدول العربيّة. مصر والأردن هما دولتان مُستقلّتان لا يرتبط وجودهما بدولة إسرائيل. من الجائز أنّ حربهما ضدّ دولة إسرائيل بغية تدميرها كانت مهمّة لهما كجزء من الرّوح الإسلاميّة أو العربيّة، إلّا أنّها لم تكن كامنة في مُجرّد تعريفهما كدولتيْن. لذلك كان بالإمكان

إبـرام اتفاقيتـي سـلام معهمـا. إلّا أنّ هـذا الأمـر يختلـف عمّـا هـو عليـه في الـصّراع الإسرائيـليّ- الفلسـطينيّ. فمـن دون "الـصراع"، ومـن دون محاربـة إسرائيـل، لا توجـد قوميّـة فلسـطينيّة. وعـلى كلّ حـال فـإنّ احتمـال وجـود الصهيونيّـة والقوميّـة الفلسـطينيّة سـويّةً في أرض إسرائيـل، ضمـن تقسـيمة جغرافيّـة مـا، هـو احتمـال معـدوم.

يشـير واقـع العقـود الأخـيرة إلى مـدى صـدق وصحّـة هـذا الفـارق البسـيط. فمواصلـة وجـود هذيْـن الطموحـيْن القوميـيْن المتضاربـيْن في رقعـة الأرض الصغـيرة هـذه التـي تخصّنـا، سـتضمن لنـا الكثـير مـن سـنوات الـدّم والحـروب مسـتقبلًا. لذلـك فـإنّ السّـلام المُرتَجـى لـن يتحقّـق إلّا عندما يتنـازل أحـد الطرفـيْن -طواعيـةً أو قسـرًا- عـن طموحاتـه وتطلّعاتـه القوميّـة في أرض إسرائيـل، وسـيكون بالإمـكان عندهـا تحقيـق حيـاة تقـوم عـلى التعايـش المدنـيّ.

كُلّي أمـل أنّ جميـع القـرّاء يُشـاطروننـي مـا سـأقوله الآن، بأننـا نحـن اليهـود لـن نتنـازل عـن طموحاتنـا القوميّـة بدولـة مسـتقلّة في أرض إسرائيـل، وهـي الدولـة اليهوديّـة الوحيـدة في العالـم. وعليـه، فـإنّ الجانـب العربـيّ هـو الـذي سـيضطرّ للتنـازل عـن هـذا الطمـوح بتحقيـق هُويّتـه القوميّـة وممارسـتها هنـا في أرض إسرائيـل. هـذه هـي المقولـة التـي لا يجـرؤ أحـد عـلى مـا يبـدو عـلى قولهـا، لذلـك فإنّنـا محكومـون بدائـرة الـدم التـي تنتهـي؛ إلّا أنّ هـذه المقولـة هـي المفتـاح الوحيـد للسـلام الحقيقـيّ.

هـذه هـي الغايـة مـن وراء مُخطّـط الحسـم الـذي أطرحـه أمامكـم: لا للمزيـد مـن إدارة صراع متواصـل تختلـف حدّتـه مـن مـرّة لأخـرى؛ بـل للحسـم. لا للمزيـد مـن "مكانـك سرْ" والحلـول التجميليّـة عـبر ملاحقـة البعـوض، بـل تجفيـف المسـتنقع ومعالجـة جـذور المشـكلة حتّـى انتهائهـا. لقـد هربـت دولـة إسرائيـل طيلـة سـنوات وجودهـا مـن معالجـة هـذه الجـذور، ولـن يكـون مـن السّـهل تغيـير هـذا النهـج. إلّا أنّـه ليـس بمقـدور دولـة إسرائيـل أن تسـمح لنفسـها بمواصلـة السّـير مكانهـا في ضمـن هـذه الحـرب السـيزيفيّة عـلى الإرهـاب، ولا يمكنهـا بالتأكيـد تحمّـل إسـقاطات هـذه الحالـة المتمثّلـة بنـزع الشّرعيّـة عنّـا في أرجـاء العالـم.

إنّ مواصلـة إدارة الـصّراع تـؤدّي إلى تـآكل وتصـدّع مكانـة إسرائيـل ومصالحهـا التـي تهمّهـا، وتتسـبّب بـأضرار دائمـة. قـد يكـون مُخطّـط الحسـم صعـبَ الهضم في اللحظـة الأولى، إلّا أنّ المنطـق الكبـير الكامـن فيـه، وكونـه حيويًّـا وضروريًّـا وحتميًّـا، سـيحمل المجتمـع الإسرائيـليّ والمجتمـع الـدوليّ في نهايـة المطـاف عـلى تبنّيـه.

موجز

مـا يعنيـه حسـمُ الـصّراع هـو اتخـاذ قـرار وَعيـويّ -عمليًّـا وسياسـيًّا- بـأنّ ثمـة مكانًـا غربـيّ نهـر الأردن لحـقِّ تقريـرِ مصـيرٍ قومـيّ واحـد: الحـقّ اليهـوديّ. فأصـلًا ليسـت هنـاك -ولـن تقـوم- دولـة عربيّـة في قلـب أرض إسرائيـل تُجسّـد تحقيـق المطامـح القوميّـة العربيّـة فيهـا. لذلـك فـإنّ إلغـاء هـذا الحلـم سـيُقلّص مـن الدافعيّـة لتحقيقـه، وبالتـالي سـيؤدّي ذلـك إلى تقليـص الإرهـاب.

يمـرّ السـبيل إلى تحقيـق هـذا الحسـم أيضًـا عـبر التصريحـات، وذلـك عـبر مقولـة إسرائيليّـة حاسـمة مُوجّهـة للعـرب بأنّـه لـن تقـوم دولـة فلسـطينيّة هنـا بـأيّ شـكل مـن الأشـكال، وعـبر الأفعـال أيضًـا: فـرض السّـيادة الإسرائيليّـة التامّـة عـلى أرجـاء الوطـن في يهـودا والسّـامرة، والحسـم الاسـتيطانيّ الـذي يعنـي إقامـة مـدن وبلـدات جديـدة في عُمـق المنطقـة، وجلـب مئـات آلاف المسـتوطنين الجُـدد للسّـكن فيهـا. هكـذا نُوضـح للعـرب وللعالـم برُمّته أنّ الواقـع السّـاري في يهـودا والسّـامرة هـو أمـر دائـم وثابـت، وأنّ دولـة إسرائيـل لـن تـزول يومًـا، وأنّ الحلـم العربـيّ بإقامـة دولـة في يهـودا والسّـامرة قـد انقـضى بـلا رجعـة. وعليـه، فـإنّ الحسـم الاسـتيطانيّ غايتـه أن يُرسّـخ في أذهـان العـرب والعالـم كلّـه بـأنّ لا مجـال لإقامـة دولـة عربيّـة في أرض إسرائيـل.

في أعقـاب هـذه النقطـة كنقطـة انطـلاق حاسـمة وواضحـة، يتبقـى أمـام عـرب أرض إسرائيـل بديـلان اثنـان (وهمـا ثلاثـة في واقـع الأمـر):

١. مـن يريـد ويقـدر عـلى التنـازل عـن تحقيـق طموحاتـه القوميّـة وممارسـتها، يمكنـه أن يظـلّ هنـا وأن يحيـا كفـرد في الدولـة اليهوديّـة، وأن يتمتّـع طبعًـا بـكلّ الخـير الوافـر والتقـدّم اللذيْـن جلبهمـا ويجلبهمـا الشـعب اليهـوديّ إلى أرض إسرائيـل. سنتوسّـع لاحقًـا بخصـوص مكانـة الذيـن سـيختارون هـذه الإمكانيّـة، ومنظومـة إدارة حيواتهـم.

٢. مـن لا يرغـب أو أنّـه غـير قـادر عـلى التنـازل عـن طموحاتـه وتطلّعاتـه القوميّـة، فإنّـه سـيحصل منّـا عـلى المسـاعدة لدعـم هجرتـه إلى إحـدى الـدول العربيّـة الكثـيرة التـي يُمكـن للعـرب فيهـا مُمارسـة طموحاتهـم القوميّـة، أو إلى أيّ غايـة أخـرى في العالـم.

مـن الجائـز الافـتراض طبعًـا أنّ هذيْـن الخياريْـن لـن يكونـا مقبولـيْن لـدى الجميـع، وسـيكون هنـاك مَـن سـيُصرّون عـلى "الخيـار" الثالـث: مواصلـة مُمارسـة العنـف ضـدّ الجيـش الإسرائيـليّ ودولـة إسرائيـل والسـكّان اليهـود. هـؤلاء المخرّبـون سـيلقوْن "العنايـة" اللازمـة مـن قـوّات الأمـن، وبوطـأةٍ أكـبر ممّـا نفعلـه اليـوم ووسـط ظـروف أكثـر راحـة لنـا.

أمّـا بخصـوص العـرب الذيـن سـيختارون البقـاء هنـا كأفـراد، والتمتّـع بـكلّ مـا يمكـن لدولـة إسرائيـل منحهـم إيّـاه، فإنّـه علينـا أن نُبلـور لهـم نمـوذجَ إقامـة يتضمّـن إدارة الحيـاة المجتمعيّـة الذاتيّـة، ومعـه حقـوق وواجبـات فرديّـة. عندهـا سـيُدير عـرب يهـودا والسّـامرة شـؤون حيواتهـم اليوميّـة بأنفسـهم، وذلـك عـبر مديريّـات بلديّـة لوائيّـة -لا تتّسـم بـأيّ ميـزات قوميّـة- يمكنهـم التصويـت لهـا، بحيـث تقيـم هـذه المديريّـات علاقـات اقتصاديّـة متبادلـة وأخـرى، بينهـا وبـين نفسـها، وبينهـا وبـين السّـلطات المختلفـة في دولة إسرائيـل. فيمـا بعـد، ومـع تقـدّم المسـار وتذويتـه، وبنـاءً عـلى معايـير الانتمـاء وأداء الخدمـة العسـكريّة أو الوطنيّـة، سـيكون مـن الممكـن دمـج نمـاذج مـن الإقامـة وحتّـى المواطنـة.

هـذا هـو المُخطّـط الأكثـر عـدلًا وأخلاقيّـةً وفـقَ أيّ معيـار -تاريخـيّ وصهيونـيّ ويهـوديّ- وهـو الوحيـد الذي سـيُفضي إلى الهـدوء والسّـلام والتعايـش. فالنتيجـة الأصعب مـن الناحيـة الأخلاقيّـة تنتـج عـن محـاولات التوفيـق بـين التّطلعـيْن القوميـيْن ومحاولـة تمكـين وجودهمـا جنبًـا إلى جنـب في قطعـة الأرض ذاتهـا، مـع أنّ هـذه المحـاولات تبـدو أكثـر أخلاقيّـة للوهلـة الأولى (كونهـا تأخـذ بعـين الاعتبـار -ظاهريًّـا- رغبـات الطرفـيْن، وترفـض السّـماح للطـرف المُحـقّ بـأن يحسـم بقـوّة الحـقّ وبحـقّ القـوّة)، وذلـك لأنّ هـذه المحـاولات تُكـرّس الحـرب وسـفك الدّمـاء. وفي مقابـل ذلـك فـإنّ الحسـم الـذي يسـتند إلى حـقّ الشـعب اليهـوديّ عـلى أرض إسرائيـل -الـذي يبـدو هـو الآخـر وللوهلـة الأولى أمـرًا اسـتبداديًّا وأحـاديّ الجانـب- سـيُفضي إلى النتيجـة الأفضـل والأكثـر أخلاقيّـةً: سـيضع حـدًّا لسـفك الدّمـاء وسـيُمكّن مـن تحقيـق تعايـش حقيقـيّ بـين اليهـود وبـين العـرب الذيـن سـيختارون فعـل ذلـك.

هـذه هـي عصـارة المُخطّـط. والآن سـأتركّز في التفاصيـل الأوسـع والأشـمل. لكـن بمـا أنّ هـذا المخطّـط يختلـف جـدًّا عـن الخطـاب المتـداوَل بخصـوص حـلّ الـصّراع، يهمّنـي هنـا أن أكـرّر وأوضـح فرضيّاتـه الأساسـيّة الواقعيّـة والأخلاقيّـة، قبـل الدّخـول في تفاصيلـه:

١. حـلّ الدولتـيْن غـير واقعـيّ ولـن يكـون كذلـك قـط. "دولتـان لشـعبيْن" هـو شـعار خـالٍ مـن أيّ مضمـون، تحـوّل هنـا إلى حـلّ بديهـيّ ووحيـد للـصراع، خصوصًـا بسـبب الوهـم القائـل إنّ الجانب العربـيّ مسـتعدّ لتسـوية جغرافيّـة ومسـتعدّ لقبول دولـة إسرائيـل كدولـة يهوديّـة. ومـرّةً تلـو الأخرى، يتّضـح أنّ هـذه الفرضيّـة الأساسـيّة مغلوطـة. ففـي واقعنـا الحـاليّ سـتكون إقامـة دولـة إرهـاب عربيّـة في يهـودا والسّـامرة انتحـارًا أمنيًّـا خطـرًا، وهـي دولـة سـتكون مسـاحتها أكـبر بعشريـن ضعفًـا عـن دولـة الإرهـاب التـي تقودهـا حمـاس في قطـاع غـزّة. زدْ عـلى ذلـك أنّ انهيـار دول عربيّـة عريقـة عـدّة في السّـنوات الأخـيرة، يجعـل مـن هـذا النمـوذج السـياسيّ أكثـر إشـكاليّة، إذ يصعُـب عـلى المـرء أن يـرى فيـه نموذجًـا مسـتدامًا. حـلّ الدولتـيْن غـير قابـل للتطبيـق، لذلـك حـان الوقـت لطـرح حـلّ يقـوم عـلى إدراك ومعتقـدات أخـرى تمامًـا.

٢. المـشروع الصهيونـيّ المتمثّـل بعـودة شـعب إسرائيـل إلى أرضـه بعـد نحـو ألفـي عـام مـن المنفـى والترحـال والملاحقـات، هـو أكثـر المشـاريع عـدلًا وأخلاقيّـةً التـي حدثـت في العالـم خـلال القـرون الماضيـة وذلـك مـن منظـور تاريخـيّ ودَوليّ ودينـيّ. نحـن مُنحـازون تمامًـا، ونحـن لا نفـترض وجـود "روايتـيْن" متكافئتـيْن بصدقيّتهما وادعاءاتهمـا. إيماننـا بصدقنـا هـو الـذي يمنحنـا البُعـد الأخلاقـيّ للانتصـار ولحسـم الطمـوح العربـيّ المُتناقـض. صحيـح، نحـن نعيـش في عالـم لـم يعـودوا يتحدّثـون فيـه عـن العـدل وصـاروا يتحدّثـون عـن خطـاب الروايـات المختلفـة، وصـار مـن الصّعـب طـرح مثـل هـذه الادّعـاءات، لكـنّ هـذا لا يعنـي أنّ هـذه الادّعـاءات غـير صحيحـة. لقـد أقيمـت دولـة إسرائيـل انطلاقًـا مـن قـوّة الإيمـان بصحّـة القصّـة التوراتيّـة، وموافقـة أمـم العالـم - في لحظـة تاريخيّـة نـادرة- عـلى المسـاعدة في تحقيـق الرؤيـا وإعـادة البلد إلى شـعب إسرائيـل. إنّ التقويـض الزاحـف لقـرار تخصيـص أرض إسرائيـل كلّهـا لشـعب إسرائيـل لـم ينبـع

من اعتبارات تخصّ العدل والعدالة، بل من الخنوع للعنف العربيّ. وهكذا أزيلتْ في المرحلة الأولى منطقة ما وراء نهر الأردن الشّرقيّة من المنطقة المُعدّة لإعادتها لشعب إسرائيل، وذلك لصالح إقامة المملكة الأردنيّة، وفي ما بعد وُضعت خطّة التقسيم التي بشّرت أمام العالم بمعتقد الدولتيْن في أرض إسرائيل.

الإيمان بصحّة الطريق حيويٌّ، ومن يفتقد هذا الإيمان سيكون من الصّعب عليه الدفاعُ عن مطالبة عرب يهودا والسّامرة بالتخلّي عن طموحاتهم وتطلّعاتهم القوميّة، كي يكون بالإمكان تحقيق مطامحنا القوميّة. وقد سبق وأشرْنا أعلاه إلى أنّ "الشعب الفلسطينيّ" الذي يطالب بحقّ تقرير المصير لا يختلف عن الأمّة العربيّة وقبائلها، إلّا في سعيه للقضاء على المشروع الصهيونيّ. ليس في هذا أيّ تجديد طبعًا؛ فقد كان هذا الأمر مفهومًا لدى بن غوريون، وچولدا مئير، ولكلّ القيادات الإسرائيليّة حتّى وقت غير بعيد.

يُضاف إلى ذلك أنّ القوميّة اليهوديّة دفعت هذا البلد نحو الازدهار، الذي لم تقوَ مئات السّنوات من الحُكم العثمانيّ على تحقيقه. يكفينا تصفّح يوميّات سفر وتجوال مارك توين هنا كي نتيقّن من عِظم الخراب والقفر اللذيْن كانا سائديْن هنا قبل عودة الشعب اليهوديّ إلى أرضه. فمع عودة شعب إسرائيل إلى أرضه ازدهرت البرّيّة وتحوّل هذا البلد إلى ما هو عليه اليوم. ونحن نشكّك في مدى اهتمام العالم اليوم بسؤال "لمن تعود هذه الأرض؟"، لو أنّها ما تزال اليوم قفرًا كما كانت عليه قبل الصهيونيّة.

٣. التّحديات التي على دولة إسرائيل مواجهتها هي تحديات غير مسبوقة، لذلك يُمكن بالتالي اقتراح حلٍّ وواقع ناتج عنه، بحيث يكونان خلّاقيْن وغير مَسبوقيْن. إنّ محاولات المقارنة بين الصراع الإسرائيليّ- الفلسطينيّ وصراعات تجري في أماكن أخرى من العالم، وتفحّص الرّاهن والتسويات المستقبليّة وفقًا للمعايير المقبولة في فضّ النزاعات في مواقع أخرى- هي كلّها مغلوطة. ويكاد المرء أن يجزم بعدم وجود أيّ دولة أخرى تواجه تهديدًا وجوديًّا كذلك الذي تضطرّ إسرائيل للتعامل معه منذ تأسيسها. ومن المؤكّد عدم وجود دولة أخرى في العالم أقيمت بعد محاولات إبادة شعب، وهي مُحاطة بعدّة دول لأمّة تسعى للقضاء عليها، وتواجه طيلة الوقت تهديداتٍ محليّة وخارجيّة. لا توجد أيّ دولة قوميّة أخرى في العالم كهذه، تتغذّى جذور محاربتها والرغبة بالقضاء عليها من مُجرّد معارضة وجودها ومُجرّد وجود الشعب الذي يعتبرها بيته الوطنيّ. مواجهة واقع غير مسبوق تُبرّر حلولًا وتسويات غير مسبوقة، قد يكون من الصّعب الدفاع عنها في وضعيّات أخرى، لكن من الممكن بالتأكيد الإصرار عليها وتبريرها في سياق دولة إسرائيل. في ضمن هذا الوضع المُعقّد وغير المَسبوق يجب على دولة إسرائيل مواصلة الحياة كبيت قوميّ للشعب اليهوديّ، وفي حال استوجب ضمانُ ذلك خلقَ بُنًى مدنيّة وديمقراطيّة وقانونيّة جديدة، فيجب ألّا يُخيفنا هذا الأمر. ولو صغنا الأمور وفقًا لمصطلحات الخطاب الدستوريّ المتعارف عليه في إسرائيل لقُلنا إنّ الغاية المَرجوّة هي غاية جديرة وهي تُبرّر خروجًا تناسبيًّا عن المبادئ المقبولة.

٤. مقولة "الإرهاب ينبع من اليأس" هي مقولة كاذبة. ينبع الإرهاب من الأمل؛ الأمل بإضعافنا. يستند الإرهاب إلى الأمل بتحقيق الإنجازات بوساطته: إضعاف المجتمع الإسرائيليّ وإجباره على قبول إقامة دولة عربيّة في أرض إسرائيل. حتّى المخرّبين الانتحاريّين لا ينشطون وسط فراغ، بل من أجل "هدف سامٍ" كما يرونه. وعندما ينعدم هذا الهدف، أو عندما يصبح خاليًا من أيّ مضمون، فإنّ الدافعيّة المُولّدة للإرهاب ستنخفض، وبالتالي سيضعف الإرهاب نفسه بعون الله.

٥. ثمّة تناقض بين التطلّعات القوميّة الخاصّة بالشعب اليهوديّ وبين عرب أرض إسرائيل، لا يمكن التجسير عليه ولا يمكن الإبقاء على هذه التطلّعات سوية. فالتقسيمة الجغرافيّة المصطنعة للأراضي لن تصمد على أرض الواقع. لا يمكن دفع التهديدات الأمنيّة والديمغرافيّة

إلى ما وراء الجدران والخطوط الوهميّة التي رُسمت بشكل قسريّ. المنطقة الواقعة بين البحر ونهر الأردن هي منطقة جغرافيّة وطوبوغرافيّة واحدة، ولا يمكن تقسيمها بشكل دائم وثابت. وفي حال جرى تقسيم المنطقة بشكلٍ ما وحصل العرب على جزء منها من أجل تحقيق وممارسة تطلعاتهم وطموحاتهم القوميّة إلى جانب دولة إسرائيل، فإنّهم لن يتخلّوْا عن طموحهم القوميّ بالقضاء على دولة إسرائيل، وسيظلّون يسعون من أجل تحقيق هذا الطموح، وهذه المرّة عبر نقطة انطلاق أكثر راحةً لهم. لذلك، فإنّ أيّ حلّ يجب أن يستند إلى اجتثاث هذا المَسعى بتحقيق الأمل القوميّ العربيّ بين نهر الأردن والبحر.

٦. مقولة إنّه لا يمكن "قمع" الطموحات العربيّة بتحقيق تجسّد قوميّ في أرض إسرائيل هي مقولة غير صحيحة. لقد ثبتت صحّة هذا الأمر جيّدًا مع عرب أرض إسرائيل مع إقامة دولة إسرائيل، ومن الممكن أن تثبت صحّته - ويجب أن تثبت- في يهودا والسّامرة على المنوال ذاته. عرب أرض إسرائيل ينظرون إلى ما حدث في العام ١٩٤٨ باعتباره الكارثة الكبرى، التي يُسمّونها "النكبة"، حرب الاستقلال، لا إلى "الاحتلال" في حرب الأيّام الستّة (١٩٦٧). وقد اشتملت حرب الاستقلال على طرد لاجئين، وتدمير عشرات القرى العربيّة وإقامة بلدات يهوديّة على أنقاضها، والعيش تحت نظام حُكم عسكريّ جائر على مدى سنوات طويلة لاحقة. على الرغم كلّ ذلك فإنّ عرب إسرائيل عاشوا عشرات السّنوات في سلامٍ تحت الحُكم اليهوديّ، من دون أن يكونوا ضالعين تقريبًا في الإرهاب أو أيّ نشاطات ضدّ دولة إسرائيل. وسببُ ذلك بسيط: فمنذ ١٩٤٨ وحتّى مطلع سنوات التسعينيات كانوا ببساطة معدومي الأمل، أو لنقل من أجل الدقّة: أنّ الأمل بالتخلّص من المشروع الصهيونيّ قد أُجتُثّ مرّةً واحدةً. فعرب إسرائيل الذين عاشوا في تلك الفترة كانوا على يقين بأنّهم لو فازوا في حرب التحرير حاشا وكلّا، لكانوا سيقضون على اليهود بقسوة، كما هو متعارف عليه في الشرق الأوسط بين المنتصرين والمهزومين، وكما يحدث اليوم. لهذا السّبب تطلّعوا بتقدير إلى الرحمة والسّخاء الإسرائيليّيْن اللذيْن عوملوا بهما، وعاشوا هنا بسلام، حتّى قبل أن يتمتّعوا بالحقوق المتساوية- ومن دونها أيضًا. صحيح أنّهم احتجّوا احتجاجاتٍ مدنيّة على التمييز الذي كان قائمًا في الحُكم العسكريّ، وأنّ مظاهراتٍ جرت ضدّ مصادرات الأراضي، إلّا أنّ ذلك جرى من دون تيّارات قوميّة ومن دون سعي لتحقيق رؤيا قوميّة أيًّا كانت.

إنّ التطرّف القوْمَويّ لدى عرب إسرائيل ودعمهم للإرهاب ومُمارسة العنف من طرف عرب يهودا والسّامرة ضدّ دولة إسرائيل، قد بدآ في مرحلة ما مطلعَ سنوات التسعينيات، حين قامت دولة إسرائيل بفعل غبيّ تمثَّل بجلب مُخرّبي منظمّة التحرير الفلسطينيّة من تونس إلى يهودا والسّامرة، وبدأت بتنمية الأمل القوميّ وتعزيزه لدى عرب يهودا والسّامرة. وهكذا، رأينا أنّ الأمل القوميّ الفلسطينيّ الذي سُلّط على عرب يهودا والسّامرة، أعاد إشعال المشاعر والتطلّعات القوميّة لدى عرب إسرائيل وتسبّب في تطرّف قومَويّ خطير بينهم، نحن نعيش نتائجه اليوم.

يجب، وبالإمكان، العودة إلى الأيام التي تلت ١٩٤٨، سواء ألدى عرب إسرائيل أم عرب يهودا والسّامرة. لقد كان ذلك وصفة مُمتازة وقتها، ومن الممكن – ويجب - أن تكون وصفة ممتازة اليوم أيضًا. نحن لا ندّعي رغبة أو قدرة على محو أو تغيير الهُويّة القوميّة؛ لكن بوسعنا - ويجب علينا- تغيير المسعى لتحقيق هذه الرغبة بين البحر والنهر. من الممكن - ويجب- القضاء على الأمل العربيّ بتحقيق التطلّعات القوميّة وممارستها في أرض إسرائيل، وزرع بذور أمل جديد يستند إلى الحياة الفرديّة الطيّبة التي تتفوّق بدرجات على الحياة التي يحياها العرب في كلّ دول الشرق الأوسط المحيطة بنا.

٧. نحن ننظر إلى مدى أخلاقيّة فعل ما وفق امتحان النتيجة، وليس وفقًا للنظرة الأولى. فالواقع يشير إلى أنّنا نُحقّق الواقع الأفضل

والأكثر أخلاقيّة للطرفيْن عندما نتولّى نحن المسؤوليّة وإدارة المنطقة، وعندما نترك المكان تتحَصّل نتائج عكسيّة. لقد خرجنا من قطاع غزة بسبب رغبتنا بأن نكون "أخلاقيّين" ولرفضنا "السّيطرة على شعب آخر". ومن وقتها نرى كيف أنّ حياة العرب هناك قد تحسّنت من دون أدنى شكّ: فبدلًا من توفير الكهرباء بشكل دائم ومنتظم ها هم يتمتّعون بالكهرباء ستّ ساعات يوميًا فقط؛ وبدلًا من توفر المياه الجارية في الحنفيات فإنّهم يواجهون أزمة مياه كبيرة ستؤدّي إلى كارثة إنسانيّة؛ وبدلًا من توفير العمل والأرزاق نحن نرى أنّ مواطني غزّة يتمتّعون "بحياة رغيدة" في حين أنّ أكثر من خمسين بالمئة منهم عاطلون عن العمل وهم في أجازة قسريّة طيلة العام. عشرات الآلاف منهم من دون مأوًى، ومن دون أيّ بارقة أمل. وبكلمات أبسط: منذ أن خرجنا من قطاع غزّة فإنّ السّكان هناك يحظون بحقوق وحريّات أقلّ بكثير عن السّابق. وهم يفتقرون أيضًا للديمقراطيّة وحقّ التصويت، ولا يملكون إلّا نظام حكمٍ قامعًا تابعًا لحركة حماس التي تستحوذ على غالبيّة الموارد التي يجري إدخالها إلى القطاع، وتستخدمها لأغراض التسلّح وحفر الأنفاق بدلًا من إعادة ترميم القطاع. إنّه وضع يتميّز بكونه أسوأ وأقلّ أخلاقيّة وإنسانيّة بكثير للطرفيْن، إذا ما قارنّاه بالواقع الذي ساد أثناء سيطرة الجيش الإسرائيليّ هناك. ليس من سببٍ للافتراض أنّ الوضع سيكون مختلفًا في حال إقامة دولة في يهودا والسّامرة.

٨. حسم الصّراع أبخس ثمنًا وأصحّ اقتصاديًّا أكثر بكثير من مواصلة إدارته. هناك من يدّعي أنّ فرض السّيادة الإسرائيليّة على مناطق يهودا والسّامرة سيكون باهظ الثمن وسيكون عبئًا على المرافق الاقتصاديّة الإسرائيليّة. أولًا، هذا ادّعاء واهٍ للغاية. فنحن نرى في أرجاء العالم أنّ الدول النامية هي التي تقوم بالذات بإنتاج مُحرّكات النموّ الأكبر، ونرى اقتصادها يكبر وينمو. لذلك فإنّ الحاجة للجَسر على الهوات القائمة بين الاقتصاد الإسرائيليّ والاقتصاد الفلسطينيّ تحمل في طيّاتها إمكانيات كامنة للنموّ الاقتصاديّ الكبير في المرافق الاقتصاديّة الإسرائيليّة. فتطوير جودة الحياة والتكنولوجيا والبنى التحتيّة وسائر مُركّبات الحياة في يهودا والسّامرة ستزيد كلّها من الاستهلاك، وبالتالي النموّ الاقتصاديّ في المرفقيْن (يهودا والسّامرة وإسرائيل). ثانيًا، وبما لا يقلّ أهميّة، مهما بلغت تكلفة فرض السّيادة على المرافق الاقتصاديّة الإسرائيليّة، فإنّها ستظلّ أقلّ كلفةً بكثير من المصاريف الأمنيّة ومن المصروفات غير المباشرة للمرافق الاقتصاديّة التي ستكون مَنوطة بمواصلة إدارة الصّراع، والجولات الحربيّة وما شابه، وهي ستكون أقلّ تكلفة بالتأكيد من تكلفة طرد عشرات آلاف المستوطنين وإعادة توطينهم في نطاق الخطّ الأخضر.

المرحلة الأولى: حسم استيطانيّ

الحسم الأوّل والأساسيّ هو الحسم الاستيطانيّ. علينا أن نوضح في هذه المرحلة بشكل علنيّ وواضح، هذه الحقيقة الأساسيّة: نحن هنا كي نبقى. ونحن نوضح أيضًا أنّ تحقيق طموحنا القوميّ بدولة يهوديّة من النهر إلى البحر، هو حقيقة مطلقة غير مطروحة للنقاش أو التفاوض.

نحن نُحقّق هذه المرحلة عبر نشاط سياسيّ-قانونيّ، أي عبر فرض السّيادة على كلّ أرجاء يهودا والسّامرة، وعبر النشاطات الاستيطانيّة، أي إقامة البلدات والمدن وبَسط البُنى التحتيّة كما هو مُتّبع في إسرائيل "الصغيرة"، وتشجيع عشرات ومئات آلاف الأشخاص الآخرين على الانتقال للسكن في مناطق يهودا والسّامرة. هكذا يمكننا أن نخلق في سنوات معدودة واقعًا واضحًا ومستدامًا على الأرض.

لا شيء أفضل من هذا للتأثير على وعي عرب يهودا والسّامرة، كما أنّه سيساعدهم على التخلّص من وهم الدّولة الفلسطينيّة وسيُوضح لهم أنّ لا أمل بتاتًا في قيام دولة عربيّة إضافيّة غربيّ نهر الأردن. فكما نعلم: الحقائق على الأرض تُغيّر الوعي وتحسمه، والمناطق الاستيطانيّة ستثبت ذلك.

يُضاف إلى ذلك أنّ تطوير الاستيطان الإسرائيليّ في يهودا والسّامرة بشكل سياديّ ومُمأسس سيساعد

عـلى حـلّ ضائقـة السّـكن في دولـة إسرائيـل. ففـي يهـودا والسّـامرة أراضي دولـة كثـيرة وهـي في مركـز البلـد، وبالإمـكان تحويلهـا إلى مناطـق مُتاحـة للسّـكن بأسـعار متدنيـة أكثـر بكثـير مـن المتـداوَل داخـل الخـطّ الأخـضر، الأمـر الـذي سـيؤدّي إلى رفـع العروضـات الإسـكانيّة المقـدور عليهـا في إسرائيـل بمئـات آلاف الوحـدات.

سـيُقلّص هـذا الحسـم البـيِّن والنهائـيّ للـصراع مـن دافعيّـة اللجـوء إلى الإرهـاب. هـذا لـن يحـدث طبعًـا بـين ليلـة وضحاهـا. إنّهـا مسـألة تتطلّـب الوقـت، وخصوصًـا في أعقـاب مـا حـدث في العقـود الثلاثـة الأخـيرة إذ قُمنـا بعمـل غبـيّ تجسّـد في تطويـر الوهـم لـدى العـرب بـأنّ بمقدورهـم إقامـة دولـة هنـا. بعـد كلّ هـذه السّـنوات التـي عوّدْنـا العالـم فيهـا عـلى نهـج "حـلّ الدولتـيْن"، فمـن الطبيعـيّ أن نحتـاج للوقـت لإقنـاع الجميـع بـأنّ هـذا النهـج لـن يتحقّـق. نحـن بحاجـة إلى الوقـت لإقنـاع الجميـع بأنّنـا جدّيّـون، وأنّنـا أعدنـا رسـم طريقنـا مـن جديـد، وأنّ الدولـة الفلسـطينيّة لـن تقـوم، لذلـك فـلا يوجـد أيّ هـدف يُرتجـى تحقيقـه مـن وراء الإرهـاب.

مـن المُرجّـح أن تـزداد الجهـود الإرهابيّـة لـدى العـرب في المرحلـة الأولى؛ فالإحبـاط مـن عجزهـم عـن تحقيـق أملهـم- وهمهـم الـذي طوّرنـاه نحـن بأنفسـنا، سـيزداد، لذلـك سـتتعاظم دافعيّـة وجهـود القيـام بعمليّـات إرهابيّـة، في محاولـة يائسـة أخـيرة لتحقيـق هـذا الأمـل عـلى الرغـم مـن كلّ شيء. لكـن في مرحلـةٍ مـا سـتحلّ المرحلـة التـي سـيتحوّل فيهـا الإحبـاط إلى اليـأس، لدرجة التسـليم والإدراك بـأنّ الأمـر مُحـال. مُحـال تمامًـا. وعندمـا يتغلغـل هـذا الإدراك في الوعـي ويُصبـح الإرهـاب مُمارسـة بـلا هـدف، سـتتضاءل الدافعيّـة لفعلِـه، الأمـر الـذي يعنـي أيضًـا تضـاؤل تجسّـداته الفعليّـة.

أنـا متأكّـد كلّ التأكيـد أنّ الجيـش الإسرائيـليّ قـادر في المرحلـة الانتقاليّـة عـلى مواجهـة التهديـدات المؤقتـة، وذلـك بمعيّـة توجيهـات سياسـيّة حازمـة وقاطعـة، وعـلى هَـزم الإرهـاب واسـتكمال الحسـم الاسـتيطانيّ بحسـم عسـكريّ حـادّ.

المرحلة ب: البديلان والحسم العسكريّ

يتضمّـن الحسـم الاسـتيطانيّ في المرحلـة الأولى اجتثـاث الأمـل العربـيّ بإقامـة دولـة غربـيّ نهـر الأردن، وفي ضمـن هـذا الحسـم سـيُطرح أمـام عـرب يهـودا والسّـامرة مسـاران اثنـان.

١. سلام وهُويّة محليّة

نحـن سـنوفّر أمـلًا جديـدًا أمـام الراغبـين بذلـك مـن عـرب يهـودا والسّـامرة، بضمـان مسـتقبل جيّـد وحيـاة فرديّـة طيّبـة تحـت كنـف الدولـة اليهوديّـة. لقـد أسـدى الشـعب اليهـوديّ لهـذا البلـد صنيعـةً كـبرى: الوفـرة، والتقدّم، والتطويـر، والتكنولوجيـا، وسـيكون مـن دواعـي سروره تمكين كلّ مـن يرغـب بالعيـش هنـا بسـلام مـن التمتّـع بـكلّ ذلـك. فمـن يقـرّر البقـاء هنـا مـن منطلـق كونـه فـردًا يمكنـه التمتّـع بحيـاة طيّبـة أفضـل بكثـير مـن الحيـاة التـي يحظـى بهـا أقربـاؤه وأصحابـه. مـن ضمـن ذلـك حريّـة الحركـة والمعتقـد والتعبـير، ومـا شـابه مـن حقـوق وحُريـات تُميّـز دولـة إسرائيـل الديمقراطيّـة والتقدّميّـة. وستشـتمل هـذه الحيـاة أيضًـا عـلى حـقّ التصويـت للمنظومـة التـي سـتتولّى إدارة شـؤون الحيـاة اليوميّـة.

سيُقسّـم نظـام الحكـم المسـتقلّ لعرب يهـودا والسّـامرة إلى سـتّ مُديريّـات حُكـم بلديّـة لوائيّـة تُنتَخـب في انتخابـات ديمقراطيّـة، وهـي: الخليـل وبيـت لحـم ورام اللـه وأريحـا ونابلـس وجنـين. تلائـم هـذه المديريّـات المبنـى الثقـافيّ والعشـائريّ للمجتمـع العربـيّ، لذلـك فإنّهـا سـتضمّن السّـلام الداخـليّ والازدهـار الاقتصـاديّ. نحـن نـرى أمـام أعيننـا فشـل فكـرة "الدولـة القوميّـة" في الحيّـز العربـيّ، وهـي فكـرة اسـتوردتها مـن أوروبـا الـدول الكولونياليّـة العظمـى. ويـرى الكثـيرون أنّ هـذا الفشـل ينبـع مـن تجاهـل المبنـى العشـائريّ والقبـليّ في المجتمـع العربـيّ. الـدول العربيّـة المزدهـرة هـي دول الخليـج التـي تقـوم عـلى مبنًـى قبـليّ عشـائريّ تقليـديّ.

عـرب الخليـل ليسـوا كعـرب رام اللـه، وهـؤلاء ليسـوا كعـرب نابلـس، والأخـيرون ليسـوا كعـرب أريحـا. حتّـى أنّ اللهجـات العربيّـة المحكيّـة تختلـف مـن منطقـة إلى أخـرى. لذلـك فـإنّ تقسـيمة المديريّـات البلديّـة سـتُفكّك الجماعـة القوميّـة الفلسـطينيّة وطموحـات تحقيقهـا، لكنّهـا سـتحافظ في الوقت ذاتـه على التقسـيمات العشـائريّة-القبليّة وبذلـك ستسـمح بوجـود منظومـة مسـتقرّة لإدارة الحيـاة اليوميّـة مـن دون توتّـرات ومـن دون صراعـات داخليّـة. زدْ عـلى ذلـك أنّ المديريّـات البلديّـة المقترحـة ستُسـيّر منظومـة علاقـات تبادليّـة بينهـا وبـين نفسـها، وبينهـا وبـين دولـة إسرائيـل كذلـك، الأمـر الـذي سـيُمكّن مـن تطبيـق تطويـر اقتصـاديّ إقليمـيّ مسـتقرّ ومسـتدام.

في ظـلّ غيـاب الإرهـاب والتهديـدات الأمنيّـة سـيكون بمقـدور سُـكّان المُديريّـات البلديّـة الإقليميّـة التمتّـع

عصابات المستوطنين من أنصار "الصهيونية الدينية" يعربدون في حوارة في ٢٦ آذار ٢٠٢٣. (أ.ف.ب)

بحُريّة الحركة والتنقّل، وبالقدرة على دخول البلدات الإسرائيليّة في يهودا والسّامرة وداخل دولة إسرائيل لغرض العمل والاحتياجات الإنسانيّة، وذلك سيعود بالفائدة على الطرفيْن.

كما سبق وأسلفنا، سيكون عرب يهودا والسّامرة قادرين على إدارة شؤون حياتهم اليوميّة بأنفسهم، لكن لن يكون بوسعهم في المرحلة الأولى التصويت للكنيست الإسرائيليّ. سيضمن هذا الأمر وجود أغلبيّة يهوديّة في كلّ ما يخصّ اتخاذ القرارات في دولة إسرائيل. وكما سنُسهب لاحقًا، فعلى الرغم من أنّنا نتحدّث هنا عن واقع غير سويّ تمامًا من ناحية حقوق المواطن إلّا أنّ الحديث يدور هنا عن واقع معقول بكلّ تأكيد، وحتّى أنّه سيكون الواقع الأفضل في ظلّ الظروف المُركّبة الخاصّة بدولة إسرائيل في الحيّز الشرق أوسطيّ. وسيكون بالإمكان على المدى البعيد تحسين المُركّب الديمقراطيّ الخاصّ بالمُخطط عبر تسوية إقليميّة واسعة مع الأردن، ستسمح لعرب يهودا والسّامرة بالتصويت للبرلمان الأردنيّ وبالتالي مُمارسة حقّهم بالتصويت لبرلمان سياديّ. وثمّة تحسين آخر يمكن فحصه مستقبلًا وبعد التأكّد من صدق نوايا وتسليم أولئك الذين سيفضّلون البقاء هنا، وهو إشراك عرب يهودا والسّامرة الذين سيبقون هنا في القرارات المدنيّة داخل دولة إسرائيل، لكن ليس في القرارات القوميّة. هذا الأمر يُلزم بإجراء تغييرات دستوريّة من الجدير مناقشتها لاحقًا. ومن الممكن الأخذ بعين الاعتبار كإمكانية ثالثة منحهم المواطنة الكاملة، بما في ذلك التصويت للكنيست، وفقًا لعدد السكّان العرب الذين سيطلبون فعل ذلك وبموازاة التعبير عن الولاء المُطلق للدولة اليهوديّة بوساطة الخدمة العسكريّة الإلزاميّة، أسوةً بمواطني الدولة الدروز الذين ربطوا مصيرهم بدولة إسرائيل كدولة يهوديّة، وهم يعيشون معها في شراكة شجاعة.

لا، هذه التسوية التدريجيّة لا تجعل من دولة إسرائيل "دولة أبرتهايد". فنظام الحرّيات لا يبدأ وينتهي بالحقّ في التصويت والترشّح للانتخابات. لا شكّ في أنّ هذا الحقّ هو واحد من الحقوق الأساسيّة الديمقراطيّة، إلّا أنّه ليس الحقّ الوحيد القائم في صُلب تعريف هذا النظام. نحن معتادون اليوم على إدراج منظومة كاملة من الحرّيات والحقوق تحت عنوان "ديمقراطيّة": الحقّ بالحياة، والكرامة والملكيّة، حرية

المُعتقد والتعبير والحركة، وغيرها. القسم الأكبر من هذه الحقوق والحُرّيات سيُمنح في إطار المُخطّط لعرب يهودا والسّامرة، ومن ضمنها الحقّ بالتصويت للمُديريّات البلديّة التي تدير شؤون حيواتهم اليوميّة. وحتّى مع غياب حقّ التصويت لبرلمان سياديّ بالكامل فنحن لا نتحدّث هنا عن نظام حُكم أبرتهايد، بل عن عنصر واحد ناقص من سلّة الحُريّات كأقصى حدّ، أو يمكن صياغة ذلك بأنّه نقص في نَصاعة الديمقراطيّة.

الحقيقة المُسلّمة والبديهيّة التي تقول إنّ "الديمقراطيّة من دون حق الجميع الكامل والمتكافئ بالانتخاب والترشّح ليست ديمقراطيّة" تخدم المُريدين الحمقى لـ "حلّ الدولتيْن"، وهي تُمكّنهم من ترهيب الجمهور الإسرائيليّ وترويعه والادّعاء بأنّه من دون إقامة دولة إرهاب عربيّة في قلب أرض إسرائيل، فإنّ دولة إسرائيل ستضطرّ للاختيار بين كونها دولة يهوديّة وبين كونها دولة ديمقراطيّة. هذا ببساطة مُنافٍ للحقيقة. بالإمكان فرض السّيادة الإسرائيليّة على كلّ مناطق يهودا والسّامرة من دون منح العرب القاطنين فيها حقّ التصويت للكنيست منذ اليوم الأوّل وضمان بقاء إسرائيل دولة ديمقراطيّة. لن تكون ديمقراطيّة مكتملة لكنّها ستظلّ ديمقراطيّة. لن تكون مكتملة لأنّ الواقع ببساطة ليس كاملًا. وكما سبق وكتبنا في البداية، فإنّ دولة إسرائيل تواجه تحديًا وجوديًّا غير مسبوق، وإذا كان النموذج الذي سيُمكّنها من الوقوف في وجه هذا التحدّي يشمل نقصًا معيّنا على المستوى الديمقراطيّ فإنّ هذا الثمن معقول بكلّ تأكيد. وضعيّة إسرائيل هي وضعيّة خاصّة ومتفرّدة، لذلك علينا ألّا نُصاب بالذعر من أنّ مواجهة هذه الوضعيّة ستكون هي الأخرى خاصّة ومتفرّدة.

أمّا بما يخصّ الديمقراطيّات الغربيّة، فتشير التجارب بالمناسبة إلى أنّ هذه الديمقراطيّات خلّفتْ من ورائها قيم الديمقراطيّة حين أُضطرّت لمواجهة تحدّيات أمنيّة أبسط بكثير. هذا ما فعلته الولايات المتّحدة الأميركيّة في العراق وأفغانستان وحتّى مع مواطنيها بعد تفجير البُرجيْن في نيويورك، وهذا ما تفعله اليوم الدول الغربيّة في مواجهتها الإرهاب في ضمن حدودها. بوسع دولة إسرائيل أن تكون فخورة بالشّكل الذي تتعامل فيه مع تحدّياتها الوجوديّة. وحقيقة أنّ التسويات التي ستتبلور بعد مرحلة الحسم لن تكون مثاليّة في مركّباتها الديمقراطيّة، لا تعني وجوب الانتقاص من هذا الأمر.

من المهم بمكان أن نتذكّر أنّ البدائل أسوأ بكثير: إقامة دولة فلسطينيّة تُشكّل خطرًا على وجود دولة إسرائيل، ومنح حقّ التصويت الكامل والفوريّ لعرب يهودا والسّامرة سيؤدّي إلى نقص كبير في المُركّب اليهوديّ لدولة إسرائيل. وإذا أُضطررتُ لاختيار المكان الذي سأسقُط عليه نتائج الواقع المُركّب وغير المثاليّ الخاصّ بدولة إسرائيل، هل سأُسقُط ذلك على المستوى الوجوديّ، أم على المستوى اليهوديّ، أم المستوى الديمقراطيّ، فإنّ قراري سهل. زدْ على ذلك أنّ هذا الوضع قائم في دولة إسرائيل منذ خمسين عامًا في سياق عرب شرقيّ القدس: فهم يتمتّعون بمكانة مُقيمين وليسوا مواطنين، ودولة إسرائيل لم تتوقف عن كونها دولة ديمقراطيّة نتيجةً لذلك.

يُضاف إلى ذلك ما حدث في العقود الأخيرة، وخصوصًا في أعقاب الانقلاب الدستوريّ وكجزء منه، إذ إنّ دولة إسرائيل نقلت صُلب الديمقراطيّة من المدلولات البسيطة لـ "سلطة الأغلبيّة" -التي يُشتقّ منها الحقّ بالانتخاب والترشّح وهي في الوقت ذاته وسيلة تحقيقها- إلى منظومة من القيم والحقوق، وهي "قيم الديمقراطيّة الأساسيّة"، التي لا يمكن المسّ بها حتّى بوساطة جهاز الانتخاب بالأغلبيّة. وهكذا انتقل مركز الثقل الخاصّ بالديمقراطيّة من الجهاز الانتخابيّ إلى قيم وحقوق أساسيّة. ولسببٍ ما، نرى في ما يخصّ السّياق الفلسطينيّ كيف أنّ أولئك الذين يُنادون بالديقراطيّة الجوهريّة يدعون فجأةً إلى التمسّك بالجهاز الانتخابيّ التقنيّ الخاصّ بالديمقراطيّة الشّكلانيّة ويتجاهلون سائر الأمور الأخرى، وبالأخصّ انتهاك الحقوق الذي يجري في الجانب الفلسطينيّ، وهو انتهاك صعب ويوميّ. في المُخطّط المطروح أمامكم سيتمتّع عرب يهودا والسّامرة بمُجمل القيم والحقوق والحُريات الديمقراطيّة التي أضحت مهمّة للغاية في العقود الأخيرة.

ليس ثمّة أيّ أساس للتقدير القائل إنّ نظام الحكم الخاصّ بالدولة الفلسطينيّة، في حال قامت لا سمح الله، سيكون مختلفًا عن المُتّبع والدارج في الدول الشرق أوسطيّة من حولنا، وعن الدارج والمُتّبع في السلطة الفلسطينيّة في أيّامنا هذه (لم تُجرَ فيها انتخابات حُرّة منذ أكثر من عقد كامل). وفي

امتحان النتيجة ستكون لعرب يهودا والسّامرة تحت الحُكم الإسرائيليّ حقوقٌ أكثر بكثير من الحقوق التي يتمتّعون بها اليوم، ومن أيّ حقوق سيتمتّعون بها مستقبلًا تحت أيّ شكل من أشكال الحُكم العربيّ، حتّى لو لم يُمنحوا في المرحلة الأولى الحقّ بالتصويت لانتخابات الكنيست. مَن يتجاهل انتهاك الحقوق الديمقراطيّة في الأنظمة العربيّة ويسعى لإقامة كيان قوميّ لعرب يهودا والسّامرة، يُثبت في واقع الأمر أنّه لا يكترث حقيقةً لوضعيّة حقوق عرب يهودا والسّامرة بعد إقامة هذا الكيان. الأمر الوحيد الذي يهمّه هو ألّا يتّهمه العالم بأنّه دولة "أبرتهايد". أنا مُقتنع بأنّ عرب يهودا والسّامرة سيتمتّعون تحت الحُكم الإسرائيليّ بحقوق وحُريات ديمقراطيّة أكثر بكثير من أيّ نظام حكم آخر. لذلك، فإنّ نظرة شاملة لا تتركّز فقط في أيّ تهمة ستُوجّه إلينا أم لا، بوسعها أن تشير إلى أنّ "مُخطّط الحسم" يحظى بأفضليّة على المستوى الديمقراطي أيضًا.

يهمّنا القول في ختامِ هذه النقطة إنّه لا فارق من الناحية الديمقراطيّة بين المُخطّط السياسيّ الذي وضعه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وبين المُخطط الذي أمامكم. فنتنياهو يُعرّف الكيان القوميّ العربيّ الذي يسعى لإقامته في يهودا والسّامرة على أنه "أقلّ من دولة"، وهو بهذا يُجسّد حقيقة أنّه لا ينوي -وبحقّ- السماح لذلك الكيان السياسيّ بإقامة جيش والسيطرة على الحدود والمجالَيْن الجويّ والبحريّ، والفضاء السيبرانيّ. ما دُمنا نسيطر على تعريف الحدود السياديّة لذلك الكيان العربيّ فإنّ هذا يعني أنّ الحديث لا يجري عن دولة سياديّة حقيقيّة، وعليه فإنّ حقّ التصويت الذي سيتمتّع به عرب يهودا والسّامرة لن يكون حقًا مكتملًا. هذا "ثمن" يُدركه نتنياهو أيضًا، وهو يدرك أنّه من الضروري دفع ثمن على المستوى الديمقراطيّ، بغية ضمان أمن ووجود دولة إسرائيل. ومن هذه الناحية، لا فرق بين الوضعيّة التي ستكون عندها وبين الوضعيّة الحاليّة، التي يتمتّع فيها عرب يهودا والسّامرة بحقّ التصويت للبرلمان الفلسطينيّ معدوم السّيادة، وبين الوضعيّة التي ستنشأ وفق هذا المُخطّط الذي يُفيد بأنّ عرب يهودا والسّامرة سيُصوّتون للمديريّات البلديّة. في كلّ البدائل سيملكون حقّ التصويت الفعليّ للجهاز الذي يدير حياتهم بشكل عمليّ وفعليّ، لكنّه ليس حقًّ تصويتٍ أيديولوجيًّا لبرلمان سياديّ. إذا كان مُخطّط نتنياهو ينجح في الامتحان الديمقراطيّ، فإنّ هذا المُخطّط ينجح أيضًا. الفارق هنا أنّ نتنياهو يحافظ في مُخطّطه على وجود كيان قوميّ جمعيّ للعرب في يهودا والسّامرة، وهو كيان ذو تطلّعات وطموحات قوميّة تناقض تطلعاتنا نحن، أمّا في مخططنا فهذا غير موجود. وهذا الأمر - كما سبق وأشرنا - هو نقطة أفضليّة إستراتيجيّة لهذا المُخطّط، تضمن التوصّل إلى سلام بدلًا من تكريس الصّراع وبقائه.

٢. الهجرة

البديل الثاني مُخصّص لعرب يهودا والسّامرة الذين سيستصعبون التنازل عن تحقيق مطامحهم القوميّة. مَن يعجز عن البقاء هنا كفرد مستقلّ يتنازل عن حلم تحقيق طموحاته وتطلّعاته القوميّة، فهو مَدعوّ للذهاب وتحقيقها في إحدى الدول العربيّة الكثيرة من حولنا، أو أن يبحث عن مستقبل أفضل في أوروبا أو أميركا الجنوبيّة أو دول أخرى، كما يفعل عرب كُثُر من حولنا، بحيث لن يضطرّ للعيش في دولة اليهود.

لقد لوّح اليسار الإسرائيليّ لسنوات طويلة برايةِ الفصل والأغلبيّة اليهوديّة، أي أنّه يدعو وبمنهجيّة لضمان وجود نسبة عالية من اليهود في دولة إسرائيل، وهو يُفضّل الفصل على العيش مع العرب، وها هو لسبب ما يتحفّظ من الوسيلة النزيهة والناجعة لتحسين الواقع الديمغرافيّ ألا وهي التشجيع على الهجرة. ومن ضمن الادّعاءات الرائجة أنّ "العرب ليسوا مهاجرين وهم ملتصقون بأراضيهم"، أو أنّ "الهجرة هي طرد قاسٍ"، وحتّى أنّ "لا أحد يريد استيعاب وتوطين المهاجرين العرب". هذه الادّعاءات -وليغفر لي الجميع- مُفنّدة كلّها.

فلنبدأ بالادّعاء الأوّل: يبدو لي أنّ لا حاجة اليوم لطرح الكثير من الادّعاءات بغية إثبات أنّ الهجرة هي خيار مطروح لدى العرب، وهو خيار يُقبل عليه الكثيرون اليوم - من يهودا والسّامرة ومن الدّول العربيّة - على الرغم من أنّ الهجرة تخضع للكثير من القيود، ولا تحظى بأيّ تشجيع. نحن نرى أنّ الهجرة ستتحوّل إلى ظاهرة واسعة الانتشار أكثر من اليوم لو حققنا واقعًا يُسهّل على عمليّة الهجرة، من خلال توفير الدعم اللوجستيّ للمعنيّين بالبحث عن حظوظهم في بلاد أخرى.

لا، نحن لا نتحدّث هنا عن نوايا لطرد وحشيّ، ولا عن غمر الدول بلاجئين معدَمين؛ الهجرة التي نتحدّث عنها هي هجرة تجري سلفًا عن طواعية ومن منطلق البحث عن مستقبل أفضل، لأشخاص يملكون المؤهلات الملائمة والقدرات الاقتصاديّة لاستيعابهم في البلدان الجديدة. نحن لا نتحدّث عن هجرة في قوارب متهالكة، بل عن ظاهرة عصريّة منتشرة جدًّا تتلخّص في الصعود إلى طائرة للبحث عن مستقبل مرتّب، "ريلوكيشن" لبلدان تمنح فرصةً لمستقبل أفضل، واستيعاب الهجرة في بيئة تتألف في معظم الحالات من مهاجرين لهم خلفيّات متشابهة.

أمّا بخصوص الادّعاء الثالث - من سيرغب باستيعابهم؟ - فهو ادّعاء عارٍ عن الصحّة. يستصعب العالم التعامل مع موجات لجوءٍ لمهاجرين مُعدَمين، لكنّ دولًا كثيرة في العالم تفتح ذراعيْها للمهاجرين ذوي التأهيل المهنيّ والتمويل لأسباب كثيرة ومختلفة، وهذا ما ستكون عليه الهجرة العربيّة من يهودا والسّامرة.

يُمكن لدولة إسرائيل - وحَريّ بها ذلك - أن تكون سخيّة تجاه العرب الذين سيفضّلون العيش في بلدان أخرى، وأن تمنحهم هبة ماليّة تُمكّنهم من الانتقال بشكل محترم وناجح، وهذه الهبة ستكون من جهة إسرائيل هبة وداع.

لقد انبنت الصّهيونيّة على التبادل السكّانيّ: هجرة واسعة لليهود من البلدان العربيّة وأوروبا إلى أرض إسرائيل، طواعيةً أم قسرًا، وخروج أعداد كبيرة من العرب كانوا يعيشون هنا - طواعيةً أم قسرًا - إلى الحيّز العربي المُحيط. ويبدو أنّ هذا المسار التاريخيّ ما يزال بحاجةٍ لاستكماله، الأمر الذي سيضمن بوضوح مستقبلًا من السّلام.

٣. الحسم العسكريّ

سيكون هناك مَن سيستصعبون التسليم بمسألة حسم الصراع - في البداية على الأقلّ، وسيختارون مواصلة نضالهم العنيف ضدّ دولة إسرائيل. ونحن علينا التصرّف في الحرب كما في الحرب: بوسعنا وعلينا أن ننتصر. من يعتقد أنّه سيبقى هنا وسيسعى طيلة الوقت لُممارسة العنف ضدّ حقّ وجود دولة إسرائيل كدولة الشعب اليهوديّ، سيجد جيش الدفاع الإسرائيليّ مُصمّمًا لإخضاعه بعون الله بوساطة الحسم العسكريّ. نحمد الله أنّ جيش الدفاع الإسرائيليّ هو جيش قويّ وذكيّ، وبوجود توجيه سياسيّ حازم وقاطع فإنّه قادر من دون شكّ على إخضاع المخرّبين خلال وقت قصير. وهو قادر على قتل من يجب قتله، وعلى جمع السّلاح حتى آخر رصاصة، وإعادة الأمن والأمان لمواطني دولة إسرائيل.

العرب الذين لن يتنازلوا عن طموحاتهم وتطلّعاتهم القوميّة ولكنّهم سيمتنعون عن اتخاذ خطوات تقويضيّة لن يُمسّوا بأذًى. هذا المُخطّط لا يتوقّع أن يُحبَّ الجميعُ دولة إسرائيل، وأن يؤدّوا التحيّة العسكريّة لعلمها ويُنشدوا نشيدها الوطنيّ. يكفينا أن يتخذوا قرارًا عمليًّا بعدم محاربة جيش الدفاع الإسرائيليّ ودولة إسرائيل كي نُدرك أنّهم توصّلوا إلى تسويةٍ وقبول للواقع الجديد. يُمكن للولاء - وعليه- أن يكون شرطًا للحصول على حقوق مختلفة والتقدّم في سلّم النماذج المختلفة من الإقامة والمواطنة، مع أنّ هذا الولاء ليس دلالةً على مُجرّد التسليم بالأمر.

إنّ طرح الإمكانيّات المختلفة أمام العرب يعني في واقع الأمر أنّنا نتعامل مع مُجمل الردود الإنسانيّة المحتملة على الواقع الجديد. البشر ينشطون ويتصرّفون انطلاقًا من دوافع تخصّ الرّاحة الشخصيّة، إلى جانب دوافع تخصّ الهُويّة الدينيّة والقوميّة؛ وهم يتصرّفون وفقًا لما هو ممكن، أو وفقًا لأيديولوجيا لا تأخذ الواقع بعين الاعتبار. الواقع الجديد الذي يخصّ الحسم الإسرائيليّ سيُوضح أنّ لا مكان لحركتيْن قوميّتيْن في أرض إسرائيل، وسيدفع الناس الواقعيّين الذين ينشطون في ضمن حدود الممكن إلى اختيار بديلٍ من البديلَيْن المطروحيْن أمامهم. هناك من سيُفضّل الرّاحة والأمان اللذيْن ستوفّرهما الحياة تحت رعاية الدولة اليهوديّة، لمعرفتهم بأنّ تطلّعاتهم القوميّة لن تتجسّد في الدولة التي اختاروا العيش فيها؛ وهناك من سيستصعبون التنازل عن روايتهم القوميّة الفلسطينيّة، التي ترى في الصّهيونيّة عدوًا مُرًّا وسيفضّلون البحث عن حظوظهم في مكان آخر: في دولة عربيّة يمكنهم فيها مُمارسة هُويّتهم الدينيّة- القوميّة، أو حتّى في دولة غربيّة- المهمّ ألّا يعيشوا تحت حُكم الصهاينة. وكما سبق وذكرنا، سيكون مَن يُفضّلون مواصلة القتال وستقوم قوّاتنا بإخضاعهم بسرعة وبتصميم. وبهذا فإنّ مُخطّط الحسم يتطرّق إلى كلّ الردود الممكنة من طرف عرب يهودا والسّامرة على الواقع الجديد. لكنّ ثمّة أمر واحد لا يسمح به هذا المُخطّط: مواصلة الوجود الموازي

لطموحَيْن قوميّيْن عينيّيْن بخصوص هذه الرقعة من الأرض؛ هذا وجود يُكرّس الصراع ويحكم علينا "بإدارة الصّراع" بدلًا من حسمه.

يمكننا التقدير بأنّ هذا المسار سيتطلّب سنواتٍ لتحقيقه. فعمليّة الاقتناع الداخليّ العميق لدى العرب بفقدانهم الأمل القوميّ، وهضم الواقع الجديد واختيار أحد البديلَيْن المقترحَيْن في المُخطط، سيتطلّبان القليل من الوقت، وفي هذا الوقت سنكون مطالبين بالصّبر والأناة. وكما ذكرتُ سابقًا، أنا واثق تمام الثقة بأنّ جيش الدفاع الإسرائيليّ قادر بعون الله على مساعدتنا في عبور هذه المرحلة الانتقاليّة بأمان. وسندرك تمامًا أنّ الثمن الذي سندفعه في المرحلة الانتقاليّة كان مُجديًا للغاية، حين سنتوصّل في نهاية هذا المسار إلى الهدوء والسّلام والتعايش مع مَن سيختارون البقاء هنا، وفق شروطنا الجيّدة والمنطقيّة.

بتقديري أنّ الحسم الاستيطانيّ سيتكفّل بغالبيّة ما نودّ إنجازه في السنّوات الأولى. فوقف الانشغال المهووس لدى القيادة الإسرائيليّة بالصّراع وبمحاولة "حلّه"، والتركّز في تطوير المنطقة من خلال ترسيخ شواهد واضحة للسّيادة الإسرائيليّة، ستؤدّي إلى تعقّل العرب، وإلى إبطال أيّ جدوى من مواصلة إدارة الجانب العربيّ للصّراع بشكل عنيف. وسرعان ما سيتّضح أنّ الإرهاب عقيم وهو يمسّ بالأساس - وبشكل شبه حصريّ - بالمبادرين له وببيئتهم الدّاعمة. في المقابل، سيُعرض الأمل المُتمثّل بالتسليم مع الواقع الجديد ومع الحياة الطيّبة التي ستكون بانتظار كلّ مَن يختار المضيّ في هذا السبيل- هنا أو وراء البحار.

التعامل مع التّحديات

١. ردّ فعل المنظومة الدَّوليّة

فلنعترف بالحقيقة: من الصعّب اليوم أن نوجّه انتقاداتنا إلى المجتمع الدَّوليّ. فعلى مرّ العقود كانت إسرائيل الرسميّة تعرض موقفًا داعمًا لإقامة دولة فلسطينيّة، حتّى أنّها تعرض هذه الفكرة كفكرة عادلة وأخلاقيّة. على مرّ هذه السنوات كانت القيادة الإسرائيليّة تقول "نعم، ولكن ليس الآن". "نعم"- الدولة الفلسطينيّة هي حلّ عادل يجب السّعي إليه، "لكن ليس الآن"، وذلك للعديد من الأسباب والأعذار.

ومقابل هذا الموقف يطرح العالم مطلبًا عادلًا بنظره: إذا كنتم أنتم تعترفون أيضًا بأنّ هذا هو الحلّ العادل والأخلاقيّ فعليكم تطبيقه، وبالأخصّ وقف اتخاذ الخطوات التي تُبعد هذا الحلّ، مثل البناء في البلدات الإسرائيليّة في يهودا والسّامرة. ويرى المجتمع الدوليّ أنّ ثمّة حلولًا للمخاوف الأمنيّة الحقيقيّة التي تراود دولة إسرائيل، مثل الضمانات الدوليّة، ورُزم المعونات، والأنظمة العسكريّة الدفاعيّة وغيرها، مع أنّ هذه المخاوف لا يمكن أن تبرّر الامتناع عن دفع هذا "الحلّ" طيلة هذه السّنوات الطويلة. هذا موقف منطقيّ وربما مطلوب، وهو يوضح الوضعيّة الدَّوليّة المُركّبة التي تواجهها إسرائيل.

يعرض مُخطط الحسم نهجًا جديدًا في مواجهة المجتمع الدوليّ، سيعتاد عليه العالم وسيقبله حتى لو تطلّب ذلك بعض الوقت. فأولًا نحن نتحدّث عن مُخطّط يستند إلى العدل. العالم في جزئه الكبير عالم مُتديّن، ومن المفترض به الاعتراف بصلة أرض إسرائيل مع شعب إسرائيل. وحتّى الآن تحدّث العرب عن العدل وتحدّثنا نحن عن الأمن، فيما فضّل العالم العدل، وبحقّ... علينا منذ الآن أن نتحدّث عن العدل نحن أيضًا، وهذه ادّعاءات يمكن أن تكون مقنعة.

ثانيًا، يجب علينا تعزيز الإدراك الذي بدأ يترسّخ في العالم بخصوص عدم معقوليّة "حلّ الدولتَيْن"، الذي أدّت محاولات تطبيقه حتّى الآن إلى موجات من الإرهاب والعنف. يجب علينا أن نُوضح للعالم بأنّ حسم الصّراع واجتثاث الأمل العربيّ بإقامة دولة غربيّ نهر الأردن، هما الطريق الوحيد لضمان وجود وازدهار دولة إسرائيل ووجود سلام وتعايش فيها.

التحدّي الأكبر في هذا السّياق سيكون التحدّي الديمقراطيّ: الحاجة لإقناع العالم بأنّ بديل الحقوق الديمقراطيّة من دون حقّ التصويت للكنيست مرحليًّا على الأقلّ- هو أقلّ البدائل المختلفة سوءًا. هذا تحدٍّ كبير لا شك، لكن بالإمكان تحقيقه. خصوصًا من خلال التوضيح بأنّ سائر البدائل هي أسوأ: إقامة دولة إرهاب عربيّة تُشكّل خطرًا على إسرائيل وتواصل السّعي للقضاء عليها، أو منح حقوق التصويت ما سيضُرّ بالأغلبيّة اليهوديّة في إسرائيل، الأمر الذي سيُعرّضها للخطر ثانيةً.

ثالثًا، سبق وقال مَن هم أفضل مني، إنّ ما يهمّنا لا ما يقوله الأغيار، بل ما يفعله اليهود. نحن لا نتجاهل

العالم؛ فعلينا خوض معركة دبلوماسيّة مهنيّة وذكيّة، وكما سبق وأسلفتُ أنا أؤمن بقوّة الإقناع، أو بإضعاف الانتقادات كأقلّ ما يمكن. لكن لا يمكن السّماح لأنفسنا بالتصرّف وفقًا لمطالب العالم. علينا أن نتصرّف وفقًا لما هو جيّد وصحيح لنا، والجيّد والصحيح لنا هو الحسم وإنهاء الصراع وإحلال الهدوء والسّلام والأمن لدولة إسرائيل، نهائيًّا ومن دون رجعة. وكما قال رئيس الحكومة الراحل مناحِم بيغن، "إذا كان هناك من يلوي أنفه في العالم، فليعشْ مع أنفٍ مُلتوٍ" (الأنف الملتوي دلالة عدم الإعجاب والرضا).

٢. وماذا لو كُنّا على خطأ؟

بعد مرور عشرين عامًا على محاولات فاشلة من اليسار لدفع "حلّ الدولتيْن" قدُمًا، حان الوقت لتجريب مُخطّط يقوم على معتقدات ومدارك يمينيّة وصهيونيّة وإيمانيّة. اليسار يجرّنا منذ عشرين عامًا إلى مغامرات خطرة كلّفتنا حتّى الآن آلاف القتلى والجرحى، في محاولة لتحقيق حلمٍ مُفنَّد ومنقطع عن الواقع. لو واصلنا لا سمح الله السّير في هذه الطريق فإنّنا سنضمن مواصلة وجود الصّراع والثمن الدمويّ الباهظ الذي يُكلّف الطرفيْن. "حلّ الدولتيْن" كان وسيظلّ شعارًا نجح اليسار بدراية كبيرة في تحويله إلى ماركة مُسجّلة ترمز للحلّ الواقعيّ وحتّى الوحيد، على الرغم من أنّه لم يكن كذلك قط. قد يكون مخطّطنا مثارَ شكٍّ وتساؤلاتٍ، لكنّ مُخطّط اليسار قد فشل بشكل واضح ومُثبَت. ما الذي يجب أن يحدث كي نُذوّت أنّ هذا الحلّ غير قابل للتحقيق، وأنّنا نتحدّث هنا عن طموحيْن قوميّيْن متناقضيْن لا يمكنهما ببساطة أن يجتمعا سويةً، وأنّ كلّ حقّ الوجود الخاصّ "بالشعب الفلسطينيّ" يقوم على نفي وجود دولة إسرائيل؟!

يجب علينا أن نجرّب اتجاهًا آخر يختلف جوهريًّا؛ اتجاه يعترف بالواقع ولا يحاول التذاكي عليه. أنا أدعو كلّ القرّاء إلى تبنّي المُخطط والانضمام إلى جهودي لجلب السّلام إلى إسرائيل والمنطقة كلّها أخيرًا.

٣. المعقوليّة السياسيّة

أنا أرى أنّ "مُخطّط الحسم" هو عادل وصحيح، وهو في واقع الحال البديل الوحيد الذي يتحلّى بمعقوليّة تطبيقه على أرض الواقع. على الرغم من ذلك، ولأنّه يختلف عن كلّ ما اعتدنا التفكير به، فإنّ تبنّيه على مستوى الحلبة الجماهيريّة لن يكون أمرًا سهلًا. صحيح أنّ إحداث تغيير إدراكيّ بهذا الحجم هو تحدٍّ، إلّا أنّه ليس مستحيلًا بتاتًا. عندما بدأ أوري أفْنيري بإدارة المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينيّة والحديث عن دولة فلسطينيّة قبل نحو أربعين عامًا كان شبهَ وحيد. فالعلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينيّة التي كانت مُعرّفة آنذاك كمنظّمة إرهابيّة كانت جنحة جنائيّة، ورابين كان معارضًا لقيام دولة فلسطينيّة، وبيريس لم يكن قد تجرّأ على فكرة تقسيم أورشليم. لقد احتاج أفْنيري إلى أكثر من عقدٍ لإدخال مخطّطه المُفنَّد إلى قلب التيّار الرئيس في اليسار الإسرائيليّ، وتحويله إلى المُخطّط الواحد والوحيد. مهمّتنا نحن ستكون أسهلَ بكثير: فمُخطّط الحسم يقوم على الشعور الفطريّ بالإيمان بعدالة طريقنا، وعلى الحسّ والفخر الوطنيّيْن الطبيعيّيْن، وعلى حسّ العدالة والحقّ بتطبيقها، وهي أمور تميّز شرائح آخذة في الاتّساع داخل المجتمع الإسرائيليّ. والمُخطّط يأتي في الوقت الصحيح: الشعور العام باليأس من فشل فكرة "الدولتيْن"، كما ينعكس ذلك في غالبيّة استطلاعات الرأي التي أجريت في السّنوات الأخيرة، الأمر الذي يُمكّن من إعادة التفكير، وهذه هي الفتحة التي يجب على اليمين الإسرائيليّ الدخول عبرها. لا من خلال تسويق الحلّ ذاته بكِساء جديد، بل بطرح رؤيا تختلف عنه كليةً.

أنا أومن بأنّ الكثير من المبادئ الأساسيّة الواردة في المُخطّط ستتغلغل إلى الخطاب العامّ خلال شهور قليلة، وستتحوّل إلى مرجعيّات مركزيّة لإعادة التفكير مُجدّدًا. نحن نتحدّث عن حقائق أساسيّة مثل الإدراك بأنّ الحديث يدور عن طموحيْن قوميّيْن متناقضيْن لا يمكن الجَسر بينهما بوساطة التقسيمات الجغرافيّة المصطنعة على أرض الواقع، وبأنّ الإرهاب ينبع من الأمل لا من اليأس، وبأنّ الديمقراطيّة غير المثاليّة ليست فصلًا عنصريًّا (أبرتهايد)، وبأنّ أخلاقيّات أيّ فعل تُقاس بامتحان النتيجة، وغيرها الكثير. كلّ هذه الأمور ستتغلغل في الخطاب العامّ وفي القلوب، وستُثريها بأنماط تفكير تختلف عن القوالب الفكريّة التي اعتدنا عليها في العقود

الأخيرة. بوساطة هذه الحقائق الأساسيّة سيكون بالإمكان تبنّي هذا المُخطّط، أو مُخطّطات مشابهة تستند إلى حسم الصّراع وإلى الإدراك بأنّ التوصّل إلى السّلام والتعايش يُحتمّان عدم إبقاء جماعة عربيّة ذات طموحات قوميّة في أرض إسرائيل، مهما كانت تعريفات هذه الجماعة ومهما كانت حدودها.

٤. التحدّي الديمغرافيّ

مُخطّط الحسم والتسويات التي ستُبرَم في نهايته تثير تحدّيًا ديمغرافيًّا، مع أو من دون حقّ التصويت للكنيست. الحقيقة أنّ التحدّي الديمغرافيّ مطروح أيضًا - وربما بالأساس- أمام مُريدي "حلّ الدولتيْن"؛ فالادّعاء بأنّ "حلّ الدولتيْن" يتجاوز المشكلة الديمغرافيّة هو وهم، تمامًا مثل الحلّ نفسه. الحيّز القائم بين البحر والنهر هو حيّز ديمغرافيّ وطوبوغرافيّ واحد، والعرب لن يتركوا مواقعهم، خصوصًا إذا ما شجّعنا طموحاتهم وتطلّعاتهم القوميّة. الجدار الحدوديّ لا يؤدّي إلى اختفاء الناس، ولا إلى تلاشي عدائيّتهم.

مع ذلك، أنا لا أعتبر نفسي من مُريدي مدرسة الترهيب الديمغرافيّ. فالنزعة الديمغرافيّة في العقديْن الأخيريْن تصبّ في صالحنا: نسبة الولادة لدى الشّعب اليهوديّ في ارتفاع كبير، لدى جميع الشرائح السكّانيّة، في مقابل انخفاض نسبة الولادة لدى العرب بشكل كبير، عبر جانبيٍّ الخطّ الأخضر. ومع الافتراض الواقعيّ بأنّ هذه النزعة ستتواصل فإنّنا لا نتوقع وجود أغلبيّة عربيّة في أرض إسرائيل في العقود المنظورة- بل على العكس. ومع ذلك علينا أن نساعد على حدوث ذلك. لم نتوسّع في هذه المسألة هنا، لكنّ مُخطّط الحسم يجب أن يكون مصحوبًا بعدد من البرامج والمخططات لتحسين ترجيح الكفّة الديمغرافيّة. فتعزيز قوّة إسرائيل وحسم الصّراع سيُسهّلان على استيعاب الهجرة، وسيُعزّزان من النموّ الديمغرافيّ اليهوديّ إلى جانب تشجيع جزء من السكّان العرب على الهجرة إلى بلدان أخرى.

تلخيص

مُخطّط الحسم هو المُخطّط الوحيد الذي يستند إلى رؤيا أرض إسرائيل الكاملة. وهو المُخطّط الوحيد الذي لم ييأس ممّا كان حتّى الآونة الأخيرة رؤيا تجمع اليمين كلّه، وهو لا يشتمل على تعريف كيان قوميّ عربيّ أيًّا كان في أرض إسرائيل. إنّه المُخطّط الوحيد الذي لا يستند إلى إبقاء جماعة عربيّة ذات طموحات وتطلّعات قوميّة، ولذلك فهو المُخطّط الوحيد الذي يعتمد على حسم الصّراع لا تكريسه والحفاظ عليه في درجات حدّة مختلفة. والأهمّ من كل ذلك: إنّه المُخطّط الوحيد الذي يؤمن بإمكانيّة تحقيق حلم السّلام والتعايش، ولا يستند إلى اليأس من هذا الحلم واستبداله بعمليّة انفصال غير ممكنة.

د. وليد سالم*

الصهيونية بزيها العنصري السافر: دوافع وكوابح الإبادة والاقتلاع الإحلالي

ملخص

من منظور دراسات الاستيطان الاستعماري المقارن الذي تستند إليه هذه الدراسة، فقد مارست الصهيونية وأدواتها من جيش وميليشيات مسلحة في سيطرتها على فلسطين المجازر والاستيطان الاستعماري بشكله الاقتلاعي الإحلالي الذي أنتج قضية اللاجئين والنازحين الفلسطينيين إضافة لعمليات ترحيلهم داخل بلادهم، واستخدمت الأبارتهايد والاستعمار الداخلي ضد الباقين من الشعب الفلسطيني في بلادهم عام ١٩٤٨، ثم عادت للاقتلاع والإحلال أثناء حرب عام ١٩٦٧ وبعدها مقروناً بممارسات أبارتهايدية. لكن انتخابات ٢٠٢٢ - كما تحاجج هذه الورقة - قد عكست انزياحين إضافيين عبرت عنهما طبيعة الائتلاف الحكومي الجديد على الرغم من النجاح غير الحاسم الذي حققه في الانتخابات، أولهما يتعلق بخسارة قوى اليمين الداعية لتجنيس الفلسطينيين بالجنسية الإسرائيلية وإخضاعهم لنظام الأبارتهايد على قاعدة الحقوق غير المتساوية ضمن منظومة مما سمي بـ "تقليص الصراع" لصالح فوز كبير على حساب الأولى لقوى اليمين الأخرى التي ترفع الدعوات العلنية للقتل الجماعي للفلسطينيين وإبادتهم (الموت للعرب)، وكذلك ترحيلهم باتجاه خلق نكبة ثانية مدعومة في ذلك من قبل قوى أفنجليكانية عالمية ترفع شعار "تحقيق النصر التام على الفلسطينيين". وثانيهما: تعزز التوجهات العنصرية ضد الفلسطينيين الباقين في بلادهم سواء في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ والقسم الآخر المحتل عام ١٩٦٧، مترافقة مع تسارع الاتجاه نحو تديين الدولة وخلق نظام فاشي مناوئ لسلطة القضاء وحقوق المرأة والإعلام والتعليم

[١] محاضر في برنامج ماجستير دراسات القدس - جامعة القدس ومدير تحرير مجلة المقدسية الصادرة عن الجامعة.

العلمانـي واليسـار، حتـى ولـو كان "يسـاراً صهيونيـاً"، ويتأثـر مـن هـذا الاتجـاه فلسـطينيو الداخـل أيضـاً في مـا يخـص حقوقهـم المدنيـة. خلاصـة هذيـن الانزياحـين هـي غلبـة اتجـاه الإبـادة والترحيـل عـلى اتجـاه الإبقـاء وممارسـة الأبارتهايـد عـلى الشـعب الفلسـطيني معرّفـاً كاسـتثناء سـياسي وتهميـش اجتماعـي، واسـتغلال اقتصـادي، وتمييـز قانونـي. تناقـش الورقـة الأسـباب والمراحـل التـي أدت إلى حـدوث هـذا التحـول، كمـا تحلـل أدوار العوامـل الداخليـة والفلسـطينية والعربيـة والدوليـة الكابحـة والدافعـة منهـا لهـذه التحـولات. وتنتهـي بخلاصـة وبعـض الاسـتنتاجات حـول آثـار هـذه التحـولات وآفاقهـا بالعلاقـة مـع طبيعـة المقاومـة التـي تواجههـا واتجاهاتهـا سـيما مـن الشـعب الفلسـطيني في كافـة أماكـن تواجـده.

مقدمة

تميـزت الصهيونيـة منـذ ظهورهـا بالعنصريـة وبالطابـع الاسـتعماري الاقتلاعـي الإحـلالي. كمـا أنهـا انبثقـت مـن الديـن بعـد أن غلفتـه بأرديـة معلمنـة أقامـت عـلى أساسـها حركـة قوميـة مزعومـة بدعـم مـن قـوى الاسـتعمار العالمـي. تتضمـن الصهيونيـة العنصريـة ضـد الباقـين في بلادهـم مـن الشـعب الفلسـطيني، كمـا تتضمـن ممارسـات فاشـية ضـد مناوئيهـا اليهـود، لكنهـا تتضمـن أيضـاً اقتـلاع الشـعب الفلسـطيني والإحـلال لأقـوام مكانـه وتغييـر هويـة فلسـطين أرضـاً وإقليمـاً وفضـاء ومشـهداً لتصبـح أرضـاً أخـرى بأسـماء مختلفـة ومشـهداً وفضـاء جديديـن.

في الحـرب عـلى الشـعب الفلسـطيني تمـزج الصهيونيـة بـين توجهـات اقتلاعيـة إحلاليـة، مظللـة بممارسـات أبارتهايـد تتجـلى بالاسـتثناء السـياسي والتهميـش الاجتماعـي والاسـتغلال الاقتصـادي والتمييـز القانونـي بأشـكال مؤقتـة ودائمـة ضـد قطاعـات مختلفـة مـن الشـعب الفلسـطيني، وتمـارس هـذه السياسـات مـن خـلال الاعتمـاد عـلى قـوة الجيـش وميليشـيات المسـتعمرين المسـلحة والجسـم الجديـد قيـد النشـوء المسـمى بالحـرس الوطنـي. أمـا ضـد "اليهـود غـير الموالـين"، فتمـارس الصهيونيـة سياسـات العـزل والإقصـاء، ونـرى أن تعريـف هـذه الفئـة كان ينحـصر في البدايـة في اليهـود المعادين للصهيونيـة، ثـم توسـع ليشـمل كل مـن يرفـض الهجـرة إلى إسرائيـل مـن اليهـود، وفي العقـد الأخـير بـات يشـمل أيضـاً حتـى قـوى مـا يطلـق عليـه اسـم "اليسـار الصهيونـي" لا لسـبب سـوى أن هـذا "اليسـار" يتهـم بأنـه مسـتعد للحـوار مـع الفلسـطينيين مـن أجـل التوصـل إلى حـل وسـط إقليمـي.

مـرت الصهيونيـة بمراحـل غلـب في بدايتهـا الـرداء العلمانـي، علمـاً أن للعلمانيـة معنـى خاصـاً في حالتـه الصهيونيـة، وبعكـس العلمنـة الأوروبيـة التـي أنهـت أنظمـة الحكـم المسـتندة إلى شريعـة الكنيسـة، فـإن العلمنـة الصهيونيـة ليسـت إلا عبـارة عـن ديـن معلمـن، حيـث لـم يكـن ممكنـاً الادعـاء بوجـود أمـة يهوديـة مـن قبـل الصهيونيـة إلا بالاسـتناد إلى يهوديتهـا؛ أي إلى الديـن. اسـتمرت مرحلـة الصهيونيـة المعلمنـة للديـن منـذ فجـر الحركـة الصهيونيـة وحتـى العـام ١٩٧٧ بقيـادة مـا يطلـق عليـه اسـم 'اليسـار الصهيونـي'، وخـلال هـذه المرحلـة اسـتطاعت الصهيونيـة إقامـة دولتهـا عـام ١٩٤٨ عـلى جـزء مـن فلسـطين، ووسـعتها عـام ١٩٦٧ محققـة نكبـة ثـم نكسـة للشـعب الفلسـطيني عـلى التـوالي، سـعت بعدهـا لتحقيـق حـل وسـط إقليمـي بهـدف الحفـاظ عـلى الأغلبيـة الديمغرافيـة اليهوديـة كمـا سـيتبين أدنـاه، في وقـت كانـت قـد تشـكلت فيـه حركـة اسـمت نفسـها باسـم "حركـة أرض إسرائيـل الكاملـة"، التـي نشـط في قيادتهـا أقطـاب مـن حـزب مبـاي "اليسـاري" الحاكـم آنـذاك، أي أن هـذا الحـزب كان يطـرح الحـل الوسـط الإقليمـي ونقيضـه في الوقـت نفسـه.

شـهد العـام ١٩٧٧ بدايـة المرحلـة الثانيـة التـي اسـتمرت حتـى العـام ٢٠٠٩، وتميـزت بنمـو أكـبر لتيـارات مـا سـمي بـ "أرض إسرائيـل الكاملـة" القائمـة منـذ العـام ١٩٦٧، سـواء ذات الـرداء العلمانـي منهـا، أو ذات التوجـه الدينـي والدينـي القومـي. خـلال هـذه الفـترة، حـاول التيـار الـذي هـزم في الانتخابـات عـام ١٩٧٧ لأول مـرة منـذ قيـام إسرائيـل التوصـل بعـد نجاحـه الظـرفي في انتخابـات ١٩٩٢ إلى صيغـة حـل وسـط إقليمـي مـع منظمـة التحريـر الفلسـطينية، كان قـد سـعى سـابقاً للاتفـاق عليهـا مـع الأردن، لكـن هـذا التيـار لـم يقـدم صيغـة الحـل الوسـط الإقليمـي التـي تلبـي الحـد الأدنـى المقبـول فلسـطينياً، لـذا فشـلت محاولاتـه. خـلال هـذه المرحلـة توسـع الاسـتيطان الاسـتعماري في فلسـطين المحتلة عـام ١٩٦٧ بشـكل مضطـرد، ونشـأت مـدن وحـواضر اسـتيطانية اسـتعمارية في الضفـة، لكـن تـم لاحقـاً إخـلاء قطـاع غـزة مـن المسـتعمرات عـام ٢٠٠٥ مـن أجـل تعزيـز

هـذه الحـواضر ديمغرافيـاً. هـذا كلّـه فيمـا كان الاسـتيطان الاسـتعماري قبـل ١٩٧٧ مرتكـزاً عـلى إنشـاء مسـتعمرات زراعيـة صغـيرة سـيما في غـور الأردن والسـفوح الشرقيـة للضفـة الغربيـة والمناطـق السـاحلية لقطـاع غـزة، فيمـا تـم ضـم القـدس الشرقيـة بأكملهـا أرضـاً دون سـكانها في ٢٨ حزيـران مـن العـام ١٩٦٧.

مـع ٢٠٠٩ بـدأت المرحلـة الثالثـة (مرحلـة نتنياهـو كمـا تسـمى) والتـي تتميـز بالانتقـال مـن أطروحـات الضـم الفعـلي لفلسـطين المحتلـة عـام ١٩٦٧ (De facto Annexation) الـذي كان جاريـاً عـلى قـدم وسـاق إلى التمهيد لإعـلان الضـم الرسـمي (De Jure Annexation) عـام ٢٠٢٠، ثـم تجميـده مؤقتـاً في إطـار الاتفاقيـات الإبراهيميـة مـع الإمـارات العربيـة المتحـدة والبحريـن، ولا تـزال هـذه المرحلـة مسـتمرة، إذ اكتنفتهـا عثـرات في الطريـق أدت إلى خـروج نتنياهـو مـن السـلطة مـدة عـام ونصـف وهـو يعـود اليـوم مـن أجـل اسـتكمال مشروعـه. خـلال هـذه الفـترة سـاد أيضـاً الاضطـراب السـاحة السياسـية الإسرائيليـة، حيـث جـرت خمـس دورات انتخابيـة خـلال ٣ سـنوات بـين ٢٠١٩ وحتـى ٢٠٢٢. لـم يعـبر هـذا الاضطـراب عـن تفـكك وبدايـة انهيـار الحقـل السـياسي والمجتمـع الصهيونـي كمـا جـاء ويجـيء في الكتابـات التفاؤليـة الفلسـطينية والعربيـة، وإنمـا عـبر عـن مرحلـة مخـاض سـيطر عليهـا الـصراع بـين التوجـه اليمينـي الـذي يريـد إبقـاء الفلسـطينيين في بلادهـم مـع ممارسـة سياسـات الأبارتهايـد عليهـم (بينيـت وليبرمـان وسـاعر وحلفاؤهـم في مـا يسـمى بتيـار الوسـط غانتـس ولبيـد)، وبـين التيـار الإبـادي الترحيـلي (ليكـود نتنياهـو بتحولاتـه، والصهيونيـة الدينيـة، والاتجـاه الدينـي الـذي شـهد عمليـة صهينـة متسـارعة: شـاس ويهـدوت هتـوراة) . اسـتقر الوضـع بعـد ٣ سـنوات مـن الـصراع بحسـمه لصالـح التيـار الإبـادي الترحيـلي ولـو عـبر فـوز انتخابـي محـدود كان يمكـن أن لا يتحقـق لـو اجتـازت ميرتـس والتجمـع الوطنـي الديمقراطـي نسـبة الحسـم، وأدى نجـاح التيـار الإبـادي الترحيـلي إلى انكفـاء التيـار الأبارتهايـدي. فهـل سـيكون ذلـك عبـارة عـن تغيـير مؤقـت إلى حـين تعـود الكـرة لاحقـاً لصالـح التيـار الأبارتهايـدي؟ الجـواب عـلى هـذا السـؤال ليـس داخليـاً إسرائيليـاً وحسـب، بـل مرهـون بـأدوار العوامـل الفلسـطينية والعربيـة والعالميـة.

خـلال المرحلـة التـي بـدأت منـذ العـام ٢٠٠٩ ولا تـزال مسـتمرة تقومنـت الاتجاهـات الدينيـة، وتديّـن الاتجـاه القومـي المعلمـن وذلـك مـن خـلال تعـزز التوجهـات الدينيـة داخـل حـزب الليكـود الـذي يصـف نفسـه في أدبياتـه كحـزب علمانـي ليـبرالي، وأصبـح هنالـك تطابـق تـام بـين الديـن والقوميـة عـبر عنـه تشـكل 'الحردليـم'؛ أي التيـار القومـي - الدينـي الـذي تعـبر عنـه الأحـزاب الدينيـة، وكذلـك قطاعـات واسـعة مـن الليكـود التـي أصبحـت متدينـة. ويمثـل مجمـوع هـذه القـوى طبيعـة تركيبـة الحكومـة الصهيونيـة المشـكلة، وهـو مـا سـتكون لـه إسـقاطات فاشـية عـلى المجتمـع المُسـتعمِر، وإسـقاطات عنصريـة واقتلاعيـة إحلاليـة إضافيـة عـلى الشـعب الفلسـطيني، يظـل مـدى النجـاح في تطبيقهـا مرهونـاً لا بعوامـل صهيونيـة داخليـة وحسـب، بـل أيضـاً بمـدى مقاومـة الشـعب الفلسـطيني وطبيعتهـا، والعوامـل العربيـة والدوليـة الدافعـة والكابحـة أيضـاً. في القسـم الآتـي نأتـي عـلى هـذه العوامـل، بـدءاً مـن تعميـق تحليـل العامـل الصهيونـي الداخـلي.

العامل الصهيوني الداخلي

طـرح التيـار الـذي أطلـق عليـه اسـم "اليسـار الصهيونـي" أن الحفـاظ عـلى الأغلبيـة الديمغرافيـة اليهوديـة يتطلـب تقاسـم الأراضي الفلسـطينية المحتلـة عـام ١٩٦٧ بدايـة مـع الأردن ولاحقـاً مـع منظمـة التحريـر الفلسـطينية، وذلـك عبر التنـازل الجغـرافي عـن الأراضي ذات الكثافـة السـكانية الفلسـطينية العاليـة، وضـم الباقـي إلى إسرائيـل، لكـن شراهـة هـذا التيـار لضـم مسـاحات واسـعة مـن فلسـطين المحتلـة عـام ١٩٦٧ بذريعـة "الحفـاظ عـلى أمـن إسرائيـل" ووفـق خطـة يغئـال ألـون (نصـت ضمـن بنـود أخـرى عـلى ضـم السـفوح الشرقيـة مـن الضفـة الفلسـطينية وغـور الأردن إلى إسرائيـل)، جعلتـه غـير قـادر عـلى تحقيـق التسـوية التـي تلبـي الحـدّ الأدنـى مـن المطالـب الفلسـطينية. عوضـاً عـن ذلـك كان هـذا التيـار هو الأب المؤسـس لتوسـع المـشروع الاسـتعماري الاسـتيطاني في الأراضي الفلسـطينية المحتلـة بعـد العـام ١٩٦٧.

في المقابـل، رأى تيـار مـا يطلـق عليـه اسـم "اليمـين الإسرائيـلي"، بـأن ضـم الأراضي الفلسـطينية المحتلـة عـام ١٩٦٧ كلّهـا لا يسـبب أي ضرر للأغلبيـة الديمغرافيـة الصهيونيـة كمـا ادعـى التيـار السـابق، وهنـاك توجهـان داخـل هـذا التيـار بهـذا الخصـوص يـرى أولهمـا أنـه يمكـن حـصر الفلسـطينيين في مـدن وقـرى مكتظـة

عضو الكنيست عن حزب الصهيونية الدينية تسفي سوكوت (يمين) يقف إلى جانب المستوطنين في بلدة حوارة يوم ٢٦ آذار ٢٠٢٣ (أ.ف.ب)

بالسكان، مع سرقة الأراضي المحيطة بهذه المدن والقرى، وعدم منحهم المواطنة الإسرائيلية، مما يبقيهم خارج التعداد الديمغرافي الصهيوني (يمكن تسمية هذا التيار كما بين الكاتب في مقال سابق (سالم، خريف، ٢٠٢٠) بالتيار الذي يمزج بين التوجه الاستيطاني الاستعماري وبين الأبارتهايد، ويمثل الليكود هذا التيار أفضل تمثيل) . أما التيار الثاني فهو تيار استيطاني استعماري اقتلاعي إحلالي بحت يرى أنه يجب تخيير الفلسطينيين بين البقاء موالين كلية للحكم الصهيوني، أو مغادرة البلاد أو الطرد منها لمن يرفض الولاء، وعلى من يختار المقاومة كبديل ثالث أن يتوقع أن مصيره هو القتل، وقد صرح بتسلئيل سموتريتش بهذه الخيارات مراراً وتكراراً (بيرغر، ٢٠١٧)، ويتعداه بشأنها ايتمار بن غفير الذي يطرح مواقف تنحو نحو الإبادة على غرار شعار "الموت للعرب". بين هذين الاتجاهين كان هناك اتجاه ثالث محدود (تيار نفتالي بينيت وأييلت شكيد ويؤيدهما قلة من الليكود كان منهم رئيس الدولة السابق رؤوبين ريفلين) رأى أنه يمكن التخلص من العبء الديمغرافي لغزة عبر الخروج منها وإبقاء حصارها من الخارج، وفي المقابل فرض الجنسية الإسرائيلية على فلسطينيي المنطقة "ج" من الضفة والبالغ عددهم بين ٢٠٠- ٣٠٠ ألف مما لن يشكل مشكلة للأغلبية الديمغرافية الصهيونية، ودعا بعض من هذا الاتجاه مثل الصحافية كارولين غليك (غليك، ٢٠١٤) إلى فرض الجنسية على كل فلسطيني الضفة والقدس الشرقية مع إبقاء قطاع غزة فقط خارج التجنيس، ويعني هذا الاتجاه انتقال السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين من الاقتلاع والترحيل إلى الأبارتهايد وذلك بتكريس الاعتماد على الأيدي العاملة الفلسطينية بدلًا من طردها كما يدعو الاتجاه السابق، وقد تراجع هذا الاتجاه الأخير في الانتخابات الأخيرة، كما تراجع الاتجاه الأول الداعي للحل الوسط الإقليمي لصالح الاتجاه الرافض لفرض المواطنة الصهيونية على الفلسطينيين، مما يبقي الفلسطينيين فقط أمام خيارات البقاء في بلادهم كموالين للصهيونية وهو ما لن يقبلوه، أو مغادرة البلاد، أو المقاومة التي يترتب

عنهـا القتـل أو الطـرد.

ولأن هـذا الاتجـاه الأخـير هـو اتجـاه أيديولوجـي قومـي دينـي، فـإن لـه أجندتـه الداخليـة أيضـاً والتـي يسـعى مـن خلالهـا إلى فـرض وقائـع عـلى المجتمـع الإسرائيـلي، ويتضمـن ذلـك فـرض العطلـة التامـة ووقـف المواصـلات يـوم السـبت، والتدخـل في تحديـد وتعريـف مـن هـو اليهـودي، والفصـل بـين النسـاء والرجـال في الصـلاة والمواصـلات العامـة، ومنـع زواج اليهـود بالأجانـب، وتديـين الحيـز العـام، ومنـع المثليـة الجنسـية وزواج المثليـين، والسـيطرة عـلى مفاصـل الدولـة مـن خـلال تقليـص صلاحيـات القضـاء وتدييـنه، وحـصر حريـة الإعـلام وتقييـد حريـة الـرأي وتجريـم وجهـات النظـر المناوئـة، وتعزيـز التعليـم الدينـي الرسـمي وغـير الرسـمي وتطهـير جهـاز التعليـم مـن المعلمـين والمعلمـات اليساريين، وفرض قيـادات مـن النـوع المقبـول عليـه في الجيـش، وزيـادة احتمـالات اغتيـال شـخصيات كبـيرة عـلى الرغـم مـن تغـير الظـروف كمـا حـدث مـع اغتيـال رئيـس الـوزراء إسـحق رابـين عـام ١٩٩٥ الـذي اتهـم بالتنـازل بمجـرد توقيعـه عـلى اتفـاق أوسـلو مـع الجانـب الفلسـطيني .

تثـير هـذه الأطروحـات الذعـر في صفـوف "اليسـار الصهيونـي" الـذي يفصـل بـين المعركـة مـن أجـل الديمقراطيـة الخاصـة بحرياتـه والمعركـة لإنهـاء اسـتعمار شـعب آخـر، فهـو اليسـار المفتـون بحرياتـه الشـخصية، فيمـا لا يقلـق للجرائـم التـي تلحـق بالشـعب الفلسـطيني التـي سـبق أن مارسـته الحكومـات التـي أدارهـا هـذا اليسـار، لـذا يكتفـي بـأن يرفـع عقيرتـه محـذراً مـن نشـوء الفاشـية التـي تقيـد هـذه الحريـات، ويدعـي إضافـة لذلـك بأنهـا سـتعزل إسرائيـل دوليـاً برأيـه، ويعـبر عـن قلقـه أن هـذه العزلـة قـد تـؤدي إلى إيقـاع عقوبـات دوليـة عـلى إسرائيـل، سـيما وأن مـا كان اليسـار الصهيونـي يمارسـه مـن جرائـم ضـد الشـعب الفلسـطيني ضمـن غـلاف مـن العلاقـات الدوليـة والقـول الـكاذب بالاسـتعداد للسـلام، سـيمارس مـن قبـل الحكومـة الفاشـية بـدون إبـداء الاسـتعداد المذكـور وطـرح عكسـه وهـو الضـم الرسـمي لـلأراضي الفلسـطينية المحتلـة عـام ١٩٦٧، والتـي كان هـذا اليسـار الصهيونـي قـد ضمهـا فعـلاً. يظهـر هـذا اليسـار نفسـه وكأنـه قـد أفـاق لصالـح حقـوق الشـعب الفلسـطيني، لكـن بعضـه لا يفعـل أكثـر مـن اسـتخدام هـذه الحقـوق كشـماعة للمطالبـة بحرياتـه داخـل الكيـان، فيمـا يسـتمر في التنكـر لفلسـطين والفلسـطينيين بالممارسـة وارتـكاب الجرائـم الممارسـة ضدهـم أو قبولهـا، كمـا يسـتمر في اتهـام الفلسـطينيين بأنهـم المسـؤولون عـن نمـو التيـار اليمينـي المتطـرف بسـبب 'رفضهـم لمشـاريع السـلام التـي طرحهـا عليهـم اليسـار الصهيونـي في المـاضي'. عـدا هـؤلاء هنالـك قلـة مـن اليهـود المعادين للصهيونيـة الذيـن تتهمهـم قـوى الصهيونيـة كلهـا بيمينهـا ويسـارها بالخيانـة وعـدم الـولاء بسـبب التضامـن مـع الشـعب الفلسـطيني ضـد الاسـتعمار، وقـد تعـرض هـؤلاء للاعتـداءات مـن القـوى الصهيونيـة أثنـاء تضامنهـم مـع الفلسـطينيين ويبـدو أنهـم سـيتعرضون لاعتـداءات أخـرى أشـد في المسـتقبل. لكـن الأمـر قـد لا يعـود مقتـصراً عـلى هـؤلاء الأخيريـن فقـط سـيما بعـد دورة الانتخابـات الإسرائيليـة التـي عقـدت في أول تشريـن الثانـي ٢٠٢٢.

أسـفرت هـذه الانتخابـات عـن حصـول حـزب الليكـود وحلفائـه مـن أحـزاب القـوى الدينيـة عـلى عـدد متسـاوٍ مـن المقاعـد بواقـع ٣٢ مقعـداً لـكل منهمـا (٣٢ لليكـود و٣٢ للقـوى الدينيـة بواقـع ١٤ للصهيونيـة الدينيـة و١١ لحركـة شـاس و٧ ليهـدوت هتـوراة). وانحـسر اليسـار الصهيونـي إلى أربعـة مقاعـد فقـط ذهبـت إلى حـزب العمـل، ولـم تجتـز حركـة ميرتـس اليسـارية نسـبة الحسـم لأول مـرة منـذ العـام ١٩٩٢ وبقيـت خـارج الكنيسـت. هـذا فيمـا حصـل مـا يسـمى بمعسـكر الوسـط عـلى ٣٦ مقعـداً هـي أقـل مـن ذلـك في الواقـع، حيـث أن ٢٤ مقعـداً منهـا ذهبـت لحـزب "يوجـد مسـتقبل" و ١٢ مقعـداً ذهبـت لحـزب "المعسـكر الرسـمي" الـذي يقـوده الجنـرال السـابق بينـي غانتـس، وفي الحقيقـة فـإن هـذا المعسـكر الأخـير هـو عبـارة عـن تحالـف يضـم حـزب أزرق أبيـض الوسـطي الـذي يقـوده بينـي غانتـس، ومعـه حـزب "أمـل جديـد" اليمينـي المنشـق عـن الليكـود الـذي يقـوده جدعـون سـاعر، وعضـو حـزب يمينـا السـابق ماتـان كهانـا، والجنـرال غـادي ايزنكـوت وبالتـالي فـإن حـزب المعسـكر الرسـمي هـو حـزب خليـط بـين الوسـط واليمـين، ممـا يجعـل عـدد مقاعـد معسـكر الوسـط أقـل مـن ٣٦. وأعطـت النتائـج أيضـاً سـتة مقاعـد للحـزب اليمينـي إسرائيـل بيتنـا العلمانـي الـذي صـار يرفـض الائتـلاف مـع الأحـزاب الدينيـة في حكومـة واحـدة كمـا لا يثـق بنتنياهـو، فيمـا يدعـو لترحيـل فلسـطينيي منطقـة المثلـث. وحصـل حزبـان عربيـان همـا القائمـة العربيـة الموحـدة والجبهـة/ العربيـة للتغيـير عـلى ١٠ مقاعـد بواقـع ٥ لـكل منهمـا. خـسرت ميرتـس والتجمـع الوطنـي

مع نتائج هذه الدورة من الانتخابات الإسرائيلية يكون الأمر المتعلق بالصراع بين تيار فرض الأبارتهايد وتيار الإبادة والترحيل والذي دارت حوله دورات الانتخابات السابقة الخمس قد قضي، حيث حقق اليمين الداعي للإبادة والترحيل كتلة ذات أغلبية بعد تلك الفترة من الاهتزازات.

الديمقراطي الانتخابات بفوارق بسيطة، ولو نجحتا فإن ذلك كان سيؤدي إلى إحدى نتيجتين الأولى: هي الذهاب إلى انتخابات سادسة، أو تمكن يائير لابيد من تشكيل حكومة جديدة بمشاركة بعض أطراف اليمين تشبه في تركيبتها تلك الأكثر إجرامية ضد الشعب الفلسطيني التي قادها إلى حين انتقال الحكم إلى ائتلاف أحزاب اليمين برئاسة بنيامين نتنياهو. الأمر الأخير هنا أن حزب يمينا الممثل لحزب المفدال التاريخي قد فشل في اجتياز نسبة الحسم حيث لم يحصل إلا على نسبة محدودة من الأصوات، فيما كان قد حصل بقيادة نفتالي بينيت على ٧ مقاعد في انتخابات ٢٠٢١ ذهبت في انتخابات ٢٠٢٢ للصهيونية الدينية التي كانت قد حصلت على ستة مقاعد فقط في انتخابات عام ٢٠٢١.

تعكس هذه النتائج عدداً من المتغيرات الجديدة واجبة الرصد، ذلك على الرغم من أن الوزن النسبي للتيار الديني والدين القومي لم تطرأ عليه تغيرات كثيرة منذ نشوء دولة الكيان كما أشارت لذلك دراسة موثقة للدكتور أشرف بدر (بدر، ٢٠٢٢):

أول هذه المتغيرات أن اليمين الديني الصهيوني الداعي لضم الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وقتل فلسطينييها وطردهم تدريجياً هو الذي حقق الفوز (الصهيونية الدينية والليكود)، أما اليمين الديني الذي كان يدعو للضم ولكن مع منح الجنسية الإسرائيلية لمن يجري ضمهم وفرض نظام الأبارتهايد عليهم بديلاً عن الطرد (نفتالي بينيت وأييلت شاكيد)، فقد خسر المعركة، وقد تكون هذه الخسارة نهائية نظراً لعدم حصوله سوى على أصوات محدودة ولتغير اتجاه غالبية المستوطنين نحو طرد الفلسطينيين وليس تجنيسهم. أما ثانيها فهو: أن الأحزاب الدينية غير الصهيونية سابقاً (شاس ويهدوت هتوراة) تتجه أكثر فأكثر للتوافق مع الصهيونية في السنوات الأخيرة، وذلك نظراً لمشاركة أعضائها الواسعة في عملية الاستيطان الاستعماري في فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧، مما يجعلها جزءاً من المعسكر الداعي والقابل بعملية الضم للأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. وثالثاً: في ما يتعلق بالائتلاف الحكومي الجديد فإن نسبة التمثيل بين الليكود والأحزاب الدينية والدينية القومية التي حصلت على عددٍ مساو لمقاعد الليكود هي نسبة لصالح الأحزاب الدينية هذه المرة أكبر مما كان عليه هذا الأمر في الماضي، وذلك لسببين يعود أولهما إلى أن عدداً من أعضاء الليكود نفسه قد تدينوا أكثر في السنوات الأخيرة مما يجعل عدد مقاعد التيار الصهيوني الديني أكثر من ٣٢. وثانيهما أن بنيامين نتنياهو بات يحتاج هذه الأحزاب لدعم توجهاته الأيديولوجية التي تصب في الخانة نفسها سيما الضم لما يسميه بـ "يهودا والسامرة" التي تعود تاريخياً لـ "شعب إسرائيل" كما يسميه واعتباره الشعب الفلسطيني مجرد طوائف وأفراد طارئين وفدوا إلى فلسطين، لكنهم لا يمثلون شعبها الأصلي كما ادعى في كتابه "مكان تحت الشمس". كما أن نتنياهو يحتاج إلى هذه الأحزاب لتحقيق رؤيته الخاصة بشأن الدولة القوية كما يراها والتي يسيطر فيها "ممثلو الشعب المنتخبين" على حق تعيين القضاة والسيطرة على وسائل الإعلام، والجيش والشرطة، وفي إطار تحقيق هذه الرؤية الأيديولوجية سيكون لنتنياهو أن يتخلص من ملاحقة الشرطة وجهاز القضاء له على خلفية ملفات جنائية يتهم بها.

مع نتائج هذه الدورة من الانتخابات الإسرائيلية يكون الأمر المتعلق بالصراع بين تيار فرض الأبارتهايد وتيار الإبادة والترحيل والذي دارت حوله دورات الانتخابات السابقة الخمس قد قضي، حيث حقق اليمين الداعي للإبادة والترحيل كتلة ذات أغلبية

إذا عمرت حكومة نتنياهو دورة كاملة من أربع سنوات أو أقل، فإن السؤال يبقى عما سيفضي إليه التناقض الداخلي الذي سينشأ بين اليسار الصهيوني واليمين الصهيوني على الأجندة الداخلية ونمط الحياة الإسرائيلي وذلك بمعزل عن موقف كليهما العنصري المشترك ضد الشعب الفلسطيني؟

بعد تلك الفترة من الاهتزازات. في إطار ذلك ظهرت تحليلات بأن اليمين المتطرف في إسرائيل يعتدل بعد استلامه السلطة، وأن بيغن الليكودي هو من صنع السلام مع مصر، ونتنياهو من الحزب نفسه هو من صنع السلام مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب والسودان، وأن بن غفير قد غير شعاره السابق "الموت للعرب" إلى شعار جديد هو "الموت للمخربين" فقط كدليل على اعتداله (بانيت، ٢٠٢٢)، وروج بن غفير لذلك بنفسه سيما لاعتداله تجاه اليسار الصهيوني كما ورد في رسالة منه لهذا اليسار نشرتها جريدة يسرائيل هيوم (يورونيوز، ٢٠٢٢)،. تحاول هذه التحليلات التقليل من عمق التحول الذي حملته الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة سيما في المواجهة مع الشعب الفلسطيني وتوفير مبررات لتسويغ التعامل مع الحكومة الصهيونية الجديدة.

هل فوز حزب بن غفير الكبير في الانتخابات الأخيرة هو "تذكرة لمرة واحدة" ناتج عن الأصابع الماهرة لنتنياهو في تحريك قوى اليمين المتطرف من اتجاه إلى آخر وفق حاجاته في كل مرحلة؟ هنا يتم تصوير الأمر على أنه ليس نتاجاً لتغيرات تاريخية تنحفر عميقاً في المجتمع الإسرائيلي، بل على أنها نتاج لفعل ساحر فرد هو نتنياهو الذي استطاع إسقاط نفتالي بينيت القائد السابق للصهيونية الدينية ورفع سموتريتش وبن غفير مكانه كعقاب للأول. يشابه ذلك تفسير سعي نتنياهو لتشكيل حكومة يمينية على أنه يعود فقط لرغبته في سن قوانين تؤدي إلى طي الملفات القضائية المفتوحة بحقه. هنا يجري إحلال العرضي والظرفي والشخصي محل العمليات التاريخية، كما يجري تجاوز المكون الرئيس للتحليل المتعلق بطبيعة الديمقراطية الاستيطانية الاستعمارية وكيف تقوم هذه بانتخاب من يناسب لاستمرار المشروع الصهيوني في كل دورة انتخابية وهو ما حلله الباحث في دراسة سابقة (سالم، النصف السنوي الأول من ٢٠٢٠).

في هذا الإطار قد يعاد انتخاب تيار نفتالي بينيت في الانتخابات الصهيونية القادمة، وقد لا يعاد ذلك وفق ما ستقتضيه مصالح الصهيونية واحتياجاتها وتفاعلها مع العوامل الإقليمية والدولية إبان الانتخابات القادمة. لكن الوقائع التاريخية تبين للمراقب من جهة أخرى أن اندثار التيارات داخل الكيان الإسرائيلي هو أمر ممكن وذلك وفق المصالح التوسعية، فها هو التيار المعلمن الذي نجح في إنشاء الدولة وقيادتها على مدى ٢٩ عاماً بعد إنشائها حتى العام ١٩٧٧ يفقد سيطرته على الدولة عام ١٩٧٧ لصالح الليكود الذي رأى فيه الجمهور الصهيوني أنه الأقدر على الاستمرار في المشروع الصهيوني وتوسيعه بشكل أكبر مما حققه التيار المعلمن. ووفق هذين المثالين فإن الليكود نفسه قد يفقد أغلبيته في الانتخابات القادمة لصالح تيارات أكثر تطرفاً بعد أن وصل إلى المساواة العددية معها في انتخابات ٢٠٢٢. أدى توسع قوة المستوطنين في الضفة والقدس إلى الانقلاب الليكودي عام ١٩٧٧، ويبدو أن حاجة المشروع الاستيطاني الاستعماري في الضفة والقدس إلى الحسم سيؤدي إلى الانقلاب الثاني وهذه المرة ضد الليكود لصالح قوى أكثر حسماً باتجاه الضم والإبادة وطرد الفلسطينيين وسيحتاج هذا الانقلاب الثاني إلى عقود ربما لكي يتحقق، وتشير الأدلة التاريخية أن هذا الاتجاه سيكون ممكناً خلال العقود القادمة إذا لم تنشأ عوامل فلسطينية وعربية ودولية كابحة إذ لا يمكن التعويل على العوامل الإسرائيلية الداخلية وحدها وبدون تأثير خارجي عليها بأن تغير هذا المسار .

إذا عمرت حكومة نتنياهو دورة كاملة من أربع سنوات أو أقل، فإن السؤال يبقى عما سيفضي إليه

التناقض الداخلي الذي سينشأ بين اليسار الصهيوني واليمين الصهيوني على الأجندة الداخلية ونمط الحياة الإسرائيلي وذلك بمعزل عن موقف كليهما العنصري المشترك ضد الشعب الفلسطيني؟

ترى بعض الأطروحات المتفائلة أن هذا التناقض يمكن أن يؤدي وحده إلى تفكك الكيان الصهيوني من الداخل كما تطرح بعض الكتابات الصحافية الفلسطينية، ويتم هنا الاستشهاد بتجارب الممالك اليهودية القديمة وإمكانية تكرارها، وكذلك بتصريحات صهيونية من نتنياهو وغيره تعبر عن القلق بأن الدولة الحالية قد يكون مصيرها كمصير دولة الحشمونائيم التي لم تستمر حتى العام الثمانين حيث نهشتها وأنهتها التناقضات الداخلية.

في الواقع قامت دولة الحشمونائيم (وتسمى أيضاً بالدولة المكابية) في القرن الثاني قبل الميلاد كمملكة داخلية ضمن الحكم اليوناني، وتحالفت تياراتها المختلفة مع الأطراف الخارجية المتصارعة من الرومان واليونانيين، وفي الوقت نفسه سادت داخل الدولة صراعات بين تيارات مختلفة تتعلق بتفسيرات مختلفة لعلاقة الدين بالدولة، لكن الدولة قد انفرطت بعد العهد اليوناني بسيطرة الرومان عليها، والذين عينوا حاكماً يهودياً جديداً تابعاً لهم غير ذاك الذي كان تابعاً لليونانيين، واستمر ذلك الحكم ما بعد الحشمونائي إلى حين قيام تيتوس الروماني بتدمير الهيكل وطرد اليهود من فلسطين عام ٧٠ ميلادية (ماندیل، ٢٠٠٥)، وهو ما تؤكده منشورات صهيونية أيضاً (دار النشر العربي، ١٩٧٣) .

يعني ما تقدم أن الممالك اليهودية القديمة لم تكن أولاً مستقلة، كما أن تفككها لم يترتب عن عوامل داخلية وحسب، بل ساهمت في ذلك عوامل خارجية أيضاً. فما الذي تشير إليه تجربة إسرائيل الحالية، وهل هي على وشك الاندثار بفعل عوامل داخلية وخارجية حالها في ذلك كحال دولة الحشمونائيم؟ لننظر أولاً في هذا القسم في العوامل الداخلية، على أن نتطرق للعوامل الفلسطينية والعربية والدولية الدافعة والكابحة في الأقسام اللاحقة.

تشير تجربة الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، إلى أن القوى التي استكملته بعد احتلال بقية فلسطين عام ١٩٦٧، وفي مقدمتها حركة غوش ايمونيم قد وضعت على رأس جدول اهتماماتها استمالة الشارع الصهيوني "وكسب القلوب" لدعم استكمال المشروع الاستعماري الاستيطاني في فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ (فرسيكو، ٢٠١٦)، ووجه هذا التوجه في حينه من بعض أقطاب اليسار الصهيوني بتكتيكين: الأول ادعى بأن الإنفاق على بناء المستعمرات الجديدة سيكون على حساب إفقار المستعمرات القديمة المقامة داخل إسرائيل في حدود العام ١٩٤٨. بهذا الادعاء أراد أقطاب اليسار الحفاظ على امتيازاتهم ورغد العيش الذي حصلوا عليه جراء نهب مناطق ١٩٤٨ بعد إجلاء الشعب الفلسطيني عنها. أما التكتيك الثاني الذي لجأ إليه اليسار فقد قام على الادعاء بأن المستوطنين المستعمرين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ يرمون إلى خلق ما أطلق عليه اسم "دولة يهودا والسامرة" المنفصلة عن إسرائيل، وتم اتهام المستوطنين من قبل اليسار بأنهم يجهزون المليشيات العسكرية (وقد كان بعض المستوطنين يقومون بذلك فعلاً) من أجل الدخول في حرب مع الجيش الإسرائيلي من أجل استقلال دولة يهودا عن دولة إسرائيل، وذلك على غرار قتال الحركة الصهيونية ضد بريطانيا في أربعينيات القرن الماضي (شيف،١٩٨٨).

ينطوي هذا الادعاء الثاني على تناقضين مركزيين: الأول منهما أن هذا الادعاء يضفي شرعية كاملة على دولة إسرائيل في حدود العام ١٩٤٨ التي يطالب اليسار الصهيوني الفلسطينيين بالتنازل عن أي مطالب بشأنها مثل التعويض عن النكبة وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. وثانياً: أنه يعتبر المستوطنين كشواذ يمثلون استثناء ولم ينشؤوا من القاعدة نفسها التي انبثقت منها دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، وهي قاعدة الانتفاع والتمتع بامتيازات جراء نهب فلسطين والاستيلاء عليها. وفي الواقع فإن هذه القاعدة تمثل ما يجمع هؤلاء مع دولتهم، لذا لا غرابة بأن ينتهجوا سبيل الاندماج فيها والسعي لكسب القلوب والدعم من أولئك الصهاينة الذين سبقوهم في نهب الأراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨. وقد فعلت هذه السياسة فعلها بحيث بات المستوطنون المستعمرون يملكون وزناً قوياً داخل المجتمع الإسرائيلي وفي الكنيست والحكومة، ولا غرابة في ذلك بعد أن وصل عددهم إلى زهاء ٧٥٠ ألفاً، وهو يساوي ما نسبته ١٧ بالمئة من سكان الضفة المحتلة عام ١٩٦٧، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى مليون مستعمر خلال السنوات القليلة القادمة. وعليه يتضح أن إسرائيل قد باتت "محتلة" بفكر

المستوطنين ودعمهم كما أن ميليشياتهم قد أصبحت واقعاً يقوم بالاعتداءات اليومية على الفلسطينيين دون أن يحرك ذلك الجيش، هذا عوضاً عن أن جنوداً قد رصدوا وهم يشاركون في هجمات للمستوطنين على الفلسطينيين، وتشكلت وحدة المستوطنين داخل الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. مع هذه التطورات لم يعد هنالك أي سبب لانشقاق المستوطنين عن دولة إسرائيل، وإن جرت مناوشات هنا وهناك بين بعض غلاتهم وبين بعض عناصر الجيش فإن هذه المناوشات سرعان ما يتم تطويقها. أما اليسار فلن يكافح المستوطنين لصالح الفلسطينيين والتوقف عن قتلهم ونهب أراضيهم وبلادهم، وإنما سيكافحهم بشأن قضايا داخلية تتعلق بالحريات الفردية والعامة ذكرت أعلاه وستأخذ الاحتجاجات طابع المظاهرات الكثيرة العدد وقطع مفترقات الطرق والدعوات للعصيان المدني والاحتجاجات من الإعلام والقضاء وقادة الجيش ومؤسسات المجتمع كما يتم بالممارسة وعلى شكل دعوات منذ الآن. فهل سيؤدي الاصطدام بشأن هذه القضايا إلى درجة أن يتفكك المجتمع الإسرائيلي ذاتياً؟

في الواقع لا يزال ما يجمع صهيونيي إسرائيل أكبر مما يفرقهم. فبينهم من جهة عوامل مشتركة عديدة أولها هو انتفاعهم جميعاً من نهب أرض فلسطين، وثانيها هو التوحد في مواجهة مقاومة الشعب الفلسطيني كما تقدم. لذلك فإن تعزيز التناقضات الداخلية يتطلب تراكم الكفاح الفلسطيني والانفجار الكامل لفلسطينيي الداخل بحيث يشكلون تهديداً له من داخل عقر داره. أي أن التغيير لن يأتي كهبة من السماء وحسب وإنما بتشابك العوامل الداخلية والخارجية معاً لتحقيق ذلك. فكيف ستتطور العوامل الداخلية أولاً؟

عرفت الحالة الإسرائيلية تاريخياً صراعات على هوية الدولة بين المتدينين والعلمانيين وبين اليسار واليمين، وصراعاً بين تجمعاتها غير المتجانسة من الغربيين والشرقيين والروس والفلاشا الأثيوبيين، وتهرباً من المتدينين والشباب من الخدمة العسكرية، وحالات فساد متسلسلة بدأت من عهد بن غوريون مروراً برابين في سبعينيات القرن الماضي وحتى اليوم، وانعكست هذه الصراعات ونقاط الخلل في العقود الأخيرة على الجيش الذي بات يخاف أكثر فأكثر من المواجهات البرية وما يترتب عنها من خسائر بشرية، وهو الأمر الذي يجعل الاتجاه الصهيوني الديني المتنامي داخله يرفع عقيرته بنقد ضعف الجيش، ويدعوه لكي يكيف سياساته وممارساته بشكل أكبر مع توجهات الاتجاه المذكور، ومع المليشيات المسلحة التي شكلها هذا الاتجاه كمجموعات شباب التلال 'الجريئة' وغيرها. عوضاً عن ذلك شهدت إسرائيل وتشهد صراعاً بين أغلبيتها اليهودية مع الجزء الباقي من الشعب الفلسطيني داخله. وإذ لم تنشأ سياسات فلسطينية وعربية للاستفادة من هذه التناقضات والشروخ ومظاهر التفكك، فسيستمر التوسع الصهيوني على الرغم من الضعف المتولد عن هذه الظواهر.

مع ما سبق، استوعبت إسرائيل منذ إنشائها التناقضات والشروخ ومظاهر التفكك المذكورة، ولكن تناقضين قد تفاقما في العقد الأخير إلى درجة تنذر بصعوبة التحكم بهما. أولاً يتسع التناقض مع الفلسطينيين الباقين في الداخل ، وثانياً يتسع التناقض بين بنية الجيش وقوى الأمن الحالية والبنية التي يطمح التيار الصهيوني الديني إليها لهذا الجيش والقوى الأمنية. هذان التناقضان متداخلان وكل منهما يؤثر في الآخر. يسعى التيار الصهيوني الديني المتنامي إلى معالجة التناقض الأول عبر زيادة وتيرة القمع والتخويف والقتل والتهديد بالترحيل، وفي هذا الإطار سيحتاج التيار الصهيوني الديني إلى الجيش والقوى الأمنية لتنفيذ هذه المهام، وسيجدون من قوى القمع هذه من سيقدمون على تنفيذ هذه المهام بشكل فعال، كما سيدمجون عبر الوزارات التي سيسيطرون عليها ميليشياتهم في الجيش وقوى الأمن ليزداد نفوذهم فيها. وبهذا سيتحول الجيش وأجهزة الأمن إلى أدوات طيعة بيد الاتجاه الصهيوني الديني بذريعة التصدي للخطر العربي سواء من الداخل أو في الضفة والقطاع، يساعد في ذلك استمرار التخويف من الخطر الإيراني ومن صواريخ حماس وحزب الله، ومن عواقب التصعيد ضد الاستعمار في الضفة المحتلة عام ١٩٦٧. أما التناقضات الأخرى - عدا عن هذين التناقضين - فإن التيار الصهيوني الديني سيتمكن على ما يبدو من تمرير القوانين التي تقلص من دور القضاء وتعزز التعليم الديني والتعريف المحافظ لمن هو يهودي، وغير ذلك من القوانين المحافظة. سيرد اليسار وما يسمى بالوسط باستعمال وسائل

أثر "عقيدة المحو" في حوارة يوم ٢٨ آذار ٢٠٢٣. (أ.ف.ب)

قانونية ومظاهرات سلمية بما في ذلك مما سمي بـ "منتدى الكفاح من أجل طابع الدولة" الذي شكله رئيس تكتل المعسكر الرسمي بيني غانتس، وذلك لأنه مسكون بروح الحفاظ على الدولة ضد التهديدات الفلسطينية والاقليمية فإنه سيكتفي بالوسائل السلمية للاعتراض، ولن يمارس العنف. هذا ناهيك أن اليسار والوسط اللذين يمثلان ما يطلق عليه اسم 'المعارضة' يعانيان من التفكك وعدم تنسيق الجهود في مواجهة حكومة نتنياهو مما لن يؤدي إلى نتائج جدية. في المقابل سيصعد التيار الصهيوني الديني من هجماته على "اليسار" ومن الاتهامات لهم بعدم الولاء، لكن بعض اليسار سيرد بأساليب "ديمقراطية" حفاظاً على "وحدة الأخوة" والدم اليهودي، وبعض آخر غير قليل منه سيحزم حقائبه ويغادر دولة إسرائيل "الثيوقراطية، العالمثالثية الشرقية الدينية المتزمتة"، كما يسميها هؤلاء اليساريون المسكونون بالتوق إلى رغد العيش.

سيؤدي ذلك كله إلى المزيد من اندثار اليسار، وتعزز التيار الداعي للانتصار التام على الشعب الفلسطيني وسرقة كل فلسطين وترحيل من تبقى من أهلها.

العوامل الدافعة والعوامل الكابحة

ليس سراً أن العوامل العربية والدولية لعبت دوراً مهماً في تحديد حاصل الصراع بين الشعب الفلسطيني والصهيونية، فثورة ١٩٣٦ مثلاً كادت أن تحقق الانتصار لولا تدخل الحكام العرب الذين دعوا لوقفها، ولولا بطش الانتداب البريطاني بالفلسطينيين في أي مكان كانوا يحققون فيه دحراً للقوات الصهيونية، كما فشلت الجيوش العربية في منع قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨.

في العامل الذاتي الفلسطيني ليس سراً أيضاً أن انتفاضة ١٩٨٧ قد أوقفها التفاوض مع إسرائيل على اتفاق أوسلو الذي أدى إلى إعاقتها قبل أن تؤتي أكلها.

استخدمت الصهيونية وكيانها إذن مختلف أشكال القوة الخشنة، وكذلك القوة الناعمة من أجل تطويع الشعب الفلسطيني، إلا أن هذه الأدوات لم تفلح. لذلك توصلت الصهيونية إلى استنتاج بضرورة العودة إلى لحظة ١٩٤٨ مجدداً لتحقيق نكبة ثانية للشعب الفلسطيني.

كما أن الانقسام الفلسطيني منذ العام ٢٠٠٧ وحتى اليوم يمثل عاملاً أساسياً يكبح تطوير إستراتيجية موحدة لتحرير فلسطين.

مع كل ما تقدم فإن حاصل الصراع حتى الآن لا يزال يقف عند حالة أن أيًا من الطرفين لم ينتصر، كما أن أياً منهما لم ينهزم. وبالنسبة للشعب الفلسطيني فهو لم ينهزم من جهة، لكنه فوق ذلك لا يزال يقاوم، بما في ذلك من خلال الوحدة الميدانية لأجنحة الفصائل على قاعدة 'اللقاء على أرض المعركة ' على الرغم من انقسام قياداتها من جهة أخرى، كما أن الشعب الفلسطيني بات يمثل في السنوات الأخيرة غالبية ديمغرافية تزيد عن عدد اليهود في فلسطين التاريخية بمئتي ألف، وذلك على الرغم من عدم عودة أي لاجئ فلسطيني إلى أرض وطنه.

وفي محاولاتها هزيمة الشعب الفلسطيني، مارست إسرائيل المذابح والتطهير المكاني والعرقي، وبعد العام ١٩٦٧ سعت في البداية إلى حلّ يقوم على إنشاء دولة استيطانية استعمارية مقلصة كما سماها الباحث في ورقة أخرى (سالم، النصف السنوي الأول من ٢٠٢٠) تضم إسرائيل بحدود العام ١٩٤٨ إضافة للأجزاء التي تريد ضمها من الضفة المحتلة عام ١٩٦٧، مع تحويل ما تبقى للأردن كما كان عليه الطرح الإسرائيلي في سبعينيات القرن الماضي، ثم منظمة التحرير الفلسطينية كما أصبح عليه الطرح نفسه في تسعينيات القرن الماضي. ومع فشل هذا الحل في مفاوضات أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية وقبل ذلك مع الأردن ، انتقل الكيان من فكرة حل النزاع الى فكرة إدارته، من خلال إبقاء الفلسطينيين تحت السيطرة الإسرائيلية بدون أي حقوق سياسية، والاكتفاء بتقديم خدمات مدنية لهم، بداية من خلال مشروع التقاسم الوظيفي للمسؤوليات مع الأردن كما طرح في ثمانينيات القرن الماضي من قبل حزب الليكود ، أو عبر مشاريع شبيهة أطلق عليها اسم "السلام الاقتصادي" من قبل نتنياهو، ولاحقاً اسم "تقليص الصراع" من قبل الأكاديمي ميخا غودمان (الشريف، مترجم، ٢٠٢١)، وهو ما تبنته حكومة نفتالي بينيت - يائير لبيد ٢٠٢١- ٢٠٢٢. جاءت أطروحة تقليص الصراع لتقول بتعزيز الحكم الذاتي للفلسطينيين مع عدم انسحاب الجيش الإسرائيلي وبقاء سيطرته على الأرض، واستمرار تشغيل العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي، والتعامل مع قطاع غزة كبانتوستان معزول تتحكم إسرائيل تحكماً كاملاً بما يخرج منه ويدخل إليه واستمرار التعامل مع فلسطين كسوق للمنتجات الإسرائيلية، وهذه كلها ممارسات أبارتهايد. لكن هذه الممارسات اقترنت في المقابل مع الاستمرار في التوسع الاستيطاني الاستعماري، واتساع شهيته لمزيد من السيطرة بما في ذلك لتحويل المسجد الأقصى إلى هيكل لليهود، والمشاريع المختلفة لزيادة عدد المستعمرين في الضفة إلى مليون وحتى مليونين خلال السنوات والعقود القليلة القادمة، وهذا ما جعل المشروع الاستيطاني الاستعماري يصطدم مع التوجه الأبارتهايدي القاضي ببقاء الشعب الفلسطيني في بلاده، بل وازدياد عدده ديمغرافيا أكثر من اليهود على الرغم من كل إجراءات التقييد الديمغرافي. هنا باتت حاجة المستعمرات للتوسع تصطدم بالكتل البشرية الفلسطينية التي بات من الضروري إزاحتها من أجل توسيع المشروع الاستيطاني الاستعماري، وهنا بدأت عمليات تشريع وإنشاء المزيد من البؤر الاستيطانية الاستعمارية على

أراض فلسطينية خاصة، وطرحت مشاريع اقتلاعية لمجموعات بشرية فلسطينية كاملة من مسافر يطا قرب مدينة الخليل، والخان الأحمر على طريق مدينة أريحا، وبلدة الشيخ جراح في مدينة القدس. عنى ذلك أن متطلبات توسع المشروع الاستيطاني الاستعماري قد باتت تتناقض شيئاً فشيئاً مع المشروع الأبارتهايدي لإبقاء الشعب الفلسطيني في معازل. وهنا بدأت عملية الإعداد المتدرج لنكبة ثانية جديدة (رابوبورت وفاخوري، ٢٠٢٢).

ساعد على الوصول إلى هذه الحصيلة أن النتيجة المؤملة من تنفيذ المشروع الأبارتهايدي - تحت أغطية السلام الاقتصادي وإدارة الصراع وتقليصه - في تطويع الفلسطينيين لم تتحقق حيث استمر الشعب الفلسطيني في المقاومة على شكل هبات سنوية في الضفة والقدس منذ العام ٢٠١٤ وحتى اليوم، ترافقت معها حروب مع غزة، ومع العام ٢٠٢١ لم تعد الهبات حالة موسمية، بل تحولت لتصبح نمط حياة يومي، كما تواصل التزايد الديمغرافي الفلسطيني بحيث أصبح يمثل الغالبية في كل البلاد.

استخدمت الصهيونية وكيانها إذن مختلف أشكال القوة الخشنة، وكذلك القوة الناعمة من أجل تطويع الشعب الفلسطيني، إلا أن هذه الأدوات لم تفلح. لذلك توصلت الصهيونية إلى استنتاج بضرورة العودة إلى لحظة ١٩٤٨ مجدداً لتحقيق نكبة ثانية للشعب الفلسطيني. بدأ التفكير في هذا الأمر من الولايات المتحدة عبر أطروحات أفنجليكانية لتحقيق النصر التام على الفلسطينيين عبرت عنها مقالات لدانييل بايبس٢٠١٧ (بايبس، ٢٠١٧)، وتشكيل تكتلين في كل من الكونغرس الأميركي والكنيست الإسرائيلي لدعم الفكرة، ثم جاء قانون القومية الذي أقره الكنيست عام ٢٠١٨ ليعيد صياغة بنود تصريح بلفور نفسها بعد ١٠١ عام على صدوره حيث نص القانون أن "أرض إسرائيل" من البحر إلى النهر كما أسماها هي ملك لما يسمى بالشعب اليهودي وحسب، أما الباقون فليس لهم من حقوق سوى تلك الفردية والطائفية. وجاءت صفقة القرن عام ٢٠٢٠ لتؤكد المنحى نفسه، مما حدا بنتنياهو حينها لإعلان أن الضم الرسمي سيتم في العام نفسه، وهو ما أجله الاتفاق مع الإمارات العربية المتحدة، ثم حكومة بينيت - لبيد ٢٠٢١-٢٠٢٢. مثل ذلك وقتاً مستقطعاً قبلت خلاله الإمارات العربية المتحدة بمعادلة ممارسة الأبارتهايد والتوسع الاستيطاني الاستعماري اليومي واقتحام الأقصى وتهويد القدس بشكلٍ فعلي على ألا يتم ترسيم ذلك من خلال قرار معلن.

إلى أين من هنا؟

احتيالاً على الموقف الإماراتي الذي يتحرج من إعلان ترسيم الضم، تبدو الاتفاقيات الائتلافية بين الليكود وأحزاب تكتل الصهيونية المتدينة الثلاثة كما لو أنها قد أوجدت حلًا يعفي الإمارات من هذا الحرج، ويقضي الحل بوضع المستعمرات المقامة في الضفة الغربية تحت السيادة الإسرائيلية المباشرة وكذا كل المنطقة المصنفة "ج" التي تمثل ثلثي الضفة الفلسطينية، وبالتالي منع الفلسطينيين من البناء في المنطقة بشكل كامل، ووفق الاتفاقيات الائتلافية ستناط هذه الصلاحيات ببتسلئيل سموتريتش من خلال تعيينه أو تعيين عضو من حزبه في وزارة الدفاع . بهذه الطريقة يتم ضم المنطقة ج قانونياً إلى إسرائيل وذلك عبر ضم المستعمرات المقامة فيها ومناطق توسعها المستقبلي إلى إسرائيل، وهي صيغة لضم المنطقة "ج" المقامة عليها هذه المستوطنات لكن بطريقة لا تحرج الامارات، ولا أي دولة عربية جديدة قد تنضم للتطبيع كلياً أو جزئياً مع إسرائيل مثل المملكة العربية السعودية، حيث يجري الحديث عن تطبيع كامل، أو على الاقل عقد مؤتمر إقليمي برعاية أميركية بمشاركة المملكة العربية السعودية وإسرائيل ودول التطبيع العربية الأخرى بذريعة السعي إلى لجم توجهات حكومة نتنياهو الجديدة بشأن إعلان ضم الضفة الفلسطينية المحتلة إلى إسرائيل. مع ذلك لن تتوقف حكومة نتنياهو عن ضم المستوطنات إلى إسرائيل كبديل خادع عن ضم الضفة، حيث تقع المستوطنات على أرضها، بل وسيجري أيضاً العودة عن تفكيك المستعمرات التي كانت قائمة في محافظة جنين الذي نفذ وفق خطة أريئيل شارون لفك الارتباط عام ٢٠٠٥، كما سيتم تشريع كل 'المواقع الاستيطانية العشوائية' كما تسمى.

وفي ما يتعلق باقتحامات المسجد الأقصى المبارك فلم يجد المرء موقفاً إماراتياً حازماً بشأن ذلك ويبدو أنه لن يكون في ضوء الاستقبال المبكر للسفير الإماراتي في تل أبيب لكل من بن غفير وسموتريتش، في وقت لا يزال يتمنع حتى السفير الأميركي والسفراء الأوروبيون

في إسرائيل عن استقبالهما. مع ذلك فإن احتمال انفجار كل الاتفاقيات الإبراهيمية مع دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين، ولاحقاً مع المغرب والسودان ستكون أمراً وارداً في حال حدوث أمر جلل في المسجد الأقصى، هذا ناهيك عن العلاقات مع الأردن ومصر.

لا يبدو أن دول التطبيع الجديدة بصدد اتخاذ مواقف حازمة حتى الآن، وفي المقابل تنتهج مصر والأردن أساليب الضغط الدبلوماسي. ومثلها أوروبا، فيما ستتخذ الولايات المتحدة موقفاً مراوغاً، يقضي "بالتعامل مع أعضاء الحكومة الإسرائيلية وفق أعمالهم، وليس وفق أقوالهم" كما قال وزير الخارجية أنتوني بلينكن في حديثه أمام منظمة جي ستريت اليهودية الأميركية مطلع كانون الأول ٢٠٢٢، حيث عاد أيضاً للتأكيد على دعم أمن إسرائيل وبقائها ومكافحة محاولات مقاطعتها وإصدار قرارات إدانة في الأمم المتحدة ضدها.

في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن المنظمات اليهودية الكبرى في الولايات المتحدة الأميركية مثل الإيباك، والاتحاد اليهودي في أميركا الشمالية، والمجلس الأميركي اليهودي قد أعربت عن تطلعها للعمل مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة، وصرفت إيباك ملايين الدولارات لدعم مرشحين مؤيدين لإسرائيل من الحزبين الجمهوري والديمقراطي في انتخابات الكونغرس الأخيرة في تشرين الثاني ٢٠٢٢. من جهة أخرى عبرت اللجنة اليهودية الأميركية عن بعض نقاط القلق من التوجهات الجديدة للحكومة الإسرائيلية إلا أنها قالت إنها ستستمر في "دعم أمن إسرائيل ومكانتها في العالم وتعزيز العلاقة الوثيقة بينها وبين يهود العالم" (بينارت، ٢٠٢٢).

وحدهما المنظمتان الصغيرتان جي ستريت، والصوت اليهودي من أجل السلام عبرتا عن صوت نقدي لتوجهات الحكومة الجديدة الضارة بديمقراطية إسرائيل ومكانتها الدولية وفق تعبيراتهما، وقدمتا طلبات محددة لإدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تقضي بمنع الضم الإسرائيلي للضفة الغربية، والحيلولة دون تغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى المبارك (جبل الهيكل كما يسمونه)، وعدم التعامل مع بن غفير وسموتريتش إذا توجها لضم الضفة الغربية أو أجزاء منها وتنفيذ سياسات عنصرية، ووقف تزويد إسرائيل بأسلحة هجومية للاستخدام في القدس والضفة، ووردت الأفكار نفسها في مقال مشترك كتبه آرون ديفيد ميلر ودانيال كيرتزر نشرته صحيفة الواشنطن بوست (ميلر و كيرتزر، ٢٠٢٢). مع ذلك يتسع نقد إسرائيل في الأوساط اليسارية من الحزب الديمقراطي الأميركي، وكذلك بين الشباب الأميركان واليهود، وقد أشار استطلاع أجري بين اليهود في أميركا من قبل معهد الناخبين اليهودي إلى أن ٢٥ بالمائة منهم يعتبرون إسرائيل دولة أبارتهايد، و ٣٨ بالمائة يعتبرون معاملة إسرائيل للفلسطينيين بأنها تتسم بالعنصرية (فاروق، ٢٠٢٢). في المقابل هنالك المنظمات الافنجليكانية التي ترسل متطوعين ومتطوعات للعمل في المستعمرات الصهيونية، وتشجع اليهود الأميركان هي والرئيس السابق دونالد ترامب على الهجرة إلى إسرائيل، وتتهم اليساريين ومؤيدي الحزب الديمقراطي منهم على أنهم يهود يكرهون أنفسهم ويفتقرون إلى الولاء الكافي لدولة إسرائيل. وتشير دراسة صدرت عن جامعة هارفارد عام ٢٠١٧ إلى أن ١٥ بالمئة من سكان المستعمرات الصهيونية في الضفة هم يهود أميركان (هيرشهورن، ٢٠١٧).

ما سبق من تحليل يتعلق بالعوامل الدافعة والكابحة على المستوى السياسي، لكن هنالك عوامل أخرى ديمغرافية وقانونية واقتصادية، وكفاحية ميدانية.

في ما يتعلق بالعوامل الديمغرافية لا تبدو الزيادة العددية الفلسطينية عنصراً كابحاً كلية، حيث استطاعت الصهيونية إيجاد بعض الحلول لها عبر إخراج قطاع غزة ومناطق الضفة المصنفة "أ" من تحت الحكم الإسرائيلي المباشر، كما أن الأغلبية في المنطقة "ج" التي تمثل ثلثي مساحة الضفة فهي للمستعمرين اليهود الذين يبلغ عددهم هناك زهاء نصف مليون نسمة يقابله ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ألف فلسطيني. في المقابل بلغ الجشع الاستيطاني الاستعماري عتبة أصبح معها يفكر في إزاحة مجتمعات محلية فلسطينية بأسرها يعتبرها بأنها أصبحت تقف في طريقه.

العوامل الكابحة ربما تتوفر بشكل أفضل على المستوى القانوني، والحملات المرتبطة به مثل حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، ورفع قضايا أمام المحاكم الأممية والدولية لتجريم الاحتلال، وإصدار قرارات دولية جديدة من الأمم المتحدة، مع أن هذه الأخيرة لا تغير الشيء الكثير بالنسبة لفلسطين حيث إنها لا تجد طريقها للتطبيق.

العوامل الكابحة ربما تتوفر بشكل أفضل على المستوى القانوني، والحملات المرتبطة به مثل حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، ورفع قضايا أمام المحاكم الأممية والدولية لتجريم الاحتلال، وإصدار قرارات دولية جديدة من الأمم المتحدة، مع أن هذه الأخيرة لا تغير الشيء الكثير بالنسبة لفلسطين حيث إنها لا تجد طريقها للتطبيق.

أما على المستوى الاقتصادي، فإن إسرائيل قد تضطر للاستمرار في تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية الأرخص، وسيستمر قطاعها الصحي في الاعتماد على الفلسطينيين الذين يمثلون ٢٥٪ من طواقم هذا القطاع. لكن ذلك سيما في قطاع العمالة سيتم في إطار علاقة السيد بخدمه، أي ليست مجرد علاقة استغلال كولونيالي أبارتهايدي. وقد عرف شافير هذه العلاقة ليضعها ضمن نموذج اقتصادي خاص أطلق عليه اسم "التنمية الإثنية المنفصلة" التي تمنع نشوء أي علاقات تضامن أو كفاح طبقي مشترك بين العاملين الفلسطينيين واليهود (شافير، ١٩٨٩). وعليه لا يبدو عامل الحاجة للأيدي العاملة الفلسطينية كابحاً أمام تطور المشروع الاستيطاني الاستعماري، كما أن إمكانيات الاستغناء عن الأيدى العاملة الفلسطينية هو أمر وارد وبوشر في تطبيقه جزئياً.

وأخيراً وليس آخراً يبدو العامل الكفاحي الميداني الفلسطيني هو الأكثر تأثيراً على تغيير مسار الأمور، سيما إذا ما اقترن بالاتفاق على وحدة الهدف ووحدة الفعل، وخطط للبناء وتركيم الإنجازات ضمن خطوات متسلسلة ومدروسة ينبني إنجاز أحدها على سابقاتها ويهيئ لما سيتلوها.

لا يبدو إذن أن تشكل الحكومة الإسرائيلية الجديدة وبرامجها سيؤدي إلى تغيير فوري في مواقف دول العالم الغربي، وهو ما يلقي بمسؤولية كبرى على عاتق الدبلوماسية الفلسطينية والعربية لتوضيح الحقائق، كما هنالك الدور المهم الذي تقوم به في هذا الصدد الجاليات الفلسطينية والعربية في شتى أرجاء العالم للتأثير على المواقف الشعبية الأميركية وعلى السياسة الأميركية الرسمية على المدى الأبعد نسبياً، وهو الأمر غير الممكن حدوثه وحده بدون بذل جهود فلسطينية وعربية داعمة لدور الجاليات بهذا الاتجاه.

عَود إلى العنوان

نتائج هذه المقالة واردة في النص وفي الملخص أعلاه في ما يتعلق بما وصل إليه الحال في الصراع المحتدم للشعب الفلسطيني مع الصهيونية مع نهاية العام ٢٠٢٢، مما قد لا يستدعي التكرار.

ومنذ بداياتها الأولى اكتست الصهيونية طابعاً عنصرياً حيث لم تكن أولاً إلا حركة عرقية قامت على أساس الادعاء بأن العرق اليهودي قد استمر منذ نشأة اليهودية قبل ثلاثة آلاف عام وحتى اليوم. وقالت ثانياً أن هذا العرق هو شعب الله المختار الذي يجب أن يكون الأغيار (الغوييم) في خدمته. ومنذ نشأتها حملت الحركة الصهيونية طابعاً فاشياً مضاداً لليهود الذين اختلفوا معها وسعوا للاندماج في مجتمعاتهم التي نشأوا وتربوا فيها، وفي هذا الإطار تواصلت الصهيونية مع النازية لكي تهجر اليهود من ألمانيا إلى فلسطين عبر اتفاقية هعفراه عام ١٩٩٣ التي شارك حاييم ارلوزوروف واتحاد صهيوني ألمانيا ومدير الشركة الزراعية هاتوفياع في إنجازها (جريس، ٢٠١٥، ص. ٢٦٨- ٢٦٩)، ودبرت الاعتداءات بالمتفجرات على اليهود في العراق لدفعهم للهجرة إلى فلسطين (شبلاق، ٢٠٠٥)، واليوم تتحالف مع الأفنجليكانية المعادية لليهود من أجل تشجيع هجرة أكبر كتلة يهودية لا تزال موجودة في العالم وهي يهود الولايات المتحدة . هذه الحقائق كلها معروفة وأشبعتها الدراسات بحثاً.

بعد نشوء دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ حاول التيار الصهيوني المعلمن للدين التفاع زي التحضر في تعامله مع اليهود داخل إسرائيل، ومن هنا تراجعت الفاشية، أما السلوك العنصري ضد الأغيار فقد استمر، تذكر بذلك مجازر قبية عام ١٩٥٢، واقتلاع بدو النقب من ديارهم بعد قيام الدولة، ومجازر غزة وخانيونس بالذات عام ١٩٥٦- ١٩٥٧، وإزالة قرى يالو وعمواس

وبيت نوبا عن الوجود بعد حرب حزيران من عام ١٩٦٧، وتهجير مخيم عقبة جبر أثناء الحرب، وتشغيل باصات من باب العامود في القدس لنقل فلسطينييها نحو جسر الأردن في الفترة نفسها (مصالحة، ٢٠٠٣)، وهكذا.

بعد احتلال عام ١٩٦٧، عادت الفاشية لتضرب المجتمع الإسرائيلي نفسه، وكان أن حذر الحاخام يشعياهو ليبوفيتش والبروفسور إسحق شاحاك بشكل مبكر منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي بأن جرائم الاحتلال في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ستنعكس على المجتمع الإسرائيلي عنفاً داخلياً ضد النساء والفقراء وغيرهم. واستمر البروفسور زئيف شتيرنهيل على الخط نفسه في الثمانينيات والتسعينيات. واليوم يكتمل ما حذر منه ليبوفيتش وشاحاك وشتيرنهيل إذ يستلم الفاشيون ضد اليهود المختلفين السلطة ويغيرون القوانين على هواهم. أما العنصرية فقد انتقلت إلى طور جديد قوامه التحضير لضم الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ رسمياً إلى إسرائيل، والإشهار عن الخطط التي كانت كامنة لطرد من تبقى من الشعب الفلسطيني من بلاده، وإخضاع من يبقون بعد ذلك لسلطة الأسياد. تكتسي العنصرية هنا طابعاً اقتلاعياً إحلالياً ممزوجاً بالتوجه الإبادي. فهل تتحقق هذه المخططات الإجرامية؟

الإجابة على هذا السؤال مرهونة بمدى مقاومة هذه المخططات. لذلك فإن دحرها ليس أمراً مضموناً ومقولات الحتمية التاريخية حول انتصار الشعوب المستضعفة لا تفيد، فقد أبيد الهنود الحمر في الأميركيتين الشمالية والجنوبية، وأبيد الشعب الأصلي في أستراليا. لكن مصائر أخرى عرفتها المشاريع الاستيطانية في الجزائر وغيرها حيث تم دحر هذه المشاريع. وشهدت جنوب أفريقيا نموذجاً ثالثاً قام على المصالحة بين الشعب الأصلي والمستوطنين المستعمرين، أما النموذج الرابع فهو إيرلندا الشمالية حيث لم يتحقق النصر لا للمستعمرين ولا للشعب الأصلي، لذا تم إيجاد صيغة حكم مشترك لإدارة النزاع وتجميده إلى حين نشوء ظروف جديدة. في فلسطين (النموذج الخامس) القائم على الاقتلاع والإحلال الممزوج بالمجازر، فإن هذا النموذج لا يزال يشهد حالة الكر والفر، فهل يستمر كذلك بحيث يحقق الشعب الفلسطيني النصر؟ الجواب ليس مضموناً فلا نزال على بعد ١٢٥عاماً منذ مؤتمر بازل الذي أقام الحركة الصهيونية، فيما استمر الصراع في جنوب أفريقيا من ١٦٥٢ إلى ١٩٩٤ أي نحو ٣٥٠ عاماً، واستمر الصراع على السيطرة على أميركا من قبل المستوطنين المستعمرين منذ نهاية القرن الخامس عشر حين اكتشفها كولومبوس عام ١٤٩٢ حتى العام ١٩٢٤ حين ألقى آخر هندي أحمر سلاحه أي نحو ٤٣٠ عاماً. أما إيرلندا فقد حط بلادها أول مستعمر إنكليزي عام ١١٦٧ ولم تتحرر غالبية مقاطعاتها لتشكل جمهورية إيرلندا إلا عام ١٩٢١ أي بعد نحو ما يزيد عن ٧٥٠ عاماً. أما مقاطعاتها الست التي سميت بإيرلندا الشمالية فلا تزال خارج حالة الحسم. لا توجد إذن وصفة جاهزة كيف سينتهي عليه الأمر في فلسطين ومتى ووفق أي نموذج؟ ومتى؟ كما يبين تاريخ فلسطين المديد فإن العامل الذاتي الفلسطيني بتفاعله مع العوامل العربية والدولية هو من سيحدد الجواب في حالة فلسطين، وليس العامل الفلسطيني وحده. وكما يبدو أن الصراع لا يزال بحاجة إلى مزيد من الزمن حيث لن تطبق الصهيونية توجهاتها الإبادية الاقتلاعية دفعة واحدة بل بتدرج وعلى زمن طويل تبعاً للخوف من الارتدادات التي ستسببها لجهة اتساع العوامل الكابحة، لذا يكون مناسباً تفعيل هذه العوامل فلسطينياً وعربياً ودولياً ونقلها بالتدريج من الكبح إلى تغيير المسار بوسائل ست: كفاحية ميدانية، واقتصادية وتنموية، وقانونية، وسياسية ودبلوماسية، وإعلامية، ومعرفية يكون العالم كلّه هو ساحتها.

المراجع

- بانيت، "بن غفير ينشر خطابه بذكرى مقتل كهانا المعروف بمواقفه العدائية والعنصرية للعرب ثم يحذفه - ويعود وينشره"، موقع بانيت الإخباري، بتاريخ ١٠ تشرين الثاني، ٢٠٢٢. انظر/ي الرابط الآتي: https://panet.com/story/3672253
- بدر، أشرف، "صعود التيار الديني القومي في الانتخابات الإسرائيلية لعام ٢٠٢٢: حقيقة أم أوهام؟". ملتقى فلسطين، بتاريخ ١٦ تشرين الثاني، ٢٠٢٢.انظر/يالرابطالآتي:https://bit.ly/3ZpRj3C
- جريس، صبري. تاريخ الصهيونية، الجزء الثاني (رام الله: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ٢٠١٥)
- سالم، وليد. "الانتخابات في الدولة الاستيطانية الاستعمارية: حالة إسرائيل". مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الخامس للعام ٢٠١٥، ص: ١٥٥-١٨٦.
- سالم، وليد. "الطرد أم الأبارتهايد؟ العوامل الدافعة والعوامل الكابحة". مجلة المقدسية، العدد الثامن للعام ٢٠٢٠، ٢: ٩-١٥.
- الشريف، ماهر. "ميخا غودمان ومصطلح "تقليص" الصراع الفلسطيني الإسرائيلي"، مدونة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بتاريخ ١٢ آب، ٢٠٢١. انظر/ي: https://www.palestine-studies.org/ar/node/1651512
- شيف، زئيف. "مستوطنون في مواجهة الجيش الإسرائيلي".جريدةهآرتس،بتاريخ٧أيلول١٩٨٨.
- فرسيكو، تمر. "التجربة اليهودية الأخيرة للتغلب على عملية العلمنة: صعود وسقوط غوش إيمونيم". مجلة قضايا إسرائيلية، العدد ٦٣ للعام ٢٠١٦. ص: ٣٨-٥٠
- ماندیل، سارة. "رومة وسوريا والكاهن الأعلى: الأسس الدولية لسلطة الكاهن الأعلى في دولة - مدينة أورشليم (١٧٥- ٦٣ ق.م). في تومبسون. توماس ل. بالتعاون مع الجيوسي، سلمى الخضراء. القدس: أورشليم العصور القديمة بين التوراة والتاريخ. ط.٢. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)
- مصالحة، نور. إسرائيل وسياسة النفي. (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٣)
- يورونيوز، "بن غفير يعترف في رسالة موجهة لليسار الصهيوني: لقد نضجت وأصبحت معتدلاً"، موقع يورونيوز، بتاريخ ٧ كانون الأول، ٢٠٢٢.

- Beinart, Peter, “For the Biden Administration, there are No Red Lines on Israel”. In JewishCurrent, 6 Dec 2022. See: https://bit.ly/42M8YWf
- Berger, Yotam, “Israeli Party Approves Annexation to Coerce Palestinian Departure”, Haaretz, 13 Sept 2017.
- Farouq, Umar. “Israel’s New Far- Right Coalition Deepens Divides Among Jewish Americans “. Middle East Eye, 17 Nov 2022.
- Glick, Caroline. The Israeli Solution: A One State Plan for Peace in the Middle East, (London: Forum Books, 2014)
- Hirschhorn, Sara Yael. City on the Hilltop: Jewish American Settlers in the Occupied Territories. (Harvard: University Press, 2017)
- Miller, Aaron David, and Kurtzer, David, “Biden Should Respond Boldly to a Radical Netanyahu Government”. Washington Post, 29 Nov 2022.
- Pipes, Daniel, “The Way to Peace, Israel Victory, Palestinian Defeat, 2017.
- Rapoport, Meron and Fakhoury, Ameer, “Why the Second Nakba Government Wants to Remake the Israeli State?”, in +972magazine, 9 Dec 2022.
- Shafir, Gershon, Land, Labour and the Origins of the Israeli Palestinian Conflict: 1882- 1914. (Cambridge: University Press, 1989)
- Shiblak, Abbas, Iraqi Jews: A History of Mass Exodus. (Saqi Books, 2015)

مالك سمارة*

من أغاني الحرب الإسرائيلية (١٩٤٨-٢٠٠٦): بين سكرة النصر.. الدعابة.. وتبجيل الموت

أغنيات الحرب صنعة إسرائيلية قديمة، ضاربة في جذور العنف التي استمدّ منها المشروع الصهيوني وقود ديمومته؛ منذ الأهزوجات الشعبية لحرس المستوطنات الصهيوني زمن الييشوف، إلى أغنيات الحرب العالمية الثانية، وصولًا إلى دباغتها قوميًّا وتأميمها باسم الجيش والدولة بدءًا من حرب ١٩٤٨. من هذا المأخذ، يمكن القول إن قصيدة الحرب هي صنف أدبي قائم بذاته في إسرائيل، ويؤلّف في مجمله، من العمومي إلى الدولاني، ومن الشعبي إلى التسويقي، مكتبة كاملة،

[١] تنطوي على مادة للنقد تجاوزتها الأدبيات العربية حتى الآن. ذلك بأن تلك الأغنيات تمثّل تاريخًا موازيًا للحروب، وتشفّ ما بقِر في نفوس العامة- أو ما تحب إسرائيل الرسمية أن تسمّيها "الجبهة الداخلية"- بينما تكون البلاد في حالة حرب، ويكون الجميع ظاهريًّا، يمينًا و"يسارًا"، "مدنيين" وعسكريين، في حالة تجييش مطلقة، لا مكان فيها للنقد، والسؤال، والاستدراك، وتوسّل الإنسانية العرجاء.

لكن فور أن تهدأ حمأة القتال، وتُرخي العسكرتاريا الصهيونية قبضتها عن الحياة العامة، تظهر تلك الأغنيات لتنمّ عمّا كانت تخبّئه الأزقّة، وتلهج به ألسنة الجماهير؛ هكذا وقع الاختيار في هذه المادة المختزلة على الأغاني التي تحكي "روح الجماعة" (Ethos) من كلّ حرب؛ بدءًا من حرب النكبة، إلى حرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦. تتوقّف هذه "الأنثولوجيا" المصغّرة عند هذا التاريخ لأن أغنية الحرب اختفت تقريبًا في إسرائيل بعد ذلك- وهذا مبحث آخر. وقعت ٤ حروب كبيرة – على الأقل- في غزة، منذ تموز لبنان، وثمّة حروب بين الحروب، من يوم إلى آخر، شمالًا وجنوبًا؛ لكن بلا أي "نوستالجيا" لحنيّة. ربّما لأن الزمن النيوليبرالي أخضع

* باحث متخصص في الدراسات الإسرائيلية.

كل شيء لـــشروط الســـوق، وربّمـــا أن الأغنيـــة الحديثـــة، المعولـــة، التـــي تكـــون أســـهمها رابحـــة ضمـــن الشرطيـــة نفســـها ، صـــارت مقصـــورة عـــلى ألـــوان الجذل/الكآبـــة، وربّمـــا أنّ غـــزّة لا ترقـــى إلى ملامســـة عاطفـــة الجمهـــور الإسرائيـــلي بـــأي معنـــى، وربّمـــا أن إسرائيـــل برمّتهـــا فقـــدت المعنـــى في كلّ تلـــك الحـــروب التـــي لا تنتهـــي.

حرب ١٩٤٨:"أليفِلت"[٢]

هـــذه الأغنيـــة مـــن كلمـــات الشـــاعر الصهيونـــي المحبّـــب إلى بـــن غوريـــون، ناتـــان ألترمـــان، وألحـــان ساشـــا أرجـــوف. هـــي الأغنيـــة الوحيـــدة المعـــدّة لفرقـــة عســـكرية في الجيـــش مـــن بـــين وفـــرة القصائـــد التـــي كتبهـــا ألترمـــان. في الســـابق، درجـــت الفـــرق العســـكرية عـــلى أغانـــي البطولـــة والفـــداء؛ أمـــا هـــذه فتحتفـــي بشـــخصية "الـــلا بطـــل" (Antihero) بـــين صفـــوف الجنـــد- هـــذا الـــذي لا يُـــرى؛ يُنفـــذ الأوامـــر وحســـب، لأنـــه لا قبـــل لـــه بغـــير ذلـــك، ويمـــوت منســـيًّا؛ لكـــن ينـــال رضـــا الـــرب في الأعـــالي، بصـــكّ مـــن ألترمـــان.

حبّذا أن نغنّي أغنية أليفلت
ونردد في صوت واحد:
رغم أنّه كان لّما يزل بعدُ صبيًّا
كان قنوطاً بائسًا
أشبعه الجيران والجارات همزًا ولمزًا
وقالوا لا شيء يجدي معه
أليفلت صبيّ بلا شخصية
ولا حتّى بِملّ[٣]

إن استُلبت من يديه لعبة
يقف مشوّشًا معقود اللسان
يتأتئ ولا يعرف فيمَ
وكيف ولماذا حدث ما حدث

وبدا كأن ما في جوراه غريب
لذا شيءٌ ما تهلّل وشدا
من دون "كيف ولماذا"
ولا إلى أين ومن أي حدب
ولا أيّان.. ولا أنّى.. ولا كم..
لأنّ كل ما في جواره كمنجات ومزامير
تبثّ لحنًا مضيئًا رنّانًا
ليتك تعرف جداء ذلك
نعمَ الصبيّ أنت.. أليفلت
في ليل الحرب
في حرز نيران مضطرمة
اخترق صوت ما أفراد الكتيبة:
الجبهة الأمامية معزولة
ذخيرتها نفدت منذ حين..
كذا أحسّ أليفلت وكأن على عاتقه
تعبئة مخزونات الذخيرة
ومذ كان لا يملك شخصيّة ولو بمقدار ملّ
زحف من تلقاء نفسه صوب النار

وبعودته جريحًا مثخنًا
جثا خائرًا.. وتمتم
تمتم من دون أن يعرف فيمَ
وكيف ولماذا حدث ما حدث

وفي دواخل رفاقه.. كان هذا غريبًا
ثمّ شيء ما تهلّل وشدا
من دون كيف ولماذا
ولا إلى أين ومن أي حدب
ولا أيّان.. ولا أنّى.. ولا كم..
لأنّ كل ما في جواره كمنجات ومزامير
تبثّ لحنًا مضيئًا رنّانًا
ليتك تعرف جداء ذلك

وفي ليلة ما.. هبط متوّجًا بخوذة من فولاذ
الملك جبرائيل
ثمّ زلف إلى وجدان أليفلت
الذي انبطح في موقعه على التلة
وقال: لا خوف
لا خوف يا أليفلت وتجلّد
قد نلت الرضا هناك في الأعالي
وإن لم تكن عندك شخصية بِملّ

هذا غناء سهل ولكن مبهم
لا مطلع له ولا خاتمة.. ولا تتابُع

غنّوه من دون أن يعرفوا فيمَ
وكيف ولماذا حدث ما حدث.
غنّوه هكذا غناءً غريبًا
لأن شيئًا ما تهلّل هنا وشدا

العدوان الثلاثي على مصر: "أمام جبل سيناء"[٤]

كتب الشاعر ومؤلف الأغاني الإسرائيلي يحيئيل مير هذه الأغنية خصّيصًا لفرقة "ناحال" في الجيش، ثمّ لحّنها موشيه فيلينسكي على نمط إيقاعي جوقويّ، لم يفوّت تلقيمه، تبعًا للحدث، بنفحات شرقية، عبر استدخال الطبول والدفوف. غنّيت سريعًا في عز العدوان الثلاثي على مصر، لتصبح علامة تلك الحرب في الذاكرة الإسرائيلية. الأغنية مشبعة بالرموز التوراتية، وفي إسقاط تلك الرموز على معالم الجغرافيا المصرية؛ بدءًا من عنوانها الذي يتوسّل حكاية تنزّل الرب إلى موسى في جبل سيناء أربعين ليلة قبل أن يبعث إلى بني إسرائيل لإنقاذهم من حكم فرعون.

ليست أسطورةً يا صاح
ولا حلمًا عابرًا
ها هنا أمام جبل سيناء
يشتعل العُلّيقُ[٥].. ويتلظّى
ثم تندلع الأغاني
في أفواه جحافل الأبناء
وبواباتُ المدينة
في قبضة الشمشونيين

يا لِجذوة الربِّ.. في عيون الفتية
يا لجذوةِ الربِّ.. في هدير العرَبات
سيحكون عن هذا اليوم يا أخي
يومِ عودة الأمة إلى جبل سيناء

يا صاحبي.. ليس هذا حلمًا
ولا رؤيا هذيان
هذا العُلّيق
من ذلك الحين حتى اليوم
يشتعل ويتلظّى
يمور بلحن الجبروت
في روح الرب
ربِّ شبيبة صهيون
وجُند إسرائيل

حرب ١٩٦٧: "عند بوّاباتك.. أورشليم"[٦]

بطبيعة الحال، تعدّ المعزوفة الشهيرة "أورشليم الذهب"، التي زادتها خاتمة فيلم ستيفان سبيلبيرغ "قائمة شندلر" شهرة، الأكثر اقترانًا باحتلال القدس عام ١٩٦٧. لكن الأغنية المصدّرة أعلاه، وهي من تأليف الشاعر الصهيوني يوسي جمزو، أكثر اقترانًا بالعسكرتاريا الإسرائيلية؛ فقد ظلّت فرق الضباط تغنّيها في حفلات التخرّج خلال السنوات القليلة اللاحقة لحرب الأيام الست. من هذا المنحى، تبدو كلمات الأغنية، المزهوّة بلذّة النصر، أحدّ دلالة؛ إذ تنتهي بلا مواربة، بعد استعراض نشوانيّ لكل استعارات القوة والغلَبة، إلى "حتميّة" الهيكل الثالث، الذي سيبنى بدماء الكهنة واللاويين- هذا كلّه، حقًّا، في أدبيات الجيش الإسرائيلي.

أقدامنا عند بواباتك.. يا أورشليم
ومدافعنا تهدُر لك أغنيتها في جوقة واحدة
وحدَها دموع الفخر في العيون
تتقاطرُ بصمت.. على البزّة العسكرية، وصدارِ الذخيرة

صهيون[٧].. هلّا سألتِ عن حالِ أبنائك
يا صهيون.. إنها السعادة تجأر في صدورنا.. جامحةً
لعازفي اللحن على مدافعك.. لرنّة القنبلة اليدوية عند بوّاباتك
خذي من دمائنا حتى تعيشي

من الشيخ جرّاح إلى النبي صموئيل.. في كل ليلة
كانت رياح حرب ١٩٤٨ تترنّم باسمك في طريقها
"إن نسيتك يا أورشليم"[٨]
لكننا لم ننسَ.. وها نحن ذا

صهيون.. ألا تسألين؟
كم جلستِ وحيدة
ممزّقة وراء الأسلاك الشائكة
وكيف أقسمنا من أجلك.. يا مدينة الملوك والأنبياء
ألّا نلثم شفاه بناتنا

حتّى نقبّل الحائط الغربي
صهيون.. ألا تسألين؟
سيخضوضر جبلُ الزيتون.. ويتهيّأ جبل الهيكل
وتضجّ فيك المطارق.. يا لدويّها!
يا أورشليم.. كهنتك ولاويّوك
بالدم يبنون فيك الهيكل الثالث

حرب الاستنزاف: الرجل من الأغوار[9]

كتب هذه الأغنية حاييم حيفر، ولحّنها موني أماريليو، وغنّتها فرقة القيادة المركزية في الجيش الإسرائيلي. حدث ذلك كلّه بين أواخر عام ١٩٧١ ومطلع العام اللاحق، في خضمّ سنوات حرب الاستنزاف، وكان بطلب خاص من قائد الفرقة المركزية آنذاك رحبعام زئيفي، الذي أراد تخليد ذكرى قائد فرقة الأغوار في الجيش بعد ٣ سنوات من مقتله خلال العمليات شبه اليومية التي كانت تشنّها خلايا المقاومة الفلسطينية على حدود خطّ الهدنة مع الأردن. احتلّت الأغنية في عامها الأول المركز السابع في قائمة المعازف العبرية السنوية.

مثل حلمٍ سيبقى في الذاكرة
الرجل الذي مضى كعابر سبيل
عاضًّا على تفاحة
بين الغبار والرياح..
مسافرًا على متن عربة
إلى الأغوار

جميلة هي الأساطير
حتى تحلّق فجأة
إلى حيث.. الله وحده يعلم
ها أقمتُ برجًا
وحيدًا فيه حلمتُ
بفارسي على حصانه الأبيض

لاهبة هذه الطريق.. طويلة هي
وهو هناك.. بين أشواك الصيف
يتراكض كوحوش الفلا ليجد لي وردة
ثم يعود..
حاملًا لي ساق نبتة[10] من الأغوار

الطيور ازدهت وطارت
على ضفة نهر الأردن أحزمة القصب
يغمرها الماء
تنطلق الضحكات جذلة.. بلا سبب
وهو يمضي
يمضي بعيدًا.. رجلُ الأغوار

بين الغيوم يستتر قوس قزح
وما زال اللاسلكيّ يُخشخشُ
بكلمة أو اثنتين.. كرفيف جناحين
جاء ردّه
- "انتهى الإرسال"..
قال الرجل من الأغوار

جميلةٌ هي الأساطير...

حرب أكتوبر: ليس هنالك ما تقلقين بشأنه[11]

ألّفت الشاعرة الصهيونية تلما أليجون روز هذه الأغنية بطلب من الملحّن كوبي أوشرات، الذي أراد رفع معنويّات الجنود عندما وجدت إسرائيل نفسها تحت وقع الصدمة ونُذر الهزيمة للمرة الأولى في تاريخها. ربّما يتوقّع المرء هنا أغنية ملحمية، فيها من هدير اللحن والمغنى ما يهيّئ الجندي الإسرائيلي لأن يرمي نفسه بين فكّي الموت، بينما يعمّ شعور "أكون أو لا أكون" البلاد؛ إلّا أنها، على العكس من ذلك، جاءت محمّلة بروح الدعابة، وبشغب موسيقى "الروك"، وبدَعة لا مبالية بأن "لا داعٍ للقلق". غنّاها الفنّان الصهيوني عوزي فوكس بالفعل في جبهات القتال، حتى اقترنت بذكرى الحرب وما زالت تُردّدَ إلى اليوم، سوى أنها ألبستها، للمفارقة، لباس البهجة. هذه الأغنية لا تحكي فقط التحوّل في نمط الغناء الحربي الإسرائيلي، الذي ظلّ حتى حينها محافظًا على الأداء الكلاسيكي بين الحداد والفخر؛ بل أيضًا الاتجاهات الجديدة التي طرأت على المغنى الإسرائيلي، مع بداية التأثر بـ"صرعة" موسيقى "الروك" الثورية التي غزت العالم، وسخريتها النقدية اللاذعة. لكن المفارقة هنا أن تُقيّض هذه السخرية الثورية، النابعة من الشوارع عكس تيار منظومات الحكم والسيطرة، في خدمة المؤسسة والجيش. هكذا، مثلًا، تردّد المؤلفة، في مسعاها لتهوين الأمر، ما كتبه أخوها في برقية، طالبًا ملابس تحتية و"فانيلات"، ودون ذلك، "ليس ثمّة

مـا يسـتدعي القلـق". لكـن كان لأخيهـا طلـب آخـر:"ورق التواليـت"؛ لكنـه مُسـح مـن الأغنيـة لأن اسـتعداد الجمهـور الإسرائيـلي للدعابـة توقـف عنـد هـذا الحـد.

ليس هنالك ما تقلقين بشأنه
أنا آخذ حِذري وألبس أيضًا سترة
ليس هنالك ما تقلقين بشأنه
هذا إسراف.. كل شيء على ما يرام
لا تقلقي.. كل شيء هنا رائع
نمطرهم بالقنابل كما ينبغي
حقًّا لا ينقُصنا شيء

ليس ثمّة ما تقلقين عليه
هنا نخيّم ونمرح
وقد حظينا بالأمس حتى
برفاهية للاستحمام
لا تقلقي.. إني أنام
وأحلم بك
حين أعود إلى البلدة سنتزوّج

أرسلي لي ملابس داخلية وفانيلات
هنا الكلّ تقريبًا كالوحوش
يقاتلون كالسباع
والمعنويّات عالية
ولدينا في السريّة
يطلبون بعض الراحة أحيانًا
والحلوى أيضًا.. لا ترسلي لي كعكة

ليس ثمة ما تقلقين عليه
أنا في مكان آمن
وبين الإطلاق والانفجار
هناك وقت للراحة
ليس هنالك ما تقلقين بشأنه
أيتها الطلقة الجميلة
الصبرَ يا فتاتي
حقًّا ما من داعٍ للقلق

أرسلي لي..

حرب ١٩٨٢: لا تضيئوا لي الشموع[١٢]

هـذه أغنيـة أخـرى برسـم موسـيقى "الـروك"، لكـن في الوقـت الـذي ظهـرت فيـه، كان "الـروك" قـد اسـتدخل أشـكالًا جديـدة، تنـزاح عـن السـخرية إلى السـوداوية، وعـن الثوريّـة إلى العدميـة. أغنيـة "لا تضيئـوا لي الشـموع"، التـي كتبهـا دانـي دوتـان وأدتهـا فرقـة "كليـك"، كانـت واحـدة مـن هـذا الطـراز. تنحـو الأغنيـة، في مقطعهـا المصـوّر وفي كلماتهـا، منحـى "تقديـس الهـلاك"، متقمّصـة موسـيقى "روك المـوت" التـي رافقـت القلـق الوجـودي في زمـن مـا بعـد الحداثـة. هكـذا نـرى في الفيديـو مشـاهد الجماجـم والرقـص حـول الجثـة الهامـدة، ونسـمع استسـلامًا مطلقًـا لفكـرة المـوت حـدّ الاعتنـاق. كلّ ذلـك كان موسـومًا بـروح هـذه الحـرب التـي سـاد فيهـا شـعور إسرائيـلي عـام باللـا جـدوى، لا سـيما بعـد خـروج منظمـة التحريـر مـن بـيروت، وطوابـير التوابيـت العائـدة بشـكل شـبه يومـيّ مـن سـاحات القتـال هنـاك. احتلّـت هـذه الأغنيـة الصـدارة في قائمـة المعزوفـات الإسرائيليـة الأسـبوعية، وأصبحـت دارجـة عـلى لسـان الجنـود في الجبهـات.

لا داعي لأن تضيئوا لي الشموع
كلّ هذا الذي كتبتموه.. حريّ بكم أن تمسحوه
فليضحك من يضحك.. أنا أريد الضحك أيضًا
لا داعي لأن تضيئوا لي الشموع

لا داعي لأن تكتبوا باسمي النعايا
ليس لي من سبيل.. لا تجهّزوا لي الثياب
هذا الغريب الذي اقتنيتموه..اتركوه لغيركم
ولا تضيئوا لي الشموع

الموت محتّم جدًّا.. إنه رابض في الزوايا
لا يتخيّر ضحاياه
واللقاء الذي تترصّدون.. قضى بتأجيله
لا داعي لأن تضيئوا لي الشموع

لا داعي لتعزية النائحين
اللباقة تقتضي إدراك القواعد
تلك الدموع التي بيّتّموها.. اذرفوها لغيري
لا داعي لأن تضيئوا لي الشموع
لا لا... هذا لا يخز بي أبدًا

حرب لبنان ٢٠٠٦: "إلى الشمال مع الحب"[١٣]

الأغنيــة التــي ألفهــا دودو بــاراك، ولحّنتهــا نوريــت هــيرش، هــي مــن إصــدار القيــادة الشــمالية في الجيــش الإسرائيــلي، خــلال حــرب تمــوز عــلى ٢٠٠٦. يعــرّج مغنّــي القيــادة الشــمالية هنــا عــلى جبــال الكرمــل حتــى هضبــة الجــولان وجبــل الشــيخ، وكأنهــا أراض مقضيــة لإسرائيــل؛ ثــم لا يقــف عنــد هــذا، مناغيًــا أراضي "الشــمال البعيــد"، ثــمّ دونهــا عمــون (عمــان)، ومــا يليهــا مــن فلــوات.

حينما ترسل الشمس ابتسامةً أخيرة إلى جبل الشيخ
في يوم خريفي عاصف
سيرنّ هاتف القيادة الشمالية
هؤلاء نحن قادمين من وراء الحدود

أنتِ وأنا، والخريف، سنشيّد قصرًا
على جبل الضباب.. فوق السحاب
هناك ستزهر العناصل والزعفران
وترسل الابتسامات بيضاءً

ألف أغنية للجولان شمالًا حتى جبل الشيخ
من طبريا وحتى الهضبة
سنعزف وغناؤنا سيصعد إلى عمون[١٤]
ويدوّي صداه حتى الصحراء القاحلة
من مزالق الجليد إلى دوي الأجراس[١٥]
يعلو غناؤنا بسلام
سنمسك بجلبوع وطابور وعتسمون[١٦]
ونشيد الجنود يحدونا

ويحدو أغنية الشمال البعيد
لبلاد البرد والريح
التي ستشعل القلب حبورًا
وتبدد رماد النفس

ألف أغنية للجولان شمالًا حتى جبل الشيخ
سيأتي يوم وتطلّ الشمس باسمة
وستنحدر الثلوج من الجبال
ستنساب الجداول بين تلاوين الأزهار
وفي الشوارع الزرقاء الباردة

أنتِ وأنا، والخريف، سنرجع إلى بيتنا
سلامًا عليك.. مملكةَ الصقيع
سنلتقي في الجبال.. يا جنود الشمال
في العام القادم سنعود

الهوامش

١ انظـر، عـلى سـبيل المثـال: حيـاة ميلـوا، قصائـد في مخـزن الذخـيرة: أغانـي فلكلوريـة لجنـود ومجنـدات إسرائيـل، ٢٠١٦، الجامعـة المفتوحـة. عـلى الرابـط:
https://kotar.cet.ac.il/KotarApp/Viewer.aspx?nBookID=1037968
50&ts=16797587370 31#5.478.4.default

٢ الأغنية على يوتيوب، بصوت إريك أينشتيان:
https://www.youtube.com/watch?v=eFXPnzCUj1c

٣ العملـة النقديـة الأقـلّ قيمـة مـن بـين مـا تداولـه المسـتوطنون اليهـود في زمـن الانتـداب البريطانـي

٤ الأغنية على "يوتيوب":
https://www.youtube.com/watch?v=BHuZFHl7CG8

٥ هـذه اسـتعارة توراتيّـة مـن سـفر الخـروج (١:٣)، حينمـا وفـد مـوسى إلى جبـل سـيناء حيـث كلّمـه اللـه، فـرأى مـلاك الـرب يسـتقبله وفي يـده غُلَّيقـة تشـتعل ولكـن لا تحـترق.

٦ رابط الأغنية على "يوتيوب":
https://www.youtube.com/watch?v=PtkjdkIt0Zg

٧ صهيـون في الروايـة التوراتيـة هـو اسـم إحـدى التلّتـين التـي بنـى عليهمـا النبـي داود القـدس، وهـو أحـد أسـماء القـدس في اليهوديـة أيضًـا.

٨ عبـارة كان يردّدهـا اليهـود في حفـلات الزفـاف عـبر التاريـخ في تذكّر أورشـليم، تتمّتهـا: "إن نسـيتك يـا قـدس، فلتنـسَ يـدي اليمنـى حرفتهـا، فليلتصـق لسـاني في سـقف حلقـي، إن لـم أقـدّم أورشـليم عـلى سـعادتي".

٩ رابط الأغنية على "يوتيوب"- بأداء فرقة قيادة المركز:
https://www.youtube.com/watch?v=1VgTPuugNqo

١٠ في العبريـة، قـد تأتـي الكلمـة نفسـها، مجـازًا، بمعنـى فوّهـة البندقيـة.

١١ رابط الأغنية:
https://www.youtube.com/watch?v=pmFpjBUhPA4

١٢ الأغنية على "يوتيوب":
https://www.youtube.com/watch?v=bQaJkLD7DrU

١٣ الأغنية على "يوتيوب":
https://www.youtube.com/watch?v=czy1RGQpehg

١٤ اسـم عـبري لعمّـان، وهـو مشـتق مـن مملكـة عمـون التـي أسسـها العمونيـون، وهـم أحـد الشـعوب السـامية؛ خرجـوا مـن الصحـراء العربيـة السـورية إلى حـدود الأردن الحاليـة في الألفيـة الثانيـة قبـل الميـلاد.

١٥ ربّمـا المقصـود بذلـك مـن جبـل الشـيخ إلى القـدس، بالنظـر إلى أن الأجـراس ذات رمزيّـة دينيّـة.

١٦ واحـد مـن سلسـلة جبـال البطـوف، وغالبًـا هـو جبـل الديدبـة الواقـع قـرب كفـر منـدا شـمالًا.

عروبة أيوب عثمان*

حينما كنّا عربًا: تاريخٌ منسيٌّ لعائلة يهوديّة

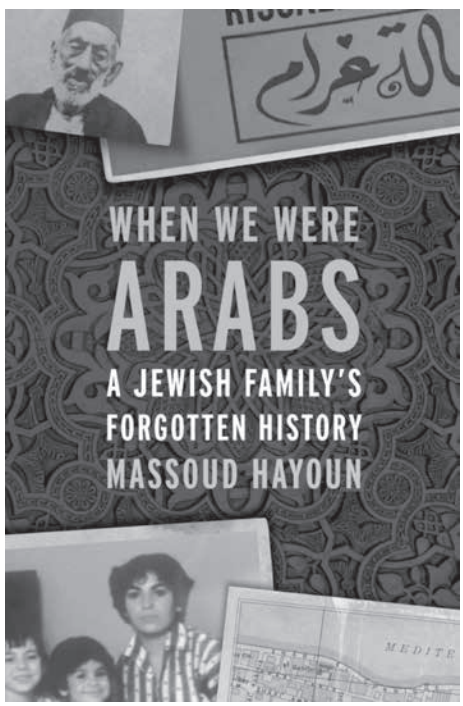

إنّ موضوعة الهويّة اليهوديّة العربيّة، والتحوّلات العاصفة التي أعادت تشكيلها انطلاقًا من زمنيّة الحرب العالميّة الثانيّة، بما حملت من سياسات طمسٍ صهيونيّةٍ لإمكانات التوافُق في الانتماء بين العروبة واليهوديّة، تمثّل الشاغلَ المركزيَّ لكتاب "حينما كنّا عربًا: تاريخ منسيّ لعائلة يهوديّة" لمسعود حيون. تنبع أهمية الكتاب من كونه ممارسًا فعلَ التذكّر لذاكرة الهويّة اليهوديّة العربيّة، ومشروعات نسيانها وإسكاتها كذلك، كما اختبرها جدّا الكاتب.

الجدّ "أوسكار" مغربيٌّ مصريٌّ عاش شبابه في مصر، والجدّة دايدا تونسيّة الأصل. من خلالهما، يضعنا حيّون أمام مشاهدَ مختلفةٍ تتعلّق بتحوّلات الهويّة ما قبل النكبة وبعدها، بدءًا من الوعي بالهوية العربيّة كمظلّةٍ تجمع المسلمين والمسيحيين واليهود في بوتقةٍ

* مرشحة لنيل درجة الدكتوراة في العلوم الاجتماعية من جامعة بيرزيت.

واحدةٍ، فالتمزّق وبدء تفتيت الفضاءات المشتركة بشرخ اليهود العرب في أوطانهم عن أقرانهم الآخرين بفعل "التحديث" الاستعماريّ، فالانعطافة الصهيونيّة التي مارست إسكاتًا قسريًا تجاه عروبة اليهود العرب، ومن ثمّ البحث عن صيغةٍ هوياتيّةٍ جديدةٍ تضمن لهم العيش ضمن المجموع في منافيهم البعيدة عن أوطانهم. يمضي الكاتب قدمًا، على مدار كتابه المكوّن من ستة فصول، في تثبيت انحيازه إلى تلك الهويّة الهجينة الغنيّة دون التضحية بأحد أركانها، مُقرًّا أنّ يهوديّته "تعدّل" من عروبته، وطامحًا إلى إعادة بنائها على أساس عروبةٍ تحرريّةٍ ترفض الصهيونية والاستعمار.

بواكير "تغريب" اليهوديّ العربيّ

يعود بنا حيون إلى الجزيرة العربيّة، مهد العربيّة والإسلام، ليرينا أنّ الهويّة اليهوديّة العربيّة لم تتكرّس في زمنيّات الحداثة، بل تجلّت بقوّةٍ في القبائل الحميريّة وتعايشتْ مع المسلمين. لا يسعى الكاتب، بذا، إلى الحفر في الوجود التاريخيّ لليهود العرب، على قاعدة "من جاء أوّلًا"، في سبيل برهنة صحّة هويّته اليهوديّة العربيّة، بل إلى التشديد على أنّ طاقة العروبة أوسعُ من أن يتمّ حصرها وتجميدها في هويّة دينيّة محدّدة كالإسلام.

يصحبنا الكاتب في رحلةٍ إلى ماضي جدَيْه في كلٍّ من الإسكندرية بمصر والمهديّة بتونس، لنتلمّس عمق اندماجهما في المجتمعَيْن العربيَيْن. تجمع عائلة جدّته التونسيّة "بوخبيزة" علاقاتٌ متينةٌ بعائلة مسلمة تُدعى "بو رمضان"، والتي تتقاسم معها طقوس شهر رمضان كظاهرة ثقافيّة عابرة للأديان. تظهر "بوخبيزة" كعائلة منتمية إلى طبقة من اليهود الأثرياء التي ترسم حدود انفصالها عن عرب يهود آخرين في "الحارة" أو الطبقات العاملة في المدينة القديمة، بل ستصكّ هويّتها باعتبارها متحدّرةً من اليهود التونسيين الأصليين، خلافًا لمجتمعات "قرانة" اليهوديّة (Grana Communities)) التي وَفدتْ إلى البلاد في القرن السابع عشر من إيطاليا وإسبانيا والبرتغال. بالمقابل، عاشت تاريخيًّا عائلة جدّه أوسكار في الإسكندريّة التي لطالما اعتُبرت معقلًا لليهود من أصولٍ مختلفةٍ، وفقَ مستوىً عالٍ من التعاضد مع المكوّنات الإسلاميّة والمسيحيّة، قُبيلَ شقّها عدّة استراتيجيّات لإخفاء هويّتها اليهوديّة إبّان النكبة.

يكشف لنا حيون فصلًا مهمًا من فصول التحوّل على صعيد الهويّة العربيّة اليهوديّة من جهة العمل على بثّ التناقض والشقاق بين عنصرَيْها العربيّ واليهوديّ، وإقناع المنتمين إليها بتعذّر الجمع بين هذه المركّبات. تظهر في النصف الأول من القرن العشرين شبكةُ مدارس "الإليانس"- الاتحاد الإسرائيليّ العالميّ (Alliance Israelite Universelle) في عددٍ من الدول العربيّة، لتساهم ليس فحسب في فصل اليهود العرب عن نظرائهم من المسلمين والمسيحيين، إنّما تتّخذ من الفارق الطبقيّ مرتكزًا في فصل اليهود المقتدرين عن المهمّشين، وتحمل على عاتقها مهمّة "تحضير" اليهود العرب وتخليصهم من "الروح الشرقيّة البربريّة".

تشكّل هذه السياسات التغريبيّة لليهوديّ العربيّ منعطفًا حاسمًا في حياة كلٍّ من أوسكار ودايدا، ليسيرا في طريق الانسلاخ عن جذورهما العربيّة، ويخلعا لباسهما الثقافيّ الذي يجمعهما بمحيطهما، متّجهَيْن إلى ارتداء العباءة الأوروبيّة وتحوُّل لسانيهما إلى اللغتين الإنكليزيّة والفرنسيّة. هدِفتْ المدارس من وراء هذه السياسة إلى تحويل انتماء روّادها إلى "الأمّة الأوروبيّة"، واستخدامهم في سبيل استعمار أقرانهم العرب الآخرين وقمعهم، لتشغّل بعضهم كمخبرين "أصليين"،[1] كما تمّ في الجزائر على إثر منحهم المواطنة الفرنسيّة الكاملة بموجب "مرسوم كريميه" الحكوميّ الفرنسيّ لعام ١٨٧٠.

الصهيونيّة مُطهّرةً لعروبتهم

يشير حيون إلى أنّ الصهيونيّة كانت لتشقّ طريقها من الصفر في الوطن العربيّ لولا منظومة "الإليانس" آنفة الذكر، كاشفًا أنّ مفهومًا من مثل "أمّة بني إسرائيل" أو "الشعب اليهودي" لم يكن من ضرْبِ البداهة لدى جدَيْه. أوهمتْ المنظومةُ جدَيْه بأنّ اليهود جميعهم المتناثرين في أصقاع العالم يوحّدهم ألمٌ تاريخيٌّ متمثّلٌ في معاداة السامية التي جرى تصويرها كرابطةٍ عضويّةٍ بوسْعها صياغة اليهود كـ"شعب" واحدٍ بمصيرٍ واحدٍ، ليفترض باليهود العرب الشعور بأنّ ما يوحّدهم مع اليهود الأوروبيين أعمق بكثير ممّا يجمعهم بأبناء أوطانهم العرب. في ضوء هذا، يوجّه الكاتب نقدًا حاسمًا للصهيونيّة من منطلق تصويرها لذاتها كتتويجٍ للنضال اليهوديّ القديم ضدّ

يشير حيون إلى أنّ الصهيونيّة كانت لتشقّ طريقها من الصفر في الوطن العربيّ لولا منظومة "الإليانس" آنفة الذكر، كاشفًا أنّ مفهومًا من مثل "أمّة بني إسرائيل" أو "الشعب اليهودي" لم يكن من ضرْبِ البداهة لدى جدَيْه. أوهمتْ المنظومةُ جدَيْه بأنّ اليهود جميعهم المتناثرين في أصقاع العالم يوحّدهم ألمٌ تاريخيٌّ متمثّل في معاداة السامية

معاداة السامية وتحقيق وحدة المصير، ليحجب هذا حقيقةَ تشكيلها باستمرارٍ تفوّقَ اليهودي الأوروبيّ على نظيره العربيّ والشرقيّ، بل ودفْع الأخير إلى معاناة جديدة يقاسيها إثر هويته التي تتعارض مع الهويّة المعياريّة للصهيونيّة بطابعها الغربيّ.[٢]

مع ذلك، يبيّن حيون أنّ الصهيونيّة السياسيّة قبل النكبة لم تكن عقيدة معظم اليهود العرب في كلٍّ من مصر وتونس، إنما انصاع بعضهم أيديولوجيًّا إلى ما يسمّيها "صهيونيّة دون إدراك".[٣] ومع حلول النكبة، تبدّلتْ علاقة بعضهم الملتبسة تجاه الصهيونيّة إلى التزام حقيقيّ بمشروعها على الصعيدَيْن السياسيّ والدينيّ، فيما عكسَ رحيل آخرين عن أوطانهم باتجاه الدولة الصهيونيّة هاجسًا متصاعدًا من تكاثُف العداء القوميّ العربيّ إزاءهم، على إثر توليد النكبة مزاجًا عامًا معاديًا لليهود العرب. يجادل حيون بأنّ عجز النظم السياسيّة العربيّة عن مواجهة الصهيونيّة جرى تفريغه نحو رعاياها من اليهود العرب، لتعتبرهم الوجه عينه من المكوّن الصهيونيّ.

ففي حين لم يكن ثمّة تعارضٌ بين الانتماء إلى العروبة والإسلام أو المسيحيّة في آنٍ، مرّت اليهوديّة بسيرورةٍ مغايرةٍ في الوطن العربيّ بعد النكبة، على وقْع تكريس القوميّة العربيّة صعوبةَ الدمج بين اليهوديّة والعروبة، بل وجرى التنكّر لعروبتهم بفعل التعامل مع يهوديّتهم كقوميّةٍ مؤيّدةٍ للصهيونيّة. في ضوء ذلك، اضطر جدّ الكاتب أوسكار عام ١٩٤٩، تارةً، إلى إخفاء هويّته اليهوديّة أثناء عمله وتنقّله بين الأرياف، وطورًا عُوقبَ على هويّته أثناء إقامته في أحد الفنادق، ليصبح غير مُرحّبٍ به ويُدعى إلى المغادرة فورًا. نزعتْ الصهيونيّة، عبْر الاستثمار في ذلك الهاجس، إلى ممارسة الاتّجار بالبشر، ليركب كثيرٌ من اليهود العرب البحرَ دون أن يعلموا وجهة السفن التي تقلّهم. أمّا في ما يتعلق بمصير جده الذي انتابه الخوف من البقاء في وطنه تزامنًا مع تأثّره بطروحات منظمة "الحارس الشاب" الصهيونيّة التي تغلغلتْ بين اليهود العرب في مصر، فلقد اتّجه وعائلته إلى الدولة الصهيونيّة بعدما تنازلَ جميعهم عن جنسياتهم، ونقلوا أصولهم إلى الحكومة، وقطعوا عهدًا رسميًّا بعدم العودة إلى مصر.

سترسو سفينتهم في ميناء حيفا، وفورَ أنْ تحط أقدامهم هناك، سيُستقبلون برشّ المبيدات الحشريّة على أجسادهم، ويُحتجزون في معسكرات العبور بذريعة بدائيّتهم الثقافيّة التي ستستوجب من الدولة الصهيونيّة محوها بعنف، بغية ضمان عبورهم إلى الحضارة الغربيّة. سيتلاشى عند أوسكار، حينئذٍ، حلمُ المصير اليهوديّ الواحد الذي صاغته الصهيونيّة، ويُوقِن أنّ اليهود العرب لم يكونوا سوى أداةٍ ديمغرافيّةٍ استعانتْ بها الصهيونيّة لتحقيق رؤيتها الأوروبيّة. يتقاطع هذا مع ما تطرحه الباحثة اليهوديّة العراقيّة "إيلا شوحاط" حول أنّ الصهيونيّة صدّرتْ ذاتها بكونها "حركة تحرّر" لليهود الأوروبيين فقط؛[٤] إذ حيَّدتْ تمامًا عمليّة تخيّلها الهويّةَ المعياريّةَ لـ"اليهوديّ الجديد" عن أنْ تكون متحدّرةً من أصولٍ عربيّةٍ أو شرقيّةٍ، لتمارس إزاء غير الأوروبيين هيمنةً اقتصاديةً وقمعًا لذاكرتهم الأصليّة، بهدف تقويض السمة الشرقيّة أو العربيّة إلى دولتها وانتسابها إلى العالم الثالث.[٥]

على إثر هذا التمييز والفوقيّة تجاههم، سيحمل أوسكار أمتعته وحيدًا، مغادرًا الدولةَ الصهيونيّة إلى

لم يسعَ أوسكار ودايدا وابنتاهما إلى حجب عروبتهم فحسب، بل لطالما اضطرّ الأول إلى حجب يهوديّته في أميركا حينما انجذب إلى صداقاتٍ عربيّةٍ افترضتْ تارةً إسلامه وطورًا هويّته المسيحيّة. فبعد عام النكبة، لم يستطع أحدٌ الادّعاء بكونه يهوديًا عربيًا دفعةً واحدةً؛ إذ حلَّ توجّسٌ ضمنيٌّ عربيٌّ من اليهود، ليُخالوا حصرًا كصهاينة أجهضوا الحلم العربيّ.

فرنسا، وتاركًا خلفه والده يعقوب وشقيقته فيفيان. ستعمل فيفيان جاهدةً في خمسينيات القرن الماضي على العبور إلى الهويّة الغربيّة ونسيان عالم العروبة والشرق، لتصبغ شعرها بالأشقر، وتنادي أسرة زوجة أوسكار "بوخبيزة" بـ"ليفي" حينما يزور يومًا أوسكار ودايدا الدولة المحتلّة، فيما سيودّع يعقوب الحياة في ذلك العقد ويُوارى الثرى هناك. بالمقابل، قطعت عائلة دايدا التونسيّة العهد على نفسها بعدم الذهاب إلى فلسطين فورَ رحيلها عن بلادها، لتتجه إلى الاستقرار في فرنسا.

الحجب المزدوج في أميركا

في الفصل السادس والأخير من الكتاب، تحت عنوان "الذاكرة"، يُرينا حيّون أنّ الصهيونيّة واللعبة الاستعماريّة السابقة عليها لم تجنِ ضحاياها من اليهود العرب في داخل نطاق دولتها فقط، إنّما حفرت عميقًا فيمن عاشوا حياة المنفى القسريّ خارج أوطانهم. إنّ جدَيْه أوسكار ودايدا اللذَيْن حطّت أقدامهما أميريا عام ١٩٥٦، قد ارتدّا عن العروبة واتّجها نحو الأمركة، مُعتبرَيْن محاولةَ تخيّل ماضي انتمائهما ضمن الهويّة العربيّة بمثابة إعادة إنتاجٍ للطمس الذي مارسته الهوية الأشكنازيّة إزاء إرثهما الغنيّ في كلٍّ من مصر وتونس.

هذه العلاقة الغريبة والمربكة من نفي عروبتهما، تحديدًا من قِبل دايدا، مقابل الانحياز إلى هويتها التونسيّة – أنا يهوديّة تونسيّة لكنّني لست عربيةً[٦] هي ما جعلتها تعتبر سؤال الكاتب حيّون حينما كان طفلًا ما إنْ كانوا عربًا، بمثابة اعتداءٍ على هويتها وإهانةٍ على طريق الأشكناز. فالأخيرون، بنظرها، عملوا على تخيّلها وأمثالها عربًا بغية إنتاجهم علامةً ثقافيةً يتمايزون من خلالها عنهم، وتضمن تفوّقهم "العرقيّ" بتعيين أمثال دايدا ضمن صنافيّة "الآخر" التي يجري من خلالها تثبيت تعريف الذات اليهوديّة القوميّة الجديدة، ونقلها إلى مصافٍ غربيٍّ عالٍ.

لم يسعَ أوسكار ودايدا وابنتاهما إلى حجب عروبتهم فحسب، بل لطالما اضطرّ الأول إلى حجب يهوديّته في أميركا حينما انجذب إلى صداقاتٍ عربيّةٍ افترضتْ تارةً إسلامه وطورًا هويّته المسيحيّة. فبعد عام النكبة، لم يستطع أحدٌ الادّعاء بكونه يهوديًا عربيًا دفعةً واحدةً؛ إذ حلَّ توجّسٌ ضمنيٌّ عربيٌّ من اليهود، ليُخالوا حصرًا كصهاينة أجهضوا الحلم العربيّ. امتدّت مساعي الإخفاء والطمس هذه إلى الحياة المعاصرة للكاتب نفسه، ليروي بجرأةٍ تجربة عمله الصحافيّ وسط محيطٍ عربيٍّ دفعه الخوف من إقران هويّته اليهوديّة بالصهيونيّة إلى ممارسته قمعًا ذاتيًا بحقّ الجهر بهويّته اليهوديّة.

لاحقًا، ستكون أحداث الحادي عشر من أيلول لعام ٢٠٠١ بمثابة إنذارٍ لأوسكار ودايدا بضرورة تعميق فصل ذاتيهما عن العرب. فبينما وُصمَ العرب والمسلمون بـ"الإرهاب العالميّ"، قطعتْ الأسرة أيّ إشارةٍ إلى تفوّهها أحيانًا بالعربيّة، وتوقّفَ أوسكار عن منح حفيده الكاتب دروسًا باللغة العربيّة. انسحبتْ الأسرة أكثر إلى تثبيت انتمائها إلى الهويّة الأميركيّة، لتعلّق مزيدًا من الأعلام الأميركيّة على شرفة منزلها، خشيةً من اعتبار تجاهل التعبير عن الوطنيّة الأميركيّة حجّةً عليها تصمها بـ"الإرهاب". يرى حيّون أنّ ترسيخ محو الأسرة عروبتَها تَوازَى حينئذٍ مع محاولاتها إخفاءَ

يهوديّتها؛ إذ لم ينتِج خطاب الكراهية ضحايا مسلمين فقط، بل امتدّ أحيانًا إلى العالم اليهوديّ، ليتحقّق بذلك حجبٌ مزدوجٌ لأركان هويّة الأسرة اليهوديّة العربيّة، وينتُج شكلٌ من محاولة الانتماء المحض إلى الهوية الغربيّة الأميركيّة.

حول تحوّلات الهويّة

تأسيسًا على ما سبق، يمكننا اعتبار التغيّر المتواتر في معنى هويّة الجدَيْن الموضوعَ الأبرز في الكتاب، الذي يمكننا فهمه من مفارقة الهوية/الاختلاف، بحسب الباحثتين "جينيفر تود" و"باهار روميلي". تقضي المفارقةُ بأنّ انتماء المرء إلى مجموعةٍ ما متّصلٌ بالضرورة بتحديد اختلافه وتمايزه عن فئاتٍ أخرى،[٧] ليستحيل ما يشكّل تاريخيًّا عنصرًا مركزيًّا في هويّةٍ ما، "الآخرَ" بالنسبة لها حينما تنزاح إلى هويةٍ جديدةٍ. فمثلًا، في مطمح جدّيْ الكاتب حيون إلى أنْ يمثّلا جزءًا من "الأمة الأوروبيّة" ذات الحظوة الطبقيّة والاجتماعيّة الأعلى في زمن شبكة مدارس "الإليانس"، باتت العروبةُ مُمثَّلةَ "الآخرِ" التي من خلالها يعلنان تمايزهما عنها في تشكيل هويتهما الجديدة. أمّا حينما سعى أوسكار، في مرحلةٍ ما، إلى إحقاق انتمائه إلى "الشعب اليهوديّ" المتخيّل، لم يجرِ تحويل عنصره العربيّ إلى "آخرِهِ" المتمايز عنه "عرقيًّا" وطبقيًّا فحسب، بل أيضًا إلى عدوّه القوميّ الذي يعلن من خلاله انتماءَه إلى القوميّة اليهوديّة الاستعماريّة.

يسلِّم حيون عمومًا بأنّ الهويّات لم تتمحور يومًا حول مرجعيّةٍ طبيعيّةٍ أصليّةٍ، بقدر ما تتشكّل في خضمّ السياقيّة البنائيّة على المستويَيْن الفرديّ والجماعيّ. يحيل هذا، من جهةٍ، إلى رغبة الأفراد في إعادة تعريف أنفسهم وفق مشاريعهم الفرديّة واحتمالات الفعل الممكنة وغير الممكنة. من جهةٍ أخرى، لا يمكن اعتبار تحوّلات الهويّة مجرّد آلياتٍ نفسيّةٍ نابعةٍ من الفرد فحسب، بل هي عملياتٌ اجتماعيّةٌ بالدرجة الأولى تتأثّر بالنظم القائمة في الدولة وخطاباتها،[٨] فيتغيّر معنى العلاقات وحدودها الفاصلة بين الهويات القائمة.[٩]

على هذا الأساس، يمكننا الإفادة من مقاربة الباحث "ديفيد ليتين "حول العنف، الدولة، الهوية، في فهم تحوّل هوية الجدَيْن باتجاه الوطنيّة الأميركيّة،[١٠] التي تقضي بأنّ الهويّة تنشأ نتيجة ديناميكيّات المجموعة، لتنجذب الأخيرة إلى مبدأ المصلحة في الاتجاه إلى لغةٍ معينةٍ، والانخراط في اقتصادٍ مختلفٍ، وتوجّهٍ ثقافيٍّ ما. بذا، فإنّ إبدال أوسكار ودايدا ولاءَهما للعروبة بالوطنيّة الأميركيّة يُعزى، من جهةٍ، إلى تطلّعهما لحيازة مكانةٍ أعلى ضمن التراتبيّات السوسيواقتصاديّة في بلاد العم سام، ومن جهةٍ أخرى، يعود عند دايدا تحديدًا إلى تذويتها ضرورةَ التمايز عن العرب "المتدنّين ثقافيًا وعرقيًا" بغية التمتع بحظوات اجتماعيّة مُثلى في البلاد الغربيّة.

الطريق إلى العروبة التحرريّة

يوجّه حيون، في كتابه، نقدًا لمن يختزل اليهود العرب في كونهم "مزراحيم" (يهودًا شرقيين) أو "سفاراديم" (يهود إسبانيا والبرتغال)، معتبرًا مثل هذه التسميات طمسًا متعمّدًا لعروبتهم، ليجادل بأنّه، كيهوديٍّ عربيٍّ، لا يمكن اختزاله بكونه متحدّرًا من شرقٍ متخيّلٍ من قِبل غربٍ متخيّلٍ، أو مكانٍ ما من الشرق الأوسط أو شمال أفريقيا.[١١] ينسجم الكاتب، بذلك، مع اعتقاد الباحث "يهودا شنهاف" بأنّ عملية نزع التعريب التي مارستها الصهيونيّة بمعياريّتها الأشكنازيّة تجاه اليهود العرب، كانت في جوهرها "شرقنةً" لهويّتهم العربيّة أكثر من كونها محوًا كاملًا لثقافتهم العربيّة.[١٢] حوّلت تلك "الشرقنة" اليهودَ العرب إلى صنافيّةٍ تُعادِل الطائفة الفلكلوريّة أو القبيلة، لتنزع عنهم السمة السياسيّة، وهو ما ينبذه حيون، داعيًا إلى معنىً سياسيّ للهويّة اليهوديّة العربيّة في الفضاءات المستقبليّة. يقرّ الكاتب بأنّه يحيا كيهوديّ عربيّ ضمن الماضي وكذلك المستقبل، لينحاز إلى الفاعلية الإنسانيّة في تقرير هويةٍ تبدو مستهجنةً من قبل الجمهورَيْن العربيّ أو الصهيونيّ اليوم.

تأسيسًا على استعادة الهويّة تلك، يطرح الكاتب سؤالًا مهمًا متعلقًا بكيفيّة بناء عروبةٍ جذريّةٍ تحرّريّةٍ مشتركة دون الوقوع في ما يسميها "شرك القوميّة القبليّة".[١٣] يجد حيّون أن هذا ليس ممكنًا دون التخلّص من كلّ البنى الاستعماريّة التي شوّهت معنى العروبة وجعلتها صنوًا للرجعيّة والعبوديّة للغرب، تخلو من أيّ معانٍ للاستقلال الهوياتي والكرامة. كما يرى العروبة المتطلّع إليها من وراء هذا الكتاب ليست مجرّد مبنىً هوياتيٍّ ينحصر في اللغة المشتركة والإرث الثقافي المشترك،

إنّما يتخطّى ذلك إلى انتماء المجموع العربي إلى هدفٍ سامٍ يتمثّل في التحرّر من الاستعمار والتبعيّة، ومقاومة الاستبداد المحليّ. تناقِض هذه المساعي الممارساتِ التاريخيّةَ للقوميّة العربيّة العلمانيّة بحقّ الاختلافات الدينيّة والإثنيّة بين العرب، التي بدورها أعادت إنتاج المفاهيم الغربيّة للعرق لدعم الهويّة العربيّة المتجانسة المتخيّلة.

يعتبر حيون أنّ السياسات الاستعماريّة التي حالت دون أن يكون جدّاه عربيَيْن تمثّلتْ، بالدرجة الأولى، في حرمانهما من إحقاق تضامنهما مع العالم العربي "أنا عربيّ لأنه ما قيل لي ولوالدي ألا نكون، على مدى أجيال، لمنعنا من العيش في تضامن مع العرب الآخرين".[14] إنّ أيّ تصوّرٍ مستقبليٍّ يطرحه الكاتب حول إعادة إدماج الهوية اليهوديّة العربيّة في كنف العروبة، لا بدّ أن يصطدم بالصهيونيّة ويعمل تلقائيًا على تفكيك الثنائيّة الراسخة التي أنتجتها، والقاضية بتخيُّل اليهوديّة كقوميّةٍ تنفي العروبة وتعاديها بالضرورة، لينحاز حيون إلى إعادة إرساء اليهوديّة كديانةٍ فقط تتعايش مع الهويّة العربيّة التحرّريّة التي تحتويها "عربيّتي ثقافيّة، أفريقيّة، يهوديّة، بل وانتقاميّة أيضًا".[15]

تناقضات الكتاب

في ضوء ما سبق، يؤمن حيون أنّ إحياء الهويّة اليهوديّة العربيّة ضمن فضاءات المستقبل، يستدعي بالدرجة الأولى الامتثالَ إلى تفكيك الاستعمار من داخل الدولة الصهيونيّة. يرى أنّه لطالما ثمّة من يعرّف نفسه كعربيٍّ يهوديٍّ اليوم، فإنّ هذا قد يؤسّس لتضامن ثقافي مع المجموع العربي، يتجاوزه إلى خطاب سياسيّ مشترك يرفض الصهيونيّة. وإذ يستدعي حيون، في التدليل على ذلك، بعضَ الفرق الغنائيّة اليمنيّة التي استعادت الثقافة العربيّة في غنائها داخل نطاق الدولة الصهيونيّة، غير أننا نراه متغافلًا عن تغييراتٍ سياسيّةٍ متواترةٍ تحلّ راهنًا في الدولة الاستعماريّة، ترتبط تحديدًا بظاهرة "شرقنة اليمن" و"يمننة الشرق"، بحسب توصيفات الباحثة هنيدة غانم.[16] تحمل تلك الظاهرة استيعابًا يمينيًا للثقافة الشرقيّة في الرواية الصهيونيّة الجديدة اليوم، مُندرجةً بذلك ضمن سياسات الهوية التي تستغلّ شعور اليهود غير الأوروبيين بالغبن التاريخيّ جّراء سياسات النخبة الأشكنازيّة الطلائعيّة التي قمعتْ ثقافتهم بموجب بوتقة الصهر الغربية الدافع، وذلك بغرض كسب أصوات اليهود العرب والشرقيين لصالح اليمين الصهيونيّ.

يمكننا قراءة مظاهر العودة إلى التراث العربيّ كشكل من أشكال تَخْييل اليمين الصهيونيّ له كتراثٍ ثقافيٍّ شرقيٍّ بوسعه أن يتعايش مع الهويّة اليهوديّة، خلافًا لما كانت تقضي به الصهيونيّة الطلائعيّة من تعارض الوفاق بين العروبة واليهوديّة من الناحيَتَيْن الثقافيّة والعرقيّة، على اعتبار أنّ اليهوديّة القوميّة الحقّة متفوّقةٌ الهويّة لأوروبيّتها. لا يقدّم هذا، كما تصوّر حيّون، احتفاءً بالهويّة اليهوديّة العربيّة كهويّةٍ هجينةٍ يعبُرُ أصحابها الحدودَ الصارمةَ التي فرضتها الصهيونيّة بين العروبة واليهوديّة،[17] بل تظلّ تلك الحدود راسخةً في تناقضات الطاقة الليبراليّة التي تفتحها الصهيونيّة ذات المركزيّة اليمينيّة، من جهة تصوير ذاتها كقوّةٍ تستوعب للمفارقة التعدديّةَ الثقافيّة ضمن قوميّتها الطائفيّة المنغلقة على ذاتها.

وفي حين تمتصّ هذه القوميّة رغبةَ اليهود العرب والشرقيين الصهاينة في إعادة التواشُج مع العروبة/الشرق من مدخل ثقافي/فلكلوريّ طقوسيّ مميّز، فإنّها بالضرورة تكرّس نبذهم وعداءهم للعروبة كصيغةٍ قوميّةٍ مهدّدة لقوميّتهم، تحت صدحهم بشعار "الموت للعرب". بكلماتٍ أخرى، يمكن اعتبار ارتداد اليهود العرب إلى الثقافة العربيّة شكلًا من أشكال الاعتراض على الهيمنة الثقافيّة على الصهيونيّة بمعياريّتها الغربيّة، وليس بالمطلق كاعتراضٍ عليها كمنظومةٍ استعماريّةٍ تستبطن محوًا ممنهجًا للهويّة اليهوديّة العربيّة المتناتجة في فضاءات الماضي في بلادنا العربيّة.

الخاتمة

في ظلّ تصوير اليمين الصهيونيّ، اليوم، بدءَ مرحلةٍ جديدةٍ من إعادة استيعاب تاريخ يهود الدول العربيّة والإسلاميّة ضمن الرواية الوطنيّة الصهيونيّة، بعد عقودٍ من كتابة تواريخهم على هامشها، تبدو راهنيّة هذا الكتاب مستلّةً من تبيانه أنّ سياساتِ إعادة الاستيعاب تلك لا تعدو إعادة إنتاجٍ لنسيان تاريخ اليهود العرب في أوطانهم. فبينما تموضع الصهيونيّة المنخرطة في

"شرقنة اليمين" تاريخَ اليهود العرب ضمن تاريخ معاداة الساميّة الأوروبيّة ومأساة "الشعب اليهوديّ" أجمع الذي ينتظر الافتداء الصهيونيّ،[18] يبرهن الكتاب من خلال ذاكرة الجدّين والكاتب وانعطافات هويّاتهم أنّ تاريخ اليهود العرب أعقدُ من اختزاله إلى محض سرديّةٍ أحاديّةٍ تتجاوز تعقيدات تفاعلاتهم في الواقع العربيّ باتجاه إخضاعهم قسرًا إلى سرديّة تعرّضهم للاضطهاد ومظلوميّة معاداة الساميّة هناك.

تهدف السرديّة الأخيرة، التي يمتثل لها النهجُ الجديد في تضمين تاريخ اليهود العرب في الرواية القوميّة الاستيطانيّة، إلى إمحاء الفاعليّة التاريخيّة للمشروع الصهيونيّ في تكريسه سياسات فصل اليهود العرب عن مجتمعاتهم الأصليّة. تتبدّى أهميّة الكتاب في استئنافه على ذلك السرد التبسيطيّ المتجانس، عبْر تبيانه تجاربَ عدّةً من اندماج اليهود العرب في محيطهم العربيّ، وسيرورة استخدامهم من قبل الصهيونيّة لتمكين مشروعها جغرافيًّا وديمغرافيًّا. وكون حيّون لم يسعَ إلى تعميم تجربة جدَيْه في مصر وتونس، ومسار التحوّل الهوياتيّ الذي شكّلهما، على بقيّة اليهود العرب، انطلاقًا من عدم تشكيلهم فئةً واحدةً متماثلةً، فإنّ تحوير تعدديّة "حقائق" واقعهم المعيش في بلدانهم السابقة إلى "حقيقة" اضطهادٍ عربيٍّ محض في تلك الرواية الجديدة، لا يبدو سوى تبريرٍ للعمل المنهج على صهينتهم، وإعادة إنتاج فصلهم عن فضاء العروبة الذي كانوا منتمين إليه سابقًا.

من ناحيةٍ أخرى، يمكن القول إنّه في ظلّ موجاتٍ متواترةٍ من التطبيع العربيّ مع النظام الاستيطانيّ الصهيونيّ، فإننا نلحظ طريقًا لتبريرها يسترشد بتشكيل اليهود تاريخيًّا جزءًا أصيلًا من النسيج الاجتماعيّ العربيّ، لكن دون أن تكون استعادة معنى كينونة اندماجهم ضمنه ناتجةً عن حنينٍ إلى فضاءٍ عروبيٍّ يرفض حالة الاستعمار والتبعيّة للغرب، ويدعو إلى تفكيك المشروع الصهيونيّ، إنّما ناتجة عن استجداء لتعايشٍ يهوديٍّ عربيٍّ تحت مظلّةٍ ممسوخةٍ من العروبة يُنزَع عنها البعد السياسيّ خلا الخضوع إلى الصهيونيّة.

نستنتج، بذلك، أنّ "عودة" بعضِ اليهود العرب سُيّاحًا مُرحّبًا بهم من قِبل الأنظمة التطبيعيّة، تنطوي على تكريس التطهّر من العروبة بمعناها الجديد كقوميّةٍ مناوئةٍ للصهيونيّة، مقابل تحويلها إلى مكونٍ ثقافيٍّ "مختلفٍ" يستأهل الانكشاف عليه واستيعابه ضمن سياسات التعايش المتقدّمة. أمّا "عودتهم" الحقّة فيتعذّر إحقاقها دون تشكيل العروبة طاقةَ جذبٍ تتغلّب على الصهيونيّة عسكريًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا، لينهي حيّون كتابه باستعادة عودته وأمّه إلى تونس ليقتفيا أثر رايدا التي رحلت قبل أعوامٍ قليلةٍ، وكأنّ هذا بمثابة إعلانٍ عن إحيائهما الهويّة اليهوديّة العربيّة بمعناها السياسيّ الرافض للاستعمار بكافة أشكاله: "إنّنا نتذكّر حينما كنّا عربًا، وسنظلّ كذلك في المستقبل... تعبُر الهوية البحار والمحيطات، فيما تُنزع جنسية المرء في غضون دقيقةٍ واحدةٍ".[19]

الهوامش

1 Massoud Hayoun, When We Were Arabs: A Jewish Family's Forgotten History (New York: The New Press, 2019), 107.

2 Ibid, 193.

3 Ibid, 168.

٤ إيلا شوحاط، "اليهود الشرقيّون في إسرائيل: الصهيونيّة من وجهة نظر ضحاياها،" مجلة الدراسات الفلسطينية ٣٦ (١٩٨٨): ١٠٦.

٥ المصدر السابق نفسه، ١٠٦.

6 Hayoun, When We Were Arabs, 236.

7 Jennifer Todd and Bahar Rumelili, "Paradoxes of identity change: Integrating macro, meso and micro research on identity in conflict process," Politics 1 (2018(.

٨ دوناتيلا ديلا بورتا، ماريو ديانّي، الحركات الاجتماعيّة (الملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي، ٢٠١٧)، ١٣٣.

9 Todd and Rumelili, "Paradoxes of identity change," 4.

10 David D. Laitin, Nations, States and Violence (Oxford: Oxford University Press, 2007).

11 Hayoun, When We Were Arabs, 9.

12 Yahouda Shenhav and Hannan Hever, "Arab Jew's after structuralism: Zionist discourse and the (de)formation of an ethnic identity," Social Identities 1 (2012): 109.

13 Hayoun, When We Were Arabs, 237.

14 Ibid, 10.

15 Ibid, 10.

١٦ هنيدة غانم، "اليمين الجديد في إسرائيل يحكم سيطرته على حاضر إسرائيل ومستقبلها،" تقرير مدار الاستراتيجي (٢٠١٧): ٢٦.

17 Shenhav and Hever, "Arab Jew's after structuralism," 109.

18 Lior Sternfeld and Menashe Anzi, "Israel is rewriting the history of middle eastern Jews for propaganda," 2 December 2019.

19 Hayoun, When We Were Arabs, 239.

إعداد: عبد القادر بدوي*

اسم الكتاب: ديمونا: الردع النووي الإسرائيلي

تأليف: دان سغير

الناشر: كرمل

سنة النشر: ٢٠٢٢

عدد الصفحات: ٣٦٠

يحاول هذا الكتاب الإجابة على أسئلة مهمة من قبيل كيفية عمل الردع الإسرائيلي النووي الغامض؟ وكيف أثّرت ديمونا- المفاعل النووي الإسرائيلي- على صنع زعماء الدول العربية قراراتهم عبر السنوات الماضية؟ وما هي إستراتيجية الردع الإسرائيلية ضد إيران النووية في المستقبل؟

يعتبر سيغل هذا الكتاب بمثابة محاولة أولى لبحث البعد النووي في الحروب المختلفة في الصراع منذ العام ١٩٦٧، سواءً من وجهة نظر إسرائيل أم من وجهة نظر الدول العربية، ويُشير إلى أن هذه الحروب، حتى وإن غلب عليها الطابع التقليدي للمواجهة بين الجيوش، فإن الردع النووي الإسرائيلي غير المُعلن، أو الغامض، كان جزءًا لا يتجزّأ من ردعها العام وكان ذا تأثير كبير وواضح على القرارات المختلفة للزعماء العرب. يتصور الكتاب أيضًا احتمالية فقدان إسرائيل احتكار السلاح النووي في الشرق الأوسط، وكيف سيتم التعامل مع «التهديد الإيراني» أيضًا في حال تمكّنت إيران من الحصول على «قنبلة نووية».

الإضافة النوعية في هذا الكتاب هي المصادر والوثائق الجديدة التي استند إليها، لا سيّما أوراق ووثائق «صدام حسين» التي تتضمن مئات الأوراق والمراسلات السياسية الداخلية لطاقم الرئيس العراقي السابق صدام حسين، والتي يُمكن من خلالها، بحسب الكاتب، معرفة التأثير العميق للردع النووي الإسرائيلي على اتخاذ القرارات في أوساط الزعماء والرؤساء العرب والدول العربية.

* مساعد بحث في مدار "مدار".

اسم الكتاب: غزو لبنان، صيف ١٩٨٢

تأليف: دان ماجان

الناشر: يديعوت أحرنوت

سنة النشر: ٢٠٢٣

عدد الصفحات: ٢٥٥

يتناول الكتاب قصة مجموعتين من الجيش الإسرائيلي تم إرسالهما إلى لبنان خلال غزوة صيف ١٩٨٢، الأولى وحدة النخبة الشابة- شلداغ التي كانت تخوض المعركة لأول مرة، والثانية فرقة الاستخبارات في الاحتياط التي عانت من ندوب حرب أوكتوبر ١٩٧٣ ولديها تجربة عسكرية تُكسبها أفضلية. يقول الكتاب أن المجموعتين، وعلى الرغم من ارتدائهما البدلة العسكرية نفسها فأنها فعليًا لم تكن تتبع للجيش نفسه، فالأولى التي أصبحت معروفة لاحقًا باسم «جيل لبنان»، كانت عمليًا ترى الحرب بطريقة تختلف تمامًا عن الثانية التي كان أعضاؤها يرتدون قميصًا غير مرئي كتب عليه «جيل حرب يوم الغفران».

يحاول الكتاب الوقوف على تأثيرات صدمة حرب «يوم الغفران» (التسمية الإسرائيلية) على الجيش، والوحدات التي شاركت فيها وتأثير ذلك على الحروب اللاحقة وتحديدًا غزو لبنان، عبر الإطار الأوسع للحرب، للقوات، بالوسائل والأساليب والعمليات التي تمت على مدار تسع سنوات بين الحربين من أجل التغلّب على أي احتمالية لعدم جهوزية القوات للقتال. ويشرح الكتاب لماذا كانت هذه الحرب محاولة لتعويض إخفاقات حرب «يوم الغفران» ويقدّم نظرة جديدة وفريدة من نوعها للدافع اللاواعي للاعبين المختلفين الذين شاركوا في غزو لبنان ١٩٨٢.

اسم الكتاب: بين الاستقرار والثورة: عقد على الربيع العربي

تأليف: إيلي فودا وأون فينكلر (محرران)

الناشر: يديعوت أحرنوت وكرمل

سنة النشر: ٢٠٢١

عدد الصفحات: ٤٢٨

يتضمّن الكتاب مجموعة من الفصول التي تتناول الأحداث التي وقعت في الدول العربية منذ العام ٢٠١٠، والتي أصبحت تُعرف بـ «الربيع العربي». حيث أدّت الاحتجاجات تلك إلى الإطاحة بالأنظمة في كل من مصر وتونس وليبيا، وحروب أهلية في سورية وليبيا واليمن، وصدامات كبيرة في دول عربية أخرى. كما يتطرّق الكتاب إلى الأحداث الفرعية في كل من لبنان والجزائر والسودان والمغرب والعراق ما أدّى إلى تغييرات سياسية في العالم العربي ككل.

يحاول هذا الكتاب عبر فصوله المختلفة دراسة الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لاحتجاجات الربيع العربي بعد مرور عقد على اندلاعها، خاصة التداعيات على الاستقرار في الدول العربية بشكلٍ عام. يقول الكتاب في فصوله أنه على الرغم من أن هناك دولًا في العالم العربي هي دول غير مستقرّة وضعيفة وفاشلة فإن هناك دولًا أخرى تتمتّع باستقرار حكومي وحصانة اقتصادية من الأفضل في العالم.

اسم الكتاب: التخطيط العسكري للدولة

تأليف: جدعون بيغر ويورم فريد

الناشر: ريسلينغ

سنة النشر: ٢٠٢٢

عدد الصفحات: ٢٧٠

يبحث هذا الكتاب في العلاقة بين الجيش والمجتمع المدني والمستوى السياسي في إسرائيل، حيث يعود إلى بدايات تأسيس الجيش الإسرائيلي وتدخلاته في توجيه وتخطيط الصناعة والبنية التحتية المدنية في السنوات الأولى لإقامة الدولة. يُشير الكتاب إلى أن تدخل الجيش لم يخرج عن قواعد اللعبة الديمقراطية، حيث أن هذا التدخل لم ينبع من الرغبة في «العسكرة» أو «الهيمنة»، بل من خوف حقيقي من أن المستويات السياسية والمدنية عمومًا لا تفهم الاحتياجات الأمنية كون الجيش وحده من يمتلك «تصور التهديد» لا سيّما وأن الخوف من اندلاع حرب مع الدول العربية المجاورة كان خوفًا محقًّا وواقعيًا.

يُشير الكتاب إلى الفترة التي انعكست فيها هذه المعادلة، وأصبح للمستوى السياسي هيمنة على الجيش، بل رفض وتجاهل مطالبه في كثير من الأحيان، دون النظر إلى مفهوم الأمن بشكل واسع وكلي. انطلاقًا من ذلك، يسعى الكاتبان إلى الإجابة على الأسئلة المتعلّقة بالعلاقة بين الجيش والمستويات السياسية- المدنية، من حيث المسؤولية، والتخطيط، وتحديد الأهداف، وصاحب القوة وسلطة اتخاذ القرارات وغيرها. جدير بالذكر أن هذا الكتاب جاء ضمن سلسلة من الكتب التي يحاول فيها يورام فريد تناول العلاقة بين الجيش والمجتمع المدني في إسرائيل كان آخرها كتابه الشهير «من الاستيطان الأمني إلى أمن المستوطنات».

اسم الكتاب: حدود أرض إسرائيل ودولة إسرائيل

تأليف: جدعون بيغر

الناشر: ريسلينغ

سنة النشر: ٢٠٢٢

عدد الصفحات: ٢٤٠

يقف هذا الكتاب على تفصيلات عملية رسم حدود إسرائيل وهي عملية لم تكتمل حتى الآن، حيث لم يتم بعد تحديد حدودها الدائمة، يسعى الكاتب من خلال ذلك لتقديم الأساس التاريخي لهذه القضية للجمهور. يعود الكتاب إلى تاريخ التسميات المختلفة لما يسمى «أرض إسرائيل» وألقابها المختلفة، وإلى الأسماء على الخرائط المرسومة والمطبوعة خلال السنوات التي سبقت القرن العشرين والتي لم تكن فيها حدود ما يسمى «أرض إسرائيل» واضحة.

يُشير الكاتب إلى أن الحدود الحالية لدولة إسرائيل ما زالت قيد التشكّل من خلال عملية سياسية- عسكرية- سياسية بدأت في القرن العشرين بثلاثة أشكال، وعلى ثلاثة فترات: الحدود التي وضعتها الأطراف العالمية في المفاوضات الدبلوماسية بين ١٩٠٦- ١٩٤٧؛ الحدود التي حدّدتها الدول في أعقاب الحروب والاحتلال بين عامي ١٩٤٨- ١٩٧٤، حدود السلام التي حدّدتها دول المنطقة من خلال المفاوضات الدبلوماسية منذ العام ١٩٧٧ وحتى اليوم ولم تنته بعد.

اسم الكتاب: يسوع كان يهوديًا: ملاحظات حول تعليم المسيحيين والمسيحيات في إسرائيل

تأليف: أوريت رامون، ايناس غيبل، ورة فسرمان

الناشر: ريسلينغ

سنة النشر: ٢٠٢٢

عدد الصفحات: ٣٢٠

يتضمن الكتاب محاولة للوقوف على طبيعة العلاقة التاريخية بين الديانتين اليهودية والمسيحية، على مستوى الحياة اليومية، وعلى المستوى المفاهيمي اللاهوتي، واستعراض العلاقة المتباينة بين الرفض والشراكة والمنافسة على مرّ التاريخ، والوقوف أيضًا على التغييرات في العلاقة بين الديانتين التي حصلت في المجتمع الأوروبي والثقافة الأوروبية. يحاول الكاتب أن يفهم ما إذا كان التنافس التاريخي بين اليهود والمسيحين موجودًا وقائمًا أيضًا في «إسرائيل الحديثة»؟ وما هي مشاركة الأجيال الجديدة في الذاكرة التاريخية للجدل والنقاش بين الديانتين؟ وما هو مكان هذه الذاكرة في بناء «الهوية اليهودية الإسرائيلية»؟ إلى جانب ذلك، يبحث هذا الكتاب تمثيلات اليهود والمسيحيين في المناهج والكتب المدرسية والتدريس داخل الفصول الدراسية وخارجها وفي نظام التعليم الحكومي أيضًا، في محاولة لمعرفة دور العلاقة بين الأديان في إسرائيل.

Introduction

Qadaya Israeliya's Issue 89 focuses on the complex and multifaceted relations between Lebanon and Israel, covering events from the 1982 war to the recent gas deals in 2022. Both states have faced numerous crises over the past 40 years, including wars, military incursions, and political tensions. Despite the conflicts and hostility, indirect negotiations have occurred between Lebanon and Israel, as seen in the gas agreements signed in 2022. These relations have left a significant and undeniable impact on Israel's military doctrine, the concept of national security, and regional influence.

This issue of Qadaya Israeliya, titled "Israel and Lebanon: From the 1982 War to the 2022 Gas Deals," features six contributions exploring various aspects of the topic. Antoine Shulhut reviews the new realities surrounding the 1982 war, while Fadi Nahhas examines three milestones in Israeli military doctrine and the country's role in the region. Mohannad Mustafa highlights the importance of the gas and maritime demarcation deals, arguing that they would strengthen mutual deterrence. The issue also includes a translation of Menachem Begin's speech during the 1982 Lebanon war, a translation of Yigal Kipnis's 1982, Lebanon - The Road to War, and Avi Shilon's discussion of the special relationship between the revisionist right-wing and Maronite denominations in Lebanon.

In addition to the Lebanon-Israel relations, the issue also includes three articles on the formation of the sixth religious, settler, and right-wing Netanyahu government. Ashraf Bader provides critical insight into the rise of the religious, settler right-wing, while Walid Habbas delves into the root causes of Israeli radicalization. The last article provides a full translation of Bezalel Smotrich's 2017 Decisive Plan. The issue also features book reviews, a section on the Zionist archive and literature, and new key Israeli publications. Overall, this issue contributes to a deeper understanding of the dynamics and conflicts between Israel and Lebanon over the past decades and provides a foundation for further research and analysis.